مزاولة المستحيل ؟

أمن الفرد والدولة والعالم
المفاهيم، الأبعاد، التحولات

الدكتور عقيل سعيد محفوض





مزاولة المستحيل؟

أمن الفرد والدولة والعالم

المفاهيم، الأبعاد، التحولات

عنـــوان الكتـــاب : مزاولة المستحيل؟
أمن الفرد والدولة والعالم ـ المفاهيم، الأبعاد، التحولات

الكاتـــــــب : الدكتور عقيل سعيد محفوض

الناشـــــــر : دار الفرقد

الطبعـــــة الأولى : 2021م

التنفيـــذ والإشـــراف : دار الفرقد

الإخـــراج الفـــني : وفاء الساطي

تصـــميم الغـــلاف : 255 STUDIO www.255studio.co

دار الفرقد

للنشر والتوزيع

دمشق ـ سورية

ص . ب : 34312

هاتف : 00963-11- 6618303 - 6660915

فاكس : 00963-11- 6660915

Email: info@daralfarqad.com
alfarqad70@gmail.com
www.daralfarqad.com

الدكتور عقيل سعيد محفوض

مزاولة المستحيل؟

أمن الفرد والدولة والعالم

المفاهيم، الأبعاد، التحولات

المحتوى

مقدمة

الأمن مفهوم "إنسي"، بمعنى أن مقولته المركزية هي "الإنسان"، وخاصة في هدف "الحفاظ على الذات"،[1] واحتواء مصادر التهديد، تحت أي عنوان كانت؛ إلا أن تاريخ الإنسان يُظهر تعرُّض المفهوم للقولبة والتنميط بكيفية أعطت القوامة أو الأولوية للسياسة والدولة أو الجماعة والأمة على حساب معناه ومقتضاه الأصلي وهو "الإنسان". وفي بعض الأحيان أصبح الأمن ذريعة وغطاء للظلم والتسلط والفقر والقهر الذي يطال الإنسان في كل زمان ومكان تقريباً.

والأمن هو مسألة نفسية وإدراكية أو رمزية في المقام الأول، ويرتبط بكل ما يتصل بوجود الإنسان، ويثير استجابات ومقاربات متفاوتة، سواء نظرنا إليه من منظور علوم النفس أو الاجتماع أو الأنثروبولوجيا أو من منظور السياسات والعسكر والقوة وغيرها. وقد جاءت ثورة المعلومات أو ثورة الشبكات والتدفقات لتضع العالم أمام تحدّيات غير مسبوقة، سمتها الرئيسة هي "اللا يقين"، ليس تجاه اللحظة الراهنة فحسب، وإنما تجاه المستقبل أيضاً.

---

(1) يأخذ بول يكور مفهوم "الحفاظ على الذات" من مارتن هايدغر، انظر: عبد الله ولد أباه، "التاريخ والحقيقة لدى بول ريكور، الهوية السردية والذاكرة الحية"، في: حسن العمراني وآخرون، **التاريخ والحقيقة**، ط1، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث، 2014)، ص 8.

يقول المفكر الفرنسي آلان تورين "لقد كنا نعرف، على الدوام، أن الحياة العامة تخضع لسيطرة الأهواء أكثر منها لسيطرة المصالح، لكن الأهواء باتت ترمي أكثر فأكثر، في عالم اليوم، إلى إنكار الآخر بدلاً من الدخول معه في صراع".[1] ولو أن الأهواء غير منفصلة عن مدارك واستعدادات وأولويات الفواعل المعنية، سواء أكانت اقتصادية أم ثقافية أم سياسية .. الخ، كما أن الوزن النسبي لفكرة "الإنسية" كمحدد لمدارك وسياسات الأمن تختلف بين لحظة وأخرى، موقف وآخر. ويصعب إعطاؤها تقييماً أو تقديراً ثابتاً.

وما أن يكون الحديث عن "الأمن" في عالم "ما بعد"، بل عالم "ما بعد بعد" حتى يبرز حجم التحدي أمام الإنسان والدولة والعالم، إذ كيف يمكن تحديد ما يمثل مصدر تهديد - فرصة فيما لم يتحدد أو يتعين بعد، فيما "لا اسم له" و"لا عنوان" إلا بكونه "ما بعد" لوضع هو نفسه "غير آمن"،[2] بل يشهد مستوى من التهديد غير مسبوق في تاريخه؟

وإذا كان الخطر/ التهديد مُلازماً للوجود البشري، فإن الخطوة الأولى لمواجهته هي "المخاطرة"، بمعنى التحفز والاستجابة النشطة له، ولو انطوى ذلك على قدرٍ من المجازفة، على ما يقول السوسيولوجي الألماني أولريش بيك.

يثير القلقُ المتزايد والاغتراب والشعور بفقدان المعنى والفراغ وتزايد الكوارث البيئية والأمراض، أسئلة إشكالية حول التهديد الذي يحيق بالإنسان والجماعات والدول في العالم اليوم، وإذا كانت "المخاطرة" هي أحد الاستجابات القائمة أو المحتملة، إلا أنها لا تمثل الاستجابة الأكثر قبولاً واستقراراً. وثمة بروزٌ

---

(1) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 30.

(2) انظر وقارن: أولريش بك، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام شعراني، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009)، ص19.

متزايد للأبعاد الميتافيزيقية والميثية في التعاطي مع المخاوف والمخاطر في العالم اليوم، فردياً وجمعياً، وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتقصي، وخاصةً فيما يمكن أن يؤول إليه حالُ الإنسان اليوم قبل الغد.

يتناول الكتاب إشكالية الأمن في عالم "الحداثة الفائقة" الذي يتضمن ما بعد الحداثة، أو ما فوق الحداثة (جورج بالانديه)، أو الحداثة الارتدادية (أولريش بيك) أو الحداثة المفرطة أو الفائقة (نيقول أوبير)،[1] بقدر متفاوت من التركيز على الأبعاد المعرفية والسياسات والأحوال الراهنة، مع إيراد معطيات وأمثلة وإحالات لظواهر مختلفة من الأمن – اللا أمن حول العالم.

ويتفاوت تركيز الكتاب على مفردات الأمن، فتبدو بعض المفردات والموضوعات أكثر حضوراً من غيرها، ولا بد أن الأمر بحاجة لدراسات معمقة في هذا الباب، وهذا أمر مطروح للباحثين المتخصصين والمهتمين، وخاصة من منظور السياسات العامة ودراسات الأمن ودراسات الإنسان، وبالقطع من منظور علم النفس وعلم النفس الاجتماعي والسياسي، ودراسات المستقبل.. إلخ

ويتناول الكتاب مفهومَ الأمن وأبعاده الرئيسة كما تتجلى في عصر الحداثة الفائقة، بمختلف تفاعلاتها وتداخلاتها، والتحولات التي طرأت على مفاهيم الأمن وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة، وبالأخص منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وتأثير ثورة المعلومات والثورة التقنية والمعرفية التي طالت مفاهيم: المكان أو الجغرافيا، والزمان، والاتصال، والتكوين الاجتماعي والسكاني، ومفهوم الدولة والمجتمع، ومفاهيم الهوية والانتماء، والتفاعلات الاقتصادية، والثورة في

---

(1) استخدم علي حرب تعبير "الحداثة الفائقة" في عنوان أحد كتبه، ويكرر الإحالة إلى كتابات وأفكار جورج بالانديه، أولريش بيك، وغيرهما. انظر: علي حرب، **أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص212 -213.

الشؤون العسكرية، ومنطق الحروب والمواجهات، والتأثيرات في فضاء القيم والثقافات.

وينطلق الكتاب من أن مفهومَ الأمن يتغير بصورة مضطردة من حيث "تمركزه" أو "براديغمه" بمعنى "نموذجه الإرشادي" أو "المعرفي" من الدولة إلى الشبكة، أو بتعبير آخر من المنظور التقليدي المتمركز حول الدولة، إلى المنظور ما بعد حداثي "المتمركز" حول الشبكة، و"المُنفلت" من عقال الدولة والنظم السياسية، ومن عقال السياسة نفسها، إلى مجتمع الشبكات والتدفقات العالمية العابرة للهويات، والانتماءات، والحدود، والجغرافيات.

ولو أن هذا التغير لم يؤد إلى "الانفصال" عن الدولة بالكلية، إذ مازال ثمة "تمفصلات" في قطاع الأمن ومفاهيمه، بين الخروج عن الدولة والعمل بموازاتها، وأحيانا بالضد منها، وبين الارتباط بها والانشداد إلى معناها وأولوياتها، وخاصة في الخطط والسياسات الكبرى وفي التقانات العالية الحساسية، والخطورة، والتأثير على مستقبل الإنسان. وهذه إشكالية تتطلب الكثير من التقصي والتدقيق.

وهناك إلى ذلك جهود نظرية وعملية أكثر "استقلالية" عن المؤسسات الأمنية، ومن ذلك جهود منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات: الحد من انتشار الأمراض والأوبئة، ونزع السلاح، والحد من انتشار السلاح النووي، وخطر الألغام، ومحاربة أو مناهضة الإتجار بالبشر، وضبط النزاعات، والتدخل الإنساني، ومراقبة تصدير أو استخدام أدوات التعذيب، وصولاً إلى الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي، والتنوع الثقافي، وحقوق الجماعات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها.

وتأتي الجهود في إطار الحفاظ على عالم أكثر قدرة على الإيفاء بمتطلبات الحياة، ولو أن كل هذا، أو جوانب منه غير مُحصَّن من التوظيف الإيديولوجي والذرائعي من قبل فواعل السياسة في عالم اليوم.

يتعرض مفهوم الأمن لاستخدام "متعسف" أحياناً، إذ من غير الممكن وضع ضوابط للتحقق من استخدامه، ذلك أن كل شيء، لابد أن يقع موقعاً من الأمن، فهو إما مصدر تهديد، أو فرصة. وهكذا غالباً ما يكوِّن لـ "الجاني" مثلاً فهمه الخاص به حول ما يمثل أمناً، ومن المُرجَّح وفق سرديته أن تكون "الضحية" هي مصدر التهديد (أو الفرصة)، وأن عملية القتل أو الاستهداف ـ فيما لو حدثت ـ هي إجراء أمني لا بد منه!

وينطوي التعسف ـ المشار إليه ـ على مبالغة في تحقيق متطلبات الأمن، داخلياً وخارجياً. وإذا ما وقع الفاعلُ تحت تأثير الشعور بالاستهداف أو الفرق بين فهم التهديد – وفهم الاستجابة، فإن من المرجح أن يعاني من حضور أو تأثير زائد لهواجس الأمن، وهذا ما يحدث للعالم كله تقريباً.

بنية الكتاب

يتألف الكتاب من مقدمة، وأربعة عشر فصلاً، على النحو الآتي: **الفصل الأول** في الرؤية والمقاربة، ويتألف من خمسة محاور: أولاً في مقاربة الأمن، وثانياً الأسئلة والأدوات المنهجية، وثالثاً التفكيك، ورابعاً الشبكة، وخامساً "نموذج إرشادي" جديد. و**الفصل الثاني** في معاني الأمن، ويتألف من محورين: أولاً في المعاني، وثانياً تغير أو انتقال محرق الأمن، ويتضمن: في الردع، وفي أن المفهوم تخومي، وفي أن المفهوم إجرائي.

وأما **الفصل الثالث** الأمن من الأسطورة إلى "الحداثة الفائقة"، فيتألف من تسعة محاور: أولاً جنيالوجيا الأمن، وثانياً الأساطير، الأنثروبولوجيا، الحداثة، وثالثاً الحداثة الفائقة، ورابعاً عالم المخاطر، وخامساً أي قطيعة في مفهوم الأمن؟ وسادساً أي تمركز للأمن؟ وسابعاً الحربان العالميتان، وثامناً صدمة نهاية الحرب الباردة، وتاسعاً صدمة 9/11.

الفصل الرابع الأمن من منظور الحداثة الفائقة مقاربة معرفية تفكيكية، ويتألف من تسعة محاور: أولاً مُؤسِّس، وثانياً شامل أو كلي، وثالثاً كوني/كوسموبوليتيكي، ورابعاً لا نهائي أو دائم، وخامساً لا متوقع، وسادساً نمطي/تكراري، وسابعاً لا يقيني، وثامناً خلاسي/ماكر!، وتاسعاً يوتوبي.

الفصل الخامس البعد الجغرافي، ويتألف من أربعة محاور: أولاً الجغرافيا المتخيلة، ويتضمن المجال، وجغرافيا الجهاد والميعاد؛ وثانياً المقاربة الجغرافية وفيه الموقع، والمساحة والحجم، والشكل، وثالثاً الحدود، ويتضمن حدوداً غير

متطابقة، وضبطا عالميا للحدود، وحدود الصدام، ورابعاً "انتقام الجغرافيا" ويتضمن الإجهاد أو الفشل الجغرافي، والشيفرة الجغرافية، والحتمية الجغرافية. و**الفصل السادس** البعد الاجتماعي، ويتألف من أربعة محاور هي: أولاً البناء الاجتماعي، وثانياً سياسات الهوية، وثالثاً العلاقة بين المجتمع والدولة، ورابعاً التكوينات الشبكية.

الفصل السابع البعد الثقافي، ويتألف من عشرة محاور: أولاً المقاربة الثقافية، وثانياً الثقافة بوصفها مسألة أمن، وثالثاً: التغلغل والاختراق، ورابعاً الهيمنة، وخامساً مخاوف عميقة، وسادساً حيث يسقط الظل، وسابعاً بيو- ثقافي (البيولوجيا الثقافية)، وثامناً: رمزي/قيمي، ويتضمن الإقصاء الرمزي، والدولة الرمزية، والعنف الرمزي، وتاسعاً: السرديات والأساطير، ويتضمن لعبة الرموز، واستبطان، وعاشراً الفعل الرمزي ويتضمن المشهدي ـ الفائق، ونمط الحياة.

يتناول **الفصل الثامن** البعد الاقتصادي، ويتألف من تسعة محاور هي: أولاً البناء الاقتصادي، وثانياً المخاطر الاقتصادية، وثالثاً التفاعلات الاقتصادية، ورابعاً السياسات الاقتصادية وتتضمن التنمية والديمقراطية، والاضطرابات والثورات، وخامساً سؤال الأمن الاقتصادي، وسادساً الإجهاد الاقتصادي ويتضمن الإنفاق على السلاح، وأسعار النفط، والريوع السياسية للموارد، والريوع المادية للسياسات، وسابعاً تغير ما هو "أمني" في الاقتصاد، وثامناً "المرض الهولندي"، وتاسعاً اقتصاديات الهجرة الدولية.

يتناول **الفصل التاسع** البعد العسكري، ويتألف الفصل من ستة محاور: أولاً لماذا بناء قدرات عسكرية؟ وثانياً البناء العسكري: الإمكانات والقوة، وثالثاً التفاعلات العسكرية والأمنية، ورابعاً العلاقات المدنية ـ العسكرية، وخامساً أي جيش لأي دولة؟ وسادساً قوة الدولة. وأما **الفصل العاشر** فيتناول البعد السياسي، ويتألف من أربعة محاور: أولاً التمركز حول الدولة، ويتضمن الفروق

بين الدول، وحول طبيعة الدولة، وثانياً الدولة الفاشلة، وثالثاً النظام السياسي ويتضمن الإصلاح السياسي والأمن، والنظم السياسية والأمن، ورابعاً "هابيتوس" الأمن.

يتناول **الفصل الحادي عشر** التمركز حول "الغرب" و"العقل" و"الدولة"، ويتألف من سبعة محاور: أولاً الأمن والمركزية الغربية، وثانياً التمركز حول العقل، وثالثاً مركزية كلاوزفيتز أو فوكو ضد كولاوزفيتز، ورابعاً التمركز حول الدولة، وخامساً التمركز حول "التهديد الداخلي ـ الخارجي"، وسادساً التمركز حول النظام السياسي، وسابعاً التمركز حول المؤسسة العسكرية.

يدور **الفصل الثاني عشر** حول الأمن من الواقع إلى ما فوق الواقع، ويتألف من سبعة محاور: أولاً الواقعي والافتراضي، وثانياً الشبكات والتدفقات، والفعل من دون فاعل، وثالثاً الأمن البشري، ورابعاً المنعة ودرء المخاطر، وخامساً المخاطرة ـ أولريش بيك، ويتضمن المخاطرة بوصفها فرصة، وخصخصة الأمن، والتكنولوجي، الشبكي، الاجتماعي، وسادساً الهلع الباردة – بول فيريليو، ويتضمن وجها جانوس، وانهيار الدولة ونهوض الشبكة، والقوة الناعمة و"الأمن الناعم"، و"الحرب الهجينة"، وسابعاً "الحرب المحضة" وأمن ما فوق الواقع. بعد ذلك **الإشارات والتنبيهات**، وأخيراً **الخاتمة**.

تحديدات للقراءة

ينطلق الكتاب من مرجعية معرفية/ابستمولوجية في المقام الأول، ويحاول تجاوز، أو توسيع المقاربات الحاكمة لدراسات الأمن والعلاقة بين الأمن والإنسان، بتوسل مفاهيم ومرجعيات من الفلسفة والابستمولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس ودراسات الدولة والتحليل الثقافي والدراسات الأمنية وسياسات الهوية ودراسات التنمية وغيرها.

يتطلب الكتاب ـ وهذا من أجل نتيجة أفضل– أن يكون لدى المتلقي اهتمام، إلى حد ما، بتطورات العلوم الاجتماعية والسياسية في عالم اليوم، وخاصة منها الدراسات المتعلقة بالرأسمال الرمزي، والتدفقات الشبكية، والدراسات الاجتماعية، والتحليل الثقافي، وسياسات الهوية، ولكن عدم توافر هذا الأمر لن يحول دون قراءة أو تلقي مضمون الكتاب ورسالته.

هل أراد النص الانطلاق من مفهوم "ضيّق" أو "محدد" للأمن، أم من مفهوم "واسع" أو "مفتوح"؟ وأية مكاسب ممكنة من هذا أو ذلك؟

قد تضمن المفاهيم المحددة أو الضيقة تركيزاً وضبطاً أكبر للمعنى وللاستخدام والتلقي،[1] أما المفاهيم الواسعة والمفتوحة فقد تؤدي إلى ميل للمبالغة في الفهم والاستخدام والتلقي، وربما صعوبة الإمساك بالمعنى القابل للتحويل إلى إطار فهم، أو إطار فعل، ولكن يضمن أيضاً الإحاطة بكل ما يتفاعل ويتداخل

(1) انظر وقارن: كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات: مقالات مختارة**، ترجمة: محمد بدوي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 81.

معه، سواء بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة، أو لنقل تقصّي المعاني والدلالات الطيفية والتخومية والتداخلات مع مفاهيم أو قطاعات معرفية أخرى. وقد حاول الكتاب أن يتدبر أو يدير المسألة بأكبر قدر ممكن من الحيطة والحذر.

كيف يمكن أن نقرأ الأمن، ما الذي يمثل تهديداً – فرصة، وكيف يمكننا أن نستوعب مفاهيم الأمن في عالم اليوم، غير المفهوم أو غير المتوفر على أدنى قدر من اليقين تجاه ما فيه أو تجاه ما يليه. ولو أن المهمة شاقة، إلا أنه من غير الحميد أن نقف عند السؤال، أو محاولة السؤال، مثلما أنه من غير الحميد أن نتعجّل في الإجابة، فكيف أن ندّعيها.

الباب الأول

المفاهيم

الفصل الأول
في الرؤية والمقاربة

الأمن هو المقولة الأساس في السياسة، ولا معنى لشيء إن لم يكن آمناً. والأمن مفهوم مركب، ينطوي على طيف واسع من المعاني والدلالات، ويتسم بقوة تأويلية ودلالية كبيرة، ويُستبطن في مختلف البنى العقدية والإيديولوجية والمدارك الجمعية والفردية، ويشتمل كمفهوم، على مكونات وأجزاء "مستعارة" من علوم وقطاعات أخرى، ولكنها تتواكب وتتواشج في تركيب جديد، في معنى وأبعاد جديدة، "هذا أمر لا محيد عنه، لأن كل مفهوم يقوم بتقطيع جديد، ورسم محيطات جديدة، مما يتطلب إعادة تفعليه وتفصيله ثانية".[1]

ويَعَدُّ الأمن من أكثر المفردات أو المفاهيم التي تُستخدم كثيراً في غير موضعها، كما يرافقه سوء فهم مقيم، وخاصةً عندما تقع الأمور تحت مسمى "الأمن الوطني" أو "القومي"، على قاعدة أن "لا أمن بلا دولة، ولا دولة بلا أمن".[2]

وتزيده تطورات العولمة وثورة الاتصالات والتقانة، والتطورات في البيئة والمناخ (الخ) التباساً وغموضاً في عدد من الجوانب، وخاصةً ما يرتبط بالمعاني الجديدة

---

(1) جيل دولوز وفليكس غتاري، **ما هي الفلسفة؟** ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997)، ص 41.

(2) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة:"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص 206.

لـ: السياسة والدولة،[1] والمواطنة، والسيادة، وحقوق الإنسان، والعنف، والحرب والسلام، والأوبئة والأمراض، والبيئة، والهوية: حيث يتعرض مفهومُ الأمن لتغيرات كبيرة، ما يجعله مفهوماً "تحت التعديل"، ومفتوحاً على أبعاد ومعان لم تكن في أولوياته أو اهتماماته المباشرة.

يتألف الفصل من خمسة محاور، أولاً في مقاربة الأمن، وثانياً الأسئلة والأدوات المنهجية، وثالثاً التفكيك، ورابعاً الشبكة، وخامساً "نموذج إرشادي" جديد.

يمثلُ الأمن مسألةَ مركزية بالنسبة للوجود والعمران البشري، ويشغل حيزاً رئيساً بين قطاعات الفعل الإنساني المختلفة، إذ لكل منها جانب أمني، وكل العلوم التي تتناول الإنسان (وحتى الطبيعة والفلك والفضاء الخ) لها جوانب أمنية أيضاً.

وقد يُشكل الأمنُ الهاجسَ الرئيس في العالم اليوم، ولا أدلّ على ذلك أكثر من شيوع مقولاته ومسمياته في أكثر جوانب الحياة المعاصرة: المجتمع، العائلة، الغذاء، الصناعة، البيئة، الماء، الاقتصاد، السياسة، العسكرة، الثقافة، الدين، الإعلام، المعلومات، الصحة، القيم، العمل، التسلية الخ وهذا يحيل إلى عالم مأزوم، ذلك أن تكرار الحديث في أمر ما، لا يدل على "حضوره" بقدر ما يحيل إلى "غيابه".[2]

---

(1) انظر مثلاً: هانز آدم الثاني، **الدولة في الألفية الثالثة**، ترجمة: حسان البستاني، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010)، ص 129 -135، ص 221 وما بعد. وفرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 195 وما بعد.

(2) انظر وقارن: مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة:"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص 212.

في مقاربة الأمن

ثمة صعوبة كبيرة في التوصل إلى مفاهيم مستقرة ونهائية للأمن، أو معايير تقييم وتحقق موضوعية لمتطلباته أو مقاربة تامة ومنجزة ومتفق عليها له (الأمن)، ذلك أن تحديدات المفهوم تواجه "لا يقيناً" حاداً، ينبع من "اللا يقين" الحاد أيضاً في اللحظة العالمية الراهنة. ولذا تبدو المفاهيم المطروحة للأمن إجرائية أو مؤقتة، ووظيفية، وهذه مسألة إشكالية علمياً ومعرفياً.

والواقع أنها ليست كذلك بالتمام، إذ إنها إلى ذلك مسألة تستند إلى تقديرات معرفية وتجريبية واختبارية، بما يقلل أو يخفف ـ ما أمكن ـ من الانطباعية والارتجالية، وجري العادة، والاستعارات النمطية،[1] وتأثير المحمول اللغوي والاستعمال التلقائي للمفردات، وخاصة في العالم الميدياتي والافتراضي.[2]

سؤال الأمن مفتوح، وهناك ضغوط من جهتين: الأمن والحرية، أي السعي لأقصى درجات الأمن بأقل قدرة من التدخل في حياة وخيارات الناس، ما يعني التدخل –غير المباشر ـ في هندسة تلك الخيارات وضبطها وقوننتها، واحتواء أي جنوح محتمل فيها، الخ، ولو أن فواعل السياسة، أو السلطة، تميل لفرض مفهوم للأمن يرتبط بالنظام السياسي والدولة.

يتناول الكتاب ما يعده أبعاداً دلالية للمفهوم بوصفه إجرائياً، وموسعاً أو شمولياً، وعولمياً أو كوسموبوليتياً، و"لا يقينياً"، و"ختالاً"، و"لا متوقعاً"، و"تكرارياً" و"لا نهائياً" أو "دائماً"، و"ما فوق – واقعي"، و"متمركزاً" حول الغرب والعقل والدولة والسياسة. ويُقَدِّم عدداً من الاستخلاصات أو "الإشارات

---

(1) انظر: في معنى ذلك: جورج لايكوف ومارك جونسون، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط2، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2009).

(2) انظر بكيفية عامة: علي حرب، **هكذا أقرأ ما بعد التفكيك**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).

والتنبيهات"، وهذه بمثابة مفردات وتقديرات وأسئلة بحثية تتصل بالموضوع، وتقترح المزيد من التقصي والتدقيق في إطار سعيها لـ "التوصيف الكثيف" للمفهوم، ولو أنها لا تحاول تقديم "مفهوم معياري" للأمن.

ويحاول الكتاب النظر إلى الأمن، من منظور رؤيوي، وليس من منظور السياسات وصناعها، الأمنيين على نحو خاص، أو منظور مصدر التهديد ـ الفرصة، كل المقاربات المذكورة، تُشوّش على الرؤية، وتعطي مفاهيم غير مطابقة.

المنظور هنا ينطلق من أن الأمن "حاجة أولية"، وهو قبل أي مدارك للتهديد، وقبل الإيديولوجيات والعقائد، وهو ـ بمفهوم كارل بوبر – عبارة إلى استعدادات أو توقعات أولية أو فطرية تجعل الإنسان أقرب إلى تفادي الخطر أو انتهاز الفرصة، وهي ليست صحيحة أو "آمنة" بالضرورة، ولكنها قابلة – وهو ما يحدث دائماً– للمراجعة والتعديل والتصحيح،[1] وهو ليس مجرد استقراء لمصادر التهديد أو استشعار للخطر، وإنما "الكشف" عنها أيضاً.

ثمة مقاربات، ومداخل تحليل، ومفاهيم من علوم مختلفة تساعد في تقديم تحليل أفضل للموضوع مثل: "الأمن البشري" أو "أمن الإنسان"، "اللا متوقع"، "الأنماط التكرارية"، "المخيال" و"الدوافع المخيالية"، "الدراسات الأمنية"، "الثورة العلمية والتكنولوجية"، وغيرها مما يرد بيانه في الفقرات اللاحقة. ولم يجهد الكتاب في تفصيل المقصود بالعديد من المفاهيم لأنها إما شائعة ومعروفة، وإما لأنها موجودة في مظان كثيرة قريبة من متناول أهل الاختصاص والمهتمين، ولكنه يحيل مرجعياً إلى ما يعده مناسباً في هذا السياق.

---

(1) كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة وتقديم: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)؛ ويمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول – الحصاد – الآفاق المستقبلية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 264، كانون الاول/ديسمبر 2000).

تتعاطى إرادة الكتابة والبحث مع موضوعها بوصفه واقعاً، وبوصفه إدراكاً ومعرفة، وبوصفه سياسة، وبوصفه عملية أو دينامية، وبوصفه استشرافاً، وتتوخى الحذر المعرفي بين "بداهة الواقع" وبين "المدارك العفوية" للمقولات الشائعة حول الأمن، وكذلك بين المدارك الشائعة وبين البنى العميقة.[1] وتدقق في اللغة والإدراك، وما يظهر وما لا يظهر، ما يكون "مسكوتاً عنه"، "لا مفكر فيه"، "منسيا"، "متنكراً له"، والتقصّي أو الكشف بالمعنى "البوبري" (نسبة لـ كارل بوبر)[2] عن البنى والديناميات العميقة، بنى اللا وعي واللا شعور والمخيال والانعكاسية.

يقول غاستون باشلار "إن العلم يحققُ موضوعاته دون أن يجدها أبداً منجزة كلياً. إنه لا يتوافق مع عالم يجب وصفه، بل مع عالم يجب بناؤه".[3] وهذا ينسحب على النص، الذي لا يتعاطى مع موضوعه (الأمن) بوصفه معطاً منجزاً أو تعبيراً عن واقع تام، وإنما بوصفه مقترحاً لديناميات ومدارك أمن متغيرة على الدوام.

---

(1) نمتثل لنصيحة بيير بورديو، في: ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، ترجمة: الزهرة ابراهيم، ط1، (دمشق: دار النايا للدراسات والنشر، الجزائر: الشركة الجزائرية السورية للنشر، 2013)، ص 23.

(2) انظر: كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006)، ص 123 وما بعد: ومن أجل عرض ومناقشة إجمالية لأفكار بوبر انظر مثلاً: يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية**، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 264، كانون الأول/ديسمبر 2000)، ص 315 -367.

(3) مادلين غراويتز، **مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: سام عمار، ط1، (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، 1993)، ص 50.

الأسئلة والأدوات المنهجية

كيف تنبثق مشكلة الأمن كحقيقة كبرى في الوجود أو عالم البشر، ولماذا تبقى الإحاطة بالأمن مؤجلة إلى أمد غير معروف (لا نهائي)، ولماذا تُحال إلى عوالم ميتافيزيقية وآخروية، ولماذا يثابر الإنسان على مطمح الأمن، على الرغم من يقينه أن ذلك أشبه بـ"مزاولة المستحيل" أو مزاولة أمر تحكمه أمور خارج إرادته؟

ولماذا لم يمكن للإنسان أن يتوصل إلى ما يحقق الأمن أو حالة "انتفاء الصراع"، ولماذا أمن إنسان هو تهديد لإنسان آخر، وكيف حول الإنسان مسألةَ الأمن معرفياً وسلوكياً إلى موضوع للتقصي ، وكيف أمكن/يمكن زحزحة "تمركزات" الأمن حول "الغرب" و"العقل" و"السياسة" و"الدولة"؟

وما هو البعد، أو الأساس البيو – ثقافي للأمن، وكيف أبدلت ما بعد الحداثة واقع الأمن بـ "ما فوق الواقع" أو "ما بعده"، وما هو الأساس أو البعد الرمزي للأمن؟ ويتساءل النص هل إن الانتقال من التمركز حول الدولة إلى الشبكة يمثل أنموذجاً إرشادياً (أو براديغماً) جديداً؟

يتوسل الكتاب مفاهيم وأطر تحليل متعددة ولكنها متواشجة ومتراكبة ومتداخلة لتشكل الإطار المنهجي الحاكم لها ولموضوعها، ومن ذلك مفاهيم: "القوة الناعمة"، و"الحرب الهجينة"، و"الإجهاد الجغرافي"، و"الدولة الفاشلة"، و"الدولة الرخوة"، و"الدولة الحارسة"، و"الدولة المتضخمة"، و"هابيتوس الأمن"، وسياسات الهوية، واقتصاديات الهجرة، وقوة الدولة، والعلاقات المدنية – العسكرية، وغيرها.

التفكيك

يستخدم الكتاب مفهوم "التفكيك" بوصفه مفهوماً رئيساً، ويحاول أن يكون إطاراً لشبكة من المفاهيم التي "تتمفصل" فيما بينها وفي إطاره، آخذاً بالاعتبار طبيعة الارتباط والتفاعل بين المفاهيم لتمثل إطاراً منهجياً ومعرفياً للموضوع. والتفكيك (Deconstruction) هو حركة أو دينامية نقدية تتجه للوقائع والخطابات والنصوص وغيرها بقصد تعريتها والوقوف على تكويناتها وعلائقها، والكشف عن مخبوئها أو ما تسكت عنه، وتتنكر له، والحفر في طبقاتها ومطموراتها من شبكة معان ودلالات.[1]

تعتقد التفكيكية أن كل خطاب، وكل فعل، مبني على اللا معقوليات، وأن اللا يقين يمثل "ركيزة تقدم العلم"، فبينما تسعى سياسات الأمن للوصول إلى اليقين تجاه مصادر التهديد – الفرصة، تحاول ما بعد الحداثة أو الحداثة الفائقة تقصي أو دراسة "اللا يقين" في الأمن، وترى أنه صفة ملازمة للسياسات ولمدارك التهديد – الفرصة.[2] وهكذا تتأسس مفاهيم الأمن على مفاهيم ما بعد الحداثة أو الحداثة الفائقة التي تشك بمفاهيم الموضوعية والحقيقة والعلم،[3] وإذا كانت الحداثة تقول ان كل ما هو واقعي (في الأمن) هو عقلاني والعكس، فإن ما بعد الحداثة تقول إن الواقع ليس عقلانياً، وكذلك العقلاني ليس واقعياً.[4]

---

(1) انظر مثلاً: جاك دريدا، **الكتابة والاختلاف**، ترجمة: كاظم جهاد، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2000).

(2) حسن عجمي، **السوبر حداثة: علم الأفكار الممكنة**، ط1، (بيروت: دار بيسان للنشر، 2005)، ص 232 -233.

(3) تيري إيغلتون، **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (اللاذقية: دار الحوار، 2000)، ص 7 -8.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 10.

وينطلق التفكيك من أن الأمور خلافية بطبيعتها، وأن فيها تغيراً وعدم ثبات أو استقرار في الدلالات والمعاني والأحوال، وأن القراءة تجري من دون نظرة مسبقة، ومن دون البحث عن مراكز وبؤر للمعنى؛ وأن كل ظاهرة أو واقعة أو نص أو خطاب فيه "قوى عمل هي في الوقت نفسه قوى تفكيك"،[1] و"هناك دائماً إمكانية لأن تجد في النص (الحدث) المدروس نفسه ما يساعد على استنطاقه ... (حيث) يفكك نفسه بنفسه".[2]

ويتعاطى التفكيك مع الموضوع (الحدث، النص) بوصفه غير مكتمل، ومفتوحاً على المعاني والدلالات، والتي تتوالد بصورة لا نهائية،[3] ما يعني تشتتاً وانتشاراً وإرجاء مستمراً للمعنى،[4] وأنه احتمالي ولا يقيني. و"الحقيقة هي أن المعاني تمثل تعدداً سائباً من حيث الإمكانيات".[5] وهذا يفتح النصوص والوقائع على قراءات عديدة.[6]

ومفهوم التفكيك هنا هو ككل مفهوم مؤلف من مكونات مفاهيمية ومعرفية، من قطاع علمي واحد أو أكثر، مكونات تامة، أو أجزاء من مكونات مختلفة، وهذا يفتح الباب أمام طبيعة "التمفصل" أو "التقاطع" القائم أو المُراد بينها

---

(1) المصدر نفسه، ص49.

(2) المصدر نفسه، ص 49.

(3) عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2002).ص 392.

(4) المصدر نفسه، ص 390 -391.

(5) هانس جورج غادامير، **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية**، ترجمة: حسن كاظم وعلي صالح، مراجعة: جورج كتورة، ط1، (طرابلس، ليبيا: دار أويا للنشر، 2007)، ص 372.

(6) في مفهوم القراءة انظر مثلاً: علي حرب، **هكذا أقرأ ما بعد التفكيك**، مصدر سابق، ص 9 -16.

(المكونات)، من خلال توسل شبكة من المفاهيم الفرعية أو المساعدة، مثل: "مجتمع المخاطرة"، و"اللا متوقع"، و"الأمن الرمزي"، و"التمركز حول الغرب"، والتمركز حول العقل، و"التمركز حول السياسة"، وما فوق الواقع، والبيو ـ ثقافي، والأنماط التكرارية، وغيرها مما يرد بيانه في حينه، ويتعزز ذلك بمقاربات للبعد النفسي لمدارك الأمن والتهديد – الفرصة، وتأثير اللا وعي واللاشعور، والمخيال الاجتماعي والأمني، الخ

تناول الأمن بهذا المعنى هو تفكيك، لجهة الكشف عن دينامياته ومحركاته العميقة، وهو – بالمقابل ـ بناء أو تعمير لجهة إقامة المعنى أو هندسته، أو تخليقه، حتى لو لم يكن ذلك مستنداً إلى أصل أو واقع، إذ إن تفكيك الأمن لا يتناول حقائق حقيقية، بالضرورة، كما هي حال العلوم الاجتماعية وحتى العلوم الطبيعية، وإنما يعتمد على ما تقتضيه المصلحة والقوة والمعنى.

وسوف يتناول الكتاب فكرة أن يكون الأمن، التهديد – الفرص، "صالحاً عن طريق الاعتقاد"، وهذا ـ من منظور التفكيك ـ يستند إلى مقاربة ما بعد حداثية، تعد المقاربات الأمنية "مقبولة فقط وليست صادقة أو كاذبة"، إذا أمكن التعاطي مع الأمر من منظور توماس كون مثلاً.[1]

---

(1) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 168، كانون الأول/ ديسمبر 1992)، ص 231 وما بعد؛ وحسن عجمي، السوبر حداثة، مصدر سابق، ص 240.

الشبكة

يستند براديغم الأمن أو نموذجه الإرشادي في عالم اليوم –في جوانب منه ـ إلى تحديد إيمانويل كاستلز في موسوعته الثلاثية عن عصر المعلومات من أن العالم اليوم أصبح يتبلور ـ بشكل متزايد ـ حول "الصراع الثنائي القطبية بين الشبكة والذات" (The Net & the self)[1].

والشبكة هنا هي التشكيلات التنظيمية الجديدة التي قامت على أساس الاستخدام الواسع المدى للميديا الاتصالية المتشابكة ونماذج التشبيك (Network) الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية وغيرها؛ وينطبق ذلك على الشركات الكبرى المتنافسة، والمجتمعات المحلية والحركات الاجتماعية وغيرها. وأما الذات (Self) فترمز إلى الأنشطة التي يحاول فيها الفواعل (جماعات وأفراد) تأكيد هوياتهم في ظل ظروف تتسم بالتغير المستمر واللا يقين تجاه المستقبل.

ورؤية إيمانويل كاستلز توجهها فرضية رئيسة، وهي أن "مجتمعاً جديداً ينشأ إذا ما لوحظت تغيرات بنيوية في علاقات الإنتاج، وفي علاقات القوة وفي علاقات الخبرة". وقد برزت نتيجة ذلك أنماط من التفاعلات التي يتداخل فيها الشبكي بالذاتي، فمن ثورة الهويات مثلاً، إلى أنماط من التغلغل والاختراق، والمواطنة الهجينة، والانتماء المركب والمتعدد الأبعاد، والحراك السكاني المتزايد حول العالم، وتدفق المعلومات المنفلت من أي قيود، وبروز فواعل سياسية عابرة للدولة ومتزايدة النشاط والتأثير، وبالطبع، بروز عوامل تهديد – فرصة متزايدة أيضاً.

---

(1) إيمانويل كاستلز، **سلطة الاتصال**، ترجمة: محمد حرفوش، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2014)؛ والسيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 21.

ولابد من الإشارة إلى أن التحول الأساس الذي تحدثنا عنه ـ نقلاً عن إيمانويل كاستلز ـ من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، والذي اتسم بالتدفقات، وتكاد تستقر تسميته بمجتمع الشبكات أو المجتمع الشبكي العالمي، انطلاقاً من فرضية كاستلز الأساسية القائلة "إن مجتمعاً جديداً ينشأ إذا ما لوحظت تغيرات في علاقات الإنتاج، وفي علاقات القوة وفي علاقات الخبرة".[1] وثمة ثلاثة محاور أو روافع رئيسة هي:

- "المجتمع الشبكي" الذي يركز على التغيير في علاقات الإنتاج، من حيث الاقتصاد الكلي والمشروع المتشابك، والنماذج المتغيرة للعمل.
- "قوة الهوية" ويركز على علاقات القوة والخبرة، وتغير واقع الدولة – الأمة في النظام العالمي، وتغير مفاهيم السياسة والمشاركة والديمقراطية.
- "نهاية الألفية" ويركز على عصر المعلومات، والتفاوت في الوزن النسبي للاقتصادات المحلية والجهوية. انظر الشكل(1).



الشكل (1): ثلاثية تفاعل الشبكة – الذات والتدفقات في عالم اليوم.

(1) السيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية**، مرجع سابق، ص 22.

"نموذج إرشادي" جديد؟

قبل أن نبحث في "نموذج إرشادي" جديد للأمن، علينا أن نحدد المقصود بالنموذج الإرشادي أو النموذج المعرفي (Paradigm)، وهو نسق القيم والنظريات والأدوات المشتركة التي تمثل مرجعية معرفية وسلوكية وتطبيقية لدى الجماعة العلمية أو المشتغلين بالعلم في قطاع معين. ويعود طرح المفهوم إلى توماس كون أحد أشهر المتخصصين بتاريخ العلم ـ ويقدم ميشيل فوكو رؤية قريبة لموضوع تاريخ العلم وفلسفته من خلال مفهوم "الإبستيمي" أو "المعرفي".

ويتحدث الرجلان عن "ثورات علمية" و"قطائع معرفية" في تاريخ الفكر البشري وتاريخ العلوم، ولو أنهما يختلفان في رؤيتهما وفي تحديدهما لبعض الأمور.[1] ويتألف النموذج الإرشادي أو الإبستيمي من مجموعة عناصر تكوينية تتمثل بـ:[2]

- التعميمات الرمزية واللغة المستخدمة في الحقل العلمي.
- اليقينيات المسلمة أو البداهات المستقرة في الحقل.
- القيم والمعايير والخبرات المستقرة التي تقوم مقام القوانين.
- القواعد والتكتيكات المستخدمة في البحوث والاختبارات ومصادر المعرفة وأنماط العمل العلمي. انظر الشكل (2).

---

(1) انظر مثلاً: يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية**، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 264، كانون الأول/ديسمبر 2000)، وهاشم صالح، **مخاضات الحداثة التنويرية: القطيعة الإبستمولوجية في الفكر والحياة**، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2008).

(2) انظر مثلاً: توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 168، كانون الأول/ ديسمبر 1992)؛ وانظر ترجمة أُخرى: توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: محمد دبس، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007).



الشكل (2): عناصر تكوينية لـ "النموذج الإرشادي" أو "البراديغم".

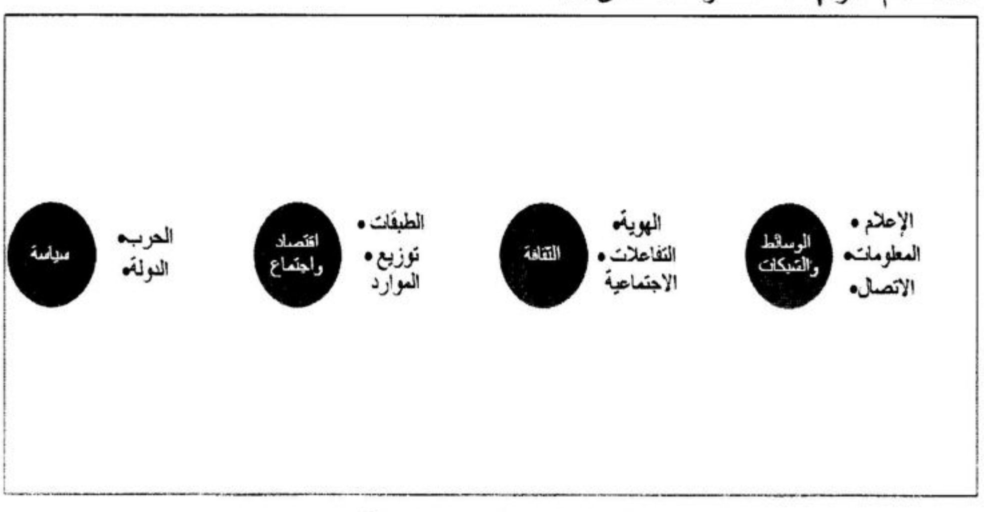
إن السؤال عن نموذج إرشادي أو معرفي جديد في مجال الأمن، لا يصف مجرد تطورات في فهم الموضوع وفي كيفيات التعاطي معه، وإنما تغيير ثوري في النقاط المذكورة أعلاه، أي في الرؤى والمدارك والمقولات الحاكمة والأطر الموجِّهة للجهود العلمية التي تتعاطى مع الموضوع، أو بتعبير آخر، هو نمط من "القطيعة المعرفية" بين لحظتين حاكمتين للقطاع العلمي بحيث نكون أمام نظام معرفي أو إبستيمي جديد.[1]

اعتمد الإنسان طويلاً على توسُّل مقاربات ومصطلحات سياسية في فهم العالم، وخاصةً ما يمثل تهديداً – فرصةً، كالفوضى والنظام، والحرب والسلام، والسلطة والدولة، والمُلك والأمة والجمهورية؛ ومع الثورة الصناعية والرأسمالية تحرر الإنسان من قبضة السلطة السياسية، وظهرت مقارباتٌ

(1) انظر: غاستون باشلار، **تكوين العقل العلمي**، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982). وميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة: سالم يفوت، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987).

ومصطلحات اقتصادية واجتماعية، بحيث أصبحت الطبقات الاجتماعية، والثروة، والبرجوازية والبروليتاريا، والنقابات والإضرابات، والحراك الاجتماعي، والتفاوت في توزيع الثروة، هي المقولات التحليلية الأكثر تداولاً، على ما يقول آلان تورين، [1] في تعبير مشابه إلى حد كبير لتعابير "القطيعة" أو "الطية المعرفية" لدى ميشيل فوكو وتوماس كون.

وبعد مضي قرنين على القطيعة أو الطية الثانية، باتت المقولات "الاجتماعية" مبهمة، تترك في الظل قسماً كبيراً من تجاربنا المعيشة، وبتنا معها بحاجة إلى "براديغما جديدة لأنه لم يعد في وسعنا العودة إلى البراديغما السياسية، لا سيما وأن القضايا الثقافية بلغت من الأهمية حداً يفرض على الفكر الاجتماعي الانتظام حولها".[2] انظر الشكل(3).



الشكل (3): تطور براديغم الأمن.

---

(1) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

(2) المصدر نفسه، ص 13.

إن البراديغم الجديد يمكننا ـ حسب تورين ـ من الأخذ بالاعتبار الفاعلين الجدد والصراعات الجديدة، والصور المكونة عن الأنا والجماعات،[1] أي بمعنى آخر، عالم الشبكات والفواعل والتدفقات، بما يمثله كل ذلك من فرصة – تهديد.

وهذا يؤول إلى "نقطة واحدة هي انهيار العالم، الذي سميناه اجتماعياً، طالما أن ملايين الناس يُعربون عن أسفهم لانقطاع الروابط الاجتماعية وانتصار فردانية مفككة،[2] ينبغي القبول بتقوّض أو انهيار المقولات "الاجتماعية" كلها، كنقطة انطلاق للتحليل، بدءاً بالطبقات والحركات الاجتماعية وانتهاء بالمؤسسات أو "وكالات التنشئة الاجتماعية"، إذ ثمة فقدان لـ "مركزية المقولات الاجتماعية".[3] هذا يتمفصل مع منطق الشبكة – الذات الذي قال به كاستلز ويستند إليه تورين في هذا الباب، وفي الأفكار التي أخذناها عنه. والسؤال هو: هل ثمة "براديغم" جديد للأمن أو لنقل أبعاد جديدة للأمن؟

الحديث عن براديغم جديد، يتشظى فيه المفهوم التقليدي للأمن أو يتعدد، هو من الأمور الممكنة، ولكنه يتطلب المزيد من التدقيق. ويبدو أن مفهوم الأمن ينتقل من البنية إلى الفعل، ومن التكوينات إلى العلائق والتفاعلات، ومن الدولة إلى المجتمع، ومن المجتمع إلى الجماعة، ومن الجماعة إلى الفرد، ومن المؤسسة إلى الشبكة، وهذا يتطلب بدوره مقاربة بحثية مركبة.

---

(1) المصدر نفسه، ص 14.

(2) انظر الكتاب المتميز: أولريش بيك اليزابيت بيك -غرنزهايم، **الحب عن بعد: أنماط حياتية في عصر العولمة**، ترجمة: حسام الدين بدر، (بيروت -بغدادا: منشورات الجمل، 2014).

(3) آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، مصدر سابق، ص15.

مثلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر وما بعدها ، والأزمات والكوارث والأوبئة ، مثل جائحة فايروس كورونا ، إعلاناً لسقوط مقولات الأمن التقليدية ، مهما كانت قوتها وطبيعتها ، وبروز منظور آخر ، ومقولات أُخرى ، ذلك أن تطورات وفواعل المجتمع المعلوماتي العالمي أدت إلى ابتكار أساليب كثيرة لتجاوز أنماط الحماية والاحتراز ، وحتى أنماط التوقع وتقصي مصادر التهديد وأشكاله.

وهنا تركز نظرية الأمن في عصر الحداثة الفائقة على مجتمع التدفقات الشبكية والمعلومات (إيمانويل كاستلز) ، أو "مجتمع المخاطر العالمي" (أولريش بك) ، أو مجتمع "الهلع البارد" (بول فيريليو). وأصبحت دراسات الأمن القومي تولي اهتماماً متزايداً للكيفية التي ستؤثر بها ثورة المعلومات والتدفقات على مدارك الأمن والاستجابات الممكنة تجاه ما يُعدّ مصدر تهديد – فرصة.

الفصل الثاني
في معاني الأمن

يمثل تحديد مفهوم الأمن تحدياً – فرصةً في آن، ذلك أن توسيع نطاق المفهوم يزيد في صعوبة الإمساك بالمعنى، وصعوبة "تعيين" المقتضى أو ما يلزم للتعاطي مع ما يمثله، أو مع ما يمثل تهديداً – فرصةً.

وفي الوقت الذي يحاول المفهوم فيه توسيع النطاق لـ "تجاوز" أو "زحزحة" أو "تفكيك" المدارك والسياسات النمطية حول الأمن، ونقد "التمركز" المركب للمفهوم حول "الغرب" و"العقل" و"الدولة" والسياسة، والجيش، الخ فإن ذلك يغري فواعل السياسة على "إعادة إنتاج" هيمنتهم على فضاء الأمن، مدارك وسياسات.

يتألف الفصل من محورين: أولاً في المعاني، وثانياً تغير أو انتقال محرق الأمن، ويتضمن: في الردع، وفي أن المفهوم تخومي، وفي أن المفهوم إجرائي.

في المعاني

- الأمن هو ـ بمقاربة فرويدية ـ حاجة أولية للإنسان، تتمثل بغياب الشعور بالتهديد، وهو بمقاربة لغوية/اصطلاحية "عدم توقع مكروه في الزمان الآتي".[(1)] ويكون إشباع الحاجات وتلبية المتطلبات متاحاً أو ممكناً من دون قلق أو خوف. والقدرة على التكيف مع متطلبات الداخل والخارج، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو الدولة.

(1) علي الجرجاني، **كتاب التعريفات**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1985)، ص 38.

- والأمن -بمقاربة ميتافيزيقية- حاجة خلاصية، بالمعنى الديني والدنيوي، وينطلق من استعدادات أو توقعات فطرية تجعل الإنسان أقرب إلى تفادي الخطر أو انتهاز الفرصة، وقد لا تكون الاستعدادات والتوقعات صحيحة أو "آمنة" بالضرورة، ولكنها قابلة -وهو ما يحدث دائماً- للمراجعة والتعديل.

- يمكن الحديث بشيء من التقدير الحذر عن أن الأمن في جانب رئيس منه يتأسس على "ستار الجهالة"،[1] وفق تعبير مستعار من جون راولز، بمعنى أن فواعله تنهم به على الرغم من احتجاب أو عدم تعيين مصادره أوعائدية الأفكار المتعلقة به أو تداعياتها المستقبلية، ومن ثم يكون "الجهل" أو "عدم الإدراك"، مصدراً للتهديد - الفرصة، وقد يصح ذلك أكثر إذا ما أخذنا البعد اليوتوبي أو الميثي والميتافيزيقي للموضوع. وهذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

- كثيراً ما يُرادف الأمن مصطلحَ "أمن الدولة" أو أمن "الوحدة الدولية"، طالما أنه يركز على أمور تتصل بمصالح أساسية، وقضايا وجودية، ومنها -فيما يتصل بالدولة مثلاً- السيادة وسلامة الجغرافيا والسكان والقيم والموارد.

- الأمن هو بمعنى أوّلي غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الإحساس بالخطر، وهو بهذا المعنى غير موجود! إذ إن التهديد أو التحدي والصراع أمور ملازمة للحياة الفردية والجمعية.

- ولعل تحديد الأمن بمعنى الاستجابة النشطة أو المطلوبة تجاه مصادر خوف وتهديد، قائمة أو محتملة، يكون أفضل تعبيراً عن طبيعة الأمور، سواء أكانت داخلية أم خارجية، ولو أن سياسات الأمن تركز تقليدياً على مصادر التهديد

---

(1) يعد جون راولز فكرة "ستار الجهالة" أحد عوامل أو فواعل العقد الاجتماعي، ذلك أن أطراف العقد "تجهل" ما يمكن أن يجره "تعاقدهم" عليهم الخ ونأخذ عبارة راولز في بعد دلالي مختلف نسبياً. انظر: جون راولز، **قانون الشعوب و"عودة إلى فكرة العقل العام"**، ترجمة: محمد خليل، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2007).

الخارجية أكثر من الداخلية. البعد الآخر للأمن هو الحساسية تجاه ليس فقط ما يمثل تهديداً، وإنما ما يمثل فرصة، والاستجابة الممكنة له.

- إن الحاجة للأمن هي التي دفعت الإنسان إلى "اختراع السياسة" و"إنشاء الدولة"، حسبما يرد في نظريات الفكر السياسي، وإذا ما دققنا في مقاربة "توماس هوبز" مثلاً للموضوع، اتضح إلى أي حد كان الإنسان مدفوعاً بالحاجة للأمن، لدرجة أنه أقام عقداً بينه وبين الحاكم، يعطي الأخير كلَّ شيء تقريباً، على أمل أن يلتزم الأول بشيء واحد تقريباً وهو "الأمن".[1]

- إن الدولة التي كانت "ملتزمة" الأمن أصبحت "مصدراً للخطر"، من خلال الصراعات مع الدول الأخرى، ومن خلال الصراع على الدولة نفسها، قبل أن يتحول الصراع داخل الدولة نفسها، أو تحت سقف الدولة، إلى صراع على السلطة من خلال صناديق الاقتراح، مع بقاء ديناميات صراع أخرى، في إطار لعبة سياسية متفق عليها تقريباً.

- تعمل الوحدات والفواعل بصورة دائمة على امتلاك القوة التي يمكن أن تعينها على مواجهة ما تعدّه تهديداً، وتعظيم ما تعدّه فرصة، ولكن ليس من خلال "عسكرة" الأمر أو من خلال "الأمن" كـ "جهاز" أو "مؤسسة"، وإن كان يتضمنه، وإنما من خلال تناولٍ أوسع من ذلك يطال كل ما يتعلق بالدولة (أو الوحدة أو الشبكة)، وكل ما يمكن التفاعل معه، في الداخل والخارج.

- أحياناً ما يكون التهديد افتراضياً، والاستجابة له افتراضية أو استباقية أو احتوائية أيضاً، ولا يكون الأمن نوعاً من مقابلة التحدي بالاستجابة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط من الاستشراف والتوقع، وأحياناً "الاختلاق" — مثل اختلاق الأزمات وصنع الأعداء! ـ والفعاليات الاستباقية أيضاً، أي احتواء

---

(1) توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011).

تهديدات محتملة باحتواء عوامل نشوئها، وتأتي "الحروب الاستباقية" في هذا السياق.

- مثلما أن القوة في السياسة "تعادل" ـ من حيث المعنى والأهمية ـ القوة في الفيزياء، فإن الأمن هو "المعادل الموضوعي" لها. ومثلما نجد صعوبة في تعيين ما هو سياسي وما هو لا سياسي، فإننا نجد الصعوبة نفسها في مجال الأمن، ما يتصل بالأمن وما لا يتصل به.

- إن محاولة تأطير الأمن، على أهميتها، أنتجت الكثير من التقديرات والرؤى حول "ما يبرر" هذه التسمية، إلا أنها لم تتمكن من الإمساك بموضوعها، ذلك أن ثمة أحداثاً ومصادر تهديد "لا نهائية"، تظهر مع كل لحظة، وتحاول تجاوز أو "تكذيب" ـ على طريقة كارل بوبر؟ ـ الاستخلاصات والتعميمات المنهجية التي يفترض أن يتأسس عليها مفهوم الأمن.

- وطالما أن الأمور نسبية، في كل ما يخص الإنسان، وإذا أخذنا بالاعتبار "بداهة" أو "ناموس" أو "سُنَّة" التدافع والصراع بين الأفراد والجماعات والدول، فإن مفهوم الأمن يصبح نسبياً هو الآخر، ولا يصح الحديث عن أمن هكذا بإطلاق، إذ ليس هناك أمن وإنما ديناميات وتجاذبات أمن، وليس ثمة أمن قومي وإنما هناك سياسات أمن قومي، هذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق.

- لعل الأهم فيما يُطرح اليوم هو النظر في متطلبات الأمن، وكيف يمكن تحقيقه في مجتمعات ودول التحديات والأزمات والمخاطر والمواجهات الكبرى، وحيث تبدو التحديات الأمنية تحديات وجودية، وكيف يمكن "تحرير" الأمن كمفهوم ورؤية من المدارك والسياسات التي حكمته خلال عدة عقود وربطته بالأمور العسكرية والاستخباراتية؟

- وكذلك من تمركزه حول الدولة وانطلاقه من رؤى مركزية غربية بالكلية تقريباً، والميل إلى إسقاط التعميمات والخبرات والتجارب السابقة على عوالم جديدة، وهي بتعبير باشلار "تعميمات زائفة" أو "غير مطابقة"، إذ يجد

المشتغلون بالشؤون الأمنية أنفسهم تحت ضغوط تلك التعميمات وجري العادة، والشائع، والمستقر، والمألوف. وهذا من "العوائق الإبستمولوجية" التي تعيق التوصل إلى معرفة موضوعية لما يتعاطى معه.

- ما يمثل مصدر تهديد– فرصة لا يمكن لمسه حتى لو كان واقعاً، وربما هو كذلك، لأن الواقع خلافي في دوره، وفي كيفية تلقيه، وفي المدارك حوله، وفي أنماط الاستجابة الخاصة به، وهذا من المعضلات أو العوائق المعرفية ذات الحساسية العالية في الجهود الرامية لتحديد الأمن في بيئة نشطة ومتداخلة وخلافية، بل صراعية إلى أبعد الحدود. فكيف يمكن التوصل إلى إطار معياري لتحديد ما نريد الاشتغال عليه، أي ما يمثل أمناً؟

- لمفهوم الأمن من منظور العلوم السياسية طيف واسع المعاني والدلالات، يبدأ تقليدياً بالقوة بالمعنى العسكري، وصولاً إلى العامل المعنوي والمكانة، ويبدأ بالدولة والنظام الدولي وصولاً إلى الجماعات والهويات الفرعية والفواعل العابرة للحدود وحتى الأفراد، ويبدأ بالجيوش والإعداد للحرب، ويصل إلى الأمن الجماعي، وتعزيز السلام، واحتواء مصادر العنف، والتغيير السلمي بأدوات وديناميات اللا عنف؛ ومن التهديد الواقعي إلى التهديد الافتراضي أو المحتمل، ومن القوة الصلبة إلى القوة الناعمة.

- برزت تخصصات بحثية واستقصائية واستشرافية حول "الدراسات الأمنية" تحاول تقصي مصادر التهديد المختلفة، القائمة والمحتملة، وتفكيك حالة عدم اليقين تجاه التحديات والمخاطر التي تحدق بالعالم اليوم، وهي في زيادة مستمرة، غير أن أكثرها (التخصصات) يرتبط بالدول وصناع السياسات والمؤسسات الأمنية والاستخبارات ما يجعل مخرجاتها براغماتية ومتحيزة، ومتمركزة حول أهداف محددة، ومن ثم فإن ما تحاوله من تحقيق للأمن قد يمثل هو نفسه مصدر تهديد لأمن أطراف أخرى.

تغير أو انتقال "محرق" الأمن

يشكل الأمن الهدف رقم (1) في حياة الناس، أفراداً وجماعات، وبالأخص الدول، الأمن بمعنى احتواء مصادر التهديد التي تواجهها وتعظيم الفرص الممكنة أو المحتملة، في الداخل والخارج، وعلى أي مستوى. وقد كانت معانيه ومفرداته – كما تتكرر الإشارة - عسكرية الطابع، وما لبثت التطورات الحداثية وما بعد الحداثية أن وَسَّعَتْ نطاقه من حيث الموضوعات والأمور التي يشملها. ويتفاوت الوزن النسبي لمحددات وتأثيرات الأمن بين فاعل وآخر، جهة وأُخرى، فترة وأُخرى، موضوع وآخر.. إلخ.

وعلى الرغم من أن مفردات هذا الكتاب تركز على الأبعاد أو المحددات الرئيسة من منظور الوحدة الدولية الرئيسة أي الدولة، إلا أن المنطق العميق لما تُحدده يركز – وهو ما يبدو أننا نكرر الإشارة إليه - على دينامية الانتقال في "محرق الأمن" أو "براديغمه"، من البنية إلى الفعل، ومن التكوينات والموارد إلى العلائق والتفاعلات، ومن المجتمع إلى الجماعة، ومن الجماعة إلى الفرد، ومن الفرد إلى أحد أبعاده ومكوناته وإمكاناته وتطلعاته، المادية والمعنوية، الإدراكية والمخيالية، أو بالأحرى، من الوحدة الدولية إلى الشبكة.

في الردع

يطرح تحدي الأمن سؤالاً ليس من السهل الإجابة عنه، وهو: ما نفع الأسلحة الفائقة التدمير التي لا يمكن استخدامها؟ إذ "لم يعد هدف الردع اختراع قنبلة خطيرة وغير مستعملة، بل التحسين المستقر لوسائل المراقبة، وأنظمة الأسلحة والقواعد العسكرية"،[1] ووسائل الإنذار.

---

(1) بول فيريليو، **"الحرب، السرعة والصورة"**، ترجمة: محمد علي الحنشي، فكر ونقد، العدد 16، شباط/فبراير، 1999، في: http://www.aljabriabed.net/n16_14hanchi.htm

ونتيجةَ الردع النووي وتوازن القوى بين القطبين، كانت الحرب قد تحولت إلى مجرد التحضير العلمي لها. لكن انتشار الأسلحة ألغى الردع.لأن الردع هو مجال لقوتين اثنتين فقط. وانطلاقاً من اللحظة التي ينبغي فيها ردع كل الأعداء المحتملين، لا يوجد ردع، ولا نعرف حتى من هم أعداؤنا المقبلون: يمكن أن تقرر دولة ما قصفنا؟ أو إرهابياً سيضع قنبلة نووية أو قنبلة مشعة (لا تنفجر بل تنقل العدوى) في الميترو. إن من بين أكبر المشاكل السياسية المقبلة المطروحة: هل مازال ممكناً الحديث عمّا يسمى بالردع؟[1]

في أن المفهوم تخومي

الأمن هو حيز تخومي أو مشترك بين قطاعات الفعل الإنساني المختلفة، إذ لكل فعل جانب أمني، ولكل العلوم التي تتناول الإنسان جوانب أمنية، بكيفية أو أخرى. وهكذا تجد "الدراسات الأمنية"، كتخصص أكاديمي قائم بذاته، أو كجزء من تخصصات أخرى، ذات نطاق يشمل كل جوانب الحياة الفردية والعامة، مثل: الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، الثقافة، الصحة، الإعلام، المعلومات.. إلخ

وتظلل الدراسات الامنية قطاعات علمية وبحثية عديدة، أو لنقل تمثل حيزاً تخومياً تلتقي فيه علوم شتى، بدءاً من السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا وصولاً إلى الصحة والطب والصيدلة والتقانات الحيوية.. إلخ

هذه مسألة بالغة الأهمية، وباتجاهين، ذلك أن الكثير من الخبرات والتطبيقات الأمنية والعسكرية "تنتقل" إلى القطاع المدني أو غير العسكري، وخاصة في بحوث الطاقة والاتصال وعلوم المواد والمحركات والتقانات الحيوية وغيرها، والعكس صحيح.

---

(1) المصدر نفسه.

وهناك حديث متواتر عن ثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية بالتوازي مع الثورة في التقانات الحيوية والمعلومات والاتصالات.. إلخ. ولعل كلمة "أمن" من أكثر الكلمات انتشاراً مع ظاهرة الثورات التقنية وغيرها مما أشرنا إليه، وخاصة أن عالم المال والأعمال يعتمد على المعلومات والتطبيقات والاتصال، وأن الاختراقات "الأمنية" يمكن أن تتسبب بخسائر وأضرار كبيرة، ما يستدعي الاهتمام بأمن المعلومات والشبكات وغير ذلك، سواء بالمعنى الأمني الاستخباراتي أو بالمعنى المهني.

في أن المفهوم إجرائي

إذا أخذنا بالاعتبار الفروق الثقافية بين الأفراد والجماعات والأمم، وكذلك الجمعيات والمنظمات والشبكات.. إلخ، فإن للإجرائي معاني ودلالات متباينة، ومن المناسب وضعها موضعها عند قراءة الموقف الأمني، والتدقيق في السياسات المتخذة على هذا الصعيد. وهذا أمر ضروري لأن "الدلالات التصورية" لمفاهيم الأمن هي جزء من سياسات الأمن نفسها، بل إنها أكثر ديمومة وثباتاً. ومن ثم فإن الإجرائي، ليس ثانوياً، ولا هامشياً، ولا مؤقتاً، كما قد يبدو للوهلة الأولى، أو للقراءات العاجلة أو المتسرعة، وإنما هو في قلب "التقدير الأمني".

يحيل البعد الإجرائي لمفهوم الأمن إلى اتفاق الحد الأدنى أو اللازم المُؤهل. وليس شرطاً أن يكون التعريف أو المفهوم الإجرائي للأمن مُتّفقاً عليه بالكلية، ولكن أن يكون مقبولاً ومفهوماً بالعموم حتى لو أثار تحفظات وانتقادات. ولا يكون ذلك بمعزل عن طبيعة التلقي وأنماط التفكير تجاه موضوع الأمن ككل، إذ إن البعد الإجرائي يحيل إلى (أو يتمفصل مع) البعد الأساسي أو العميق للأطر المعرفية والفضاءات الذهنية ذات الصلة بالأمن.

ويحيل الإجرائي هنا، إلى الأداتي، والفني، والتكتيكي، والحدسي (من حدس) والترجيع البعيد والعميق، والحزم والإقدام.. إلخ، وهي أمور تقع موقعاً

نشطاً في مدارك وسياسات الأمن في عالم اليوم، ويحدث أن يقوم الإجرائي مقام الأساسي في حالات وجوانب كثيرة، وهذا يذكرنا في جانب منه بما يتناوله الكتاب في موضع آخر منه، من أن "ما فوق الواقع" يحل محل الواقع، مثلما تحل الصورة محل الحقيقة.

وإذا نظرنا إلى الإجرائي بوصفه شبكة من المفاهيم والمدارك والسلوكيات والخطوات.. إلخ تتبع للجوهري والأساسي والعميق والمديد.. إلخ، فإن تصورنا يحيل إلى مدارك أو صور بسيطة، ولكن الواقع هو خلاف ذلك، لأن الإجرائي بوصفه شبكة وقواعد وعمليات ونواظم و.. إلخ يتجاوز موضعه وموقعه واعتباره إلى ما هو أعمق من ذلك. وهذا يذكرنا بالمعنى النووي أو العميق، والمعنى الهامشي أو التابع. ولا يقوم الأمن إلا بالمعنيين معاً.

وتمثل اللحظات الحرجة والخطيرة حافزاً لإعادة النظر في الإجراءات والسياسات التكتيكية بإعطائها دينامية مختلفة تزيد من القدرة على التعاطي مع "المتغير" و"الطارىء" بكيفية أكثر مرونة ودينامية، ذلك أن الاستراتيجيات التقليدية لم تعد تجدي نفعاً، وخاصة مع بروز أنماط من التهديد – الفرصة، غير المسبوقة، ولا المتوقعة.. إلخ. ولا بد من أن يكون اللحظيّ والراهن أكثر حساسية وتأثيراً ويصعب "تنميطه" أو "موضعته" في خطط واستراتيجيات كبرى في وقت مناسب.

وينطلق الإجرائي من أن التعاطي مع التهديد – الفرصة يجب أن يستند إلى فكرة "الممكن" المشروط بالمكان والزمان.[1] وهو ما يتطلب وضع خطط وسياسات "متبصرة" ولكن "عاجلة" و"تحت التعديل" و"الاستجابة" بصورة مستمرة.

---

(1) انظر مثلاً: حسن عجمي، **السوبر حداثة: علم الأفكار الممكنة**، مصدر سابق.

هذا يقارب معنى الإجرائية أو التعريف الإجرائي الذي "يبين الطريقة التي تحدد بها الشيء أو نتعرف بواسطتها على علاقاته بغيره من الأشياء المماثلة، لا حقيقته كشيء في ذاته"،[1] ويرتبط الإجرائي بالتفكيك، ولا نهائية المعنى، ولا نهائية التلقي، وتغير الأمور.. إلخ ومع ذلك تبدو المفاهيم والمدارك حول الأمن أو المخاطر – الفرص في عالم اليوم مثل "الوعي الذي يصل متأخراً جداً، والذي ينطق بالتبرير بعد وقوع الحدث".[2]

وهكذا فإن الإجرائية، بقدر ما "تحل" مشكلة تحديد مفهوم الأمن، بكيفية تعطيها (ومستخدميها) مرونة تمكنها من التعاطي مع طيف واسع نسبياً من الأمور، ليس تعاطياً نهائياً، وإنما أولي وتجريبي، بقدر ما تمثل فرصة للمشتغلين في قضايا الأمن، تمكنهم من تقدير الأمور وتأويل المفاهيم لتشمل كل ما يخص "الأمن" أو يدخل في إطاره.

وعادة ما يتمثل الأمن بخطة "إجراءات" و"قواعد" عمليات أو قواعد اشتباك أو ردع أو احتواء الخ وجميعها تقريباً يدخل في باب "الإجرائي" أو "المؤقت"، وهذا ينسجم مع الطبيعة المتغيرة لمصادر التهديد ومدارك التهديد أيضاً، ويمثل بدوره نوعاً من "غموض بناء" بالنسبة للقائمين على قطاع الأمن، ولكنه يصبح "غير بناء" بل و"خطيراً" في حالات عديدة لا يسعنا حصرها هنا، وإن كان من المفيد الإشارة إلى بعضها مثل:

---

(1) محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 441؛ وجان أولمو، "التعريف الإجرائي"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **المعرفة العلمية**، مصدر سابق، ص 29 -30.

(2) جي ديبور، **مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض**، ترجمة: أحمد حسان، ط1، (القاهرة: دار شرقيات للنشر، 1994)، ص 35.

استبطان مدارك مسبقة، والميل لتضمين أو ترجيح أو تقرير أو تعزيز تقديرات معينة، في مفهوم الأمن، الميل لتقديم المفهوم بوصفه (هو أو أحد مكوناته) أمراً مسلماً به، والميل التوسع في تحديد وتفسير نطاق الأمن إلى أكبر دلالة ممكنة، وسيولة عوامل وفواعل التهديد – الفرصة، وصعوبة حصرها أو التنبوء بها.، والاعتماد على مؤشرات وقتية أو طارئة لإقرار سياسات ذات تأثير مديد.

يمكن بشيء من التعميم الحذر الركون إلى تقدير كليفور غيرتز، من أن التعرف على ماهية أمر ما، علم مثلاً، تتطلب ليس التعرف إلى نظرياته ومكتشفاته، وإنما ما يقوله المدافعون عنه، وقبل ذلك ما يقوم به الممارسون له.[1] ولا يخفى أن الكثير من السجالات والمدافعات، وكذلك السلوكيات تركز على الأمور والقواعد الإجرائية. هنا يصبح الإجرائي هو مدخل التعرف على الأساسي.

سبقت الإشارة إلى أن ثمة صعوبات كبيرة في التوصل إلى مفهوم نهائي أو معايير تقييم وتحقق موضوعية ومتفق عليها لمتطلبات الأمن. ولذا تبدو المفاهيم المطروحة إجرائية أو مؤقتة، وهذه مسألة إشكالية علمياً ومعرفياً.[2]

وهكذا فإن الإجرائية، بقدر ما "تحل" مشكلة تحديد المفاهيم، بكيفية تعطيها (ومستخدميها) مرونة تمكنها من التعاطي مع طيف واسع نسبياً من الأمور، ليس تعاطياً نهائياً، وإنما أولي وتجريبي، وتحت المراجعة والتعديل، بقدر ما تمثل فرصة للمشتغلين في قضايا الأمن، تمكنهم من تقدير الأمور وتأويل المفاهيم لتشمل كل يخص "الأمن" أو يدخل في إطاره. وهذا يمثل نوعاً من

(1) كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات: مقالات مختارة**، مصدر سابق، ص 83.

(2) تعتمد هذه الفقرة في جانب منها على دراسة سابقة للكاتب، نشرتها مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والنشر، كانون الأول/ديسمبر 2016.

"غموض بناء" بالنسبة للقائمين على قطاع الأمن، ولكنه يصبح "غير بناء" بل و"خطيراً" في حالات عديدة لا يسعنا حصرها هنا، وإن كان من المفيد الإشارة إلى بعضها مثل:

ثمة ميل للربط بين موضوعات معينة وتخصصات بحثية معينة، وحتى مقاربات نظرية معينة، وهناك إلى ذلك ميل السلطات إلى التوسع (قل المبالغة) في تحديد وتفسير نطاق الأمن، بكيفية تؤثر على الحريات العامة وحقوق الإنسان، والخصوصيات والصلاحيات التي تحددها القوانين والدساتير، وحتى على السياسات الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث

الأمن: من الأسطورة إلى "الحداثة الفائقة"

تاريخ الإنسان هو تاريخ الخوف وتاريخ الاستجابة له، ذلك أن الطبيعة كانت صاحبة الكلمة الأولى في هذا المجال،[1] ثم انقلبت الأمور مع تطور العقل البشري وقدرة الإنسان على الاستجابة لما يعده مصدر تهديد – فرصة، وأصبح تاريخ الإنسان هو تاريخ القوة، في بعدين رئيسين، القوة تجاه الطبيعة، والقوة تجاه الآخر.[2]

وسوف تتزايد هواجس الأمن بصورة متزايدة، وتطور الأمر في عالم ما بعد الحداثة إلى تاريخ المخاطرة (أولريش بك)،[3] و"الهلع" (بول فيريليو).[4] والواقع أن مقاربات الأمن تعددت بشكل متزايد أيضاً، من قبيل مقاربات التكنولوجيا والتقانة الفائقة، الطبية والدوائية، والهندسة الوراثية، وأسلحة التأثير والتدمير الفائق.

---

(1) ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، وول ديورانت، "من التوحش إلى التحضر"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991)، ص 27 -34.

(2) انظر مثلاً: إريك فروم، **تشريح التدميرية البشرية**، ج1 وج2، ترجمة: محمود الهاشمي، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة، 2006).

(3) أولريش بك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2013).

(4) بول فيريليو، حوار: آن دياتكين، ترجمة: بسام حجار- **المستقبل**، (29 -1 -2006).

الأمن هو مسألة وجودية كبرى، أو بداهة مؤسسة للوجود، ولم يختلف منطق الإجابات أو الاستجابات كثيراً، كما لو أن ماهيته تسبق وجوده، بمعنى أن الحاجة له، هي من الأمور المؤسسة للسلوك البشري. الفصل لن يتناول كرونولوجيا تطور مفهوم الأمن، وإنما محطات رئيسة بالتركيز على الجانب المعرفي والرؤى وليس التطبيقات والأدوات.

يتألف الفصل من تسعة محاور: أولاً جنيالوجيا الأمن، وثانياً الأساطير، الأنثروبولوجيا، الحداثة، وثالثاً الحداثة الفائقة، ورابعاً عالم المخاطر، وخامساً أي قطيعة في مفهوم الأمن؟ وسادساً أي تمركز للأمن؟ وسابعاً الحربان العالميتان، وثامناً صدمة نهاية الحرب الباردة، وتاسعاً صدمة 9/11.

جنيالوجيا الأمن

يتدخل ميشيل فوكو على مفهوم نيتشه للجنيالوجيا ويقدمه بوصفه جهداً يقوم به الإنسان من أجل "التعرف على حوادث التاريخ ومفاجآته الانتصارات الهشة والهزائم غير المستساغة والتشديد على الاهتمام بالبداية والإرث الموروث".[1] ويمثل ذلك مدخلاً لدراسة أنماط التاريخ وتقصّي تكويناته المعرفية وتحليل أسباب سيطرة موضوعات معينة في فترات أو طيات تاريخية محددة. ويتداخل مفهوم الجنيالوجيا (لغوياً علم الأصول أو الانساب) مع مفهوم الأركيولوجيا (الآثار أو الحفريات) لدى فوكو نفسه.

يقول فوكو "وجب أن تتحلى الجنيالوجيا بالحيطة والحذر لتثبت المعالم المنفردة للأحداث بعيداً عن كل غائية رتيبة، ولرصدها في الموقع الذي لا يتوقع حدوثها فيه إلا نادراً، ثم تضع اليد على حالات عودتها، لا لرسم منحنى بطيء

(1) ميشيل فوكو، **جنيالوجيا المعرفة**، ترجمة: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، ط2، (الدار البيضاء، دار توبقال، 2008)، ص 68.

لنموها وإنما للتلاقي من جديد بالمشاهد المختلفة التي لعبت فيها أدواراً مختلفة، لتحديد ثغراتها واللحظة التي لم يكتب لها أن تحدث فيها".[1]

و"قد يكون هذا الأصل وليد اختراع أو شعوذة أو اختلاق أو صنعة أو طرائق من السحر الأسود الموضوع في صيغة عمل".[2] و"نجهد أنفسنا في الحصول على ماهية الشيء وعلى إمكانه الأشد نقاء وعلى هويته المنضوية على ذاتها بعناية فائقة وعلى صورته الثابتة المتقدمة على كل ما هو خارج وعارض ومتعاقب، إن الحديث عن أصل من هذا القبيل معناه السعي الحثيث لإيجاد "ما قد تم وكان"".[3]

في جنيالوجيا الأمن تبدو المهمة صعبة، ثمة سرديات كثيرة حول الأمن، ولكن البحث في طبقات الأمن وتطور قضاياه ومعانيه ودلالاته قد يمثل تحدياً إضافياً في الحفر الإركيولوجي فيها، والمقارنة مع السلوك والسياسات العملية، ولعل سؤال الأمن هو سؤال العقل الأول أو "مغامرة العقل الأولى"، إن امكن التعبير، طالما أن المخاطر كانت ملازمة للإنسان، وتبدو فعالية الإنسان جزءاً من الاستجابة للتحدي، هناك إلى ذلك مقاربات دنيوية وأخرى دينية وميثية.

سؤال الأمن هو سؤال الإنسان، مسألة إنطولوجية كبرى، لنقل جنيالوجية كبرى، وخاصة أن الأفكار والفلسفات وحتى السياسات تتمحور حول الأمن. والمهمة الملحة في تقصي جنيالوجيا الأمن هي تفكيك ذلك الالتباس الجماعي والتاريخي المقيم والمستمر حول "من" أو "ما" الذي يجعل ظاهرة ما جزءاً من حقل الأمن وحقل دراساته وعلومه.

---

(1) المصدر نفسه، ص 63.

(2) المصدر نفسه، ص64 -65.

(3) المصدر نفسه، ص65.

ثمة "الأثر الكابح" للأفكار الكبرى والمدارك المستقرة حول الأمن، وتعاني الكلمة من مدارك نمطية تكبلها بمستويين على الأقل، رسمي وغير رسمي، مدرك وغير مدرك، وتقع الكلمة تحت تأثيرات الاستخدام الجائر والمنفلت وغير المنضبط، وكثيراً ما تستخدم في غير مكانها أو موقعها الدقيق، تشبه في ذلك كلمات الإيديولوجيا قبل أن يتم هجرانها بعد الحرب الباردة، وكلمات الجيوبولتيك التي تأثرت سلباً بالموقف من النازية.

من حسنات عالم ما بعد الحداثة أو الحداثة الفائقة، على الرغم من مساوئه الكثيرة، أن تعابير ومفاهيم الأمن تفلتت من إسار القواعد والقوالب التي كانت تكبله رسمياً وحتى غير رسمي، بل حدث نوع من الإسراف في استخدام تعابير الأمن خارج دائرته التلقيدية، هذا مصدر تهديد وفرصة في آن، التعبير يستخدم في كل نطاق، وثمة سيولة كبيرة أو غير اعتيادية في القول حول الأمن.

مبرر القول بجنيالوجيا الأمن هو ضرورة فك أسر التعابير والمعاني من الحراسات والقيود، لكن انفلتت الأمور لدرجة أصبح معها المفهوم بحاجة للملمة من جديد، إن أمكن ذلك. ولكن هل يمكن جمع الماء المسكوب؟ يبدو الأمر مثل الخطيئة التي لا يمكن محوها.

يُفترض أن تساعد الجنيالوجيا في توسيع منظور الأمن ليشمل مدارك لم تكن مشمولة أو ربما غير مؤهلة وغير مشكلة أو مسماة، مدارك وخبرات مركونة في هوامش الخطاب والتفكير والسلوك، مدارك ساذجة وتلقائية وبسيطة ومتروكة لإيقاعها، ومنها المدارك أو المعارف المحلية والجهوية والفئوية ومدارك الفواعل والأعيان وخبراتهم وتطلعاتهم جاذبيتهم والمعارف الفردية.

هذا يتداخل مع مفهوم "الحس المشترك"[1] أو الهابيتوس لدى بورديو، الذي يعني "بعض الخصال المترسخة في داخل عقول البشر وأجسادهم، وعرف هذه الخصال بالترتيبات المتقلبة والمعمرة التي من خلالها يدرك الناس ويفكرون ويقدرون وينفذون ويحكمون العالم".[2]

الأساطير، الأنثروبولوجيا، الحداثة

تعرض الميثولوجيا والسرديات القديمة وعلوم الآثار، كيف أن الأمن كان في قلب سيرورة الكون وعلاقة الإنسان بالآلهة، وعلاقاتها فيما بينها، وعلاقة الإنسان بالإنسان الخ وقد برز سؤال الأمن منذ "مغامرة العقل الأولى" واللحظة الميثية والأسطورية القديمة،[3] وحتى اليوم، وكان جزءاً من نظرة الإنسان للعالم، والغرض من الخلق والتكوين، ذلك أن الإيمان بالألوهة مثلاً، كان نمطاً من استجابة ميتافيزيقية لتحدي الوجود أو سؤاله، ومثل ذلك بالنسبة لسؤال العنف الأول حسب سردية مقتل هابيل على يد المجرم الأول قابيل.[4]

وقد قدمت الأساطير والسرديات إجابات كثيرة حول الحياة والموت والحياة ما بعد الموت والقوة والضعف والمرض والمجاعة والحرب والبحث عن الخلود كما في ملحمة جلجامش، وحتى في الألياذة مثلاً.[5]

---

(1) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة: الزواوي بفورة، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 36:

(2) جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة محمد عثمان، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 42.

(3) انظر مثلاً: فراس السواح، **مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة، سورية وبلاد الرافدين**، ط1، (بيروت: دار الكلمة، 1980).

(4) رينيه جيرار، **العنف والمقدس**، ترجمة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

(5) في الإطار العام لفكرة الخلود، انظر: وليام أرنست هوكنج، **معنى الخلود في الخبرات الإنسانية**، ترجمة: متري امين، مراجعة: محمد علي العريان، تقديم: زكي نجيب محمود، (القاهرة: المجلس الأعلى للثافة، المشروع القومي للترجمة، 2015).

ولم يكن التهديد-الفرصة هو منطق العلاقة بين الناس فحسب، وإنما بين الآلهة أيضاً، وتذكر السرديات القديمة أنماطاً من التحالفات والتداخلات الكثيرة بين الآلهة والإنسان، في جانب البحث عن الأمن واحتواء الخطر أو نيل وعد الأمن والخلود والتمكين والفرج والصبر على المكاره، والأضحيات والقرابين. وتحضر الآلهة أو يحضر المقدس في كل أنماط الحياة تقريباً، ومنها ما يتصل بالأمن والمخاطر والعقاب والخلاص والحروب، درء أو استجلاب كل ما يتصل بالأمن للأنا والخطر للأخر.[1]

ويبدو تاريخ الشرق القديم كما لو أنه تشكل نتيجة ثنائيات أو سيرورات متعارضة: السياسة – الدين، الماء – الصحراء، الدولة – اللا دولة، الشعب – القبيلة، المراكز – الأطراف، الندرة – الوفرة، التجارة – الحرب.. إلخ وهذه ليست "ثنوية" مشرقية، بقدر ما هي تشكلات تتراوح بين – بين، وهكذا تبدو "المواجهة الكونية بين الماء والصحراء، فعبور البحر الأحمر وراء موسى يعني الانتقال من بلد الموتى إلى بلد الأحياء، وعبور نهر الأردن وراء يشوع هو مبارحة أرض فقراء إلى الأرض الموعودة".[2] عالم يريدون الوصول إليه وآخر يهربون منه ... ألا يقتضي ذلك محددات للمعنى والقوة وأية رهانات وسياسات برزت هنا. وأية أبعاد لاحقة حملت.

تعاطى الإنسان مع مصادر التهديد الطبيعية، وتوصل إلى معارف كبيرة في الفلك وتأثير دورات الفصول على الماء والزراعة والغذاء وغيرها، وطور استجاباته لمصادر التهديد، كما طور نظم القيم والعقائد الدينية والسياسية، وتكشف

---

(1) انظر كارين أرمسترونغ، **حقول الدم: الدين وتاريخ العنف**، ترجمة: أسامة عاوجي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016).

(2) إيف شيمل، **السياسة في الشرق القديم**، ترجمة: مصطفى ماهر، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، دون تاريخ)، ص 120 -121.

الأنثروبولوجيا الاجتماعية والدينية وغيرها عن جوانب من ذلك. وتجد مثل هذا في حضارات أخرى، وخاصة طقوس الخصب وطقوس الحرب.[1] كما طور استجابات لقراءة الطالع أو استشراف المستقبل.

تظهر ملحمة جلجامش أن "الحروب كانت قد أصبحت بالفعل إحدى حقائق الحياة الإنسانية"،[2] وكذلك هو الأمر بالنسبة للبؤس والمظالم التي كانت تحل بالناس، من حكمهم قبل غزاتهم.[3] ويبدو أن بناء العنف والتهديد كان من الأمور الملازمة لبناء الحكم والسياسة وكذلك الحضارة.[4]

كان العالم مدفوعاً بإكراهات الواقع وتحدياته، والاستجابات حيالها، مادياً ومعنوياً، وتنطوي الأساطير والعقائد التي كشفت عنها اللقى الآثارية عن تطور كبير في تلك الاستجابات، وأن الصراع كان على القوة، ولو أن المعنى (كإيديولوجيا) تأخر بعض الشيء، صحيح أن لكل قوة معناها، إلا أنها لم تهتم كثيراً بالسيطرة على معنى الآخر أو تسويق معناها لديه، وهذا تقدير غير نهائي للأمور.

تقدم الدراسات الأنثروبولوجية مقاربات متميزة حول نشأة السياسة والسلطة والقوة في مرحلة ما قبل الدولة أو مجتمعات اللادولة (بيير كلاستر وجورج بالانديه)،[5] بوصفها استجابات تجاه ما يَعدّه الإنسان مصادر تهديد – فرصة.

---

(1) فراس السواح، لغز عشتار: الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، ط5، (دمشق: دار التكوين، 2017).

(2) كارين أرمسترونغ، **حقول الدم: الدين وتاريخ العنف**، مصدر سابق، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص 44 -45.

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 4 وما بعد.

(5) بيير كلاستر، **مجتمع اللادولة**، ترجمة: محمد دكروب، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991): وجورج بالانديه، **أنثروبولوجيا السياسة**، ترجمة: علي المصري، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007): وجورج

وهذا قبل أن تبرز الدولة بوصفها المسؤول عن الأمن وصاحبة الحق الحصري باستخدام القوة الشرعية (ماكس فيبر، نوربرت الياس)؛[1] إلى جانب الدراسات التي تتناول العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والدين، وتطور فهم ومن ثم استجابة لما يمثل مصدر تهديد - فرصة، وتغير الإنسان للعالم، ولموقعه فيه، وتغير أنماط العمران والغذاء والدواء والعلاج والأمراض والحروب وأدواتها، والعقاب.

جاء في الكتاب المقدس - العهد القديم حكمة سليمان - الآيات (9 -14): "فانهم، وإن لم يصبهم شيء هائل، كان مرور الوحوش وفحيح الأفاعي يدحرهم فيهلكون من الخوف، ويتوقون حتى الهواء الذي لا محيد عنه. (10). لأن الخبث ملازم للجبن فهو يقضي على نفسه بشهادته ولقلق الضمير لا يزال متخيلا الضربات.(11). فإن الخوف إنما هو ترك المدد الذي من العقل.(12). انتظار المدد من الداخل أضعف ولذلك تحسب مجلبة العذاب المجهولة أشد. (13). فالذين ناموا تلك النومة في ذلك الليل الذي لا يطاق، الوارد من أخادير الجحيم الفظيعة.(14). كانوا تارة تقتحمهم الأخيلة وتارة تنحل قواهم من انخلاع قلوبهم لما غشيهم من مفاجأة الخوف غير المتوقع."

وورد الأمن في القرآن الكريم، بمعان مختلفة، مثل الأمن بوصفه متطلب وشرط للحياة الدنيا، ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش:3-4)، و﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾، (البقرة:126)، و﴿وَضَرَبَ

بالاندييه، **"السلطة والحداثة"**، حوار: هاشم صالح، **الفكر العربي المعاصر**، العدد 41، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر، 1986)، ص 21 -35.

(1) جوليان فروند، **سوسيولوجيا ماكس فيبر**، ترجمة: جورج أبي صالح، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998). ونوربيرت الياس، **"نوعا احتكار السلطة"**، في: محمد الهلالي وعزيز لزرق (إعداد)، **الدولة: نصوص مختارة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2011)، ص 32 -33.

اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾(النحل:112)، و﴿أَوَلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(القصص:57).

والأمن المشروط بالإيمان والعدل، ﴿ٱلَّذِينَ ءامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾، و﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾، (الأنعام:80-82). (الأنعام:82). والأمن كوعد إلهي بال"التمكين" و"الاستخلاف" في الأرض، ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً﴾، (النور: 55).

لعل التطور الأبرز في مفاهيم ومدارك الأمن وسياساته كان الانتقال من مفهوم يتداخل فيه الأرضي بالإلهي أو الميتافيزيقي، حيث مازال التهديد قوياً وغامضاً، وحيث تقوم الاستجابة على البعد العقدي والميثي ثم الديني، إلى أنماط من العقائد والمدارك هي خليط بين الديني والميثي والخرافي، لمنطق القوة والقهر والسلطة.

وقد قامت الامبراطوريات على هذا الخليط المتداخل من العوامل. وهكذا كانت فكرة الحق الإلهي للحاكم أو السلطان ظل الله على الأرض أو نائبه أو المخول من قبله أو خليفته، بكل ما يعنيه ذلك من حق الحكم بالموت والحياة، والغزو والتوسع والمنح والعطايا.. إلخ بكل ما يعنيه ذلك من مصادر أمن أو تهديد – فرصة.

غير أن تطورات عصر النهضة مثلت أحد أنماط القطيعة في مدارك الأمن، التهديد ـ الفرصة، وخاصة مع ثورة الأفكار –مع كوبرنيكوس، والتحول في مفهوم الإنسان وموقعه في الكون، والسيطرة المتزايدة على الطبيعة و"تخليق"

الموارد والمنتجات والثروات، والسيطرة المتزايدة على الأمراض، ومن ثم إطالة عمر الإنسان؟! والتحول إلى منطق الدولة الإمبراطورية والفتوحات، والتحول اللاحق إلى منطق الدولة، المحتكرة للأمن بالمعنى العام، والمسؤولة بموجب سردية العقد الاجتماعي عن أمن الإنسان.

شهد العالم تحولات متزايدة منذ إقامة الدولة وحتى عصر ما بعد الحداثة، ذلك أن الدولة المسؤولة عن أمن الإنسان، أصبحت مصدر تهديد رئيس له، وقامت حروب حداثية أو من قبل فواعل حداثية وباستخدام أدوات وأفكار حداثية ما أدى إلى مقتل عشرات الملايين من الناس، وخلفت دماراً غير مسبوق في تاريخ البشر.[1]

الحداثة الفائقة

أصابت التطورات في عصر الحداثة الفائقة نظريات السياسة والعلاقات الدولية والأمن "بمقتل"،[2] لم ينهر عالم الحرب الباردة فحسب، وإنما انهارت نظرياته ومداركه واستراتيجاته أيضاً، ووقعت العلوم السياسية والدراسات الأمنية وسياسات واستراتيجيات الدفاع والعسكرة في مأزق كبير، معرفياً وإدراكياً وتطبيقياً، فقد "انهار العدو" الذي تأسست نظريات وعوالم فكرية وسياسية حوله أو ضده، فما العمل الآن؟

حدث في عصر الحداثة الفائقة انفجار أو انقلاب في نظريات الأمن، لأنها "أخفقت" في تحقيق الأمن من جهة، و"أخفقت" في توقع مصادر التهديد والأزمات والكوارث، كما "أخفقت" أيضاً في احتوائها بعد حدوثها. وقد برز ما لم يكن

---

(1) تسرد كارين أرمسترونغ في كتابها "حقول الدم" الكثير ، ويفعل مثل ذلك إريك فروم في كتاب "تشريح التدميرية البشرية".

(2) برتران بادي وماري كلود - سموتس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 139.

مبحوثا كفاية، أو كان متنكراً له أو مسكوتاً عنه أو مقدراً بشكل خاطئ أو غير مدرك بالتمام، أو كانت المدارك حوله سطحية وساذجة ومفككة.

إن انفجار نظريات ومدارك الأمن يضع الأمور أمام نقد تمركزاتها العديدة، كما يرد في حيز آخر من الكتاب، التمركز حول "العلم" أو "العقل"، وما يمثل علماً أو ما يمكن دراسته وتناوله، ورمي ما عدا ذلك في خانة التخلف والرواسب والركام واللاعلم والوهم والخرافة الخ

ماحدث هو أن "الهامشي" و"اللامتوقع" و"المرمي خارجاً" انقضّ على المركزي أو التقليدي، وانقلب ما كان خارج العلم على ما كان ضمنه أو فيه، وانقلب على المركزي أيضاً والمتصل والمنسجم والرئيس، في العلم والسياسة. نوع من انتفاضة أو ثورة في وجه نظريات العلوم وتقاليد وقواعد الجماعة العلمية ونظريات وخطط الجامعات والمراكز والمؤسسات العملية والسياسية.

ما حدث أيضاً هو أن تلك المدارك ما كان بالامكان أن تظهر إلى العلن في ظل طغيان المدارك الرسمية أو المستقرة والاجتماعية العامة. الذي حدث هو تفكك وضعف يُظهِر ما كان مسكوتاً عنه أو متنكراً له. لا يمكن فهم الصراعات من دون فهم هذا الجزء المخبوء والمسكوت عنه.

هنا يطرح ميشيل فوكو أسئلة/تحفظات عديدة على سؤال ماهو في العلم أو ما العلم كـ "موضوع، وذلك أن السؤال لربط أمور ومنحها شرعية ما أو سلطة ما، هو طالما أن موضوعاً ما لا يحقق شرط عده من العلم أو من موضوعاته، فهذا يرميه خارجاً، خارج سلطة أو فضاء الاعتراف والشرعية أي خارج السلطة، أي خارج النظر والاعتبار.[1]

---

(1) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة: الزواوي بغورة، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 38.

هكذا تبدو مهمة جنيالوجيا الأمن، إذا أمكن التعبير، محاولة لنزع أو تفكيك هيمنة معارف ومدارك "العلم" و"المؤسسة" وتفكيك سطوتها على مدارك ومعارف اجتماعية وتاريخية و"جعلها حرة".[1]

ويمكن بالاستعانة بـ فوكو القول إن الجنيالوجيا هي منهج يعنى بتحليل الممارسات الخطابية أو الخطابات المحلية، "بتحريك للمعارف غير الخاضعة وإبرازها وإظهارها وتعيينها. وبهذا يتم تأسيس المشروع في شكل كلي أو في صورته الاركيولوجية أو الجنيالوجية".[2]

ركّز مفهومُ الأمن تقليدياً على المعنى أو البعد العسكري، ومن ثم تحول في عالم "ما بعد الحداثة" إلى التركيز على المعنى أو البعد الرمزي، والتداولي؛ ومن الدولة والنظام الدولي إلى الجماعات والهويات الفرعية والفواعل العابرة للحدود وحتى الأفراد؛ ومن الجيوش والإعداد للحرب إلى الجماعات والشبكات؛ ومن دراسات الحرب إلى دراسات السلام (واحتواء مصادر العنف)؛ ومن التغيير الثوري إلى التغيير السلمي بأدوات وديناميات اللا عنف؛[3] ومن الواقع إلى "ما فوق الواقع" أو "الافتراضي"؛ ومن الفعل والفاعل إلى "الفعل من دون فاعل"؛ ومن القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، ومن اليقيني والحتمي إلى اللا يقيني والمحتمل.

هذا يُظهر أن ما تعرّض له مفهوم الأمن من تحولات في المدارك والسياسات، هو حدث ثوري، بكل ما للكلمة من معنى، وربما شهد نمطاً من قطعية معرفية، مرة بعد أخرى، إن لم يكن بذاته، فبـ كلية النظر والرؤية للظاهرة

(1) المصدر نفسه، ص 38.

(2) المصدر نفسه، ص 39.

(3) مارك بلانتر ولاري دايموند (تحرير)، **تكنولوجيا التحرر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014). وخاصة الفصول 1، 7 -10.

السياسية والاجتماعية والعمران البشري، واختلاف الرؤية للإنسان ككل. وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

وطالما أن الوقائع والأفكار ومصادر التهديد – الفرص مستمرة بلا توقف، فإن مدارك التهديد والأمن مستمرة كذلك. وتجد غلبة نسبية للأبعاد المادية ولمدارك الغرب لمتطلبات الحياة ومفهوم الإنسان والهوية ونظم القيم الفردية والجمعية و.. إلخ بكيفية "تُهَمِّش" وربما "تتجاهل" وجود ثقافات ومدارك ورؤى مختلفة للعالم وللإنسان ومتطلباته وأمنه.

إن معاني الأمن ومصادر التهديد – الفرص، متعددة ومفتوحة على مستقبل "لا يقيني"، ولا أرجحية لأحدها على الأخرى، إلا بتوافر شروط وفواعل معينة. والواقع أن كل بعد للأمن مرتبط بمتن معرفي متميز، وهو على العموم حالة بين "الرغبة" و"القدرة".[1]

عالم المخاطر

تبرز في عالم اليوم، "تدفقات" لا نهاية لها تقريباً من المخاطر، مثل المواجهات والحروب والنزاعات،[2] والجماعات والهويات والثقافات المهددة وجودياً،[3] والأمراض والأوبئة والفقر والمجاعة،[4] والعنف ضد النساء والأطفال والملونين

---

(1) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 114.

(2) انظر مثلاً: روبرت مكنمارا وجيمس بلايت، **شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: هشام الدجاني، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).

(3) انظر مثلاً:

Minority Rights Group International, *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2015*, (London: Minority Rights Group International, 2015).

(4) انظر مثلاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر**، (نيويورك: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)،

==

والمستضعفين، والتمزق الاجتماعي، والعنف الفردي، والعنف الجماعي، والانتحار، والاستبداد، و"الهويات القاتلة"،[1] والصراعات الطبقية والإثنية والعرقية والمذهبية... إلخ

هذه المخاطر (ومواجهتها) تمثل أهم سمات العالم اليوم.[2] هنا تؤدي مدارك التهديد واللا يقين والاغتراب وعنف الرؤية للعالم إلى قابلية تهديد وعنف متزايدة بوصفها استجابة طبيعية لعالم يمثل العنف والمخاطر سمتين بارزتين فيه.[3]

تمثل التطورات الجينية والهندسة الوراثية مصدر مخاطر كبيرة نظراً لأن التدخل على المنتجات والأدوية والتقانات والغذاء صحيح أنه يمثل فرصة كبيرة لتجاوز تحديات كثيرة، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه مصدر تهديد كبيراً، على الإنسان نفسه لجهة الأمراض المتأتية عن التدخل في الجينات أو ما يُعرف بـ "هندسة الجينات"، وحتى المخاطر على مستقبل الإنسان نفسه مع تزايد القدرة على التأثير والتدخل الدوائي والطبي والوراثي.[4]

ص 15 -23، 44 -50، 109 -130؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع**، (نيويورك: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، ص 23 -43، 45 -63.

(1) أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن، ط1، (دمشق: دار ورد، 1999).

(2) أولريش بك، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2013).

(3) انظر وقارن: جان بودريار وإدغار موران، **عنف العالم**، ترجمة: عزيز توما، مراجعة: ابراهيم محمود، ط1، (اللاذقية: دار الحوار، 2005).

(4) انظر مثلاً: فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

وقد أثار "الاستنساخ" قلقاً كبيراً ليس لجهة التدخل في الأجنة وإمكانية استبعاد استعدادت معينة أو لجهة نوع جنس المواليد، فحسب، وإنما التدخل في الجراحة ونقل وزراعة الأعضاء، أيضاً. ويفتح ذلك الباب "على نوع من ما بعد البشرية" الذي يتم اصطفاؤه على أساس تفوق الشفرات الجينية؟ وهذا يثير رعباً لا يوصف لدى البشرية.[1]

ويبدو أن "عالم المخاطر" وتنامي وعي الإنسان به، يدفع بالأخير إلى المزيد من الانخراط فيه، وبما يجعله أكثر خطراً، ويزداد الإنفاق على بحوث الطاقة واستخراج المواد الأحفورية والخلائط الكيميائية والمعدنية، والأدوية والمبيدات، وتقانات السلاح النووي والكيميائي والجرثومي، وهندسة الجينات، وبحوث الاستنساخ الخ بكيفية تزيد من التدخل في شروط الحياة والبقاء، وتزيد من قدرة الإنسان على تدمير الحياة.

وكل ذلك أو أكثره، مدفوع بالاعتبارات الاقتصادية والمنافسة،[2] إلى جانب الاعتبارات الأمنية والعسكرية. وبعد ما كان استخدام السلاح النووي محظوراً، يبدو اليوم أكثر قابلية لفكرة استخدام "أنواع تكتيكية" منه، ذلك أن تدمير جزء من البشرية وتأثير استخدام السلاح على الأجزاء الأخرى، بات أمراً أقل مدعاة للاعتراض وربما مقبولاً في عالم اليوم.

طبعاً ليس مقبولاً صراحة، وإنما مداورة، إذ "تتحول ردود لأفعال خبراء الأمن" جراء حادثة تشيرنوبل مثلاً، وهذا ينسحب على "المخاطر ذات العواقب بالغة الأثر" الأخرى، من "لا يمكن أن يحدث" إلى "لا يمكن أن يحدث هنا" (إلى أن يتصادف ويقع).[3]

---

(1) إينياسيو رامونيه. **حروب القرن الحادي والعشرين، : مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة: خليل كلفت، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 137.

(2) انظر وقارن: أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 31 - 46.

(3) أنتوني جيدنز، **بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية**، مصدر سابق، ص66.

أي "قطيعة" في مفهوم الأمن؟

تتمركز السياسات حول مفهوم الأمن، وتجلياته النظرية والتطبيقية، وكل مقاربة لجذر أو متن المفهوم تصل إلى قراءة مختلفة لسرديته كلها تقريباً، ومن ذلك مثلاً أن اختلاف الوزن النسبي لعامل القوة والمصلحة يضع المفهوم في قلب النظرية الواقعية ليس للسياسة والعلاقات الدولية فحسب، وإنما للفعل البشري ككل.[1]

وشهد مفهوم الأمن مثله مثل قطاعات الفكر والسلوك البشري قطيعات أو ثورات معرفية/ ابستمولوجية، وتغيرات في براديغماته أو نماذجه الإرشادية، بالمعنى الذي يورده مثلاً توماس كون وميشيل فوكو وآخرون،[2] هنا جزء من قوام "البراديغم" و"النموذج الإرشادي" لمفاهيم وسياسات الأمن ومتطلباته من تعميمات رمزية وتقنيات وتشبيهات وتمثيلات. ويركز على تفكيك مركزيتين رئيستين ثقيلتين في مفهوم الأمن هما "مركزية الغرب"، و"مركزية العقل"، بالإضافة إلى مركزيات أخرى مثل مركزية الدولة، ومركزية السياسة والتهديد وغيرها.

ثمة مصادر تهديد مختلفة قد تتأتى من القراءة المتسرعة أو المتطرفة أو التأويل المفرط أو المؤدلج... إلخ للمفهوم، ليس لجهة الاستثمار السياسي فيه فحسب، وإنما لجهة الحمولة الزائدة للمعنى، ومن ثم للمقتضى، على افتراض أن المفاهيم من هذا النوع تنحو تلقائياً للتموضع في عالم السياسة.

---

(1) انظر وقارن: الكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله العتيبي، ط1، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص 139 وما بعد.

(2) انظر وقارن: توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، مصدر سابق، وجان أولمو، "التعريف الإجرائي"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **المعرفة العلمية**، ط3، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2009)، ص 29.

وهذا يمثل مصدر تهديد للسياسات الأمنية التي تجازف بتوسيع مروحة الاهتمامات، قل التحديات، والتي تشمل قضايا "غير عسكرية" وحتى "غير أمنية"، وبالتالي "توريطها" في أمور غير مستعدة لها، أو لم تلحظها في قائمة الاهتمامات أو الأولويات من قبل.

مصدر تهديد – فرصة آخر ويتمثل بقراءة متفائلة لفحوى مقولة ماركس، من أن الشعوب لا تطرح أسئلة إلا عندما تكون مستعدة للإجابة عليها، ويحيل ذلك إلى أن سؤال الأمن، بالكيفية التداولية، والتأويلية أو التفكيكية المطروحة، ويعزز، بقصد أو من دون قصد، مدارك ويشيع آمالاً، بقدرة الإنسان على الاستجابة النشطة لتحدياته – فرصه. وتجربة الإنسان على هذا الصعيد، أي السؤال – الإجابة، أو بالأحرى، التحدي – الاستجابة، لم تكن في أفضل حال دوماً. بل لعل الإجابة الخاطئة أو المتسرعة الخ كانت سبباً للمزيد من التهديد.

ومن مصادر التهديد – الفرصة، أن معاني الأمن، يصعب تأطيرها في سياسات قابلة للتنفيذ، وذلك على أكثر من صعيد، صعوبة تعيين التدفقات، وصعوبة التنبوء بها، وصعوبة التحكم باتجاهها، وتحولاتها، والوزن النسبي لفواعلها، وإنماط الاستجابة القائمة أو الممكنة والمحتملة تجاهها.

يؤدي اختلاف المنظور، واختلاف الفاعل، إلى اختلاف في مدارك وتقديرات التحديد – الفرصة، ذلك أن قراءة الخبير أو عالم السياسة أو الأمن لصالح منظمة أممية أو مركز أبحاث، تختلف عن قراءته لصالح شركة متعددة الجنسيات، أو منظمة حكومية أو دولة الخ وما يمثل من منظور ما تهديداً، يمثل هو نفسه فرصة من منظور آخر، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا يعني أن مدارك الأمن، تتعرض لتفكيك وإعادة إنتاج وتلق دائمة، وهو ما ينعكس على سياسات الأمن نفسها، بكيفية من الممكن أن تفضي إلى أشكال عديدة للأمن، وربما إلى "لا أمن".

وثمة في الواقع مصادر تهديد وجودية، وبإمكان الإنسان اليوم أن يدمر نفسه ويدمر العالم، ويمكن وصف السلاح النووي بـ "التهديد الأخير"، على غرار "الإنسان الأخير"، ذلك أن التهديد النووي لا يمكن أن يكون جزء من حرب، ربح – خسارة، بصرف النظر عن وجود أنماط تكتيكية منه، جزء من دينامية ردع واحتواء.[1] ولكن ماذا لو أن الخصم لم يرتدع، أو قرر تحت ضغوط إدراكية أو مخيالية أن من المناسب أو من الضروري استخدام السلاح النووي؟

وطالما أن الأمور نسبية، في كل ما يخص الإنسان، وإذا أخذنا بالحسبان "بداهة" أو "ناموس" أو "سُنَّة" التدافع والصراع بين الأفراد والجماعات والدول والشبكات الخ فإن مفهوم الأمن يصبح نسبياً هو الآخر، ولا يصح الحديث عن أمن هكذا بإطلاق، إذ ليس هناك أمن، وإنما ديناميات وتجاذبات أمن، وليس ثمة أمن قومي مثلاً وإنما هناك سياسات أمن قومي، هذه مسألة تتطلب المزيد من التدقيق.

أيُّ تمركزٍ للأمن؟

لعل التمركز الرئيس في مفهوم الأمن كان حول السلطة، ثم حول الدولة، وتُعَد تنظيرات توماس هوبز مثالاً على جهود الإنسان في العصر الحديث للانتقال من سؤال الخوف إلى سؤال القوة، وثمة بالقطع أفكار ومفكرون آخرون، ومَثَّلَ بروزُ عصر الأمم والقوميات والدولة الحديثة نوعاً من قطيعة معرفية في مسألة الأمن، أصبح تحديد ما الذي يمثل تهديداً – فرصة متمركزاً حول الدولة، ويمر من خلال "براديغمها"، ومتمركزة حول الغرب، وتتحدد من منظار الغرب.

---

(1) انظر مثلاً: بول براكن، **العصر النووي الثاني: الاستراتيجيا، والأخطار وسياسات القوى الجديدة**، ترجمة: بسام شيحة وسعيد الحسنية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013).

كانت المرحلة الاستعمارية والحروب إجابة مختلفة على سؤال القوة، من خلال السيطرة على مجال جغرافي وطرق مواصلات وممرات برية وبحرية بقصد تأمين الموارد الأولية والعمالة والأسواق، وبقصد منع الخصوم من امتلاكها أو السيطرة عليها. وقد استمر ذلك حتى الحرب العالمية الأولى (1914 -1918)، ولعل التغيير الجدي كان في فترة ما بين الحربين (1918 -1939) وصولاً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 -1945)، ذلك أن إطاراً إيديولوجياً أصبح أكثر بروزاً في فهم خطوط التمييز بين ما يمثل فرصة – تهديداً لفواعل النظام العالمي.

كانت حركات التحرر الوطني ومقولات حقوق الإنسان والحريات العامة، وحقوق العمال والمنظمات والتيارات الاجتماعية والثقافية والسياسية عالمية النشاط، بتأثير الصراع بين الشرق والغرب، هي من العلامات البارزة للأمن على مستوى العالم، وللأمن الإقليمي، وأمن الدول والكيانات السياسية، والأحزاب والمنظمات وغيرها.

حدثت أنماط من "القطيعة المعرفية" في مجال الأمن، من حيث المدارك ومن حيث السلوك والسياسات، ولو أنها لم تكن تامة أو ناجزة، ذلك أن سؤال الحرب والصراع، الذي شهد تغيرات كبيرة، لم يقطع مع أسئلته الأساس، وهي:

- لماذا تتحارب الأمم، والجماعات؟
- لماذا تتحارب دولتان أو جماعتان (أو فاعلان) في حيز جغرافي وزماني معين، ولا تتحاربان في حيز آخر؟ ولماذا تتحاربان هما بالذات، فيما لا تفعل ذلك دول أو جماعات أو فواعل أُخرى؟
- على المستوى الداخلي أو السوسيولوجي، لماذا يثور الناس، ولماذا تنشب الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية؟
- على المستوى الفردي، ما السبل التي ينهجها الإنسان لتحقيق ما يعده أمناً، أي احتواء ما يمثل تهديداً وتعظيم ما يمثل فرصة؟

- ما هي طبيعة "التمفصل" بين المستويات المختلفة للأمن، العالمي، الإقليمي، الدولتي، البنى السياسية والاجتماعية وغيرها داخل الوحدة الدولية وصولاً إلى الفردي؟

علينا أن ننظر للموضوع من منظور مركب، أي - ويبدو أننا نكرر هنا - من منظور انتقال "بؤرة"أو "محرق"الأمن الدولة إلى الفرد أو من الدولة إلى الشبكة، ومن العسكر إلى التنمية بالمعنى الواسع للكلمة. وقد سبق أن تحدثنا عن منظور آلان تورين، وسوف يكون لدينا فرصة لتناول هذا الجانب في فقرات أُخرى من الكتاب.

الحربان العالميتان

نركز على التطورات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى (1914 -1918) وحتى الحرب العالمية الثانية (1939 -1945) إذ ساد مفهوم عسكري استراتيجي للأمن، انطلق من الرؤية الواقعية للسياسات المتمركزة حول الدولة، ومن خبرات الحرب نفسها، ثم أعقب ذلك - وخاصةً في فترة الحرب الباردة — مفهومٌ أكثر اتساعاً أخذ في الحسبان الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لقضية الأمن، إلى جانب الاعتبارات العسكرية.

حدث بعد نهاية الحرب الباردة تغيّرٌ متزايد لمنظور الأمن ارتباطاً بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي سياسياً وعسكرياً ومعرفياً وقيمياً.. إلخ، والتي طبعت العالم بطابع أمني وعسكري فائق، فقد كان كل شيء "مسيساً" و"أمنياً"، حتى الأفعال العادية واليومية، وألوان اللباس، وأنواع الطعام والشراب، والعادات الفردية والاجتماعية، وكان أي "انحراف" عن السياق المقرر إيديولوجياً وعقدياً، يُعدُّ بمثابة تهديد أمني، ويتصل بقدر أو آخر بتهديدات كبرى من قبيل الأسلحة الصاروخية والنووية، هل في هذا مبالغة؟

لا ، فقد كانت الأمور كذلك حقاً ، ويبدو أن هذه الرؤية كانت "مُحِقّة" في جانب منها ، إذ تبين أن أنماط العيش والاستهلاك وبرامج التسلية والميديا كانت أحد مداخل "الاختراق" الرمزي، ومن ثم الأمني ، ومن ثم "احتواء" الغرب لـ الاتحاد السوفييتي أكثر منها برامج الصناعات العسكرية والأسلحة الصاروخية البعيدة المدى. وهذا لا يغفل أهمية العامل الاقتصادي والثقافي والإعلامي في سياسات الأمن ومداركه آنذاك، ذلك أن المواجهة على صعيد الاقتصاد والموارد ونظم القيم كانت على أشدها ، وقد بذلت الأطراف الكثير من الجهود على هذا الصعيد.

صدمة نهاية الحرب الباردة

وقعت الدراسات السياسية والأمنية تحت تأثير صدمة ما بعد الحرب الباردة، وقدمت تفسيرات متسرعة، وأشاعت ـ بقدر كبير من الأدلجة ـ أن العالم يشهد "نهاية الإيديولوجيا"، و"نهاية الحرب"، و"نهاية العنف" و"نهاية الفقر".. إلخ، وذلك تحت عنوان "الانتصار النهائي" لليبرالية والديمقراطية في النظام العالمي، ووصل الأمر بـ"المنتصرين" إلى القول بأن العالم يشهد "نهاية التاريخ" و"الإنسان الأخير" في مقاربة هيجلية ـ معدلة أو مؤدلجة أمريكياً وغربياً — لأوضاع العالم.[1]

والواقع أن الحروب والنزاعات الأهلية والبينية والأوبئة والمجاعات الخ لم تتوقف، وإنما تم "تجاهلها" إلى حد ما، إما لأنها عُدَّت "موضعية"، أو "إقليمية"، أو "مُتحكَّماً بها"، أو يمكن احتواؤها، أو لأن ضحاياها من البلدان النامية والبلدان الأقل فقراً، وبالتالي فهي لا تمثل ـ من هذا المنظور ـ مصدر تهديد أو أولوية لدى الفواعل الكبرى في السياسة العالمية.

---

(1) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين (وآخرين)، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993): وانظر مناقشة موسعة لفكرة النهايات في: راسل جاكوبي، **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللا مبالاة**، ترجمة: فاروق عبد القادر، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 269، أيار/مايو 2001)، ص 11 -42.

غير أن مصادر التهديد أو المخاطر عالمية الطابع، كانت في ازدياد ـ حتى لدى المنتصرين في الحرب الباردة ـ كما لو أن العالم انتقل من "الحرب الباردة إلى الهلع البارد"، على ما يقول بول فيريليو.[1]

وقد دفع العالمُ أثماناً كبيرة بعد ذلك التفاؤل المؤدلج والمتسرع وتلك الآمال أو الأوهام، حول نهاية الحرب وبداية السلام في العالم، وما لبث منطق التحدي والحرب والتهديدات الأمنية أن عاد بكيفية أكبر مما كان، وزادت مصادر التهديد وعدم الاستقرار والحروب والنزاعات والضحايا والفقر والهجرة والإرهاب، ولكن بأنماط وأدوات وسياسات وتأثيرات عابرة للدول والأقاليم.

صدمة أو حدث 9/11

كانت الصدمة الرئيسة أو الفائقة هي حدث 11 أيلول/سبتمبر 2001،[2] التي كشفت عن أن خطاب ما بعد الحرب الباردة كان نمطاً من إيديولوجيا وأوهام غير مطابقة للواقع ومصادر التهديد المفاجئة والصادمة واللا متوقعة. وعندما لا تستطيع العلوم السياسية والعسكرية والدراسات الأمنية توقع واستشراف تهديدات العنف والإرهاب فهذا دليل على أن الوقائع في واد والعلوم في وادٍ آخر.

أظهرت التطورات في النظام العالمي أن التهديد في مكان آخر، وأن الأمور "عاجلت" الولايات المتحدة وحلفاءها المنتصرين في الحرب الباردة، الذي سعوا لـ "اختلاق عدو" مؤقت ريثما يمكنهم إعادة ترتيب الخطط والسياسات لاحتواء

---

(1) بول فيريليو، حوار: آن دياتكين، ترجمة: بسام حجار ـ **المستقبل**، (29 -1 -2006).

(2) جاك دريدا، **ما الذي حدث في 11 أيلول/سبتمبر؟**، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)؛ وجان بودريار، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

أي مصدر تهديد مستقبلي محتمل، وخاصة أن نشوة انتصارهم في الحرب الباردة كانت قوية وبدا العالم لهم خالياً من الخصوم ومن مصادر التهديد تقريباً.[1]

أظهرت التطورات اللاحقة – وخاصةً في أعقاب الحرب الباردة - أن التهديد "يكمن" حيث لم يكن يُعتقد أحدٌ ذلك، وإذا كانت مدارك الأمن "ارتيابية" و"قلقة" بطبيعتها، بحيث تراه في كل مكان، فقد أتى التهديد بكيفيات "لا متوقعة"، صحيح أن الأمن أو لنقل التهديد (ومثله الفرصة) يكمن في كل شيء تقريباً، ولكن ليس كما اعتقد صناع السياسات و"حراسها" ومنظروها، وبالأخص المؤسسات الأمنية، وقد ظهر التهديد الأقوى والأكثر سيولة واندفاعاً، من أضعف النقاط توقعاً، وفي أمور كان يُنظر إليها على أنها "بسيطة" ولا يمكن أن تشكل تهديداً، كيف؟

أدى تغير مصادر التهديد إلى مدارك مختلفة لمسألة الأمن، وبعدما كان الأمن يقوم أساساً على البعد العسكري، حتى مع تطوراته الكبيرة، والقوات المسلحة والاستخبارات، الخ، فقد برزت تطورات جديدة أو غير مسبوقة، بخصوص تأثير الثورة العلمية والتكنولوجيّة على كل ما يخص الإنسان وما يحيط به.

هنا أمست القدرات العسكرية التقليدية أقل فعالية نسبياً، سواء في الجانب التقني أو البشري أو الاتصالي الخ، وأصبح للأقمار الصناعية ووسائط الاتصال والنقل والإمداد والقدرات التدميرية الهائلة والاختصار الخطير لمسألتي الزمان (الزمن صفر تقريباً) والمكان (المكان صفر تقريباً)،[2] باعتبار الصلة بينهما،

---

(1) صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط1، (القاهرة: سطور، 1999).

(2) انظر: علي حرب، **أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص199 ومابعد.

تأثير هائل سقطت معه مفاهيم ونظريات الحرب والدفاع والعمليات العسكرية وسياسات الأمن القومي التي كانت معروفة قبل هذا.

الفصل الرابع
الأمن من منظور الحداثة الفائقة: مقاربة معرفية

تتأسس الحضارة والعمران البشري على الأمن،[1] ذلك أن الحاجة للأمن هي التي دفعت الإنسان إلى تدبُّر الطرق والوسائل للحفاظ على الحياة والاستمرار في مواجهة التحديات وتأمين المتطلبات بمواجهة قوى الطبيعة ورغبات وإرادات "الآخر"، سواء أكان الآخر فرداً أم جماعة؛ بما في ذلك "اختراع السياسة" و"إنشاء الدولة"، حسبما يرد في الأنثروبولوجيا السياسية والاجتماعية وغيرها.[2]

والأمن كما يقول ميشيل فوكو "ليس إحدى حقائق الطبيعة، بل إحدى حقائق الحضارة".[3] وهذا يعني أنه مؤسس، وشامل، وكوني، ودائم أو لا نهائي بمعنى أنه حاجة مستمرة بلا انقطاع ولا انقضاء؛ ويوتوبي بمعنى أنه الحلم والأمل والطموح بتحقق أبدي.

---

(1) يعتمد هذا الفصل في جوانب منه على دراسة سابقة للكاتب. انظر: عقيل سعيد محفوض، **مفهوم الأمن: مقاربة معرفية إطارية**، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، 2016).

(2) انظر مثلاً: جورج بالاندييه، **أنثروبولوجيا السياسة**، ترجمة: علي المصري، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007)، وكلود ليفي – شتروس، **الإناسة البنيانية**، ترجمة: حسن قبيسي، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995)، ص 131 وما بعد؛ بيير كلاستر، **مجتمع اللا دولة**، ترجمة: محمد دكروب، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991).

(3) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 208.

يختلف الأمن باختلاف تصور الفاعلين له، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أو تنظيمات أو دول الخ ويمكن تحديده هنا ليس بمعناه فقط هو وإنما بما يواجهه، أو بالواقع أو التهديد الذي يستجيب له، أو بما يكشف عنه، أو يتوقعه أيضاً.

ولذا تجدنا أمام مفاهيم متعددة للأمن، بتعدد مصادر وأشكال التهديد – الفرصة التي يتفاعل معها، وبتعدد أنماط المدارك والإيديولوجيات والثقافات والخبرات والتجارب التاريخية منها والواقعية والافتراضية أو الميثية.

يتألف الفصل من تسعة محاور: أولاً مُؤسِّس، وثانياً شامل أو كلي، وثالثاً كوني/كوسموبوليتيكي، ورابعاً لا نهائي أو دائم، وخامساً لا متوقع، وسادساً نمطي/تكراري، وسابعاً لا يقيني، وثامناً خلاسي/ماكر!، وتاسعاً يوتوبي.

أولاً: مؤسس

يمكن بالنظر إلى توماس هوبز وجان جاك روسو، وحتى سيغموند فرويد وكلود ليفي شتراوس وماكس فيبر وهربرت ماركيوز ورينيه جيرار وغيرهم القول إن الأمن هو الدافع الرئيس لكل ما يقوم به الإنسان، وقد نشأ عبر الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة أو الحضارة،[1] ومن ثم فإن تاريخ الأمن هو تاريخ الثقافة والحضارة، وجهود الإنسان من أجل احتواء مصادر التهديد وتحقيق متطلبات الوجود والبقاء والمصالح.

---

(1) انظر مثلاً: جان جاك روسو، في **العقد الاجتماعي أو مبادىء القانون السياسي**، ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 90 وما بعد؛ كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات: مقالات مختارة**، مصدر سابق، ص 131 – 167، ص 649 وما بعد؛ وول ديورانت، "من التوحش إلى التحضر"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991)، ص 27 -34.

"وقد أتى على الإنسان حين من الدهر كان يُصاد كما يصيد، وكانت كل خطوة يبتعد فيها عن الكهف أو الكوخ مغامرة، وكان سلطانه على الأرض محفوفاً بالمكاره".[1] ومن حسن التقادير أن الإنسان انتصر في معركته، وسيطر بدرجة كبيرة على الطبيعة، بل أصبح مصدر تهديد كبير لها. ومثلما أن الحاجة تولد حاجة، على ما يقول ماركس، فإن التهديد–الفرصة يولد تهديداً ـ فرصةً، كأنما الأمن بحاجة لتأسيس وتأكيد مستمر.

يبدو الأمن أو لنقل بمعنى أدق دوافع الأمن، مؤسسةً للجماعات والتكوينات وصولاً إلى الأمم والحضارات الكبرى، بكل ما فيها، حتى لعوامل الحرب والصراع والقتال، لأن كل شيء يحدث باسم الأمن، وهكذا فقد "يقول مؤصل الأمن: لا تسل عن ماهية قوم، بل سل كيف يشكل نظام من الخوف قوماً".[2]

وقد سبقت الإشارة إلى مقاربة "توماس هوبز" مثلاً للموضوع، إذ اتضح أن حاجة الإنسان للأمن دفعته لـ"إقامة عقد" بينه وبين الحاكم من أجل هدف رئيس وهو "الأمن"،[3] والواقع ان فوكو يتقصى جوانب لهذه الفرضية، يقول:

"عندما يجتمع الأفراد من أجل إقامة مجتمع وإعطاء سلطة للعاهل، فلماذا يفعلون ذلك؟ يفعلون ذلك بدافع الخطر والحاجة. إنهم يفعلون ذلك ليحافظوا على حياتهم. فمن أجل أن يحيوا، تجدهم يؤسسون مجتمعاً وينصبون ملكاً".[4]

---

(1) ول ديورانت، "من التوحش إلى التحضر"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، مصدر سابق، ص 28.

(2) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 209.

(3) توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011).

(4) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة: الزواوي بغورة، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص 234.

ويتساءل فوكو:

"هل يستطيع العاهل أن يطلب من رعيته حق ممارسة سلطة الحياة والموت عليهم، بمعنى السلطة في قتلهم بكل بساطة؟".[1] ويتوصل فوكو إلى أن الأمور تطورت كثيراً ووصلت ليس إلى سلطة أو حق الموت بل حق الحياة، على مستوى الجسد والعقاب والصحة والرياضة والإنجاب وحقوق الطفل.. إلخ ليس على مستوى الأفراد أو "الإنسان – الجسد" فحسب، وإنما على الجماعات، أو بالأحرى "الإنسان – النوع، في إطار عملية يسميها فوكو "تكنولوجيا التشريح السياسي للجسد الإنساني".[2]

الحاجة – الخوف يؤسسان لمفاهيم وسياسات الأمن وخاصة ما يركز منها على نُسب الولادة والوفاة والعمر المتوقع وعدد السكان والتي مثلت الأهداف أو التطبيقات الأولى لمفاهيم وسياسات الأمن المعروفة بـ "السياسة الحيوية". وقد عرفتها أوربا من القرن الثامن عشر. حيث كانت الأوبئة والأمراض تقضي على نسب كبيرة من السكان،[3] ما يجعل أمن الجماعة أو السلطة مهدداً، بالمعنى السياسي والعسكري وكذلك بالمعنى الاقتصادي.

وسوف يتأتى عن ذلك إجراءات أمنية واسعة تبدأ بالرعاية الصحية وتأمين الغذاء والتوعية الصحية وثقافة العمل، والشيخوخة واحتواء حالات العنف والفوضى والخروج عن السياق العام، وتقديم المساعدة الاجتماعية، وتأثير السياق الاجتماعي والبيئة والعمران. وقد أفضى ذلك إلى سياسات الضبط والتحكم والمراقبة العامة، للحفاظ على السكان والعمل والإنتاج والانضباط. و"رفع درجة

---

(1) المصدر نفسه، ص 235.

(2) المصدر نفسه، 236.

(3) ريتشارد ووكر، **الأوبئة والطاعون**، ترجمة: مركز ابن العماد لترجمة، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007)، ص 25 -35.

القوة" والتماسك الاجتماعي والسياسي والتنظيمي، وهذا ما يجعل الأمن يركز على "الإحياء" وليس فقط "الإماتة" أو ترك الناس يموتون.[1]

علينا أن ندقق في كون الأمن يؤسس لنقيضه أيضاً، والإنسان في معرض بحثه عن الأمن يصل إلى حالة "اللا أمن"، ذلك أن ما يمثل أمناً لطرف، يمثل في الوقت نفسه مصدر تهديد لطرف آخر. وهذا يعني أن السعي لامتلاك القوة، سوف يكون مبرراً لأطراف أخرى لامتلاكها بالقدر نفسه، وأكثر من ذلك إن أمكن، أو البحث عن ديناميات احتواء ودفاع مضادة، ما يعني الدخول في سباق من أجل القوة، قل الأمن، ذلك أن "الخوف من البرابرة، هو شعور يوشك أن يجعلنا برابرة".[2] ومن حسن التقادير أن الأمر يصل في كثير من الأحيان إلى "أنماط من التوازن"، حتى لو كان غير مستقر.

ولا يتأسس الأمن على معطيات القوة المادية فحسب، وإنما ثمة معطيات أو محددات رمزية أو معنوية أو ثقافية، وهو ما يمكن أن ندعوه بدينامية المعنى والقوة للأمن، وهي دينامية يمكن أن تساعد في تحليل تفاعلات التهديد – الفرص بدءاً من الفرد وصولاً إلى الجماعة الإنسانية الكبرى. وهذا يفتح الباب مثلاً أمام "صدام الحضارات"، إذ إن الصراع يتعدى الدول والجماعات إلى مستوى الحضارات الكبرى، وقد أضاء صموئيل هنتنغتون هذا الجانب،[3] على الرغم من أن أطروحته أثارت الكثير من الجدال والسجال.[4]

---

(1) المصدر نفسه، ص 238 -239.

(2) تزفيتان تودوروف، **الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات**، ترجمة: جان جبور، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).

(3) صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط1، (القاهرة: سطور، 1999).

(4) انظر مثلاً: تزفيتان تودوروف، **تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية**، ترجمة: محمد الجرطي، ط1، (الدوحة: كتاب الدوحة، آب/أغسطس، 2014)، ص 20 وما بعد.

ثانياً: شامل أو كلي

ينطلق من رؤية شاملة وعميقة للأمن، بوصفه حاجة أولية، وبوصفه حاجة مركبة، يتصل بها كل شيء، وتتصل بكل شيء، إذ لا معنى لشيء من دون أمن. وقد أخذت الدراسات والبحوث والمنظمات والبرامج الأممية وغيرها تركز على جانب أو بُعد الأمن في السياسات، وثمة اهتمام متزايد بمصادر تهديد شمولية، وأقلّ أدلجة، مثل الأمراض والأوبئة، والفقر والمجاعات، والتصحر، والتلوث البيئي، ومهددات الأمن الشبكي والشخصي، بوصفها عوامل تهديد شاملة، ولا تخص دولة أو جماعة بعينها، ولو أنها تهديدات متفاوتة، كما أن الاستجابة لها متفاوتة أيضاً.

وبرز اهتمام متزايد بـ "الأمن" كمفهوم إنسي، وثقافي وكوني، وشمولي، ولذا تجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وبرامج أخرى رديفة) مثلاً يتحدث في تقارير عديدة عن مصادر التهديد المختلفة، وبوصفها مصادر تهديد عابرة للدولة، مثل: "الأمن الاجتماعي"، و"أمن الإنسان"، و"المياه"، و"الدفيئة"، و"الفقر" أو "الفاقه"، و"التعليم"، و"الجندر"، و"حقوق الإنسان"، و"حقوق الجماعات"، و"التعدد الثقافي"، و"التنوع الحيوي"، الخ وهناك شعور بمصادر تهديد غير مسبوقة، مثل تأثير "الثورة البيوتكنولوجية" على مستقبل الإنسان،[1] وتأثير التكنولوجيا على أنماط الحياة،[2] والثورة التقنية والعسكرية والنووية الخ

يمكن القول إن الأمن هو حاجة كلية، أو وجودية، بمعنى أنه يسبق وجود الإنسان، كما يسبق ماهيته، أي أن معناه وضرورته تبدأ ربما قبل وجود (ولادة)

---

(1) فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

(2) أنتوني جيدنز، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2000).

الإنسان وتظلل كل متعلقاته من حياة وعمران. وهو كذلك من حيث إنه شرط للبقاء والاستمرار، ولا قيمة أو معنى لشيء إلا به، ومن حيث أن عنده، أو به تبتدئ الأمور وتنتهي، وبين الابتداء والانتهاء أمور وأحوال وأطوار كثيرة، من تجاذبات وفرص ومنافسات ومواجهات وحروب وغيرها. والعكس هو "اللا أمن".[1]

ويبدو الأمن "مُتقمّصاً"أو "حالّاً" في كل شيء، ومشتملاً على كل شيء تقريباً، ودوره يشبه – مع قدر من التعميم الحذر– دور "العقل في التاريخ"،[2] من دون أن نذهب بعيداً في تقديرات الأمور، روح تسري في كل شيء، تختلف كثافةً وحضوراً، بين لحظة وأخرى، حيز وآخر. ذلك أن "الجدل المعاصر عن الأمن ينبع في جوهره من خلفية مشتركة، وهي تراث الفكر الغربي، أي الميتافيزيقا. الخلفية التي تسمح أولاً للأمن بأن يفرض نفسه كحالة بدهية لوجود الحياة ذاته سواء الحياة الفردية أو الاجتماعية.

ومن بين الدوافع التي تبدو كأمر داخلي بالتحول إلى شيء غريزي (في صورة غريزة البقاء مثلاً) أو بدهي (في صورة مبدأ الحفاظ على النفس أو الحق في الحياة أو حق الدفاع عن النفس)، نجد أن الأمن هو القيمة التي تضعها المفاهيم الحديثة للتطبيقات السياسية فوق مستوى الشك".[3]

مفهوم الأمن هو مفهوم لصيق بالإنسان، بل هو يسبق الإنسان نفسه، ويحيط به، الإنسان بالمعنى الفردي والجمعي وحتى الكلي. وهذا ينفتح ليس على معان

---

(1) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 212.

(2) انظر مثلاً: هيغل، **العقل في التاريخ، ج1، محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط 3، (بيروت: دار التنوير، 2007).

(3) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 206.

ودلالات فلسفية ومادية فحسب، وإنما ميتافيزيقية أو روحية، وحتى معان ودلالات ميثية أو أسطورية أيضاً، وفي أساطير وملاحم جلجامش، وشمشون، وأخيل، وغيرها دلالات تحيل إلى معاني الأمن أو القوة والخلود بمواجهة الضعف والموت.

الأمن والصراع من أجل الحياة، ومتطلباتها، فكرة تتجاوز الإنسان إلى الحيوان، فضلاً عن النبات،[1] إذ إن الصراع هو بداهة وجودية، مثلما هو بداهة تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية وغيرها، وهو أمر لا مفر منه، ذلك أن "العالم" أو "الخلق" مُصممّ على هذا النحو، كما تقول السرديات الكبرى.

وفي القرآن الكريم إن الله يدفع الناس بعضهم ببعض، وهذا من سنن التكوين، و و"وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا". (الحج: 40). وأن هذا الدفع/الصراع بين الناس، هو تعبير بداهة/سنة كونية، أي أن "اللا أمن" هو بداهة كونية أيضاً، فيما الأمن هو استثنائي، وموضعي، وعابر، ومؤقت، ونسبي، طالما أنه في الحياة الدنيا، فيما الأمن التام أو المحض، مؤجل إلى الحياة الآخرة.

ثمة نوع من خلع القداسة على الأمن، بوصفه من أهم القيم التي يمكن العمل على تحقيقها والتضحية في سبيلها، ويبدو الجهاد بمعانيه المختلفة من متطلبات الأمن: جهاد العدو، وجهاد العمل، وجهاد العلم، وجهاد النفس، وجهاد الاستبداد الخ

وهناك مستويات للأمن، أمن الفرد، الأسرة، العائلة، الجماعة، الدولة، الأمة.. إلخ وهي مفاهيم "تتمفصل" فيما بينها، ولو أن أوزانها النسبية تختلف بين لحظة وأخرى، حالة وأخرى، وهذا تحدده عوامل وفواعل عديدة.

---

(1) ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 40.

ويذكر تزفيتان تودوروف أن مصطلح "العدو" مثلاً يتخذ "دلالة واضحة وبسيطة حين يتمّ تطبيقه والتعامل معه في وضعية الحرب: يشير مصطلح العدو إلى الدولة التي يحاول جيشها غزو بلدنا، ويكون ـ من ثمَّ ـ متأهِّباً لإبادتنا، وكَرَدّ فعل على محاولته، نسعى نحن بدورنا إلى إحباط مشروعه بعمل مضادّ، والعمل على تدميره. وهنا يكفّ القتل عن أن يكون جريمة، ويصبح واجباً".[1]

يقع مُتَخيَل الأمن بين "الرغبة" و"القدرة"، الواقع والمفترض، أو الواقع و"ما فوق الواقع"، الخ وهذا ما يولد طيفاً واسعاً من مدارك الأمن، حسب الظروف؛ مثلما يولد مخاطر باندلاع العنف والتهديد، بافتراض التأويل والتفسير القصدي للأمور، أو سوء التقدير، ما يعني احتمال الدخول في منافسة أو صراع، أو ربما تزايد مصادر أو مدارك التهديد، ما يدفع الى ردود فعل، تنتهي بـ حالة من "اللا أمن".

ثمة اهتمام متزايد بمصادر تهديد مثل الأمراض والأوبئة، والفقر والمجاعات، والتلوث البيئي، والاحتباس الحراري، التنوع الحيوي، والتنوع الثقافي، وتزايد الإرهاب، ومهددات الأمن الشبكي والشخصي، والاتجار بالبشر، بوصفها عوامل تهديد شاملة، ولا تخص دولة أو جماعة بعينها، ولو أنها تهديدات متفاوتة، كما أن الاستجابة لها متفاوتة أيضاً. وهناك شعور بمصادر تهديد "غير مسبوقة"، مثل تأثير "الثورة البيوتكنولوجية" على مستقبل الإنسان،[2] وتأثير التكنولوجيا على أنماط الحياة،[3] والثورة التقنية والعسكرية والنووية الخ

---

(1) تزفيتان تودوروف، **تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية**، مصدر سابق، ص 97 -98.

(2) فرانسيس فوكوياما، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

(3) أنتوني جيدنز، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2000)، ص 17 -29، 47 -78.

ثالثاً: كوني/ كوسموبوليتي

لعل أهم سمة لعالم اليوم هي كسر الحدود وتجاوز العتبات والقوانين التقليدية، بفعل إكراهات وضرورات التطور، والحاجة الأكيدة للانفتاح على العالم، وتكاد الدول والجماعات والمؤسسات وغيرها أن تكون "لا داخل لها"، أي أن كل شيء فيها "مؤقلم" و"معولم" في آن.

وهكذا فإن سيرة حياة لاعب كرة قدم مثلاً، ليست شأناً شخصياً له، ولا شأن ناديه، ولا مدينته أو حتى جنسيته فحسب، وإنما شأن عالمي بالتمام، وهذا ينسحب على أمور كثيرة. كما أن ظهور فيروس جديد في مكان ما من العالم، كما هو الحال مع فايروس كورونا، يثير تحدياً أو تهديداً أمنياً في العالم كله، الذي يتنادى لاتخاذ إجراءات وقائية واحترازية لاحتواء تفاقم هذا التهديد. ومثلما أن الفيروس يمثل تهديداً عالمياً، فإن التوصل إلى لقاح له، يمثل فرصة، من المنظور نفسه. فكيف يكون الحال مع نشوب حرب بين دولتين أو أكثر؟

والواقع أن أكثر جوانب الحياة الإنسانية تنحو بشكل متسارع للتشكل بصور نمطية أو معيارية، كونية أو عولمية،[1] مثل نظم الجودة ومعايير الأداء والاستخدام، ومؤشرات: التنمية البشرية، والشفافية، والسعادة، والحريات الدينية، والحريات الإعلامية، وأوضاع المرأة، والتبادل التجاري وأسعار الصرف، وحتى المؤشرات العالمية حول التحصيل الدراسي في مدارس التعليم الأساسي!

كل هذا وأكثر يمثل من منظور عام مسألة أمن، وهذا يفسر انشغال العالم ووسائط الميديا بالمعلومات التي تصدر حول الأمور المشار إليها، وكيف تظهر التحليلات والتأويلات السياسية لأي تطورات من هذا النوع، وخاصة في حال وجود أزمات سياسية أو عسكرية أو نزاعات داخلية.. إلخ

---

(1) انظر مثلاً: إيمانويل والرشتين، "القومي والعالمي: هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟"، في: أنطوني كينج (محرر)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: شهرت العالم وآخرون، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص137 -157.

والأمن ليس مسألة داخلية، وإنما مسألة إقليمية ودولية، إذ لا يقتصر الأمر على ما يجري داخل الوحدة الدولية، وإنما يتعداه إلى ما يجري في الخارج، لأن العالم دائرة تأثير وتأثير متداخلة بكيفية لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأن وتأثير ما يحدث فيها. ومتطلبات أمن طرف ما تمثل في الوقت نفسه تهديداً – فرصةً لطرف آخر، ومنها ما قد يمثل تهديداً – فرصةً إقليمياً وعالمياً.

ويمكن الحديث هنا عن "أثر الفراشة" في السياسة العالمية، وهو مفهوم مستعار من فيزياء الأرصاد الجوية، حيث إن حركة جناحي فراشة في كاليفورنيا يمكن أن تكون أحد فواعل إعصار يحدث في اليابان، أو العكس، هنا حيث كل شيء يؤثر بكل شيء، يبدو التهديد – الفرصة أكثر كثافة وسيولة بكثير.

تُمثّل الرؤيةُ للعالم، أحد محددات الأمن أو التهديد – الفرص، وإذا ما تطورت تلك المدارك والمفاهيم تطورت معها مدارك ومفاهيم الأمن. وعندما توصل كوبرنيكوس مثلاً إلى أن الأرض هي التي تدور حول الشمس، وأنها ليست مركز الكون، أصاب العالمَ بنوع من "الصدمة" أو "الجرح النرجسي"،[1] وأحس الكثيرون بخطر كبير، مصدره كوبرنيكوس نفسه!

وقبل ذلك وبعده، كان ثمة مدارك ورؤى ميثية أو قيم وثقافات كثيرة تربط بين ظواهر طبيعية وأخرى أمنية، مثل الفيضانات والجفاف والحروب والزلازل والأمراض والأوبئة وكسوف الشمس وخسوف القمر.. إلخ بوصفها نذير حرب أو

(1) تحدث فرويد في بحثه "صعوبات أمام التحليل النفسي" عما سماه "الجرح الميتافيزيقي" أو "الجرح النرجسي"، وهو "الجرح الذي أصيب به بنو الإنسان في كبريائهم، أو بتعبير أدق في نرجسيتهم، عندما كشف لهم كوبرنيكوس أن كرتهم الأرضية ليست مركز الكون، وأنها هي التي تدور حول الشمس، وليست الشمس وغيرها من الكواكب هي التي تدور حولها. وهذا يفسر، جزئياً، ضراوة المقاومة التي واجهوا بها نظرية كوبرنيكوس". انظر: جورج طرابيشي، **من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص 9.

عقابا إلهيا. وما زالت تلك المدارك والرؤى و"المعارف المتأصلة" تلعب دوراً في تقدير مصادر التهديد – الفرص.

وحدثت بعد ذلك تغيرات كبيرة، الثورات التقنية مثلاً، زادت في قدرة الإنسان على التدخل في العالم والسيطرة عليه، ولكنها لم تزد من الشعور بالأمن، بل لعل كل تطور وسيطرة تثير أنماطاً من المخاطر. وخاصة أن قوة الإنسان لم تكن محكومة على الدوام بمعايير وضوابط أخلاقية أو إنسية الخ

أصبح الإنسان أكثر معرفة بالعالم، وقادراً على تدمير الأرض وتدمير نفسه، ولكن التقانات العسكرية والأمنية الخطرة هي نفسها ذات قابلية لاستخدامات مدنية لا غنى عنها، هذا يعني أن التهديد – الفرصة لا يكمنان في القوة نفسها وإنما في توظيفها أو كيفية التفاعل معها. وكلما تمكن الإنسان من الكشف عن العالم والتأثير عليه، كلما برزت قوتان أو ديناميتان: التهديد والفرصة في آن. والأمن عالمي بهذا المعنى. وحتى لو كان الإنسان قادراً على تدمير نفسه وعالمه، من خلال الأسلحة الفائقة التدمير، إلا أنه من المستبعد أن يُقْدِم بوعيٍ على خطوة كهذه.

وإذا كان كل شيء تقريباً "مُؤقلَم" (من إقليم وأقلمة) و"مُعولَم" في آن، كما سبقت الإشارة، فإن ذلك يمثل فرصة وتحدياً في الآن نفسه، في سيرورة مركبة ومُعقدة، لا يمكن الجزم باتجاهاتها ومآلاتها، وخاصةً أن ما يمثل فرصة هو نفسه ما يمثل تحدياً أو تهديداً، ليس فقط لطرف تجاه آخر، وإنما للطرف أو الفاعل نفسه، وللنظام العالمي ككل، ذلك أن التقانة والمعلوماتية والثورة الحيوية والتأثير على المناخ واستخدامات الطاقة الخ لها تطبيقات وتداعيات مركبة ويمكن القول إنها تمثل حدّي العلاقة الأمنية المعروفة أي الفرصة – التهديد.

تتسم الحداثة الفائقة بقوة "توحيد" نشطة، من حيث أنماط العمل والنقل والاتصال والإنتاج والتقانات الطبية والدوائية ونظم التعليم والترفيه وحتى سياسات الأمن، وهذا يمثل فرصة لجهة "تمكين" العالم كله من الاستفادة من إمكانات وفواعل متقدمة، لا تقتصر على المراكز، وإن كانت تدور في فلكها.

هنا تقوم "العولمة" والفواعل النشطة مقام الدولة من حيث الوزن النسبي في السياسات العالمية، وهذا يعني وجود قطيعة من نوع ما مع دينامية السياسات وفي مقدمها أولويات الأمن، إذ انتهت قواعد اللعبة القديمة، وحلت محلها قواعد جديدة، و"قد تحررت السياسة من الحدود ومن الدول".[1] وبرز مع ذلك ما يسميه أولريش بك "الأمير العالمي" أو "الكوني"،[2] بكل ما يعنيه ذلك من ديناميات للضبط والتحكم محلية عولمية.[3]

وتبرز بالمقابل، ديناميات أخرى، تبدو معاكسة للأولى، وتتمثل ببروز هويات وفواعل فرعية "مناهضة" للاتجاهات المذكورة، بمعنى أنها "غير توحيدية" أو "انقسامية"، مستفيدة منها في آن، إذ أتاحت تكنولوجيا الاتصال والتعليم والإعلام بروز هويات كثيرة، بدءا من الأفراد والجماعات الصغيرة أو قليلة العدد إلى الجماعات المحلية والجهوية إلى الجماعات والثقافات القارية والثقافات الدينية، إلى الجماعات المهنية وصولاً إلى جماعات التسلية والرياضة وغيرها مما يُعرف بـ"ثورة الهويات"،[4] و"ثورة الفواعل"، كما برزت إمكانات غير مسبوقة

---

(1) انظر وقارن: أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، ط1، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2010)، ص 39.

(2) المصدر نفسه، ص 49.

(3) انظر: تيموثي لوك، "النظام العالمي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسياسة والايديولوجيا في معلوماتية محليات العولمة"، في مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000)، ص 136.

(4) انظر مثلاً: برتران بادي وماري كلودسموس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص36 وما بعد؛ وانظر بكيفية عامة: جان فرانسوا بايار، **أوهام الهوية**، ترجمة: حليم طوسون، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).

للهجرة وانتقال السلع والأفكار والأشخاص وتكوين الجماعات والشبكات، العابرة للحدود والشبكات العالمية النشاط،[1] ولكن ليس بمقاصد "عولمية" بالضرورة، وربما "ضد عولمية" أو "ضد كوسموبوليتية"، وخاصة الشبكات والتدفقات الجهادية والتجارة غير الشرعية والهجرة.

وفي الوقت الذي تكبلت فيه الدولة، من نواح عديدة، أو ظهر أنها كذلك فعلاً، برز بالمقابل ما يُعرف بـ "الدولة الشديدة الحيلة" أو "الدولة المحتالة" وثيقة الصلة بـ"أمير" مكيافيلي ولكن من النوع الجديد، والتي "تتكر قوتها الفعلية حتى يُتاح لها استعمالها بشكل أفضل"،[2] مستفيدة من فواعل عابرة للدولة، مثل: الشركات والمؤسسات والجمعيات والروابط والأفكار والميديا الخ وتستطيع بذلك مقاومة سياسات الهيمنة بتدبر/تدبير المخاوف من التصدعات المحتملة على البناء الداخلي، وإدارة المخاوف من تحولها إلى "دولة فاشلة" أو "مُهددة بالفشل".

بالمقابل، صحيح أن عدداً كبيراً من لغات العالم وثقافاته وإثنياته وهوياته أصبح مهدداً بالاندثار،[3] ما يهدد التنوع الثقافي العالمي أو الكوني، إلا أن لغات وثقافات وإثنيات وهويات كثيرة أصبحت أكثر قدرة على البقاء بفعل

---

(1) انظر مثلاً: كمال عبد اللطيف، **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 122 -128.

(2) أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، مصدر سابق، ص 53.

(3) ابراهام دوسوان، **كلمات العالم: منظومة اللغات الكونية**، ترجمة: صديق محمد جوهر، ط1، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، مشروع كلمة، 2011)، مواضع مختلفة؛ ونيقولاس أوستلر، **إمبراطورية الكلمة: تاريخ للغات في العالم**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2011)؛ ولويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، مواضع مختلفة.

الاتصال والتعليم وديناميات البناء الاجتماعي والتجديد والإحياء المنتعشة بفعل العولمة.[1]

والواقع أن أكثر جوانب الحياة الإنسانية تنحو بشكل متسارع للتشكل بصور نمطية أو معيارية، كونية أو عولمية،[2] كما سبقت الإشارة، مثل: مؤشرات التنمية البشرية،[3] والشفافية،[4] والحريات الدينية، والحريات الإعلامية، وأوضاع المرأة، وحتى مؤشرات التحصيل الدراسي في مدارس التعليم الأساسي؛[5] التي تصدر عن منظمات أو مؤسسات متخصصة حول العالم، كل

---

(1) انظر مقاربة لهذا الموضوع في: عقيل سعيد محفوض، **الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(2) انظر مثلاً: إيمانويل والرشتين، "القومي والعالمي: هل يمكن أن توجد ثقافة عالمية؟"، في: أنطوني كينج (محرر)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: شهرت العالم وآخرون، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001)، ص137 -157.

(3) انظر مثلاً مؤشرات تقرير التنمية البشرية الذي يصدره سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(4) انظر مثلاً التقرير الذي تصدره سنوياً منظمة الشفافية الدولية عن وضع الفساد في العالم.

(5) شكل الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان لجنة لدراسة مستوى التعليم في الولايات المتحدة، وذلك بسبب الشعور المتزايد بتدني مستوى التعليم وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي للطلاب في المدارس الأمريكية في موضوعات اللغة والتعبير والإنشاء والرياضيات الخ وصدر تقرير اللجنة بعنوان "أمة في خطر: ضرورة إصلاح التعليم" في نيسان/أبريل 1983، وقد كتب التقرير أولاً جيمس هارفي الذي قال في مقدمة التقرير: "لقد تآكلت الأسس التعليمية الحالية في مجتمعنا عن طريق الموجة المتصاعدة من الوسطية التي تُهدد مستقبلنا بصورة كبيرة كأمة وشعب وحكومة"، و"وإذا حاولت قوة أجنبية معادية أن تفرض على أمريكا أداءً تعليميًا متوسطًا مثلما هو موجود اليوم، فينظر إليها على أنها حرب". انظر:

The National Commission on Excellence in Education, *A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform*, A Report to the Nation and the Secretary of Education United States Department of Education, U.S. Department of Education Washington,

هــذا وأكثــر يمثــل مــن منظــور عــام مســألة أمــن كليــة، عالميــة أو كوسموبوليتيكية.[1]

يتزايد الإدراكُ بوجود مصادر فرص - تهديد عالمية أو كونية الطابع، وما يمثل تهديداً (أو فرصة) عالمياً لا يثير رد الفعل والحماس نفسه الذي يثيره مصدر تهديد إقليمي أو محلي أو جهوي أو ثقافي، ربما لأن مصادر التهديد العالمي "مُلتبس"، ويُنظر إليه كما لو أنه "فعل من دون فاعل"، أو "العدو الذي ليس دولة".[2]

ويتعلق الأمر بأمور عديدة مثل الإرهاب، والتلوث، والكوارث الطبيعية، إذ يصعب التوصل إلى تعيين تام ومتفق عليه للفاعل المسبب للتهديد، وإذا أمكن شيء من هذا، ولو على سبيل التقدير والافتراض، يكون مشروطاً بفواعل "غير متكافئة" أو "لا متماثلة" التأثير، يصدر عنها أنماط من التهديد "لا متماثلة" أيضاً، إذ يصعب لطرف أو فاعل بعينه أن يمسك بالأمر.

وهكذا يمكن الحديث عن أطياف من الفعل، تحيل إلى أطياف من الفاعلين، ومن ثم إلى أطياف من الأمن، فيكون الفاعل الأقوى أقل عرضة للتهديد وأكثر قابلية للفرصة، وتتفاوت أنماط التهديد – الفرص، بما يُمكّننا من الحديث عن أنماط من الأمن.

والواقع أن تغير مفاهيم الدولة، وبروز ديناميات وفواعل تتجاوز الحدود والجغرافيات، وتراجع قدرة الدولة على وضع سياسات وطنية خاصة بها،[3] بما

---

(1) حول مفهوم كوسموبوليتيكية، انظر مثلاً: جون توملينسون، **العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 354، آب/أغسطس، 2008)، ص 247 وما بعد.

(2) أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، مصدر سابق، 60.

(3) نورمان فان شِرينبرْغ، **فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوة**، ترجمة: حسين عمران، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 7.

في ذلك سياسات الأمن، بمعزل عن إرادات الأطراف الآخرى، والتوافق معها في أمور كثيرة، وبروز هويات هجينة ونشطة.. إلخ يجعل من الصعب فرض أو تعميم مدارك تهديد – فرصة تجاه "الآخر" من منظور الدولة أو النظام السياسي.

تثير التحولات الكونية هواجس ومصادر تهديد غير اعتيادية، تطال العالم كله تقريباً،[1] ويبرز سؤال الهوية بوصفه استجابة لهواجس وتحديات أمنية واستراتيجية كبرى،[2] تبدأ من الفرد إلى الجماعة إلى الأمة وصولاً إلى العالم، وتجد ذلك في الولايات المتحدة، التي ينظر إليها بوصفها حاملة لواء العولمة التي تمثل –من منظور ثقافي– مصدر تهديد للهويات حول العالم، ويتساءل الأميريكون الآن مثل غيرهم: "من نحن"؟[3]

وكذلك الحال بالنسبة للاغتراب، والعنف، والنزعة الاستهلاكية المُفرطة، والمخدرات، وتأثير التقنية ووسائط الميديا على الحياة الاجتماعية، وبروز أنماط من القيم اللاعقلانية والخرافية والميثية.[4] فيما تبرز أنماط من مدارك هوية ملتبسة أو مهشمة أو متوترة، فمن هويات مقاتلة تستثمرها أو "تهندسها" القوى الراديكالية والجهادية.. إلخ إلى هويات مستلبة بالتمام، "حتى رأينا سكاناً في بعض البلدان يتبرأون من نضال أجدادهم في سبيل الاستقلال ويطالبون بعودة

---

(1) إدغار موران، **إلى أين يسير العالم؟** ترجمة: أحمد العلمي، ط1، (بيروت: الدار العربية ناشرون، 2009)، ص 41 وما بعد.

(2) انظر مثلاً: علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية**، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004).

(3) انظر مثلاً: صموئيل هنتنغتون، **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، مراجعة: السيد أمين شلبي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2009)؛ وجمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

(4) علي حرب، **الإنسان الأدنى: أمراض الدين وأعطال الحداثة**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011)، ص 9، 22 -23.

الدولة الاستعمارية السابقة ... أو حتى الدمج دون قيد أو شرط من جانب المتروبول المسيطر".[1]

وحتى مع تنامي الإدراك بأهمية وأولوية الاستجابة لمصادر تهديد عالمية أو كونية، مثل التغيرات المناخية، والأمراض، وتفاوت التنمية البشرية، والجوع، والأمية، والتمييز، والتعصب، والعنف، والحروب الأهلية إلا أنه من الصعب أن يتحول ذلك إلى سياسات جادة لاحتوائه أو تفكيكه، ويصعب أن تقوم وحدة دولية ما بوضعه في سلم أولوياتها الأمنية والاستراتيجية.

ويفرد أولريش بيك حيزاً من كتابه "مجتمع المخاطرة" للحديث عن مصادر التهديد العابر للحدود، وخاصة ما يتصل البيئة والتلوث الصناعي وتلوث الهواء والصناعات المعدلة وراثياً والإشعاع النووي.[2] وينسحب ذلك على عدوى الأزمات الاقتصادية المختلفة، ومن ذلك مثلا أزمة الرهن العقاري والكساد العالمي وغيرها.[3]

---

(1) إينياسيو رامونيه، **حروب القرن الحادي والعشرين، : مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة: خليل كلفت، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 17: وابراهيم محمود، **الحنين إلى الاستعمار: قراءة في أدبيات عصر النهضة**، ط1، (دمشق: دار الينابيع، 2001).

(2) أولريش بيك، **مجتمع المخاطر**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام شعراني، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009)، ص 74 ومابعد.

(3) انظر مثلاً: أولريش شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 371، كانون الثاني/يناير 2010).

رابعاً: لا نهائي أو دائم

ذكرنا أن الأمن هو حاجة أولية، هذا يعني أنه حاجة "لا نهائية"، وبداهة أو أزلية الصراع، تبدأ – حسب السرديات الدينية والميثية الكبرى ـ من حالة العنف الأولى المتمثلة بمقتل "هابيل" على يد "قابيل"، وربما كانت قبل ذلك، مع حالة العنف أو التعنيف الرمزي الأولى في قصة "آدم وحواء"، غير أن التنظير السياسي الحديث لحالة العنف والصراع، يركز على ما سماه توماس هوبز بـ "حرب الكل ضد الكل"، لأن العنف كامن في الطبيعة البشرية، "حيث كل إنسان عدو لكل إنسان"،[1] ما يقتضي سياسات أمن تتمثل بـ"عقد اجتماعي" يقيم الحكم أو الدولة والتي يعد الأمن هو أولى أهدافها.

ومنذئذٍ، والأمن هو شكل من أشكال العنف أو التهديد "المقنن" أو "المشرعن". ولكن روسو الذي يعاكس منطق هوبز من حيث النشأة الأولى والطبيعة البشرية، يعود ليوافقه من حيث ما آل إليه الأمر، وهو "التفاوت بين البشر"، والشرور والمظالم والمفاسد والتهديدات والحروب، ولكنه يدعو لتذكر أن الإنسان الحديث هو أشبه "بتمثال الإله الوثني القديم غلوكوس، هذا التمثال الذي تمكّن الزمن ومياه البحر والعواصف من تشويه سماته أكثر وأكثر إلى درجة أنه بعدما كان يشبه رفاقه الآلهة الوثنية، صار اليوم أكثر شبهاً بالحيوانات الضارية".[2]

الأمن مفتوح على تحديات لا نهائية، ولا يمكن الركون إلى أوضاع أو موارد أو تفاعلات قوة، كل شيء متغير، القوة تغري بأكبر منها، وتثير ردود فعل

---

(1) هوبز، **اللفياثان**، مصدر سابق، ص 134، ص 140.

(2) جان جاك روسو، **خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، مراجعة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

مناهضة لها أو متنافسة معها، وتطور القدرة على التهديد والتدمير والقتل، يزيد في الحاجة إلى "الكفاية الأمنية" أو "الدفاعية" للدول والجماعات والأفراد أيضاً.

وتاريخ البشرية هو تاريخ الصراع، أو "الإجرام" بتعبير كولن ولسن،[1] أي تاريخ التهديد وتاريخ الاستجابات له، وهذه سيرة أو سردية لا نهاية لها، طالما استمرت الحياة، ولذا تجد تطور أنماط القوة والتحدي، وأدوات ونظريات الحروب والمواجهات، بكيفية نشطة، بل إن الكثير من التقانات المدنية اليوم تعود إلى أصول عسكرية وأمنية، ويشير تطور عدد ضحايا الحروب إلى هذه المسألة،[2] حتى إن الإنسان أصبح قادراً على تدمير البشرية ككل عند أول مواجهة نووية.

وعلى الرغم من أن السرديات والتشريعات والإيديولوجيات حاولت ضبط مصادر التهديد، وتوجيهها أو التحكم بها، فقد ظل التهديد هو سيد الموقف، وبقي العنف هو سيد الأحكام، وبرزت دراسات وأبحاث ودعوات السلام بوصفه أملاً للخلاص من الحروب والدمار الذي ينتج عنها. وعلى الرغم من التطور في هذا الباب، إلا أن التهديد ولود، والصراعات مستمرة، أو لا نهاية لها.

---

(1) كولن ولسن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط1، (القاهرة: جماعة حوار الثقافية، 2001).

(2) كان عدد ضحايا الحروب في القرن السادس عشر (61.) مليوناً من أصل (3493.) مليوناً هم سكان العالم، أي ما نسبته (0.32)٪، وارتفع عدد الضحايا في القرن التاسع عشر إلى (419.) مليوناً، ما نسبته (1.65)٪ من عدد سكان العالم البالغ (172.91.) مليون نسمة، فيما بلغ عدد ضحايا النزاعات في القرن العشرين (109.7) مليوناً، ما نسبته (354.)٪ من عدد سكان العالم البالغ (519.52.) مليون نسمة. في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005**، (نيويورك: الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، 2005)، ص 153.

لم تفلح الإيديولوجيات والسرديات الكبرى في خلق عالم بلا تهديد، بل أصبحت هي نفسها أحد فواعل التهديد في العالم، وقد أدى الصراع بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والأديان والمذاهب، والفقراء والأغنياء، الخ إلى عالم من الفوضى، حيث يمثل كل شيء تهديداً، وما يمثل فرصة لطرف من الأطراف، يمثل هو نفسه مصدر تهديد لأطراف أخرى.

التهديد إذا "لا نهائي" أو "دائم" – كما تتكرر الإشارة ـ ليس فقط بالبعد العسكري وإنما بأنماط جديدة، ولا متوقعة، وثمة إلى ذلك في عالم اليوم عودة إلى أنماط سابقة مثل التهديد بالإبادات الجماعية واندلاع الحروب الأهلية، كما يحدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وكما حدث في أفريقيا، وقد زادت الحروب الأهلية عن الحروب بين الدول بشكل كبير،[1] كما زاد عدد ضحاياها عن ضحايا الحروب بين الدول.

الأمن هو حاجة "لا نهائية" أو "أبدية"، هذا من الأمور المستقرة في وعي الإنسان ولا وعيه، وثمة سرديات وتنظيرات عديدة في علوم الإنسان والفلسفات والأديان وغيرها.وبالتركيز على المقاربة النفسية الفردية الفرويدية، مثلاً، يبقى المولود في حالة شعور دائم بالتهديد أو عدم الاستقرار، وفي حنين دائم لـ "العودة" إلى رحم الأم.

ويضع إبراهام ماسلو مثلاً الأمن في مرتبة هامة في هرم الاحتياجات (السلامة الجسدية، الصحة، الممتلكات، الوظيفة، المستقبل)، إذ يأتي بعد الاحتياجات الفيزيولزجية (الطعام، الشراب، النوم، الجنس، الخ). وأما في المقاربات الاجتماعية فيبدأ التهديد – الفرصة منذ ما قبل الولادة، أي المرحلة الجنينية، ومنها ما يبدأ في الاستعدادات الجينية وظروف الوالدين والبيئة الاجتماعية

(1) **تقرير التنمية البشرية، 2005**، مصدر سابق، الرسم، 5.1، ص153.

والاقتصادية الخ ويبقى مستمراً إلى ما بعد الموت أو ما بعد الحياة؛ وأما البعد الديني أو الميثي فثمة سرديات مختلفة، بدءا من الجنة (الفرصة) والنار (التهديد)، على اختلاف أنمطاها وتقديرات الأديان والفقهاء والفلاسفة لها، وتحفل الكتب الدينية بقصص كثيرة عن "يوم الحشر" أو "يوم القيامة" وما يجري فيه، ثم أشكال الثواب في الجنة والعقاب في النار، وطالما أن لا أحد يعرف ما سوف يجري بالضبط، فإن الغموض يمثل – بالنسبة للمؤمنين ـ مصدر قلق أو خوف دائم، لا ينتهي حتى قيام الساعة!

وكذلك الأمر في الثقافة الشعبية والشفاهية إذ يبقى الإنسان مشدوداً، بأمل العودة إلى ما كان قبل "الهبوط" إلى الأرض، أو الوصول إلى نعيم "الآخرة". ولهذه السرديات تجليات كثيرة، تجدها في أنماط القيم والإيديولوجيات في العالم.

تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع، أو "الإجرام"،[1] أي تاريخ التهديد وتاريخ الاستجابات له، وهذه سيرة أو سردية لا نهاية لها، طالما استمرت الحياة، ولذا تجد تطور أنماط القوة والتحدي، وأدوات ونظريات الحروب والمواجهات، بكيفية نشطة، بل إن الكثير من التقانات المدنية اليوم تعود إلى أصول عسكرية وأمنية، ويشير تطور عدد ضحايا الحروب إلى هذه المسألة، حتى إن الإنسان أصبح قادراً على تدمير البشرية كلياً عند أول مواجهة نووية.

تاريخ البشر هو – بالمقابل ـ تاريخ استجابات نشطة للتحديات، فقد شهد ثورات عديدة في العلوم والتكنولوجيا والإنتاج والصحة والغذاء والدواء والعمران والرفاهية، بكيفية متسارعة، لدرجة لا يمكن للإنسان معها مجرد التفكير بالعودة إلى جيل سابق من تكنولوجيا الاتصال، فكيف بالعودة إلى أجيال

---

(1) كولن ولسن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط1 (القاهرة: جماعة حوار الثقافية، 2001).

وأزمان أسبق. ولم تعد الحاجات والسلع تتبع الزبائن، بل تطور الحال بالسوق إلى التدخل على ذائقة ومدارك المتلقي أو الزبون وجعله هو نفسه يتبع السلع المنتجة.

وطالما أن مدارك وحاجات المتلقي يتم "اختلاقها" وعليه هو نفسه أن يتبع ذلك، هنا تزيد الفجوة بين الواقع وما فوق الواقع، وقد سبق للدراسة أن تناولت هذا الجانب بالذات، ونعود إليه هنا من باب أنه يمثل مصدر تهديد – فرصة، وأنه تتابع يبدو كما لو أنه لا نهاية له.

وعلى الرغم من ان السرديات والتشريعات والإيديولوجيات حاولت ضبط مصادر التهديد، وتوجيهها أو التحكم بها، فقد ظل التهديد هو سيد الموقف، وبقي العنف هو "سيد الأحكام"، وبرزت دراسات وأبحاث ودعوات السلام بوصفه أملاً للخلاص من الحروب والدمار الذي ينتج عنها. وعلى الرغم من التطور في هذا الباب، إلا أن التهديد ولود، والصراعات مستمرة، أو لا نهاية لها، وهذا ينسحب على الفرص والمكاسب والتوافقات أيضاً.

وقد كانت الحياة قاسية وموحشة وقصيرة بالنسبة للإنسان في العصور الوسطى مثلاً،[1] وما زالت كذلك في المجتمعات الأكثر فقراً، ولكن مستويات التنمية ومؤشرات الرفاه تغيرت كثيراً منذئذ، وخاصة في المجتمعات الأكثر تقدماً والطبقات والشرائح المقتدرة مادياً.

ولا يبدو أن الأمور تغيرت جوهرياً، لجهة منطق التهديد – الفرصة، الذي ما يزال على حاله، مع تغير في الدرجة، والحدة، إذ إن الهويات القاتلة – كما تتكرر الإشارة – نشطة بشكل متزايد، وكذلك أدوات التهديد والعنف (المادي والرمزي) والقدرة على القتل والتدمير، وهذا من السمات المستمرة لـ "التدميرية

(1) أنتوني جدينز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 32.

البشرية"[1] و"الهويات الافتراسية" (Predatory Identities) والصراع حتى لو اتخذ أشكالاً وعناوين مختلفة ومضللة.

صحيح أن الأمن مسألة لا نهائية، هذا يعني أن التهديد مسألة لا نهائية؛ وخلال بحثك عن الامن فأنت تواجه مصادر تهديد – فرصة مستمرة بلا انقطاع، وأي خطاب يقيني أو إطلاقي، فهو خطاب تهديد أو مصدر عنف للأخر أو المستهدف، ومن ثم للأنا، طالما أنه يضع الأنا في موضع يجعله قواماً وحاكما ومالكا للقوة أو الشرعية.. إلخ وقد يجعله مصدر تهديد من قبول الفواعل الأخرى وخاصة تلك التي تنطلق من مدارك مماثلة.

خامساً: لا متوقع

الـ "لا مُتوقَّع" هو بالأساس مفهوم فيزيائي يتناول الظواهر "غير المنضبطة" في الطبيعة مثل حركة الغيوم، ودوَّار المياه، وتَقَلُّبَات الطقس، الخ، التي تبدو فوضوية محضة، ويتقصّى وجود "أنماط تحليلية" أو "قوانين كامنة" في تلك الظواهر.[2]

ويمكن النظر إلى "اللا مُتوقَّع" كمفهوم في إطار العلوم الاجتماعية، وإن لم يلق ذلك الكثير من الجهود العلمية مُقارنةً بالفيزياء مثلاً. وهنا يطالُ المفهومُ "الأنماطَ التكرارية" – تتناولها الورقة في فقرة لاحقة – في السلوك السياسي والاجتماعي، الخ، ويحاول تقصِّي العوامل والفواعل والمُحدِّدَات المُرَكَّبَة والمُتداخِلة للظاهرة السياسية، وخاصةً في الحالات غير الاعتيادية، مثل الاضطرابات والثورات وتَقَلُّبَات الرأي العام.

---

(1) إريك فروم، **تشريح التدميرية البشرية**، ج1 وج2، ترجمة: محمود الهاشمي، ط1، (دمشق: وزرة الثقافة، 2006).

(2) جايمس غليك، **نظرية الفوضى، علم اللا متوقع**، ترجمة: أحمد مغربي، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008).

وهناك أيضاً منظوران أو مستويان لـ "اللا متوقع":

- أولهما هو الحدث الذي لم يخطر على بالِ أحدٍ حدوثُه حتى لحظة الابتداء.
- ثانيهما هو ما أَعقَبَ ذلك، وما أصبح تحت النظر والتدخُّل والتأثير ولكن لم يمكن "التحكُّم" به وبمساراته.

وقد اعتبر أنتوني جيدنز أن التغيرات العالمية الهائلة والمفتوحة على المستقبل، "تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها أو السيطرة عليها".

وبوسعنا أن ندرس هذه الظاهرة من زاوية ما تنطوي عليه من مخاطر، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة تطرح علينا أشكالاً جديدة من الخطر، تختلف اختلافا بيناً عما ألفناه في العصور السابقة. لقد كانت أوجه الخطر في الماضي معروفة الأسباب والنتائج، أما مخاطر اليوم فهي من النوع الذي يتعذر علينا أن نعدد مصادره، وأسبابه، أو نتحكم في عواقبه اللاحقة".[(1)]

على الرغم من وجود سياسات أمن تتسم بفعالية كبيرة بالنسبة لبعض الوحدات الدولية، إلا أن التهديد يبقى قائماً، ويصنف في خانة "اللا متوقع"،[(2)] ويزيد الأمر في حال وجود خلل في الرؤى أو التطبيقات للسياسات أو في حالات الإجهاد أو الاختراق والتغلغل الخارجي، أو اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، أو داخل التكوينات الاجتماعية الخ وينطوي الأمن، في بعدٍ أساسيٍ منه على "لا مُتوقع"، في معانيه الكلية، بدءاً من المكان والزمان إلى التطورات والارتدادات،

---

(1) انتوني جيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005): والسيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

(2) حول مفهوم "اللا متوقع" في السياسة، انظر: عقيل محفوض، **الحدث السوري**، مصدر سابق، وفيه محاولة لصياغة أولية للمفهوم في الدراسات والبحوث السياسية، هو مستعار من الفيزياء، انظر مثلاً: جيمس غليك، **نظرية الفوضى**، مصدر سابق.

ومن حيث "الدرجة" و"النوع"، وهو ليس نتيجة تطورية مباشرة لمدارك الأمن لدى الوحدة الدولية.

أظهرت التطورت خلال الحرب الباردة أن التهديد "يكمن" حيث لم يكن أحد يعتقد ذلك، وإذا كانت مدارك الأمن "ارتيابية" و"قلقة" بطبيعتها، بحيث تراه في كل مكان، فقد أتى التهديد بكيفيات "لا متوقعة"، صحيح أن الأمن أو لنقل التهديد (ومثله الفرصة) يكمن في كل شيء تقريباً، ولكن ليس كما اعتقد صناع السياسات و"حرّاسها" ومنظروها ومؤدلجوها، وبالأخص المؤسسات الأمنية، وقد ظهر التهديد الأقوى والأكثر سيولة واندفاعة، من أضعف النقاط توقعاً، وفي أمور كان ينظر إليها على أنها "بسيطة" ولا يمكن أن تشكل تهديداً، كيف؟

أحياناً ما يكون التهديد– الفرصة افتراضياً، والاستجابة له افتراضية أو استباقية، ولا يكون الأمن نوعاً من مقابلة التحدي بالاستجابة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط من الاستشراف والتوقع والكشف، وأحياناً "الاختلاق": مثل اختلاق الأزمات – الفرص، أو صنع الأعداء أو حتى صنع التحالفات! ــ والفعاليات الاستباقية، أي احتواء تهديدات محتملة باحتواء عوامل نشوئها، وتأتي "الحروب الاستباقية" في هذا السياق، أو تعزيز فرص محتملة بتعزيز عوامل نشوئها، وتأتي مبادرات العمل الجماعي والتحالفات الثنائية أو متعددة الأطراف في هذا السياق.

ينظر إلى الولايات المتحدة وروسيا وعدد من دول أوربا على أنها دول ذات سياسات أمن، وأمن قومي نشطة، ولكنها مع ذلك، أو بالرغم منه، تعاني من بروز مصادر تهديد ومخاطر كبيرة، لم يمكنها توقعها. وأما الدول النامية فتبدو سياسات الأمن مختلفة عنها في الدول المتقدمة، في أمور تتصل بالسياسات العامة، ومفهوم الدولة، والتكوين الاجتماعي، والشرعية السياسية، والتطور الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحقوق الجماعات، والتطور الاقتصادي، وتوزيع

الموارد، والتنمية البشرية.. إلخ وهي أمور متفق عليها تقريباً أو مسلم بها في الدول المتقدمة، وخلافية بل صراعية في الدول النامية، ومن ثم هي في قلب مدارك وسياسات الأمن.

ولعل أهم فواعل سياسات الأمن هنا، هو طبيعة العلاقة مع النظام العالمي، ومع القوى الكبرى، حيث تعتمد سياسات الأمن على التبعية – الاستقلال وطبيعة التأثير الخارجي. وتتسم سياسات الأمن للدول النامية بدرجة عالية نسبياً من الاعتمادية الأمنية على الخارج، من خلال تفاعلات وتحالفات والتزامات متبادلة.[1]

ثمة مصادر تهديد لا تشعر بها مؤسسات الأمن أو ربما لا تعطيها الأهمية التي تستحق، هذا يطرح تحديات كثيرة على السياسات العامة للوحدات الدولية وغيرها، كما يطرح أهمية "اللا متوقع"، وضرورة التحسب له،[2] وتقصي تأثيره النسبي، والكشف عن احتمالاته، ويتداخل ذلك مع "اللا يقيني"، ويحاول تفكيكه ما أمكن.

وعندما تملك الوحدات الدولية قدرات على تخطيط وتنفيذ سياسات أمن عميقة، وتفيد من الرؤى العلمية والبحثية، ومن استشرافات وتوقعات مراكز البحوث والمثقفين والخبراء.. إلخ يمكنها عندئذ التنبه إلى بروز مصادر تهديد من خارج الرؤية النمطية المعتادة.

---

(1) انظر وقارن: خلدون النقيب، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 217 وما بعد.

(2) يقول توماس هوبز، انه نتيجة الانعدام المتبادل للثقة، "ليس ثمة سبيل معقول أكثر من التحسب لكي يضمن الإنسان أمنه، أي أن يفرض سيطرته بالقوة أو بالخداع على أكبر عدد ممكن من الناس، حتى يقضي على كل قوة يمكن أن تشكل خطراً عليه"، توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، مصدر سابق، ص 133.

لم يكن أكثر المراقبين خبرةً وحساسية تجاه المنطقة العربية والشرق الاوسط، يتوقّع حدوثَ "تحولات عاصفة" على نحو ما حدث في عددٍ من الدول العربية في العام 2011 وما بعد. صحيح أن ثمة دراسات و"استبصارات" فردية ومنهجية هنا وهناك، إلا أن معنى ما حدث ومداه، ربما فاقَ أي توقُّع. ولا بد من التنويه أو التنبيه إلى أن الـ "لا متوقع" كمفهوم أو منظور يتقصى "الحدث" بما هو "مفاجئ" بصرف النظر عن حكم القيمة تجاهه، هل هو فرصة أم تهديد.

سادساً: نمطي تكراري

مفهوم "الأنماط التكرارية" هو بالأساس مفهوم فيزيائي، وقد سبقت الإشارة إلى بيئته ودلالاته العلمية، وأنه ويتقصّى وجود "أنماط تكرارية" في الظواهر غير المتوقعة أو غير المنضبطة.[1] ومن ثم فإن هناك في قلب "اللا يقين" و"اللا متوقع" في مصادر التهديد، وحتى في غمرة الشعور بالأمن، فإن ثمة "أنماط تكرارية" في مصادر التهديد،[2] يمكن تقصيها أو تتبعها في التاريخ المديد والجغرافيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية الخ كيف؟

يمكن أن تكشف الوقائع التاريخية عن مصادر تهديد لبلد من البلدان أو شعب من الشعوب، وخاصةً الشعوب التي شهدت مواجهات وصراعات تاريخية، ومن المتوقع أن تستمر، أو يعاد انبعاثها من جديد، وخاصةً أن سياسات الهوية والهويات التاريخية تعزز مدارك تهديد من هذا النوع، ومن ذلك مثلاً الصراعات بين القوى الرئيسة في المنطقة العربية والشرق الأوسط بين العرب والفرس والترك والكرد، وكذلك بين العرب وأوربا، وبين تركيا واليونان.. إلخ ذلك أن

---

(1) جايمس غليك، **نظرية الفوضى، علم اللا متوقع**، مصدر سابق.

(2) حول مفهوم "الأنماط التكرارية" في السياسة، انظر: عقيل محفوض، **الحدث السوري**، وفيه محاولة لصياغة أولية للمفهوم في الدراسات والبحوث السياسية، هو مستعار من الفيزياء، انظر مثلاً: جيمس غليك، **نظرية الفوضى**، مصدر سابق.

الصراعات تتسم بنمطية تكرارية ما، ومن المرجح استمرارها، ليس فقط بسبب الذاكرة التاريخية وصراعات الهوية،[1] وإنما بسبب استمرار عوامل أخرى للصراع مثل الحدود والجغرافيا والاقتصاد ونزعات الهيمنة وغيرها.[2]

كما أن طبيعة الجغرافيا السياسية والموقع مثلما تعطي قابلية أمن ودفاع،[3] فإنها ترجح أيضاً قابلية وربما "إغواء" الاستهداف والهجوم من قبل فواعل أو أطراف أخرى، وفي تاريخ ومسار وجهات وجغرافيا الغزوات والمعارك والاحتلالات والفتوح الخ ما يعزز مدارك وخبرات راهنة ومستقبلية، ومن ذلك مثلاً أن مصادر التهديد الرئيسة أو الغزوات الكبرى التي اتجهت إلى سورية والمنطقة العربية كان من الحدود الشمالية، وإلى حد ما الشرقية والجنوبية، غير أن الشمال يكتسب أهمية كبيرة لأنه ينفتح على غزوات أجنبية في معظم الأحيان.[4]

---

(1) انظر مثلاً: بول ريكور، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة: جورج زيناتي، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009).

(2) انظر مثلاً: روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 420، كانون الثاني/يناير 2014): ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، أيلول/سبتمبر 2013): جارد دايموند، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2007).

(3) انظر مثلاً: روبرت كابلان، **انتقام الجغرافيا**، مصدر سابق: وكريستيان بارينتي، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة: سعد الدين خرفان، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 411، نيسان/أبريل، 2014).

(4) انظر مثلاً: ابراهيم بيضون، **تاريخ بلاد الشام: إشكالية الموقع والدور في العصور الإسلامية**، ط1، (بيروت: دار المنتخب العربي، 1997).

وينسحب ذلك على قابلية الصراعات الإثنية والدينية وغيرها داخل التكوين الاجتماعي للوحدة الدولية،[1] ذلك أن المجتمعات التي تشهد قابلية انقسام وصراع داخلي يتعزز احتمال استمرارها، بتأثير عوامل عديدة، ومن ذلك مثلاً أن المجتمعات التي تكثر عصائبها، وتمثل "القبلية السياسية" فيها وزناً مؤسساً للسياسات،[2] فإن قابلية الصراع أو التهديد الداخلي تكون كبيرة نسبياً، ويكثر الصراع فيها، كما تكثر قدرات التأثير والتغلغل الخارجي، وخاصة في حال كانت القبلية والعرقية والمذهبية والإيديولوجية عابرة للحدود.

وإذا فإن ثمة عوامل وفواعل تهديد كثيرة، وهذا يقتضي تخطيط سياسات أمن بالاعتماد على رؤية عميقة وشاملة، لما كان يمثل مصدر تهديد تاريخياً، في المستويات والجهات المذكورة أعلاه، وهذه من القضايا الحيوية، ويمكن التفصيل فيها في باب سياسات الأمن القومي، أما هذه الورقة فتركز على ما يمكن عده "أنماطاً تكرارية" في مصادر التهديد، وفي الاستجابات الأمنية لها.

وتساعد هذه الرؤية في نهج أو اتباع سياسات مديدة، تفترض التهديد في أكثر الأمور أماناً، ومن قبل الأصدقاء والحلفاء، ذلك أن السياسات تقوم على المصالح، ولا يمكن استبعاد أي أمر، فالحليف قد يمثل "مصدر تهديد" أيضاً، عندما يتعرض لضغوط شديدة، أو تحديات كبيرة، أو تطرأ في الداخل تغيرات كبيرة، فتتغير أولوياته وحساباته، وقد يرى أن "يفك" عرى التحالف في لحظة حرجة، وقد ينقلب على تحالفه، الخ

---

(1) انظر مثلاً: كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات**، مصدر سابق؛ وبندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط2، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

(2) انظر مفهوم القبلية السياسية في: خلدون النقيب، "القبلية السياسية: محاولة نظرية"، **أبواب**، (العدد 7، كانون الثاني/يناير، 1996)، ص 119 -130.

ثمة تجارب كثيرة في هذا الباب، انظر العلاقات بين سورية وتركيا مثلاً، فقد حاولت الإرادة السياسية لديهما أن "تعاكس" مسار التهديد وعوامل التنافر المتبادلة، والفروق والأولويات، وأقامت الثانوي والطارىء محل الأساسي والقارّ.[1]

وانظر مدارك الأمن لروسيا التي تغيرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ليجد الروس أن الأصل – بالنسبة لهم ـ هو ما كان خلال الحرب الباردة، وأن التهديد الغربي مستمر، ولا بد من العودة إلى "بداهة التاريخ" و"الأنماط التكرارية" لمصادر التهديد، ولو أن هذا ليس من باب "الحتمية التاريخية"!

سابعاً: لا يقيني

يبدو الأمن "ريبياً" كما في الفيزياء،[2] إذ قد يستطيع أحد الفواعل تشخيص مصادر تهديد قائمة أو محتملة، ولكنه يجد صعوبة في وضع الاستجابات الموائمة، لأن التهديد متغير، ومداركه متغيرة، وكذلك فواعله، وإذا امتلك (أو اعتقد أنه يمتلك) دينامية تقصٍ نشطة تستشعر مصادر التهديد، فإنه يواجه لا يقيناً حاداً تجاه طبيعة التهديد نفسه، وتجاه الأدوات الموائمة لمواجهته، وإذ يبدو التهديد، موضوعه وفواعله، خارج قدرة الفاعل على التعاطي معه بالتمام.

---

(1) انظر في الديناميات العميقة للعلاقات بين سورية وتركيا، خلال فترتي التقارب والنزاع، وتأثير الإرادة السياسية على مسارات الأمور، في: عقيل محفوض، **العلاقات السورية – التركية: التحولات والرهانات**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني، 2011)، و - - - - **سورية وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران، 2012). الدراسة الأولى صدرت قبل الأزمة السورية، والثانية صدرت بعد عام ونصف على اندلاعها.

(2) انظر مثلاً: ديفيد ليندلي، **مبدأ الريبة: أنشتين، هايزنبرج، بور، والصراع من أجل روح العلم**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).

يبدو اللا يقيني في مجال الأمن كما هو في فيزياء هايزنبرغ وهنري ديتوش،[1] أمراً لا يمكن تلافيه أو تجاوزه، وحيث يتداخل الفاعل أو المراقب مع موضوعه، ويكون جزءاً من المشهد، وهذا يجعل الأمن مفتوحاً على تقديرات ومدارك تتعدد بتعدد الفاعلين والمراقبين، وقد تتغير (تلك التقديرات) مع تغير أولويات واستعدادات واستهدافات هؤلاء.

يُعدّ الأمن مسألة إدراكية واحتمالية في المقام الأول، ويقع أمر تعيينه (التهديد – الفرص) بين حدي إشكالية الذاتي – الموضوعي، أو في طريقة النظر إليه والاستجابة له، وثمة "لا يقينية" ثقيلة في هذا الباب، ليس لاعتبارات السيولة والكثافة الحاصلة في التحولات ومصادر التهديد – الفرص فحسب، وإنما في طريقة تلقيها وإدراك المعنيين لها وتفاعلهم معها. وإن صعوبة التوصل إلى الأوزان النسبية (لمصادر التهديد – الفرص) يجعل من الصعب تعيين العوامل والفواعل المرجحة أو المقررة بالنسبة لكل ظاهرة، حيث تتسم الأمور باحتمالية مفتوحة على مسارات عديدة.

ويتناول كتاب "البجعة السوداء: تأثير ما هو بعيد الاحتمال تماماً" لكاتبه "نسيم نيكولاس طالب"، فكرة أن الأحداث الكبرى أو ذات التأثير النشط هي أحداث نادرة، ولا يمكن التنبؤ بها، منهجياً، أو يقينياً، ولكن سمتها الرئيسة هي أن تأثيرها يتجاوز أي احتمالية بوجودها،[2] وهذا ينسحب بالقدر نفسه تقريباً على أنماط التهديد – الفرصة الصغرى أيضاً.

---

(1) محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، مصدر سابق، ص 401 -411: وانظر بكيفية عامة: **جون جريبين، البحث عن قطة شرودنجر**، ترجمة: فتح الله الشيخ وأحمد السماوي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، هيئة أبو ظبي للتراث، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009)، مواضع مختلفة.

(2) إيان بريمر وبريستون كيت، **الذيل السميك: أهمية المعرفة السياسية في الاستثمار الاستراتيجي**، ترجمة: علي كلفت، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2012)، ص44.

ثمة اليوم لا يقين حاد تجاه المستقبل في ضوء تحديات ومخاطر لا حدود لها، إذ إن ثورة المعلومات والاتصالات وتغير بيئة ومفهوم النظام العالمي، وتغير مفهوم الإنسان نفسه، أدى في الوقت نفسه، إلى غموض كبير ولا يقين حاد تجاه ما يجري، وأصبحت مساحة المجهول أكبر من مساحة المعلوم، وأكثر المعارف والمدارك حول الموقف في العالم مؤقتة وطارئة، وعرضة لتغيير كبير، هذا من الأمور الملغزة في الزمان العالمي اليوم، الذي يعني "الزمن صفر" تقريباً بين منطقة وأخرى، وقلَّصَت الجغرافيا أو المكان إلى أدنى قدر ممكن، لدرجة الحديث عن "نهاية الجغرافيا".[1]

لابد من التنويه إلى أن المسألة ليس قلة المعلومات بل كثرتها، ولا تحديد البدائل والسيناريوهات، بل في القدرة على "الإمساك" بـ "النقطة الحرجة" أو لنقل بـ "العوامل المرجحة" لكل منها. فهل يمكن للإنسان أن يمتلك أدنى يقين تجاه اللحظة التالية أو تجاه ما "يخبئه" التطور المتسارع في العالم، وهل من سياسة أمن ناجحة بهذا الخصوص؟

وإذا كان ثمة يقين ما تجاه التهديد وطرائق احتوائه، فإن ثمة لا يقين بخصوص استجابة الأطراف والفواعل الأخرى تجاه ما تود أن تقوم به، لأن تعريف التهديد يختلف بين وحدة وأخرى، فاعل وآخر، وكذلك المدارك حوله، والاستجابات المحتملة تجاهه. وهذا يمثل أحد مصادر التوتر النفسي والاجتماعي وغيرهما على مستوى العالم، الأفراد والجماعات والمجتمع العالمي ككل.

تدرك مؤسسات الأمن والاستخبارات وجود مصادر تهديد متزايدة، وعلى الرغم من كل الإمكانات والإجراءات التقليدية وغير التقليدية، إلا أنها تواجه

---

(1) انظر مثلاً: ورويك موراي، **جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منتاق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 397، شباط/فبراير 2013).

"لا يقيناً" حاداً من حيث القدرة على "احتواء" مصادر التهديد إياها، بسبب تغير طبيعة تلك التهديدات، وتزايد قدرة فواعل التهديد على إحداث اختراق للإجراءات والسياسات الأمنية حول العالم.[1]

وفكرة الخطر – الفرصة، "غير قابلة للفصم عن فكرة الاحتمال أو عدم اليقين"، حسب انتوني جيدنز،[2] الذي يتحدث بالتحديد عن فكرة "المخاطرة"، يقول "لا يمكن القول بأن شخصاً ما يواجه مخاطرة حيث تكون النتيجة المتوقعة مؤكدة بنسبة مائة بالمائة". ولو أن مفهومنا للتهديد – الفرصة مختلف عنه مفهوم المخاطرة، الذي يتناوله الكتاب في حيز آخر.

على الرغم من الجهود الرامية لـ "نزع الأسطرة" و"السحر" و"الغموض" عن العالم،[3] والتقدم الذي تحقق على هذا الصعيد، وخاصة لجهة سيطرة الإنسان على الطبيعة وتوسيع مداركه حول العالم أو الكون بمعانيه ودلالاته الفيزيائية والفلكية والطبيعية وحتى القيمية والمعنوية والرمزية، بما في ذلك مدارك ومصادر التهديد – الفرصة، إلا أن مساحة المجهول والخطر مازالت كبيرة، ولم يتمكن الإنسان بعد من "حسم الموقف" فيما يخص مصادر تهديد ملازمة لوجوده.

---

(1) انظر مثلاً: إينياسيو رامونيه، **حروب القرن الحادي والعشرين،: مخاوف وأخطار جديدة**، مصدر سابق، ص 13 -41.

(2) أنتوني جيدنز، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، مصدر سابق، ص 33.

(3) انظر مثلاً: هاشم صالح، **من الحداثة إلى العولمة: رحلة في الفكر الغربي وأثره في الفكر العربي**، ط1، (الرياض: كتاب المجلة العربية، 2010)، ص 44 -50، ص 179؛ وجان بودريار، "الحداثة"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الفلسفة الحديثة: نصوص مختارة**، ط1، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001)، ص 320 -325.

وأن اللا يقينية أو الاحتمالية التي تسم وضعية الإنسان مداركه، تنسحب على ما يعده تهديداً – فرصة في آن، ولو أن الإنسان أدخل مجالات علمية وتطبيقية عديدة في خانة الفرصة أكثر منها خانة التهديد، مثل أبحاث الفلك والفضاء، كما أدخل مجالات أخرى في خانة التهديد ربما أكثر منها خانة الفرصة مثل أبحاث الطاقة النووية وإلى حد ما أبحاث التقانة الحيوية، وثمة مجالات أخرى جاءت كنوع من تلبية لاحتياجات متزايدة، مثل أبحاث الطاقة المتجددة والوقود الصخري.[1]

الأمن هو مسألة "لا يقينية"، لأن مصادر التهديد – الفرص لا يمكن الإمساك بها والتحكم بمجرياتها ومآلاتها، وغالباً ما تبرز بصورة مفاجئة و"لا متوقعة". وقد اكتسب مفهوم "اللا يقين" أهمية متزايدة مع تطور الفيزياء الحديثة،[2] وأمسى مفهوماً إبستمولوجياً يزداد أهمية وتداولاً في العلوم المختلفة.

في تموز/يوليو من عام 1993 فاض نهر المسيسيبي في الولايات المتحدة، وأغرق مساحات واسعة ودمر ما يقارب مساحة انكلترا، وسبب كارثة بيئية كبيرة، بسبب تدميره محطات ومنشآت للصناعات الكيميائية وغيرها؛ وبلغت تكاليف إصلاح الأضرار (10) مليار دولار. وهذا من الكوارث الطبيعية التي يمكن توقع حدوثها، ولكن ليس بالكيفية التي تحدث بها، ثمة "لا يقين" ثقيل هنا، يحرك هواجس لا تنتهي بشأن علاقة الإنسان بالطبيعة، وقدرته على احتواء غضبها أو استثارته. ومن أمثلة ذلك كارثة مفاعل تشيرنوبل، وكارثة تسونامي، وغيرها.

---

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (تحرير)، **الوقود الأحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟**، ط1، (أبو ظبي: المركز، 2014). أوراق العمل التي قُدِّمت في المؤتمر السنوي التاسع عشر للطاقة الذي عقده المركز تحت العنوان نفسه يومي 29 و30 أكتوبر 2013).

(2) مفهوم اللا يقين في الفيزياء: انظر مثلاً: محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، مصدر سابق، ص 427.

وتعكس الرواية وأدب الخيال العلمي أنماطاً من المدارك والمعارف والهواجس التي برزت لدى الإنسان في مواجهة عالم من التحديات والمخاطر. وتبدو شخصيتا "فرانكشتين" و"دراكولا" مثالين بارزين لفكرة كوّنها الإنسان والأدب عن المخاطر العميقة والمتزايدة جراء التقدم التكنولوجي والحضاري، وهي مخاطر من نوع جديد، لأنها من صنع الإنسان وليس من الطبيعة.[1]

يبدو "اللا يقيني" شمولياً، ثمة لا يقين متزايد حول أمن الإنسان ومستقبله، وأنماط العمل والغذاء والتعليم والانتماء والتواصل وحتى أمنه ومستقبله في ضوء التطورات الطبية والدوائية والهندسة الوراثية وأنماط الاستهلاك وغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات والهويات وصولاً إلى العالم، أمنه ومستقبله ككل.

ثمة "لا يقين" من نمط مختلف، ويتعلق الأمر بصعوبة التمييز بين الأمن الواقعي والأمن الافتراضي أو أمن "ما فوق الواقع"،[2] أو بمعنى آخر مصادر التهديد الواقعية ومصادر التهديد الافتراضية أو المتخيلة، وفي ضوء التباس العلاقة بين الواقعي والافتراضي أو المتخيل، فقد أمسى تعيين الأمن أو التهديد – الفرصة أمراً في غاية الصعوبة، لدرجة اكتسب فيه الافتراضي والمختيل أولوية على الواقعي،[3] وخاصة في ظل ثورة الاتصالات والوسائط وتدفقات المعلومات والصور والرموز حول العالم. وسوف نعود لتناول هذا الجانب في حيز آخر من الكتاب.

---

(1) انظر مثلاً: فرانكو موريني، "ديالكتيك الخوف"، ترجمة: ثائر ديب، **الكرمل**، (رام الله: العدد 89/88 صيف وخريف 2006)، ص 64 - 92.

(2) مفهوم "ما فوق الواقع"، في: جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 59.

(3) المصدر نفسه، ص 147 وما بعد؛ وجي ديبور، **مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض**، مصدر سابق، مواضع مختلفة.

ثمة يقينية أو حتمية كامنة في قلب الموضوع، لأن التهديد – الفرصة قائم ودائم، ولكنه لا يقيني فيما يخص الفواعل والكيفيات التي يتم بها، واللا يقين الخاص بمصادر التهديد ينعكس يقيناً بضرروة الاستعداد لمواجهة خطر ما أو انتهاز فرصة ما، اللا يقين يفضي بطبيعة الأمر إلى تحفز دائم،[1] لأن من الصعب التحفز بلا أي مؤشرات أو استهدافات، ولا بد من التدقيق في المسارات والأشكال والمصادر المحتملة للتهديد – الفرص.

ثامناً: خلاسي، ماكر!

التهديد والأمن كلاهما "ختَّال" و"خلاسي" و"ماكر"، قد يبدو الأمر غريباً بعض الشيء، ولكن الوقائع تفسره، بل إنه هو يفسر وقائع كثيرة، وقد تحدث هيغل نفسه عن هذا النمط من "المكر"، "مكر التاريخ" مثلاً، ويمكن إجراء انسحاب من التاريخ إلى السياسة والأمن.

تحدثنا عن أن مدارك الأمن ربما تركز على بروز، أو وجود مصادر تهديد قائمة أو محتملة، فيما يكون التهديد الفعلي في مكان أو مكمن آخر، وثمة أنماط من التهديد لا تكون ظاهرة، وتتسلل (قل تتمكن) بشكل "خلاسي". ولا نتحدث عن خديعة أو خيانة فحسب، وإنما عن فواعل عميقة ومديدة أيضاً، إذ تتسم بعض الظواهر والفواعل التاريخية والاجتماعية والسياسية، وحتى الجغرافية، بالقدرة على النهوض في وقت يعتقد فيه المراقبون وصناع السياسات أنها تراجعت أو انكسرت.[2] ومثل ذلك ثورة الهويات والقوى الاجتماعية

(1) انظر وقارن: انتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 46.

(2) انظر مثلاً: محمد أركون، **الإسلام: الأخلاق والسياسة**، ترجمة: هاشم صالح، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومين 1986)، وهاشم صالح، **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟**، ط1، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الإلكترونية، 2011).

والسياسية قبل الدولتية،[1] وحتى بعض الأمراض والأوبئة والكوارث البيئية،[2] وثمة تفسيرات أو تأويلات مشابهة لـ "الحدث العربي" مثلاً بوصفه نمطاً من "مكر التاريخ" و"مكر السياسة".[3]

قد يؤدي شعور الوحدة الدولية بالقوة أو الأمن، في بعض الأحيان، إلى "إهمال" متطلبات الأمن غير العسكرية، وخاصة في الجانب الاقتصادي والتنموي والرأسمال البشري والتماسك الاجتماعي الخ هذا نمط آخر من "مكر التهديد". ولذا تجد مصادر تهديد مختلفة نسبياً في المجتمعات المتقدمة، حيث "التفكك الاجتماعي، وتعاظم القوة الموضوعة فوق المجتمع: الحرب، الأسواق، الطائفية، العنف الشخصي والبيشخصي (interpersonnelle)، وأخيراً الدعوة إلى الفردانية بصفتها مبدأ لأخلاقية معينة ولكن، أليست هذه لموضوعات كلها مترابطة؟".[4]

وثمة أوجه مختلفة لـ "الختالة" أو "مكر التاريخ"، كيف تضعف (وربما تنهار) الأمم والدول من دون أن تشعر بذلك، أو من دون إدراك لما يحدث، أو من دون القدرة على تلافيه، "هذا القصور الذي يجب على السلطة أن تتعايش معه، و أن تصارع ضده: لأنه انحلال تدريجي، وانهيار محتوم، بحيث تكون الأسباب داخلية بالأساس. وفي هذا الإطار، كتب كل من أفلاطون وأرسطو ومونتسكيو

---

(1) أمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد352، حزيران/يونيو، 2008)؛ وأمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن، ط1، (دمشق: دار ورد، 1999).

(2) إينيا رامونيه، **حروب القرن الحادي والعشرين**، مصدر سابق، ص 132.

(3) هاشم صالح، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013)؛ وعقيل سعيد محفوض، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(4) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، مصدر سابق ص 36.

صفحات عديدة حول الأعراض المرضية للأنظمة السياسية، وحول ميلها الذي لا يقاوم نحو الانحطاط، إذ السياسة مثل الحياة عبارة عن صراع ضد الفساد و الفوضى".[1]

ويصح ذلك في حالات الانهيار على المدى البعيد، وحالات انهيار النظم والسلالات الحاكمة أيضاً. هذا مبحث هام لتقصي التحولات ومصادر التهديد من خلال الأنثروبولوجيا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويمكن الإحالة في هذا الباب إلى المقاربات الخلدونية الشهيرة حول "دورة" الدول والسلالات أو العصبيات الحاكمة، واجتهادات هامة لـ "فرنان بروديل"، و"بول كيندي"، و"جارد دايموند".[2]

وهكذا يأخذ التهديد بالنسبة للسلطة صورة التهديد الخارجي كـ "الحروب، والثورات، وحالات فقدان السيادة، وكل حوادث التاريخ التي بإمكانها أن تقوضها. وهكذا تجد السلطة نفسها أمام الرهان التالي: الرد على كل أنواع العنف، مع الاحتفاظ لنفسها بوضعية التعالي على كل هذه الأنواع بغية عدم الدخول بتاتا في منافستها، لأن من شأن هذه المنافسة أن تعري السلطة، و تظهر أن الحق الذي تستند عليه هو حق الأقوى".[3]

---

(1) روبير رديكر، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، ترجمة: فؤاد مخوخ، **فكر ونقد**، في: http://www.aljabriabed.net/n56_08makhoulh.htm

(2) فرنان بروديل، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، ط1، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999)؛ وبول كينيدي، **صعود وهبوط القوى العظمى**، ط1، (الكويت، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)؛ وجارد دايموند، **الانهيار: كيف المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** ترجمة: مروان سعد الدين، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)؛ وانظر: إيمي شوا، **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها؟** ترجمة: منذر محمد، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).

(3) روبير رديكر، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، مصدر سابق.

هناك "عقبات إبستمولوجية" و"مخيالية" لدى صناع السياسات قد تعيق فهم، أو تلقي أنماط التهديد، فيتسلل منها أو عبرها، وحيث يأتي التهديد من حيث لا يشعر "حراس الأمن"، وخاصة أصحاب الرؤية الإيديولوجية والوثوقية الزائدة بسياسات الأمن، ومن ثم الفشل في معرفة طبيعة الأمور واتجاهات التأثير في الواقع، وقد يمتلك صناع السياسات رؤية لمخاطر وشيكة أو محتملة، ولكن إكراهات الواقع والفشل في اختيار وتنفيذ سياسات احتواء ناجعة، يجعل الإدراك نوعاً من مكابدة مستمرة بلا طائل.

وهكذا فإن التهديد يسري من حيث لا يتوقع ناظر الأمن، انظر أحداث 11 أيلول،[1] و"الثورات" أو "التحولات العاصفة" في المنطقة العربية،[2] وكيف بدت تطوراتها "مفاجئة" و"لا متوقعة" و"غير مسبوقة"،[3] و"خلاسية" و"ختالة" لجهة المتحكمين بها ولجهة انزياحاتها وتحولاتها،[4] ومواقف مختلف الأطراف والفواعل منها.[5]

---

(1) جاك دريدا، **ما الذي حدث في 11 أيلول/سبتمبر؟**، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)؛ وجان بودريار، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

(2) علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، (بيروت: الدر العربية للعلوم، 2012)؛ هاشم صالح، **الانتفاضات العربية**؛ مصدر سابق.

(3) عقيل سعيد محفوض، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، مصدر سابق.

(4) انظر مثلاً: محمود حيدر (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو -استراتيجية للحراك العربي**، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)؛ عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

(5) انظر مثلاً: جمال سند السويدي (تحرير)، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

يبدو مكر السياسات ومكر التهديد أكبر مما نتصور، فهو لا يأتي "مفاجئاً" و"خلاسياً" و"ختالاً" و"لا متوقعاً" فحسب، وإنما يأتي "معاكساً" أو "مكذباً" للتوقعات، كذلك كان حال "الثورات" أو "التحولات" في المنطقة العربية، فقد أظهرت التقديرات حولها، أكثرها، أن ثمة نوعاً من "التباس جماعي" حول الظاهرة، ربما وقع فيه كتاب وباحثون، عَدُّوها "حدثاً تاريخياً" من نمط "الثورة الفرنسية"، ولكنهم تراجعوا أو أصبحوا أكثر تحفظاً فيما بعد، ومنهم من اعتذر، عما عده أحكاماً متسرعة.[1] وحدثت أمور مشابهة لدى سياسيين من المنطقة والعالم.[2]

وثمة "مكر الحاكم" أو "نظام الحكم"، عندما يربط بين نظامه وحكومته وبين أمن الدولة والإقليم والعالم، في علاقة "مفخخة" يؤدي إلى جهد لتغييرها إلى تفجير الأوضاع، ذهنية "صندوق باندورا" إياها،[3] وهي من أخطر سياسات الأمن التي يمكن أن تتبعها نظم الحكم وحتى الدول، والمكر في احتواء الاحتجاجات والثورات وتغيير مسارها الخ

وهناك "المكر بالحاكم"، من قبل نظام التغلغل والاختراق الخارجي (والداخلي) من حيث ربط ضمان بقائه في الحكم باشتراطات أمنية واستراتيجية،[4] حتى ليبدو أن الفاعل يحافظ على أمنه فيما هو منخرط بوعي، أو بلا وعي في سياسات أمن غيره.

---

(1) انظر مثلاً: هاشم صالح، **الانتفاضات العربية**، مصدر سابق.

(2) انظر مثلاً: عقيل محفوض، **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(3) تقول إحدى الأساطير اليونانية القديمة ان كبير الآلهة "زيزس" خلق امرأة جميلة وأسماها "باندورا" ثم أعطاها صندوقاً محكم الإغلاق مليئا بالمخاطر والشرور وأمرها ألا تفتحه أبداً، ولكن الفضول دفع "باندورا" إلى معرفة ما في داخل الصندوق فقررت أن تفتحه، وعندما فتحته خرجت منه جميع المخاطر والشرور والأمراض والأحزان لتعم العالم.

(4) في مفهوم أو نظام التغلغل، انظر: خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

وثمة "مكر المحكومين"، عندما يشعر الحاكم أنهم عازفون عن السياسة، غارقون فيما أراد لهم أن يغرقوا فيه، ولكن الأمور تتكشف عن قابلية انفجار اجتماعي وسياسي يفوق تصوره (الحاكم)، وقد أظهرت التطورات أن الناس "تمارس" السياسة ولكن بوسائل مختلفة، سواء في أنماط "الصمت" أو "الهمس" كـ "معارضة كامنة"،[1] أو الاحتجاجات المباشرة التي حدثت مثلاً في إيران والمنطقة العربية وتركيا وغير مكان من العالم، وفي قابلية الجماعات للانخراط النشط أو الاستجابة النشطة لديناميات التأثير المختلفة على اتجاهات السياسة.

تاسعاً: يوتوبي

تكاد التأملات الفكرية تعترف بأن التهديد هو مسألة لا يمكن القضاء عليها بشكل تام، ولعل الجهود تتركز على الحد من مصادر التهديد أو احتوائها، على الرغم من اليوتوبيا السرديات الكبرى التي قامت على عد الأمن وانتفاء التهديد، ليس بالمعنى الديني فحسب، وإنما بالمعنى الاجتماعي والسياسي أيضاً، وها إن الماركسية مثلاً وعدت بانتفاء الصراع في المرحلة الشيوعية، وكذلك فعل كانط في "السلام الدائم" ومثله هيجل.

ولكن السرديات التي تعد بالأمن، لم تجد بداً من أن تستخدم العنف والتهديد طريقاً للوصول إلى الأمن، ما يجعل التهديد حالة دائمة، والأمن بعيد المنال أو فوق المنال، وهو ما يعطيه مبرراً وجودياً دائماً. أي أن نهاية الأمن تتم بتحقيقه، ما يجعل الأمن نوعاً من اللاهوت أو الميتافيزيقا.

عودة إلى عوالم الواقع، إذ تمثل العولمة نوعاً من تأكيد الإنسان التكنولوجي والإنسان المتشيء، بمعنى أن حالة اختراق التكنولوجيا وتغلغلها في كل ما يتصل بالعالم والإنسان، وصولاً إلى تحويل السياسة إلى مسألة تقنية،

---

(1) جيمس سكوت، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم؟** ترجمة: ابراهيم العريس وميخائيل خوري، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1995).

عملية الانتخابات وأرقام مثلاً، حيث إن عملية التصويت والفوز بـ (50+1) تعني أن القيم والفواعل السياسية تتجه بناء على "غالبية" نسبية وربما غير حقيقية. ويتحدث كاستورياديس عن "خوصصة الفرد" كما لو أن كل شيء أصبح جزءا من عملية تقنية واقتصادية أو مادية. وهذا يمثل مصدر تهديد دائم أو لا نهائي، ولا يمكن للتطور الحاصل أن يكون مصدر فرصة إلا إذا كان تطور معه بعدنا الأخلاقي والإنسي، وبالقدر نفسه إمكانات الرقابة والضبط.

وهكذا تصبح السياسة هي المعول عليها في احتواء النزوع المستمر لأن تتحول الأمور إلى مصادر تهديد، واحتواء تشيوء الإنسان وكل ما يحيط به، وتحول كل شيء إلى سلعة، واحتواء الاغتراب وشعور الإنسان بالضياع وفقدان المعنى، وأفول السياسة.

"نزع الصفة السياسية عن الإنسان و **"خوصصة الفرد"**. فنحن نرى أن الدول و المؤسسات تسعى، أكثر فأكثر، إلى التخلي عن مهامها، و نلاحظها تعمل على اختزال ذاتها بذاتها مثل جلد محبب رقيق، و تنكب على إعداد اختفائها بهدف إفساح المجال الاجتماعي - بدون تحفظ - أمام المنافسة الاقتصادية. و هكذا فبأفول السلطة السياسية، سيصبح العنف و السلطة متطابقين حين تؤول كل هيمنة إلى الإقتصاد. و بالتالي ستكون السياسة، من الآن فصاعدا، هي أكثر ما يفقد في العالم.وأخيراً، ففي ليل مماثل تكون مهمة الفيلسوف هي إيقاظ الرغبة في السياسة".[1]

وشاعت في عالم ما بعد الحرب الباردة أو عالم ما بعد الحداثة تقديرات ومقولات حول "نهاية الإيديولوجيا" و"نهاية التاريخ"،[2] وبالتالي نهاية الصراعات

---

(1) روبير رديكر، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، ترجمة: فؤاد مخوخ، **فكر ونقد**، في: http://www.aljabriabed.net/n56_08makhoulh.htm

(2) انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين (وآخرين)، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993)؛ وانظر مناقشة موسعة لفكرة

الكبرى وبروز الصراعات الدنيا، إذا أمكن التعبير، غير أن تلك المقولات كانت نمطاً من الأدلجة التي لم تستطع أن تغطي عالماً يزداد هشاشة وعرضة للتحديات والإخلال بالأمن،[1] ومفتوحاً على إمكانات غير مسبوقة للتهديد. ولم تستطع تلك الإيديولوجيات أن تغطي تزايد الحروب والمواجهات والمخاطر، وتزايد أعداد الضحايا في الحروب الإقليمية والداخلية والأمراض والأوبئة والفقر الخ

الإرداة القصدية هنا، عامل مؤثر إلى حد كبير في مسارات الأمور، سواء أكانت تلك الإرادة للتهديد أم للفرصة، ومع ذلك من المستحيل ضبط السلوك الإنساني أو التحكم به أو هندسته بالتمام، حتى في المختبرات! ذلك أن اختلاف المدارك والأولويات، واختلاف المصالح، والتحديات والاستجابات، واللا متوقع، هي عوامل ذات تأثير كبير أيضاً.

إن دراسات السلام والأمن، لا تطمح إلى لحظة ينتفي منها التهديد، لأن التهديد فطري وولود، ويتغذى حتى من محاولة تجاوزه أو إنهائه، دورة تغذي ذاتها، وتعيد إنتاج نفسها، بكيفيات لا حصر لها تقريباً، حتى إن الدراسات الاجتماعية والفلسفية تتحدث اليوم عن "المخاطرة"، بوصفها سمة من سمات مجتمعات المستقبل، أو "المجتمعات ذات التوجه المستقبلي، التي ترى في المستقبل على وجه التحديد مجالاً للاقتحام والاستعمار. وتفترض المخاطرة مجتمعاً يحاول فعلياً أن يتحلل من روابطه مع الماضي وتلك هي السمة المميزة بحق للحضارة الصناعية الحديثة".[2]

النهايات في: راسل جاكوبي، **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللا مبالاة**، ترجمة: فاروق عبد القادر، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 269، أيار/مايو 2001)، ص 11 -42.

(1) علي حرب، أزمنة الحداثة الفائقة، مصدر سابق، 199.

(2) أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 33 -34.

لم تُفلح الإيديولوجيات والسرديات الكبرى في خلق "عالم بلا تهديد"، بل كانت هي نفسها أحد فواعل التهديد في العالم، فقد أدى الصراع بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، والأديان والمذاهب، والفقراء والأغنياء، الخ إلى عالم من الفوضى، حيث يمثل كل شيء تهديداً، وما يمثل فرصة لطرف من الأطراف، يمثل هو نفسه مصدر تهديد لأطراف أخرى.

هذا يؤدي إلى نوع من الضبط الموضوعي لنزعات التهديد، يقول فوكو: "إن ما يسميه هوبز حرب الجميع ضد الجميع ليس حرباً واقعية وتاريخية البتة، بل لعبة من التمثلات كل يقيس من خلالها الخطر الذي يمثله كل واحد بالنسبة إليه ويقدر إرادة القتال التي يتمتع بها الآخرون كما يقدر المخاطرة التي سيقوم بها هو نفسه إذا ما التجأ إلى القوة".[1]

إن التوصل إلى ضوابط للسلوك، هو أمر ممكن، كيف أمكن للإنسان عدم استخدام السلاح النووي، هل يمكن لمدارك التهديد – الفرصة أن تصل إلى تحقيق الكفاية الأمنية واحتواء الصراع أو التهديد لصالح المزيد من ديناميات الأمن – الفرصة؟ هل يمكن أن ينتهي التهديد؟ هل يمكن للإرادات القصدية والاتجاهات المخيالية أن تكون قوية بالقدر الذي يتجاوز عوامل التهديد لصالح الفرصة؟

لا يبدو أن الإجابة بـ "نعم" ممكنة، ومثلها الإجابة بـ "لا"، لأن التهديد – الفرصة أو الصراع بداهة مؤسسة أو ملازمة للوجود البشري، وطالما أن العنف أو الصراع أو التدمير الخ مؤائمة لحياة الإنسان، كما لو أنها غريزة عميقة ومركبة، فإن من الصعب الجزم بتوقف العنف أو الصراع.

بالمقابل ثمة تطورات غير مسبوقة على صعيد الفرص والتداول أو التداولية في المدارك والسياسات، وخاصة مع "انقلاب العالم"، وبروز عصر التفاعلات

---

(1) ميشيل فوكو، **دروس ميشيل فوكو: 197 -1982**، ترجمة: محمد ميلاد، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1994)، ص 51.

والتـدفقات العالميـة ، والاتصـالات والمعلومـات ،[1] الأمـر الـذي يعـزز الاتجاهـات الكونية والمواطنة العالمية. هذا لا يلغي التهديد ولكنه يخفف من وطأته من خلال تعزيـز الفـرص وتوسـيع خيـارات النـاس، والتأكيـد علـى التداوليـة والتعـدد والاحتمالية والتفاعلات "غير الصفرية".

الإرداة القصدية هنا ، عامل مؤثر إلى حد كبير في مسارات الأمور ، سواء أكانت تلك الإرادة للتهديد أم للفرصة ، ومع ذلك من المستحيل تقريباً ضبط السلوك الإنساني أو التحكم به أو هندسته بالتمام ، حتى في المختبرات! ذلك أن اختلاف المدارك والأولويات ، واختلاف المصالح ، والتحديات والاستجابات ، و"اللا متوقع" ، هي عوامل ذات تأثير كبير أيضاً.

---

(1) انظر وقارن: تيموثي لوك، "النظام العالمي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسياسة والايديولوجيا في معلوماتية محليات العولمة" ، في مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص124.

الباب الثاني

الأبعاد

الفصل الخامس

البعد الجغرافي

تمثل الجغرافيا بعداً رئيساً من أبعاد الأمن، ويتحدد ذلك في الموقع والمساحة أو الحجم والموارد (الطبيعية والأحفورية) والطبوغرافيا والحدود والبيئة والتربة والمناخ والسكان والعمران.. إلخ لما لذلك من تأثير على أمن الوحدة الدولية وقوتها، وقوة التكوينات الاجتماعية التي تشغل المجال الجغرافي.

وتحيل المقاربة الجغرافية للأمن إلى ماتمثله الجغرافيا من بيئة موائمة – غير موائمة لدولة أو وحدة دولية، وبيئة جاذبة للتدخل والأطماع الخارجية، أو العكس، وفرصة للريع والسيطرة والتحكم في المواصلات وطرق التجارة، واحتوائها على موارد مادية وثروات باطنية، وقابليتها للاستثمار الاقتصادي والاجتماعي، وشكل الوحدة الدولية وطبيعة حدودها وتأثير ذلك في قوتها.

وثمة إلى ذلك اعتبارات عديدة في هذا الباب، مثل طبيعة التنوع البشري وأنماط العيش والثقافات المتأثرة بالمكان: الجبال والسهول والبوادي والسواحل، والمدن والأرياف. وكل ما يتصل بذلك لدى الجوار، وخاصة علائق وتفاعلات الحدود والموارد المشتركة أو التخومية أو العابرة (الأنهار) والبحار الخ.

يتألف هذا الفصل من أربعة محاور: أولاً الجغرافيا المتخيلة، وتتضمن المجال وجغرافيا الجهاد والميعاد، وثانياً المقاربة الجغرافية وفيه: الموقع، والمساحة والحجم، والشكل، وثالثاً الحدود، ويتضمن حدوداً غير متطابقة، وضبطا عالميا للحدود، وحدود الصدام، ورابعاً انتقام الجغرافيا ويتضمن الإجهاد أو الفشل الجغرافي، والشيفرة الجغرافية، والحتمية الجغرافية.

أولاً: الجغرافيا المتخيلة

يبدأ البعد الجغرافي المركب والمعقد من حقيقة أن السياسة هي التي "تخلق" المجال الجغرافي وليس العكس، وهي التي تعطيه دلالاته ومعانيه، وتعطيه بعده السياسي والأمني، وتجعله تهديداً أو فرصةً. والجغرافيا بالتالي هي عامل متغير أو تابع للسياسات، كيف إذا كان المنظور أمنياً ومرتبطاً بالدولة، على الرغم من أنها ثابتة بالمعنى العام كموقع أو مكان؟

- المجال

ينفتح البعد الجغرافي للأمن أو البعد الأمني للجغرافيا على ما يمكن أن ندعوه بـ "الجغرافيا المتخلية"،[1] وهذا يذكرنا من بعض النواحي بـ "الجماعات المتخيلة" حسب بندكت أندرسون،[2] وهذه الجغرافيا هي ما تتخيله الإيديولوجيا أو السرديات الحاكمة (أو النشطة) أو ما تدعيه بوصفه جغرافيا تاريخية وحضارية وحيوية للجماعة أو الأمة أو للوحدة الدولية، ومن ذلك مثلاً الجغرافيا العرقية أو الدينية أو القَبَلية.. إلخ، التي تتجاوز الوحدة الدولية وتمتد إلى دول أُخرى، ويدخل في هذا الإطار الجغرافيا المتخيلة للإيديولوجيات القومية والإسلامية، وحتى "الجغرافيا القَبَلية" العابرة للحدود في المنطقة العربية والشرق الأوسط مثلاً.

أدت الجغرافيا المتخيلة إلى أنماط من التهديد – الفرص للأمن القومي والسياسات الدولتية والإقليمية والعالمية، والجماعات المتخيلة والسرديات ونظم

---

(1) تحدث إدوارد سعيد عن "الجغرافيا المتخيلة" أو "تخيل الشرق" أو "الشرق المتخيل" أو "المختلق"، انظر مثلاً: إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984).

(2) بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (دمشق: دار قدمس، 2009).

القيم الجمعية النشطة، وبرزت مقولات "المجال الحيوي"، و"الوطن القومي"، والوطن التاريخي أو الجغرافيا التاريخية، وغيرها، كما برزت سياسات الغزو والاستعمار والحروب العالمية كتجلٍ للنزعات الجغرافية القومية أو الأممية.

ويمكن للإيديولوجيات الدينية أن تُنَظِّر لـ "جغرافيا موعودة" أو "مقدسة"، سواء في التأويل للنصوص الدينية مثل "أرض الميعاد" التوراتية،[1] أو التبرير الديني للنزعات الاستعمارية كما حدث في غزو العالم الجديد.[2] ومثل ذلك كثير في مختلف الأديان حول العالم التي تعد أبناءها ومريديها بـ "وراثة الأرض وما عليها"،[3] وصولاً إلى "جغرافيا الملذات" في الجنة.[1]

---

(1) انظر مثلاً: أرون يفتاحئيل، **الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**، ترجمة: سلاف حجاوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2012، راح الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012).

(2) منير العكش، **أميركا والإبادات الثقافية**، ط1، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2009)، ونعوم تشومسكي، **سنة 501 الغزو مستمر**، ترجمة: مي النبهان، ط1، (دمشق: دار المدى، 1996)، وجارد دايموند، **الانهيار: كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011)، وإدوارد سعيد، الاستشراق، مرجع سابق، وريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، أيلول/سبتمبر 2013)؛ جارد دايموند، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2007). تزفيتان تودوروف، **الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات**، ترجمة: جان جبور، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).

(3) انظر السرديات التوراتية و"أرض الميعاد"، والوعود الجغرافية لـ النبي محمد (ص) في خلال حديثه عن الفتوح وملك كسرى، والوعود القرآنية بـ "وراثة الأرض" و"الاستخلاف" في الأرض. وفي البعد الديني للغزوات والفتوح والحروب، انظر مثلاً: جارد دايموند، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، مرجع سابق. ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، مرجع سابق. جيرارج تول، "الجيوبولتيكا

جغرافيا الجهاد والميعاد؟

تمثل جغرافيا الجهاد طية أُخرى في العلاقة بين الجغرافيا والدين والارتزاق، وهي علاقة شائكة مذ كان الجهاد عنواناً أو غطاءً لـ "الغزو" و"الغنيمة" في تاريخ المنطقة والعالم، وتجد لدى ابن خلدون تعبيرات وتحديدات قوية حول هذا الأمر.

أما الجهادية اليوم فإن صعودها وتناميها أو تمددها هو نتيجة "توافق موضوعي" وأحياناً "قصدي" بين عوامل عديدة. والتكوينات الشبكية الصاعدة بقوة، مدعومة بإرادات فواعل داخلية/دولتية وإقليمية ودولية عديدة، الجهاد حيث يتدفق المقاتلون إلى عدد من مناطق النزاع، كما هي الحال في أفغانستان وسورية والعراق وليبيا واليمن ومالي وغير مكان من العالم.

ثانياً: المقاربة الجغرافية

شهد العالم تدريجياً تكثيفاً كبيراً لـ مكان وزمان النقل والانتقال والاتصال، لدرجة أصبح معها كما لو أنه "قرية صغيرة"، على حد تعبير مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan). وحدث تغيير كبير في إمكانات التدخل على الجغرافيا لجهة استثمار الأرض والموارد وتكييف وتبيئة العمل وإقامة الإنسان الخ

وسوف تتعرض نظريات الجغرافيا السياسية والاقتصادية وغيرها لهزّات كبيرة بتأثير الثورة الحاصلة في العلوم والتقانة والمواصلات والاتصالات الخ لدرجة أمكن معها الحديث عن "نهاية الجغرافيا" على حد تعبير بول فيريليو،

الروحية"، في: كلاوس ودوذز وديفيد أتكنسون (محرران)، **الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبولتيكي للعالم**، ج2، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2010)، ص 9 -44.

(1) إبراهيم محمود، **جغرافية الملذات: الجنس في الجنة**، ط1، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 1998).

ولكن ليس بمعنى نهاية الصراع على الجغرافيا، إذ إن العالم يشهد عودة لافتة ونشطة للبعد الجغرافي في المنافسات والصراعات العالمية.

لا تنطوي التكوينات الجغرافية والبيئية على قيمة بذاتها، وإنما بما هي موضوع للسياسات، ولا تمثل محددات تلقائية لقوة الوحدة الدولية أو ضعفها، وإنما بما هي جزء من عملية تفاعلية دافعها ومحركها الرئيس هو السياسة، وهكذا تختلف الوحدات الدولية بما لديها من الموارد والإمكانات الجغرافية والبيئية وغيرها، كما تختلف في كيفية إدارتها لتلك الموارد والإمكانات، وفي طبيعة تفاعلاتها مع الآخر حولها، ومدى توظيفها لخدمة قوتها ومكانتها.

ويمكن تلمّس قوة تأثير الجغرافيا على السياسة، من خلال وحدات لم تتجاوز "قدرها" الجغرافي بما فيه وبما عليه، وتلمس قوة السياسة من خلال وحدات كسرت قيود الجغرافيا من خلال التوسع والهيمنة والتجارة والنقل والاتصال.. إلخ.

ولكننا نجد دولاً صغيرة المساحة والسكان، وتكاد تكون قائمة بفعل ديناميات التشكل والتوازن الإقليمي والدولي، مثل العديد من الدول في وسط أفريقيا والمنطقة العربية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، ومنها دول بالغة الصغر تبلغ مساحتها أقل من (1000) كم^2، مثل الفاتيكان (.440)، موناكو (.951)، ناورو (21)، سان مارينو (26)، جزر مارشال (181)، وغيرها؛ ودولاً أُخرى كبيرة بالحجم والسكان والموارد مثل الصين والهند وروسيا الاتحادية وإندونيسيا؛ ولكن لماذا تختلف الوحدات الدولية إلى هذا الحد، وما الذي يجعل بعضها قوياً والآخر ضعيفاً؟

ينطلق البعد الجغرافي لأمن الوحدة الدولية من مصادر التهديد القائمة أو المحتملة لكيان الدولة حدودها وجغرافيتها ومواردها الطبيعية والأحفورية، وبنائها السكاني والديموغرافي، وبيئتها، وطرق مواصلاتها واتصالاتها

وتجارتها، وتدفق السلع والبضائع وموارد الطاقة وغيرها منها وإليها، سواء أكان ذلك التهديد داخلياً أم خارجياً، وكيف يمثل كل ذلك فرصة – تهديداً للوحدة الدولية. ولا بد من التنويه مرة أُخرى أن كل ذلك لا يمثل ميزة – تهديداً بحد ذاته، وإنما شروطاً أولية، وتتطلب وجود إرادة وقدرة سياسية على إدارتها بشكل فعال.

الموقع

يمثل الموقع فرصة – تهديداً في آن، وخاصة في ديناميات السيطرة والتحكم في النظام العالمي، بحيث يكون حيزاً متنازعاً عليه بين القوى الطامحة، أو محط أطماع واستهدافات أمنية واستراتيجية، مثلما يمثل حيز انطلاق وتوثب للسيطرة والتحكم، إذا ما شغلته قوى قادرة على ذلك. ومن ذلك منطق الصراع على قلب العالم، ثم منطق الصراع بين قوى المركز قبل الحرب العالمية الأولى التي أفضت إلى قوى مركز مختلفة وانقسام المركز إلى جغرافيتين شرق وغرب أوروبا وشرق وغرب العالم يفصل بينهما رمزياً "جدار برلين".

يمكن مقاربة الموقع من مستويات عديدة:

- أولها الموقع في الخريطة العالمية على خط شمال – جنوب، ولذلك تأثيرات مناخية واجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية كبيرة، لأن طبيعة العيش والموارد مختلفة بين شمال الكرة الأرضية ووسطها وجنوبها،[1] وقد تحدَّث مونتسكيو مثلاً عن ذلك.[2]

---

(1) جارد دايموند، أسلحة جراثيم فولاذ، مرجع سابق.

(2) لوي ألتوسير، **مونتسكيو: السياسة والتاريخ**، ترجمة: نادر ذكرى، ط1، (بيروت: دار التنوير، دار الفارابي، 2006).

- ثانيها هل هي معزولة أم منفتحة على العالم، هل هي في قلب القارات أم على أطرافها، ولذلك تأثيرات عديدة، لجهة القدرة على التواصل والاتصال، والتحرك والتفاعل مع الآخر.[1]

- ثالثها هو هل للموقع جاذبية وقوة إغواء تاريخية أو حضارية، وهل يمكن الدفاع عنه، وهل له منافذ بحرية وماهي طبيعتها الخ؟.

ويمكن ملاحظة حركة أو انتقال (أو انتشار) القوة والسيطرة في القرون الأخيرة من "المركز الأوروبي" إلى جهات العالم الأُخرى، وتركيزها على مناطق ومواقع جيوستراتيجية أكثر من غيرها، الممرات البرية والبحرية والمضائق ومناطق الثروات الأحفورية من نفط وغاز ومعادن ثمينة وموارد أولية.

ولو أن الرؤية المديدة للتاريخ تظهر تحولات في الاندفاعات العسكرية والسياسية للسيطرة على المواقع الجغرافية وأن تلك الحركة انتقلت تدريجياً فواعلها من الشرق إلى الغرب، ليمثل الغرب مركز السيطرة على الجغرافيا العالمية، بعد حروب وصراعات عديدة. وثمة بالطبع تقديرات ترى أن الأمور تسير اليوم في طريق معاكس، أي من الغرب إلى الشرق.[2]

المساحة أو الحجم

تختلف الوحدات الدولية من حيث المساحة، وأكبر دولة في العالم من حيث المساحة هي روسيا (098,24217,)كم^2، تليها كندا (984,6709,)كم^2 والولايات المتحدة (826,6759,)كم^2، انظر الجدول (1): وأما أصغر دولة من حيث المساحة

(1) فرنان بروديل، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، ط1، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999).

(2) انظر فكرة التحول الحضاري في: أحمد داوود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة: إبراهيم بيومي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 70 – 84.

فهي الفاتيكان (440.)كم²، انظر الجدول (2). وتمثل المساحة فرصة وتحدياً للأمن القومي في الوقت نفسه، فهي من جهة تعني المزيد من الموارد والسكان، ومن ثم قوة للدولة وميزة الدفاع التحرك والمناورة، ومن جهة أُخرى، تعني الهشاشة والإجهاد الأمني نظراً لتحديات الدفاع عن مساحة كبيرة، وهشاشة في الاتصال وربط مناطق وجهات البلد والاندماج الاجتماعي.

وثمة مخاطر في "عدم التناسب" بين المساحة وبين القوة والإنتاج والموارد، لأن المساحة الكبيرة لا تعني وجود موارد كبيرة أو عدد سكان كبير بالضرورة، ومخاطر أو صعوبات في ضبط السكان والتكوينات على الأطراف وخاصة في حالة وجود تداخل سكاني على جانبي الحدود، ووجود اتجاهات سكانية لديها ميول للخارج أو قابلية التأثر بالخارج، وربما وجود ميول انفصالية. كما هي الحال بالنسبة للكرد على جانبي الحدود بين سورية وتركيا، وبين العراق وإيران.

	الدولة	المساحة (كم²)
1	روسيا	,098,24217
2	كندا	,984,6709
3	الولايات المتحدة	,826,6759
4	الصين	9.596.960

الجدول (1): **الدول الأكبر مساحة في العالم**

	الدولة	المساحة (كم²)
1	الفاتيكان	0.44
2	موناكو	.951
3	مقاطعة المحيط الهندي البريطانية	60
4	سان مارينو	.261

الجدول (2): **الدول الأصغر مساحة في العالم**

مجموع مساحة اليابسة 148.939.063 كم²، أي 29.1٪ من سطح الأرض.

مصدر الجدولين (1) و(2):

The World Factbook 2016, Central Intelligence Agency [US].
https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2147rank.html

الشكل

يُمثل شكل الوحدة الدولية فرصة وتحدياً في الوقت نفسه، فإذا كانت جغرافيتها ممتدة أو طولانية بشكل بارز، وهل هي طولانية من الشمال إلى الجنوب مثل النرويج، السويد، إيطاليا، ولكن المثال الأبرز هو تشيلي التي يبلغ طولها ستة أضعاف عرضها (169/4160) كم، أم من الشرق إلى الغرب مثل روسيا وإندونيسيا، وهل هي مجزأة جغرافيا أو ممتدة على حيز جزيري متناثر مثل إندونيسيا واليونان وإيطاليا ولديها استطالات ونتوءات بارزة أو جيوب جغرافية الخ.

ويمكن أن يكون شكل الوحدة الدولية متناسقاً لجهة قربها من الشكل الدائري أو المربع مثل فرنسا، ومصر، وهذا يساعد في عملية الضبط والإدارة والاتصال وربما الحماية العسكرية.

وثمة تداعيات بيئية وأمنية لشكل الوحدة الدولية، وربما صعوبات كبيرة في الدفاع عنها أو عن أجزاء منها، وبحسب كل حالة، وبتأثير عوامل وفواعل عديدة أُخرى، مثل التركز السكاني وصعوبات في النقل والاتصال والحراك الاجتماعي والاقتصادي، والأهم هو سهولة الاختراق الخارجي.. إلخ.

ثالثاً: الحدود

الحدود حديثة نسبياً، بالمعنى السياسي، وهي مرتبطة بالوحدة الدولية وبالقوانين الدولية، ولو أن ثمة تحديدات أولية سابقة لمفهوم الدولة بالمعنى الحديث، فقد كانت الحدود طبيعية وجغرافية في المقام الأول، ولكنها اكتسبت - بمرور الوقت - صفات حداثية وما بعد حداثية.

تُعدّ الحدود أهم بعد من الأبعاد الجغرافية للأمن، هي التي تميز جغرافيا الوحدة الدولية عن جغرافيا غيرها، وتقسمها إلى قسمين "داخل" و"خارج". وللحدود وظائف تتعدى معنى "تمييز" سلطة الوحدة الدولية المذكور أعلاه، إلى ضبط حركة الناس والبضائع وحتى الحيوانات والنباتات والأمراض والأوبئة والمخدرات والمجرمين وكذلك ضبط الاستفادة من الموارد الطبيعية وغيرها في مناطق التخوم، وإلى ذلك مراكز سلطة جنائية وسياسية ودفاعية بمواجهة مصادر تهديد – فرص قائمة أو محتملة.

وتختلف أنماط الحدود بين وحدة وأُخرى، وتختلف أطوالها، وأشكالها، وعدد الدول التي تتشارك فيها، وطبيعتها هل هي هندسية واصطناعية أم طبيعية، أم أنها متعددة، أي هندسية في حيز منها، وطبيعية في حيز آخر، وقد تكون برية أو بحرية أو نهرية أو جبلية أو صحراوية.. إلخ، وتختلف أهمية الحدود باختلاف التفاعلات بين الوحدات التي تفصل – تصل بينها. انظر الجدول (3).

	الدولة	المساحة (كم²)	الحدود البرية	الحدود الساحلية	مجموع الحدود	نسبة الحدود الساحلية إلى مجموع الحدود
1	كندا	9.984.670	8.893	202.080	210.973	٪95,78
2	إندونيسيا	1.904.569	2.958	54.716	57674	٪94,87
3	روسيا	17.098.242	20.241	37.653	57894	٪65
4	الفلبين	300.00	-	36.289	36.289	٪100
5	اليابان	377.915	-	29751	29751	٪100
6	أستراليا	7.741.220	-	25.760	25.760	٪100
7	النروج	323.802	2.542	25.148	27.690	٪90,8
8	الولايات المتحدة	9.826.675	12.034	19.924	31.950	٪62,3
9	نيوزيلندا	267.710	-	15134	15134	٪100
10	الصين	9.596.961	22.117	14.500	36.617	٪39,6

الجدول (3): **ترتيب الدول ذات الحدود البحرية الأطول بـ كم**

المصدر:

The World Factbook 2016, **Central Intelligence Agency** [US].

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2147rank.html

وقد كانت الحدود من أهم أسباب النزاعات والحروب حول العالم، وترسيمها الراهن هو نتيجة النزاعات والحروب التي حدثت في العالم، وفي مقدمها الحربان العالميتان الأولى والثانية، اللتان غيرتا النظام العالمي بشكل كلي تقريباً.

طبعاً هناك مفارقات، بريطانيا ترتيبها 12 من حيث أطوال السواحل، طول السواحل بالنسبة للدول الجزر يعتمد على المساحة والطبيعية الجزيرية، وكانت البرتغال وإسبانيا وهولندا إمبراطوريات بحرية عالمية، وانكفأت لاحقاً أمام بريطانيا، فيما لم تتمكن روسيا من تجاوز "عقدة" أو "متلازمة" الوصول إلى المياه الدافئة على الرغم من خوضها معارك ومواجهات عديدة، وخاصة مع السلطنة العثمانية وفواعل أخرى منافسة مثل بريطانيا.

وثمة عدد كبير من الدول لا حدود بحرية لها مثل أفغانستان، أرمينيا، النمسا، بوروندي، بيلاروس، بوليفيا، تشاد، الشيك، إثيوبيا، المجر، قيرغيزستان، لوكسمبورغ، مولدافيا، منغوليا، مالي، النيجر، باراغواي، أوغندا، صربيا، سويسرا، سلوفاكيا، طاجيكستان، الفاتيكان، زامبيا، زيمبابوي. وأما الدول الـ /10/ الأصغر حدود بحرية في العالم فهي: بلجيكا، العراق، توغو، سلوفينيا، الكونغو الديمقراطية، ناورو، الأردن، توفالو، البوسنة، موناكو، انظر الجدول (4).

	الدولة	المساحة (كم2)	الحدود البرية	الحدود الساحلية	مجموع الحدود	نسبة الحدود الساحلية إلى مجموع الحدود
1	موناكو	2	6	4,1	10,1	٪40,6
2	البوسنة والهرسك	51.197	1.543	20	1.563	٪1,27
3	توفالو	26	–	24	24	٪100
4	الأردن	89.342	1.744	26	1770	٪1,4
5	ناورو	21	–	30	30	٪100
6	الكونغو الديمقراطية	2.344.858	10.481	37	10.518	٪0.35
7	سلوفانيا	20.273	1.211	46,6	1.257,6	٪3,7
8	توغو	56.785	1.880	56	1.936	٪2,9
9	العراق	438.317	3.809	58	3.867	٪1,5
10	بلجيكا	30.528	1.297	66,5	1.363,5	٪4,9

الجدول (4): **ترتيب الدول ذات الحدود الساحلية الأقصر (كم).**

المصدر:

The World Factbook 2016, **Central Intelligence Agency** [US].

https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/rankorder/2147rank.html

حدود غير متطابقة

ثمة مقاربات وتحديدات مختلفة للحدود، فهي طبيعية، وسياسية، وبشرية، وعسكرية، ولغوية، وعرقية، وثقافية، وهي ليست متطابقة بالضرورة، لأن الاعتبارات الوظيفية والتقديرات تختلف بالنسبة للحدود نفسها، ذلك أن الحدود السياسية المعترف بها "تختلف" عن الحدود الطبيعية والتاريخية والإثنية والجغرافية، ومثل ذلك الحدود الشمالية لسورية.

يشمل الحيزُ الفاصل بين الحدود الطبيعية والحدود السياسية الراهنة على جغرافيا "سوريّة" مستلبة، تضم ثلاثة أقاليم تشكل التخوم الشمالية لسورية وتعرف بـ"الولايات السورية" التسع التي ألحقت بتركيا وهي: مرسين، أضنة، إسكندرونة، عينتاب، مرعش، ملطية، أورفة، ديار بكر، ماردين. وقد شهدت الحدود السياسية تغيرات متتابعة منذ العام (1920) وحتى العام (1939).

وعلى الرغم من عملية "الهندسة الاجتماعية" و"الإثنية"، التي قامت بها تركيا، إلا أن عدد السوريين على الجانب الأخر من الحدود يتجاوز حسب بعض التقديرات (8) مليون نسمة، ولا ننسى الآثار العميقة لعملية الهجرة والتهجير داخل تركيا نفسها وإلى الخارج، كجزء من سياسات الهندسة الاجتماعية وسياسات الهوية الدولتية التي اتبعتها تركيا خلال عقود تأسيسها الأولى وخاصة في الفترة (1919 -1939) وما بعد.[1]

---

(1) عقيل محفوض، "العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم"، في: محمد نور الدين (محرر)، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

وحتى لا نذهب بعيداً، فإن التقسيم الدولتي (من دولة) لبلاد الشام كان أكبر حدث جغرافي وإثني حل بالمنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ تم تقسيم سورية التاريخية بطريقة درامية إلى تشكيلات دولتية هي: سورية ولبنان والأردن وفلسطين، بصرف النظر عن اتجاهات الانتماء والولاء الوطني والقومي التي كانت ناهضة آنذاك، ولكنها لم تكن قادرة على تجاوز الجغرافيا والحدود الكولونيالية المفروضة من قبل بريطانيا وفرنسا على نحو خاص. ونظراً لأن ترسيم الحدود كان عبثياً في كثير من الأحيان، فقد أقام كيانات سياسية وجغرافية متداخلة إثنياً واجتماعياً وقبلياً وعائلياً، وهذا يعزز من التحديات – الفرص المتبادلة.[1]

والواقع أن طول الحدود، أو قصرها، كونها هندسية أو بحرية أو جبلية، الخ، يخلق تحديات – فرصاً أمنية، ويجب أخذ كل ذلك بالاعتبار. هناك حدود يسهل الدفاع عنها، وأُخرى تمثل نقاط ضعف أو هشاشة كبيرة. وثمة حدود ذات "نفاذية" عالية أو "رخوة"، ويصعب ضبطها وحمايتها من التسلل والتهريب وتغلغل الإرهابيين والمؤدلجين والمهاجرين غير القانونيين والشبكات الإجرامية والمافيا.

وتثير توترات الحدود استجابات مختلفة مثل إقامة الحدود والحواجز الاصطناعية مثل الجدران الإسمنتية والخنادق والسواتر الترابية والأسلاك الشائكة وحقول الألغام ونقاط المراقبة وغيرها. وثمة حالات من الـ "لا حدود" عملياً، بكيفيتين، الضبط العالي مثل "الحدود" بين دول الاتحاد الأوروبي، والنفاذية والانفلات في مناطق غير محددة أو غير مسكونة أو يصعب ضبطها..الخ.

---

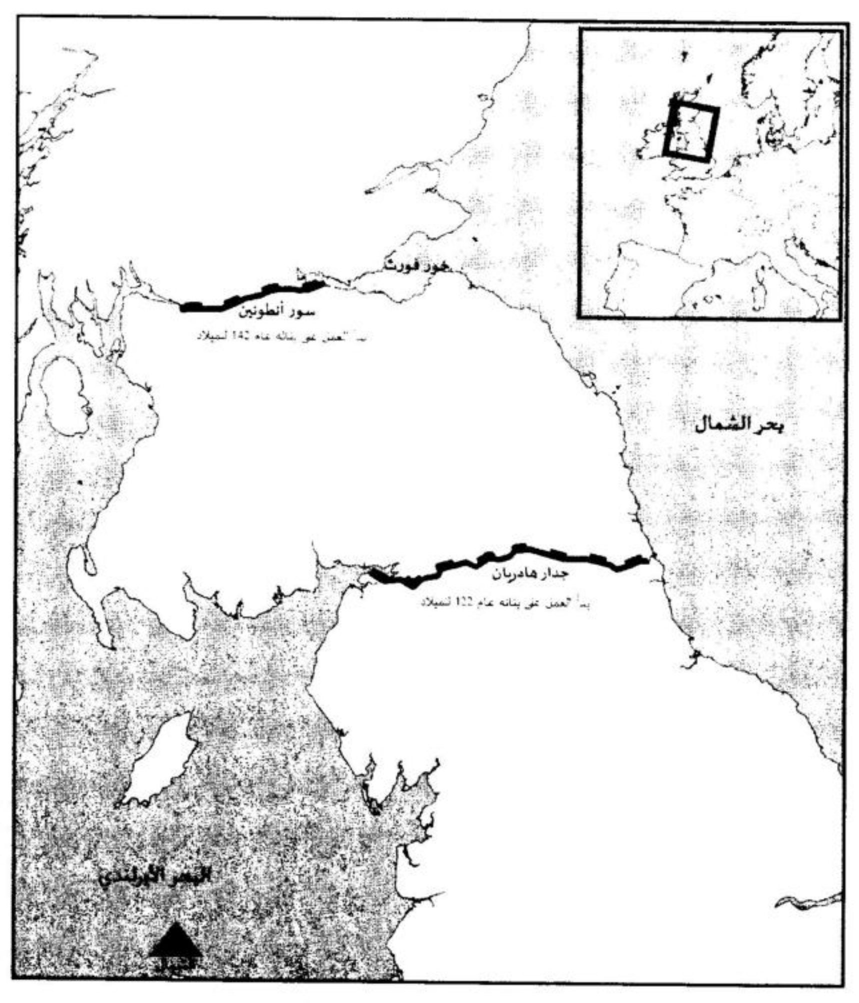
(1) انظر مثلاً: عقيل محفوض، **الخرائط المتوازية: كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط؟**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

ويُعدّ "خط" أو "جدار هادريان" (Hadrian's Wall) من أشهر الحدود التاريخية المصطنعة ذات الأغراض العسكرية الدفاعية والذي أقامه الرومان بأمر من الإمبراطور هادريان (117 -138) م في بريطانيا عام (122)م،[1] انظر الخريطة (1). ومن الجدران الأمنية الشهيرة ثمة سور الصين الذي بني في (221) ق.م.[2]

---

(1) هو جدار ارتفاعه 6م وعرضه 3م طوله 120 كم، قسم بريطانيا إلى شمال وجنوب، الجنوب تحت سيطرة روما أما الشمال فخارج سيطرتها. وبنت روما جداراً مشابهاً يمتد من شمال غرب ألمانيا حتى نهر الدانوب في الجنوب الشرقي منها بطول 550 كم عرف بـ "خط الليمز" وهو بمثابة امتداد لجدار هادريان المذكور، كما بنت خطاً مماثلاً في شمال أفريقيا، وهناك خندق "سكيبسو" أو "الحفرة الملكية" عام (202) ق.م.(1)

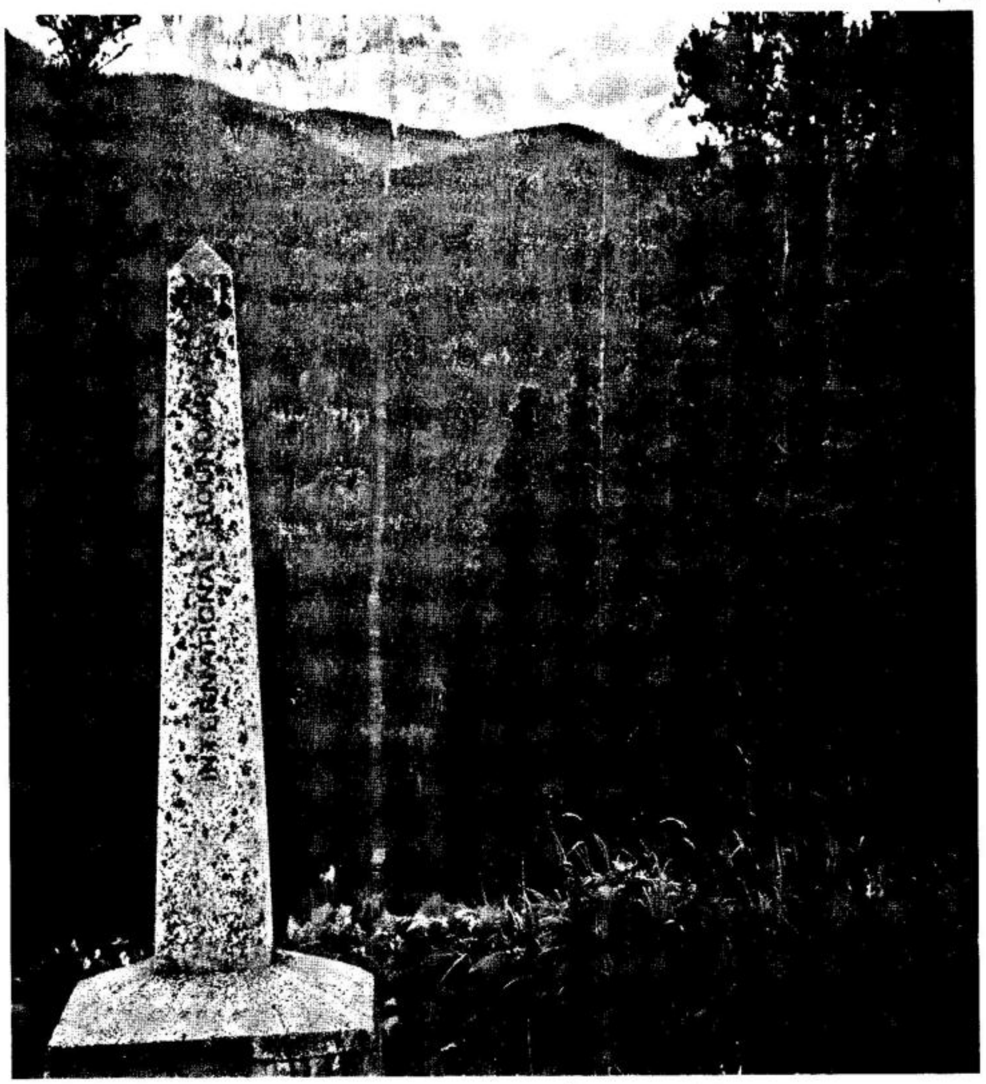
(2) يمتد على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين من تشنهوانغتاوعلى خليج بحر بوهاي (البحر الأصفر) في الشرق إلى منطقة غاوتايفي مقاطعة غانسو في الغرب. تم بناء سور آخر إلى الجنوب، وامتد من منطقة بكين إلى هاندن وطول السور 6700 كم.



الخريطة (1): جدار هدريان.

ثمة خطوط عسكرية مثل "خط ماجينو" و"خط بارليف"، وجدار برلين أيام الحرب الباردة، وجدار الفصل في فلسطين المحتلة. والجدران التي تبنيها اليونان على الحدود مع تركيا، والجدران التي تبنيها تركيا على الحدود مع سورية، وأنماط خطوط الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، والحدود بين كندا والولايات المتحدة، من جهتي الاتصال الجغرافي المباشر وألاسكا. انظر الصورة

رقم (1).



صورة (1): الحدود الأمريكية – الكندية عند ألاسكا.

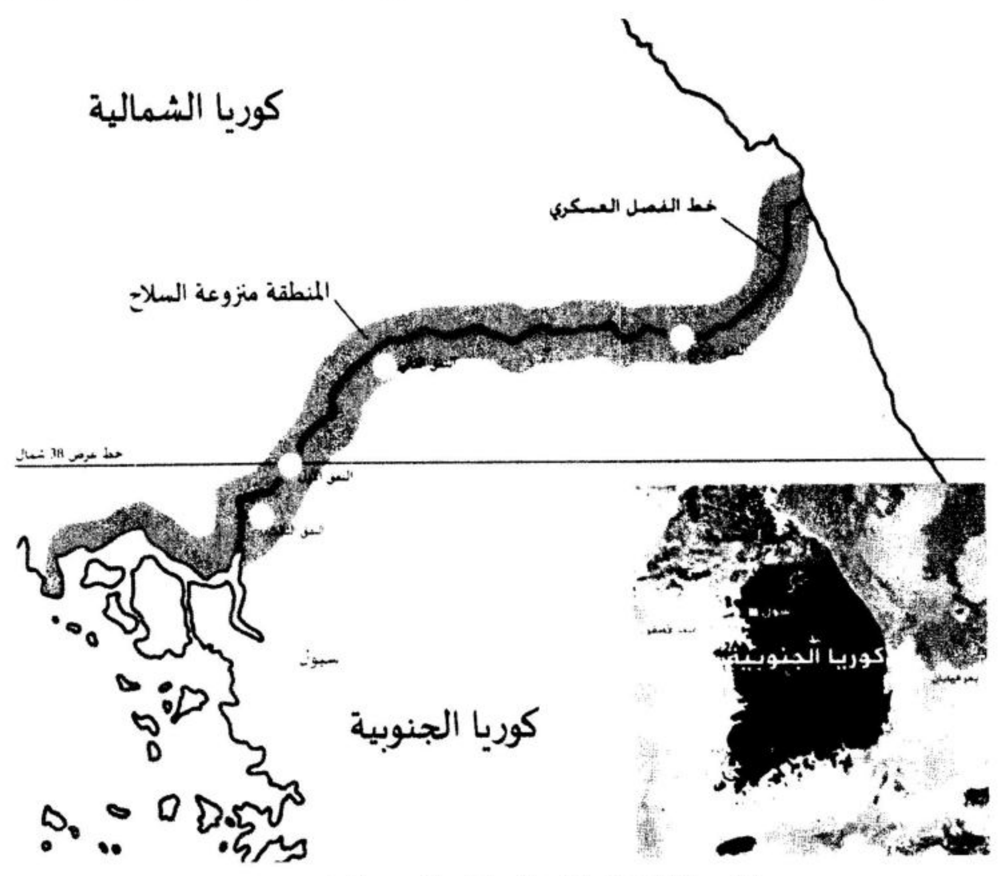
ملاحظة: الحدود عبارة عن خط مستقيم عدة مئات من الأميال، حيث يتم قطع الأشجار عند خط الحدود بعرض 20 قدماً، ويتم تكرار ذلك كل 25 عاماً أو كلما كان ذلك ضرورياً.

المصدر:

http://imgur.com/jiTQzUS Canadian Border

ثمة جدران من نمط آخر، ولعل من المناسب الحديث عنها في سياق الجغرافيا الاجتماعية والإثنية وجغرافيا النزاعات، ومن ذلك الجدار الذي تم بناء أجزاء منه في العاصمة العراقية بغداد للفصل بين حيّين للسنة والشيعة خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، بطول (5) كم، لكن تم إيقاف العمل به. وهناك حوالي (20) جداراً معروفة باسم "جدران السلام" في بلفاست بـ إيرلندا للفصل بين أحياء البروتستانت والكاثوليك، يبلغ طول الجدار أو الجدران نحو5.5 كم، ويتفاوت ارتفاعه بين 18 و24 قدماً، يتخلله بوابات غالباً ما يتم إغلاقها ليلاً.

وهناك المنطقة المنزوعة السلاح والمحصنة بالألغام والأسلاك الشائكة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، التي أقيمت في (27 تموز/يوليو 1953) بطول (250) كم وعرض (4) أمتار، ولا تزال قائمة حتى اليوم؛ انظر الخريطة (2). ومنطقة الفصل بين شطري قبرص اليوناني والتركي المعروفة بـ "الخط الاخضر"، بطول (180) كم من باراليمني في الشرق إلى كاتو بيرغوس في الغرب، وأقيمت بعد الغزو التركي لقبرص والحرب بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، عام (1974)، ويمر الخط داخل العاصمة القبرصية نيقوسيا، وتم فتح 4 معابر على الخط الأخضر تصل بين قسمي الجزيرة، تعمل بإشراف الأمم المتحدة. وهناك حدود وجدران أُخرى كتلك التي بين الولايات المتحدة والمكسيك، وبين المغرب وإسبانيا عند سبتة ومليلة.



الخريطة (2): المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين.

ضبط عالمي للحدود

تعبّر حالة الحدود عن حالة الدولة، وطبيعة المجتمعات على جانبيها، كما تعبر عن طبيعة ديناميات الضبط والتحكم في المنطقة، إذ إن معظم الحدود في العالم مُتنازع عليها، بكيفية أو أُخرى، وكثير منها يمثل نقاط اشتعال كامنة، ولكن انفجار نزاعات الحدود أمر تحكمه عوامل وفواعل كثيرة، والواقع أن النظام العالمي "كبح" أو "ضبط" خلال الحرب الباردة العديد من نزاعات الحدود وكان ثمة ميل للحفاظ على الاستقرار بسبب مخاوف من الانزلاق في مواجهات كبرى.

وضع النظامُ العالمي "حدوداً" للسياسات الممكنة حول "الحدود"، ولم يكن سهلاً تغييرها (الحدود) بالقوة، وتجد أن منطقة جنوب شرق آسيا المفخخة بنزاعات الحدود كانت "ممسوكة" أمريكياً بحيث يمنع إثارة نزاعات كبيرة بهذا الخصوص، لأن ذلك قد يهدد الاستراتيجية الأمريكية السابقة (واللاحقة) في تلك المنطقة، المتمثلة باحتواء الصين (وروسيا)، والإمساك بمتطلبات الأمن الإقليمي لتلك المنطقة. وضبطت روسيا نزاعات الحدود القائمة (أو المحتملة) في آسيا الوسطى، كما تدخلت في الأزمة الجورجية (2008/2009) والأوكرانية (2014) وضمت القرم (آذار/مارس 2014) لاعتبارات جيوستراتيجية.

حدود الصدام

هناك أنماط مختلفة من الحدود، مثل الحدود والخرائط التاريخية، والحضارية، والإثنية، واللغوية، والدينية، والتجارية، وحتى الطبيعية التي تفعل فعلها في السياسات العالمية، وتمثل نبضاً مختلفاً عن الحدود السياسية القائمة. وثمة خرائط وتحديدات مختلفة لتلك الحدود ولو أنها غير مُعترف بها قانونياً ولا سياسياً، وليست بذلك الوضوح وليس لها طبيعة صراعية مباشرة في السياسة الدولية، ومنها الحدود بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وكذلك الحدود بين الأعراق واللغات والأديان.

وإذ يرسم صموئيل هنتنغتون حدود "الصدام بين الحضارات"، مستخدماً مفهوماً مركباً أو هجيناً لمعنى "الحضارة" يتضمن معايير الدين والثقافة والجغرافيا، وقد توصل إلى تحديدات مختلفة وملتبسة لـ "الحضارات" التي قال إنها تتصادم في النظام العالمي، ورسم حدوداً ونقاط صدام فيما بينها.

وتحدث هنتنغتون عن عدد من الحضارات التي قال إنها ستحل مكان العالم القديم الذي كان مشكلاً من ثلاثة تكتلات رئيسة، هي الغرب والشرق وعدم الانحياز؛ وهذا يعني تغير الحدود والفواعل والجغرافيات من منظور اقتصادي

سياسي إلى منظور ثقافي وقيمي، ومن ثم فإن حدود الصدام والصراعات الدموية هي في مختلف مناطق العالم، كما في يوغسلافيا السابقة، وكشمير والشرق الأوسط.

يركز هنتنغتون على أن الحضارات الغربية والهندية والأرثوذكسية (الروسية) هي حضارات الصدام الرئيسة من بين الحضارات الثماني في العالم (أي الصينية أو الكونفوشية، اليابانية، الهندية، الإسلامية، الغربية، الروسية الأرثوذكسية، الأمريكية اللاتينية، الأفريقية)، ذلك أن الخط الفاصل بين الغرب والشرق تغير بعد الحرب الباردة ليصبح خطاً فاصلاً بين الغرب المسيحي من جهة والإسلام والأرثوذكسية من جهة أُخرى. انظر الخريطة (3).



خريطة (3): حدود الحضارات في العالم حسب نظرية صموئيل هنتنغتون.

المصدر:

https://www.stratfor.com/analysis/why-civilizations-really-clash

رسم آخرون حدوداً لـ "الصدام داخل الحضارات" نفسها، وثمة من رسم حدوداً للصدام بين العرب والفرس، الترك والكرد، السنة والشيعة، الإسلام والمسيحية، الوفرة والندرة الخ، وهذه الحدود عابرة للدول والأقاليم.

وثمة حدود "غير منظورة" داخل النطاق الجغرافي للوحدات الدولية، خذ مثلاً الاتحاد السوفيتي السابق، فقد كانت "الحدود" بين قسميه الآسيوي والأوروبي، وبين شماله وجنوبه، وثمة حدود في الولايات المتحدة بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، وفي إيطاليا بين الشمال والجنوب، الخ. وهي حدود تنموية وأنثروبولوجية واقتصادية ومعاشية وغيرها وليست حدوداً سياسية، بل إن السياسات لم تستطع أن تلغيها أو تتجاوزها.

الواقع أن ثمة مستويات أو أنماطا أخرى من الحدود، مثل الحدود الإثنية، والعرقية والقبلية الخ داخل الوحدة نفسها، وكذلك الأمر على مستوى الإقليم والعالم، لأن التشكل السياسي والدولتي لم يكن مطابقاً للتشكل أو التوزع أو التوطن الإثني والديني واللغوي الخ وهذا مصدر رئيس للعديد من نزاعات الحدود والصراعات والمواجهات والحروب على مستوى العالم، الداخلية منها على وجه الخصوص.

تمثل البسائط (السهول) والجبال حدوداً للتوسع مثلما تمثل حدوداً للدفاع، وقد تحدث ابن خلدون عن شيء من ذلك عندما عدَّ الجبال حدوداً للتوسع العربي أو الفتوح الأولى، لأن "العرب لا يتغلبون إلا على البسائط"، على حد تعبيره، ولكن دافعية الفتوح والغنيمة والمغامرة الخ تدفع أصحابها للتطلع إلى توسيع جغرافيتهم ومواردهم وسلطتهم.

وتتضمن الجغرافيا التاريخية حدوداً للإمبراطوريات والمعارك والتجارة وحركة الناس والأفكار والهجرات، وثمة مراكز تاريخية حضرية ومتروبولات رئيسة، وهوامش لها، ومنها انطلقت "الغزوات" و"الفتوح" الأوربية، وقبلها العربية

والفارسية والتركية الخ، ولو أن الأمور شهدت تغيرات على هذا الصعيد، لأن المراكز الحضارية والتاريخية الراهنة ليست مجرد استمرار لما كان في الماضي.

رابعاً: "انتقام الجغرافيا"؟

ساد في الدراسات الثقافية والسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة أو عالم ما بعد الحداثة ميلٌ للتقليل من الوزن النسبي للعوامل الجغرافية في السياسات والأمن، تحت تأثير التقديرات المتزايدة حول العولمة والتكنولوجيا والاتصالات الخ، حتى إن الدراسات الأمنية التي تُعَد أكثر حذراً أخذت تتحدث عن "موت" أو "نهاية الجغرافيا" بالمعنى العسكري، غير أن مصادر التهديد والنزاعات على مستوى العالم، أظهرت أن التقديرات السابقة غير دقيقة، وأن العامل الجغرافي أكثر استمرارية مما كان متوقعاً.

وقد أعادت "الحروب الهجينة" وحروب العصابات والشبكات وخبرات الحرب في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا وغيرها الاعتبار للجغرافيا، التي ظهرت بقوة كما لو أنها تُكَذِّب التقديرات حول تراجعها وتضاؤل أهميتها.

وبرز العامل البيئي بقوة متزايدة، ليس باعتبار التصحر والأوبئة والأمراض والكوارث البيئية الأخرى مثل الأعاصير فحسب، وإنما بالتأثير على أنماط الحياة والهجرات الداخلية (والخارجية) وكونه عامل توتر واحتقان اجتماعي في مناطق شهدت تراجعاً في القدرة على استثمار الأرض كما في سورية والعراق وغيرهما.[1]

---

(1) انظر مثلاً: جون ووتربري، **الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية**، (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2013)، وبلقيس العشا، **رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية**، (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010).

هنا بدت الجغرافيا/البيئة أحد فواعل الأزمات السياسية والحروب القائمة في عدد من بلدان المنطقة والعالم. كما برزت سياسات السيطرة على الحدود والمعابر وتفكيك الحدود نهائياً في غير مكان من منطقة الشرق الأوسط.[1]

دخلت الجغرافيا كعامل صراع في "توافق موضوعي" مع عوامل صراع أُخرى مثل: التوزع الإثني والديني والقبلي في عدد من البلدان والمناطق، وبرز نوع من النزعات والاتجاهات والقوى الانقسامية المؤسسة على جغرافيا إثنية أو مذهبية أو قبلية الخ، كما يحدث في ليبيا ومصر والسودان والهلال الخصيب والأناضول وغيرها، ويمكن أن تجد أمثلة عديدة حول العالم.

وتجد الكرد مثلاً موزعين على دول وجغرافيات دولتية مختلفة في المنطقة، وقد كانت الجغرافيا الكردية في دول تركيا وإيران والعراق، مع وجود متزايد نسبياً للكرد في سورية نتيجة الهجرات المتكررة في النصف الأول من القرن العشرين. ويُنظَر إلى الحركة الكردية بوصفها اتجاهات تهدد الوحدة الجغرافية لعدد من دول المنطقة، فيما يعدُّها الكرد أنفسهم حركة توحيد جغرافي قومي. ومن ثم فإن الجغرافيا المتخيلة لدى الكرد تمثل مصدر تهديد من منظور الدول والسياسات القائمة، كما تمثل فرصة من منظور تلك الفواعل نفسها، بإمكانية استخدام "الورقة الكردية" ضد خصومها.

---

(1) عقيل محفوض، **الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة": هل هناك "سايكس - بيكو" جديدة؟**، ورقة قدمت إلى المؤتمر الثاني للدراسات التاريخية، (بيروت: شباط/فبراير 2015).

"الإجهاد" أو "الفشل الجغرافي"؟

يمكن أن يكون ثمة فشل في العلاقة بين الإنسان والجغرافيا أو بينه وبين المكان، وثمة تفاوت كبير في تلك العلاقة، وتُظهِر الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية والبيئية والثقافية أن لـ "الجغرافيا" أو "مركز القوة" تأثيراً كبيراً على أنماط الفعل البشري، من منظور حضاري، وسياسي وعسكري على نحو خاص، إذ اتجهت الفتوح والغزوات ـ في القرون الأخيرة ـ من شمال الكرة الأرضية إلى جنوبها، ومن أوروبا نحو باقي أنحاء العالم.

ومثلما تؤثر الجغرافيا على السكان، يحدث العكس أيضاً، إذ يكتسب المكان سمات ونشاطات ساكنيه ويسبغون عليه شيئاً من هويتهم وحركتهم ومعناهم، وهكذا كان الحال مع البلدان التي نشأت إثر الغزوات والفتوح الأوربية للعالم، وخاصة في الأمريكيتين وأستراليا وجنوب أفريقيا وغيرها. ولو أن هناك تفاوتاً كبيراً نسبياً في طبيعة تلك التأثيرات، وفي طبيعة الاستجابة للتحديات الجغرافية فيما يخص الموارد في كل وحدة دولية.

إن تعدد البيئات والجغرافيات ووجود فواصل وانقطاعات وضعف في التواصل الجغرافي داخل الوحدة الدولية يتطلب القيام بفعل سياسي قصدي لإقامة وهندسة التواصل والتفاعل والاندماج مثل الاهتمام بالبنى التحتية وخطوط النقل والاتصال وتأمين حركة سريعة داخل النطاق الجغرافي السياسي للوحدة الدولية، وإن المزيد من التواصل والاتصال يعني المزيد من التماسك الرمزي والمعنوي والهوياتي فضلاً عن المزيد من التأثر – التأثير في المكان أو الجغرافيا وتجاوز عقباتها البيئية التقليدية.

وعلى الرغم من التقدم التقني إلا أنك تجد الحدود أو نقاط الاختلال الجغرافي والسكاني والاقتصادي والاجتماعي وحتى القيمي بين الأرياف والمدن، وبين سكان الجبال والسهول والبوادي، والساحل والداخل، واختلاف مدارك

وأنماط العيش المتصل بالمكان أو الجغرافيا، وقد يزيد الأمر إذا ترافق ذلك مع عوامل أو فروق أُخرى على صعيد: اللغة، الدين أو المذهب، العرق، القبيلة.. إلخ، عندئذ يصبح للمكان طبيعة هوياتية مختلفة قد تنزع للتشكل سياسياً أو إدارياً، وقد تتوافر عوامل تغلغل أو تأثير خارجية.

ليس التعدد الجغرافي ولا الحدود والفروق والفجوات هي المشكلة وإنما الفشل في إدارتها وتمتين أواصرها وإقامة الجسور فيما بينها، وإذا ما قامت دولة وسياسة بمهام البناء الاجتماعي المتماسك وربط الجغرافيا بكل روابط التواصل والاتصال والمادي والمعنوي، فإنها تحوّل الحدود من فواصل وقطع إلى تواصل وارتباط ونقاط قوة وتمكين. لأن الأصل هنا هو الإنسان وهو قادر على التدخل على الجغرافيا وتكييفها لإرادته وأولوياته، ويمكنه أن يجعلها حيز اتصال وقوة واندماج بدلاً من أن تكون حيز اختراق وتغلغل وانقسام.

يمثل الفشل في إدارة التنوع الاجتماعي "المتصل" بالتنوع البيئي الجغرافي، و"الفجوة" بين الأقاليم والبيئات الجغرافية الاجتماعية الإثنية، وبين الريف والمدن الريفية – المدن الكبرى، أحد مصادر التهديد الرئيسة لأمن الوحدة الدولية، من مدخل الجغرافيا هذه المرة، انظر الانتقال أو الهجرة من مناطق الهشاشة البيئية والبيئة الطاردة للسكان والمسببة للهجرات الداخلية والخارجية، إلى مناطق جذب داخلية وخارجية، وما يمثله ذلك من ضغط وإجهاد داخلي وتنموي واجتماعي واقتصادي وسياسي وأمني.

يمثل الحديث عن الإخفاق أو التحدي الجغرافي مدخلاً ممكناً لتناول الحدود الفاشلة وهذا يتصل بالدولة الفاشلة، أو المهددة، وطالما أننا نتحدث عن الأمن، فإن كل سياسات وإجراءات أمن الحدود مهددة بالفشل، أمام الأنماط المتزايدة من التهديد في عالم اليوم، ومنها نفاذية الحدود، سواء نتيجة إخفاق السلطات في إدارتها وضبطها كما هو الحال في غير مكان من العالم مثل

الحدود بين دول آسيا الوسطى، وخاصة الدول المجاورة او القريبة من أفغانستان، وكذلك الحدود بين الدول الأفريقية، وخاصة في المناطق الصحراوية الممتدة، وفي مناطق الحدود ذات البنى السكانية البدوية أو المتنقلة، وثمة درجة أقل من الإخفاق أو التحدي مثل الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة.

ويمكن أن تكون نفاذية الحدود أمام مصادر التهديد جزءاً من سياسات قصدية لدى وحدة دولية ضد أُخرى، وقد برزت تقديرات وتقارير عالمية متزايدة حول سياسات تركيا مثلاً في تنظيم وإدارة تدفق الأفراد والأموال وكل أشكال الدعم للجماعات المسلحة المناهضة للحكومة السورية، بالإضافة إلى تمكين مافيات تهريب الموارد والآثار والأفراد والنفط وغيره في تجارة غير مشروعة عبر الحدود، ويحدث مثل ذلك في عدد من النزاعات والحروب حول العالم.

ثمة أنماط أُخرى من الحدود بالمعنى الاجتماعي والإثني والطبقي تجدها داخل التجمعات السكانية الكبرى، حيث تقوم مختلف أنماط الفوارق بين مركز المدينة وأطرافها، وبين أحيائها الغنية وأحيائها الفقيرة، كما تقوم الفوارق بين ساكنيها على أسس دينية أو عرقية أو جهوية مناطقية أو غير ذلك، وتبدو المدينة كما لو أنها "متحدات طائفية" أو إثنية أو غير ذلك، وليس متحداً وطنياً واحداً. وهذه ظاهرة قديمة نسبياً في الشرق، وثمة دراسات غنية في هذا الباب بدء من حديث حنا بطاطو عن بغداد،[1] إلى حديث أدونيس عن بيروت.[2]

---

(1) حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة: عفيف الرزاز، ج1، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص33 وما بعد.

(2) أدونيس، "بيروت اليوم.. أهي مدينة حقا أم أنها مجرّد اسم تاريخي؟"، محاضرة على مسرح المدينة ببيروت، **السفير**، (1 -11 -2003).

الشيفرة الجغرافية؟

إن مدارك الفاعل الدولي حول الجغرافيا تؤثر إلى حد كبير في طبيعة التفاعلات والتجاذبات، وفي مقدمها مصادر التهديد – الفرص، الواقعية أو المفترضة، في النظام العالمي، وهو ما ندعوه "الشيفرة الجغرافية"،[1] والشيفرة ليست موجودة بذاتها، وتمامها، إنها إمكانية، احتمال، رؤية، استعداد؛ وبين كيفية وأُخرى تصبح فرصةً أو تهديداً، وقد تصبح هذا وذاك معاً.

قد يكون للجغرافيا أهمية كبيرة في السياسة، إلا أن لها على العموم أهمية "ساكنة" أو "مشروطة" بالوعي والاستعداد والإمكان لدى فواعل السياسة، ويبقى تقرير ما إذا كانت القوة ذاتية بالأساس أو اعتمادية، وأن شيفرتها موجودة في مكان آخر أو لدى أطراف أُخرى.

لا تتعلق الإمكانات الجغرافية بالموارد والقدرة على إدارة النزاعات والاتصال مع الآخر، فحسب، وإنما القدرة على التفاعل مع ما يخص الآخرين أيضاً، فالدولة ليست منفردة أو وحيدة وإنما هي موجودة في سياق جغرافي – سياسي في المقام الأول. وعلى الرغم من البداهة البادية في هذا القول، إلا أن الأمر يرتبط بالمدارك والكيفيات التي تباشر وفقها الدولة ومؤسسات السياسة الخارجية دورها وتأثيرها. وهنا يمس الموقع نقطة مركزية للكثير من السياسات الخارجية للدول، سلماً وحرباً، تقارباً وتنافراً.

"الحتمية الجغرافية"؟

تشغل الوحدات الدولية حيزاً جغرافياً محدداً، وغالباً ما يكون ذلك الحيز، من حيث الشكل والمساحة وغيرها، نتيجة أو حصيلة مجموعة من العوامل والفواعل المحلية والدولية، وتصادم – توافق إرادات ورهانات مختلفة.

---

(1) انظر معنى "الشيفرة الجغرافية" في:
Colin Flint, *Introduction to Geopolitics*, (London and New York: Routledge, 2006), p. 56.

وتتعاطى الوحدات الدولية مع "مجالها الجغرافي" بنوع من القدرية أو الحتمية، وهذا يجعل الموقع أو الحيز الجغرافي محورياً في سياسات مختلف الفواعل الدوليين، ويعطيه قوامة نسبية على قاطنيه، بحيث يفرض نفسه عليهم، ويدفعهم للانطلاق إلى مجال أكبر، إذا كانت لديهم القوة، وقد يغوي آخرين للتدخل في شؤونهم، إذا كانوا ضعافاً، أو هو يضطر أهله لمكابدة متطلباته الحيوية، قوةً وتجبراً، وضعفاً وتكيفاً.

يختلف معنى ومدى السياسة الخارجية وفقاً للجغرافيا (الموقع والمسافة والمجال) التي يمكن أن تصل إليه وتؤثر فيه، وقد يكون الأمر معاكساً، أي تبعاً لجغرافيا القوى المؤثرة. ومن ثم فإن ثمة دوائر للتأثير، وكذلك اتجاهات له. وتركز الدوائر على الجغرافيا بدءاً من الجوار الجغرافي المباشر إلى الجوار السياسي إلى الأقاليم البعيدة أو الجغرافيا العالمية، وأكثرها اتساعاً هو الدول القوية التي تحرص على اتباع سياسات تشمل أكبر جغرافيا ممكنة.

الفصل السادس
البعد الاجتماعي

إذا كان الأمن مرتكزاً على الدولة بوصفها "التعبير السلطوي" للتكوين الاجتماعي، فإن علينا أن نولي الاعتبار المناسب لـ الأولوية النسبية للاجتماعي على السياسي في مجال الأمن. وقد سبقت الإشارة إلى أنها (الدولة) برزت نتيجة الوعي الأمني لدى الجماعة. ويختلف مفهوم البعد الاجتماعي باختلاف التكوينات الاجتماعية ومدارك الهوية والشكل السياسي والدولتي.. إلخ

يتألف الفصل من أربعة محاور هي: أولاً البناء الاجتماعي، وثانياً سياسات الهوية، وثالثاً العلاقة بين المجتمع والدولة، ورابعاً التكوينات الشبكية.

أولاً: البناء الاجتماعي

يتعلق الأمر بمحورين رئيسين، الأول هو البناء السكاني والديموغرافي، الثاني هو التكوين أو البناء الإثني والديني. تصبح مدارك الأمن ومهامه وتفاعلاته.. إلخ أكثر تعقيداً في المجتمعات "الفتية" وذات الزيادة الكبيرة في السكان أو التي تمثل الزيادة فيها أحد مصادر التهديد مثل الصين، وتلك التي تشهد تراجعاً في عدد السكان ما يمثل مصدر تهديد أيضاً، مثل روسيا وألمانيا وغيرها، وينسحب الأمر على المجتمعات المتعددة إثنياً ودينياً، بما يمثله ذلك من إجهاد اجتماعي واقتصادي وسياسي، وتحديات الاندماج والتماسك والهوية الوطنية الخ.

أما البناء السكاني فيتأثر بعدد السكان، والتركيب العمري، وقوة العمل، والديموغرافيا البشرية مثل الكثافة السكانية أو التمركز ـ التوزع النسبي للسكان في الجغرافيا، والتزايد – التناقص السكاني كما سبقت الإشارة، واختلال التوازن السكاني في مجتمع متعدد، بحيث تحدث زيادة في المواليد لدى جماعات إثنية أو دينية أو لغوية أو قبلية (الخ) أكثر من غيرها، وحدوث هجرة لجماعات أكثر من غيرها.

والواقع أن هذا لا يمثل مصدر تهديد أو خطراً بحد ذاته، وإنما بتأثيره القائم أو المحتمل على نظام التوازن والتفاعلات والتجاذبات على صعيد التكوين الاجتماعي.

وبالنسبة للبناء الإثني والديني واللغوي.. إلخ فإن المجتمعات المتعددة تواجه تحدياً أمنياً أكبر من تلك الأقل تعدداً، ومرة أُخرى لا يمثل التعدد مصدر تهديد بذاته وإنما بالديناميات والمنافسات والقدرة على الاندماج الهوياتي الوطني والقدرة على "إدارة التعدد" و"التماسك" على هذا الصعيد، ويتعلق الأمر باشتراطات عديدة، لا مجال للتفصيل فيها.

ولكن الحروب الأهلية تستند عادة إلى أنماط من البناء الاجتماعي أو الصدوع والمنافسات القائمة على أسس إثنية أو لغوية أو دينية أو مناطقية الخ ويتعدى الأمر الصراعات الداخلية إلى قابلية التغلغل الخارجي والاختراق للبنى الاجتماعية والسياسية والدولتية ذات التكوين المتعدد.

ولكن أنماط التكوينات والتفاعلات الاجتماعية لها أهمية وتأثير كبير في الأمن، بالمعنى الواسع، ذلك أن التماسك الاجتماعي والثقة والتضامنية تعزز قدرة المجتمعات على بناء اقتصاديات قوية، وأحزاب قوية، وشراكات وشركات إنتاج قوية.

ويذهب فرانسيس فوكوياما للقول إن "الثقة" داخل البنى الاجتماعية والقدرة على بناء شراكات مثلاً هي أحد أهم عوامل الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعات الدول المتقدمة،[1] بل إنها تمكن الأفراد من بناء مؤسسات عابرة للدول وربما بشكل منفصل عنها (الدول) وليس بالضد منها، ولو أن هذا من الممكن ان يحدث.

فيما تؤدي هشاشة التكوين الاجتماعي وضعف التفاعلات وتراجع الثقة في مجتمعات أُخرى إلى الإخفاق على هذا الصعيد. وثمة مقاربات مختلفة، يوردها فوكوياما في حديثه عن الرأسمال الاجتماعي، ذلك أن درجة التماسك الاجتماعي تمثل عامل قوة أو فرصة من منظور الأمن، فيما يكون العكس عامل ضعف أو عامل تهديد من المنظور نفسه.

ولكن للتماسك الاجتماعي وجه آخر، وهو بالمعنى "الدركهايمي" مثلاً يشكل مصدر تهديد لأنه محافظ ولا حداثي، وحيث يصعب اختراق البنى والحدود والخطوط الفاصلة أو المميزة للتكوينات الفرعية، كما تبرز النزعاتُ الاجتماعية المحافظة سياسات الهوية بوجه تطور الفردية اللازمة لاختراق البنى التقليدية.

ومن ثم تبدو الحداثة الاجتماعية والمواطنة والبناء الاجتماعي كما لو أنها مظاهر أو ظواهر ليست بالعمق القادر على بناء مجتمعات حداثية متماسكة. ويكون خطيراً في المجتمعات المتعددة، لأنه يسبب، أو يهيئ لانقسامية اجتماعيةذات مخاطرة عالية. وهنا يكون النجاح صعباً ويمثل تحدياً كبيراً للاندماج الاجتماعي، كما يحيل إلى قابلية عالية نسبياً للتأثير والتغلغل الخارجي.[2]

---

(1) فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

(2) انظر مثلاً: دانيال برومبرغ (معد)، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة: حسين عمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1997).

وهكذا فقد يقوم المجتمع على ديناميات اجتماعية عميقة أو غير معلنة تتمثل بسلوك سياسي انتخابي واستقطاب اجتماعي سياسي قائم على اعتبارات وفواعل تقليدية وليس حداثية، في بيئة دولتية وحتى اجتماعية حديثة أو حداثية في ظاهرها. وهذا يحدث في العديد من المجتمعات والدول.

والواقع أن التكوينات الاجتماعية تختلف بين دولة وأُخرى، وتشهد أنماطاً مختلفة من الأمن بالمعنى الدولتي والرسمي، وكذلك الأمن من منظور الهويات والجماعات داخل التكوين الدولتي نفسه، ومنها ما يكون عابراً له، متداخلاً أو متغلغلاً في تكوينات دولتية أُخرى.

وأحياناً ما تقوم الوحدات الدولية على توازن داخلي وإقليمي ودولي، انظر لبنان مثلاً، فهو بلد يواجه تحديات في بناء سياسات عامة فعالة، وثمة خلافية حادة في تقدير من هو "العدو" ومن هو "الصديق"، على مستوى الجماعة والطائفة وحتى الدولة، ويبدو أن التكوين الاجتماعي وحضور اللبنانيين (كأفراد) حول العالم، وحيوية الرأسمال البشري الاجتماعي، ربما يمثل بنظر البعض "تعويضاً" عن وضعية الدولة. وتبرز سياسات ورهانات أمن طائفية ومذهبية وسياسية بتداعيات عابرة للدولة، كما لو أنها سياسات ورهانات أمن أُخرى.

وقد برزت مقولة "قوة لبنان في ضعفه"، كنمط من المدارك والبنى العقدية والأمنية لقوى حكمت السياسة في لبنان منذ العام (1943). وتقوم الطوائف أو أحزاب أو قيادات فيها بتحالفات عابرة للدولة، كما لو أنها "كيانيات دولتية" أو "أشباه دول"، كما تقوم ببناء مؤسسات وشبكات أمن اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي وتعليمي وإعلامي خاصة بها بمعزل عن الدولة.

يتعلق الأمر ببناء وهندسة الهوية الوطنية والهويات الفرعية، والوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي واحتواء نزعات الانقسام والتشظي والتوتر الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المتعددة أو في فترات الأزمة والانتقالية الخ هذا يذكرنا بنص للروائي هاني الراهب، الذي وصف هذه الحالة في روايته "رسمتُ خطاً في

الرمال"، حيث التكوينات الاجتماعية والأفراد تشبه حبات الرمل، تتجاور طويلاً، ولكنها لا تلبث أن "تفرنقع"أو تتباعد مع أول هبة ريح. وهذا يصح على التكوين الاجتماعي، وقد ينسحب على التكوين الدولتي والإقليمي ككل، وهو صحيح عموماً ولو أن فيه شبهة استشراقية ثقيلة بعض الشيء.

يتأثر الأمر بمستويات التنمية البشرية والسياسية وطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، ففي الدول النامية عادة ما يكون البناء الاجتماعي "مفخخاً" بالعنف وفيه مصادر تهديد كامنة في قلب تكويناته وتفاعلاتها، وأما المجتمعات المتقدمة فتبدو التفاعلات بين البنى الاجتماعية أكثر ضبطاً وأقل قابلية للانفجار الاجتماعي.

ثانياً: سياسات الهوية

تُعَدُّ الهُوية مفهوماً ملتبساً ومثار اختلاف، حتى لتبدو عصية على التعيين والتحديد، وثمة ما يشبه الاستحالة في التوصل إلى تحديدٍ دلاليٍّ أو معرفيٍّ لها، أو هي بتعبير مستعار بتصرف من رولان بارت، تعيش في "عالم من الاختلالات"، وتشهد غموضاً والتباساً مُلْغَزاً وحيوياً لها. وهذا ما يجعل منها بداهةً أو قوةَ حياةٍ - موتٍ، فرصة ـ تهديد، بناء ـ تدمير، كما هي الحال في الكثير من الأزمات والمواجهات والحروب في العالم اليوم، وخاصة المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وتحيل الهوية إلى، أو تعبر عن "سيرورة" اجتماعية وقيمية وسياسية، وهي تشكيل من مدارك وأولويات وتحولات لا يمكن الجزم بها، إذ ليس ثمة هوية تامة ناجزة، وبالتالي نحن أمام تجاذبات أو سياسات هوية.

ويشهد مفهوم الهوية موجة تحولات تمثل بحد ذاتها تحدياً للمفاهيم المعتادة أو المستقرة حول المجتمع والتكوين الاجتماعي، إذ يبرز مفهوم الهوية العالمية، والتداخل والهجنة في الهوية والمواطنة والانتماء، ذلك أننا اليوم أمام عالم مختلف كلياً، وفيه قابلية متزايدة لـ "التخلي" عن الهوية والجنسية والدولة.. إلخ.

ومثلما تبرز سياسات هوية عولمية أو إقليمية.. إلخ فإن ثمة بالمقابل بروز لهويات فرعية جهوية وقبلية ومذهبية ولغوية الخ كما لو أنها معادل (أو معاكس) موضوعي لها، أو ردة فعل عليها، أو موازية لها، بالإضافة إلى بروز مفهوم الهوية الفردية أو الفرد كمعطى للسياسات العالمية وشخص من أشخاص القانون الدولي، وهكذا برز التخلي عن الجنسية أو اكتساب جنسيات أُخرى، وتغيير الهوية أو أولوياتها، والعيش في مكان ما أو مجتمع ما أو دولة ما والانتماء لآخر.

ومثلما أن هوية التكوين الاجتماعي فرضت تمثيلاً وتشكيلاً سياسياً ودولتياً بأنماط مختلفة، كذلك فعلت الدول والتشكيلات الدولتية لجهة القيام بهندسة التكوين الاجتماعي وهندسة هوية وبناء مجتمع وفق إيديولوجيات مقررة من أعلى.[1]

وتتمثل "الهندسة الاجتماعية" بأمور عديدة منها مثلاً، خلق ظروف طاردة – جاذبة للسكان بشروط معينة، والتهجير والنقل القسري أو جذب السكان داخل وخارج مجال جغرافي محدد،[2] والعنف المفضي إلى الإبادة أو المهدِّد بها،[3] وفرض ثقافة وقيم قومية ولغوية ودينية الخ على أجزاء من السكان.. إلخ، وقد كان

---

(1) انظر مثلاً: كليفورد غيرتز، "الثورة الإدماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة"، في: دانيال برومبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، مرجع سابق، ص 48 -49.

(2) انظر مثلاً: عقيل محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 172 – 175.

(3) المرجع نفسه: ودونالد هوروويتز "الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة"، في: دانيال برومبرغ، **التعدد وتحديات الاختلاف**، مرجع سابق، ص 143 -167.

ذلك سياسات هندسة إثنية منهجية في مناطق عديدة حول العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، تركيا، المشرق العربي.[1]

وهناك أعمال تكون نتيجة للحروب والمواجهات والنزاعات الأهلية، وكدينامية وهويات مقاتلة ودفاعية مثل انتقال وهجرة السكان طلباً للأمان والاستقرار، وتحدث هجرة متبادلة أو متعاكسة من المناطق المختلطة إلى مناطق أكثر أماناً، كما في الحروب الأهلية والقبلية.

انظر ماذا فعلت فرنسا مثلاً لجهة فرض لغة وهوية وتعليم وإيديولوجيا هوية اجتماعية وطنية أفضت إلى هوية قومية هجينة، كما يشير آلان تورين،[2] وينطوي ذلك على تحول ثوري في تأسيس الهوية، فبدلاً من الانتماء إلى مذهب أو دين أو لغة فرعية أو قبيلة يصبح الانتماء إلى الوطن والمؤسسة والدولة.

وفعلت تركيا مثلاً ذلك وأكثر،[3] ولو أنها اختلفت من حيث النتيجة، فقامت بـ"تبادل السكان" مع اليونان،[4] وفرض سياسات هوية قومية، وعدّت الكرد والعرب والشركس في تركيا "أتراكاً" بقوة القانون والإيديولوجية، إلى

---

(1) انظر مفهوم الهندسة الإثنية في: عقيل محفوض، "العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم"، مرجع سابق؛ وعقيل محفوض، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، دراسة، (موقع المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).

(2) آلان تورين، "التحولات الاجتماعية في القرن العشرين"، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (اليونسكو: النسخة العربية/ القاهرة: العدد 156، يونيو/ حزيران، 1998)، ص 15.

(3) عقيل محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مرجع سابق.

(4) حول "تبادل" السكان مع اليونان، انظر مثلاً:

Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922 – 1934*, (New York & London: Routledge, 2006).

جانب الهجرة الاضطرارية والتهجير لكثير من السكان بهدف البحث عن ظروف حياة أفضل.[1]

من هنا تبدو سياسات الهوية "خارج" الدولة وأيديولوجيتها بوصفها مصدر تهديد لـ "أمن الدولة"، مثلما تبدو سياسات الدولنة والهندسة الاجتماعية والقيمية مصدر تهديد لأمن التكوينات الفرعية والاجتماعية داخل الدولة، ويمتد ذلك إلى الخارج، فيما لو قامت الهندسة الاجتماعية على أيديولوجيا عابرة للدولة، أو كانت الدولة قائمة على مجتمع متعدد إثنياً وعرقياً ولتكويناته امتدادات عابرة للدولة.

وتحدث بندكت أندرسون عن أن الأمة والقومية هي "جماعة متخيلة"،[2] بمعنى أنها "تخيل اجتماعي بأدوات واقعية"، و"تتجلى واقعيًا في الخطابات اليومية للسياسة والاجتماع البشري".

وهذا ينسحب على مختلف أنماط وأشكال الجماعات والتكوينات الاجتماعية، إذ لكلٍ منها تصور أو مخياله ومداركه المتخيلة، ولكل ذلك تداعياته السياسية والأمنية، كيف؟

يتعلق الأمر بمدارك أو ثقافة الأمن، أو ما يمثل تهديداً ـ فرصة للجماعة أو الأمة، أو ما ندعوه في حيز أخر من الكتاب بـ "هابيتوس الأمن"، ويصدر عن ذلك ديناميات هوية واستقطاب اجتماعي متعددة، يختلف وزنها النسبي أو تجلياتها حسب الظروف.

---

(1) تشكل سياسات الهجرة والتهجير القسري واحدة من القضايا السياسية والإثنية والإنسانية بالغة الحساسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وكان تغيير تلك السياسات واحتواء تداعياتها جزءاً من المطالبات الحقوقية والإنسانية وأحد عوامل الانفجار الإقليمي.

(2) بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، مرجع سابق. وكليفورد غيرتز، "الثورة الإدماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة"، مرجع سابق، ص 48 -49.

وهكذا فإن "تخيل الأمة" ليس مجرد "خيال"، وإنما هو يستند إلى "واقع" أو إلى مدارك وتطلعات لا تلبث أن "تؤسس واقعاً"، ويمكن ترجمة ذلك إلى "احتياجات" و"تطلعات" أمن الفرد والجماعة، أمن بالمعنى الواسع للكلمة، أي أمن القوة والمعنى، وأمن الموارد.. إلخ

ثالثاً: العلاقة بين المجتمع والدولة

إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة، أيهما يعكس الآخر، ولمن القوامة في السياسات، وهل تعكس الدولة طبيعة المجتمع وتكويناته، وهل تمثله، وهل هناك تطلعات وسياسات هوية وإيديولوجيا عابرة للدولة، وهل تقوم الدولة على جزء من هوية مجتمع، وهل تقوم على أو تقر وتعترف بالتعدد الاجتماعي والثقافي، وبهويات متعددة، وهوية وطنية مركبة؟

يمثل المجتمع "شرطاً" للدولة، والعكس صحيح، أي أن الدولة شرط للمجتمع، ولو أن الدول عامل متغير مقارنة بالمجتمع أو الأمة الأكثر استقراراً نسبياً، ويمكن الاستئناس بفكرة ج. ميغدال (Joel **Migdal**) عن "المجتمعات القوية، الدول الضعيفة"[1] التي تتمثل العلاقة بين المجتمع والدولة من خلال أربعة مداخل هي:

- المجتمع والدولة قويان.
- المجتمع قوي والدولة ضعيفة.
- المجتمع ضعيف والدولة قوية.
- المجتمع والدولة ضعيفان.

(1) Joel S. Migdal, *Strong Societies and Weak States: State- Society Relations and the State Capabilities in the Third World*, (Princeton: Princeton University Press, 1988).

يمكن النظر في حالات يكون فيها النظام السياسي قوياً فيما الدولة ضعيفة، أو الحاكم قوياً لكن النظام ضعيف، وهذا حال الكثير من الوحدات الدولية في المنطقة العربية والشرق الأوسط.[1]

وثمة في الأنثروبولوجيا السياسية مقولة "مجتمعات اللا دولة" بتعبير بيير كلاستر،[2] وتلك التي يصعب أن تستحكم فيها الدولة، بتعبير ابن خلدون – إخوان الصفا،[3] ولا نريد أن نذهب بعيداً في هذا الأمر.

إن اختلال العلاقة بين المجتمع والدولة غالباً ما يحيل إلى وجود نظم حكم تسلطية، أو نظم ضعيفة وهشة، وقد يفضي الأمر إلى حروب أهلية واضطرابات اجتماعية، وصولاً إلى "الدولة الفاشلة" كما حدث في حالات عديدة حول العالم.

وتحيل الدولة الهشة أو الفاشلة أو المهددة بالفشل إلى "مجتمع فاشل" أو "متخلف"، مهما كانت مقولته الاستقطابية وهويته أو بنيته الاجتماعية الرئيسة، عرقية أو مذهبية أم جهوية أم قبلية.. إلخ، لأن الأصل هو القدرة على التوصل إلى توازنات وتسويات واحتواء مصادر العنف والانفجار والتغلغل الخارجي لصالح الاستقرار الاجتماعي في إطار الدولة.

---

(1) حول مفهوم الدولة، انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط9، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011). ونزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، دراسة، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1992).

(2) بيار كلاستر، **مجتمع اللا دولة**، مرجع سابق.

(3) لا نستند هنا إلى إخوان الصفا بصورة مباشرة، ولكننا نلفت إلى مقالات السوسيولوجي المصري محمود إسماعيل القائلة بوجود "ارتباط" بين مقولات ابن خلدون ومقولات إخوان الصفا، انظر: محمود إسماعيل، **نهاية أسطورة: نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا؟**. (القاهرة: دار قباء للنشر، 2000).

الدولة هي "وجه القوة" وليست بالضرورة "وجه المجتمع" وأولوياته، ومن ثم فإن وجود دول أو نظم حكم قوية لا يعني أنها حازت على كامل المقبولية والمشروعية الاجتماعية، وقبول التكوينات الاجتماعية والهويات المختلفة بها، لا يعني التسليم بذلك إلى الأبد، إذ إن الأمور متغيرة، وقد تشهد انقلابات مفاجئة، كما تشهد نزعات استقلالية وانقسامية وتوترات ومواجهاتٍ وحروباً.

يصعب أن تكون العلاقة بين المجتمع والدولة متوازنة بالتمام، وغالباً ما تميل الدولة أو السلطة للتضخم أو التمدد على حساب المجتمع،[1] فيما يميل المجتمع أو التكوينات الاجتماعية لـ "التفلُّت" ما أمكن من تسلطها وتغوّلها؛ ومثلما أن للدولة وجهين، داخلي وخارجي، فإن للمجتمع أوجها، أو وجوها عديدة، تختلف تجلياتها باختلاف البنى والظروف والتجاذبات والفواعل السياسية والاجتماعية.. إلخ، مع ذلك ثمة أنماط من "التوازن" أو "التوازن النسبي" في العلاقة بين المجتمع والدولة.

وإذا أردنا أن ندقق أو نتعمق في البنى والتكوينات الاجتماعية ومدارك التهديد والأولويات المختلفة والمتغيرة، وممكنات أو إمكانات التشكل الاجتماعي والهويات والاستقطابات الداخلية، أمكن لنا التوصل إلى نتيجة مثيرة للجدل، وهي كون المجتمعات والدول كلها "فاشلة" أو "مهددة بالفشل"، بدرجة أو أُخرى، ولديها قوى ومصادر تهديد داخلية واجتماعية كامنة، وهذا يفسر قابلية الصراع الاجتماعي التي تبرز مع أي اختلال في ميزان ومعايير القوة.

وهذا يعني أيضاً أن سياسات الأمن بطبيعتها تميل للتسلط والتحكم، ومفروضة بالقوة وتتغلغل في المجتمع من أقصاه إلى أقصاه، وإذا كانت "يداها مغلولتين" لاعتبارات وفواعل عديدة، بحسب السياسات العامة والبنى القانونية

---

(1) نزيه نصيف الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).

والتشريعية، وبحسب الظروف، فإنها تبسطهما ما أمكنتها الفرصة بدواعي الأمن القومي والمصلحة العليا.

ويحدث أن تلعب فواعل السياسة والأمن على الموضوع من خلال إدارة مخاوف الناس واللعب عليها والاستثمار فيها. كما يعني أن سياسات الأمن ممسوكة بأولويات وتحيزات اجتماعية سياسية "غير علنية"، والصراع على معنى الأمن وسياساته يمثل جزءاً من الصراع على الدولة، إذ يصعب التمييز بين السلطة أو الحكومة وبين الدولة، وخاصة حيث تكون الدولة كياناً "طارئاً"، أو "مستورداً" وليس من بيئة وطبيعة وتاريخ المعنيين به.[1]

والواقع أن أحد أهم المصادر الاجتماعية للتهديد هو اختلاف إيقاع أو مدارك الدولة والأمة، ونحن نذهب أبعد قليلاً مما كنا فيه حتى الآن، لأن مفهوم الأمة يختلف عن مفهوم المجتمع، ويكتسب أبعاداً ودلالات مختلفة، وخاصة في التكوينات السياسية أو الدول التي لا تغطي كامل مفهومها للأمة، أو قامت على جغرافيا وتكوينات اجتماعية متعددة ومنها ما هو عابر للحدود، أي أن "الدولة" لا تغطي أو تشمل أو تضم بالتمام "أمتها" أو حتى "قوميتها" من جهة، كما أنها تضم تكوينات من أمم وقوميات وحتى جغرافيات مختلفة.

قليلة هي التكوينات الاجتماعية التي "قبلت الدولة" التي قامت عليها أو ضمت إليها، وقليلة هي الدول التي نجحت في هندسة مجتمعاتها أو هويات وطنية لتكويناتها الاجتماعية المختلفة، وهذا يمثل مصدر تهديد دائم. وتوجد مدارك اجتماعية وهويات لا تعد الدولة القائمة شرعية، بل صنيعة قوى معادية، وأنها ضد إرادة الأمة.

---

(1) برتراند بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).

رابعاً: التكوينات الشبكية

تقوم التكوينات الشبكية حول العالم، وهذا ما تتكرر الإشارة إليه، على التمركز أو "الانتظام المتضاد بين قطبي الشبكة والذات"، على حد تعبير مانويل كاسلتز،[1] في ظل موجة غير مسبوقة من التدفقات اللامتناهية من السلع والأفكار والأموال والأفراد والجماعات والصور.. إلخ أي بين التكوينات العالمية وبين التكوينات الفرعية، بين الهوية العالمية وبين الهويات التضامنية الصغيرة أو الفرعية.

ثمة بين هذه وتلك مصادر تهديد – فرص لا حصر لها، إذ يكاد كل شيء يمثل مصدر تهديد – فرصة في آن بحسب المنظور والرؤية التي تزداد سيولة واضطراباً وقلقاً. وثمة أيضاً عوامل تهديد للهويات الصغيرة أو الفرعية من قبل الهويات الكبيرة أو العابرة للحدود والعالمية، والعكس صحيح، وكل منها يمثل فرصة لموازنة الأُخرى، هنا مصدر التهديد هو نفسه مصدر الفرصة، كما سبقت الإشارة.

الأمن أيضاً يتجه للتمركز المتضاد بين قطبي الشبكة والذات، كما سبقت الإشارة، وثمة مؤشرات ودلائل كثيرة على الحالات والتطورات المتعاكسة التي أشرنا إليها. وهكذا يتغير ما نعنيه بـ "البعد الاجتماعي" للأمن القومي، مع بروز طبيعة مختلفة لما نعنيه بـ "الاجتماعي".

ونحن أمام أنماط جديدة من التكوينات الاجتماعية أو ما نسميه "المجتمعات الشبكية"، وهكذا فلكل مقاربة اجتماعية مقاربة أمنية مختلفة، ما يعني مفهوماً مركباً للأمن بالبعد الاجتماعي، ولكن لم يصل الأمر إلى تجاوز المعنى المعروف تقليدياً بالكليّة، مع أن الأمور مرشحة للمزيد من التطور والتبدل.

---

(1) السيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، مرجع سابق، ص 292.

لم يعد بإمكان مدارك وفواعل الأمن أن تتجاهل الأبعاد العالمية أو العالمية لـ الأفراد والجماعات والمؤسسات والشبكات ذات التطلعات والتأثيرات العابرة للحدود، ومثل ذلك ما يخص حركات البيئة وجماعات السلام الحركات والشبكات الاجتماعية والعابرة للحدود، وروابط ومؤسسات المجتمع المدني عالمية الاهتمام وعالمية النشاط. وأصبحت أمام عالم مختلف يمثل فيه الفرد والجماعة الصغيرة وحتى الظواهر الطبيعية لاعباً عالمياً له تأثيره على الأمن العالمي.

ومثلما يتجه العالم إلى تكوينات ومدارك اجتماعية مركبة أو هجينة، فإن ثمة اتجاها إلى مقاربات أمن مركبة وهجينة، وإذا كانت الهجرة مثلاً مصدر تهديد للأمن الوطني، فإنها تمثل فرصة من باب آخر وهو التحويلات المالية والاحتكاك بالمجتمعات والعوالم الأُخرى. كذلك الحال بالنسبة للشبكات والهويات العابرة للدولة، ولكن ثمة تطورات شبكية لا يمكن وضعها في تصنيف أمني مباشر، مثل روابط المشجعين للنوادي العالمية، والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العالمية، فهي جزء من البناء الاجتماعي، وتمثل جماعات ضغط تجاه السياسات والأولويات في الأمن والعسكرة والتسلح والبيئة والتصنيع والتجارة والتعليم والحقوق والحريات.. إلخ

وفي خضم تجاذبات التكوينات الشبكية تبرز فواعل تهديد – فرصة للجماعات والفواعل الصغيرة تتوسل تقنيات ووسائط العولمة والشبكات لتسوق نفسها وتعمم نموذجها ورسالتها، بكيفية تجعل الانفتاح العالمي مصدراً للحشد والتأييد لعصبيات وهويات ضد عولمية وأحياناً ضد إنسانية، ومثلما تفعل شبكات الجريمة المنظمة وشبكات أو جماعات الجهاد العالمي فيما يعرف بـ "الجهاد الرقمي".

في البعد الاجتماعي الشبكي للأمن، يبرز أمن الجماعات والهويات والأفراد، كأولوية على الأمن القومي بالمعنى التقليدي، أي أمن المجتمع على أمن الدولة، أو لنقل أمن الإنسان. ولو أن ذلك يمثل مصدر تهديد من منظور جماعات أُخرى دول أُخرى شبكات أُخرى، وتمثل عودة إيديولوجيات "الجهاد المقدس" و"القتل" و"الإبادة" العرقية والدينية والمذهبية واللغوية.. إلخ أحد أوجه الانفلات الشبكي العولمي لمفاهيم وسياسات الأمن حول العالم.[1]

(1) - انظر بكيفية عامة: أوليفييه روا، **الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة: صالح الأشمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2012).

الفصل السابع
البعد الثقافي

البعد الثقافي هو شرط لتحديد الأمن، "ذاتٌ آمنة وعالم آمن"، [1] ما يمثل تهديداً وما يمثل فرصة، كما أنه شرط لخلق استجابة، أي استجابة بهذا الخصوص، وحتى غياب الاستجابة نفسه يدخل في الباب الثقافي والقيمي والرمزي. والأمن هو مسألة ثقافية وإدراكية بالأساس، ولا معنى للأمن إن لم يكن مُدركاً لأمر ما بوصفه فرصة أو مصدر تهديد.

يتألف الفصل من عشرة محاور: أولاً المقاربة الثقافية، وثانياً" الثقافة بوصفها مسألة أمن، وثالثاً: التغلغل والاختراق، ورابعاً الهيمنة، وخامساً مخاوف عميقة، وسادساً حيث يسقط الظل، وسابعاً بيو ـ ثقافي (البيولوجيا الثقافية)، وثامناً: رمزي/قيمي، ويتضمن الإقصاء الرمزي، والدولة الرمزية، والعنف الرمزي، وتاسعاً: السرديات والأساطير، ويتضمن لعبة الرموز، واستبطان، وعاشراً الفعل الرمزي ويتضمن المشهدي ـ الفائق، ونمط الحياة.

---

(1) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة:"، في: مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000).

أولاً: المقاربة الثقافية

يشغل الأمن موقعاً مركزياً في السرديات الكبرى والثقافات وأنماط التفكير حول العالم، بوصفه حاجة أولية وبدهية، وبوصفه حاجة خلاصية أيضاً، ولو أن الخلاصية الميتافيزيقية تحولت بالبعد السياسي إلى الوحدة الدولية، وتمركزت حول ما، أو من يحدد معنى الأمن والأمن القومي، وهو الدولة، "فلا أمن خارج الدولة، ولا دولة بلا أمن".

ولو ذلك يتعرض لاهتزازات عديدة، قد تكون قاضية ومدمرة في بعض الأحيان، ذلك أن "المركزية" تنتقل أحياناً إلى ما دون الدولة وبالضد منها (وربما بالتوافق معها)، وقد تنتقل إلى ما فوق الدولة أيضاً، ولو أن مفهوم الأمن يشهد تشظياً وبعثرة متفاوتة بفعل تطورات عالم ما بعد الحداثة أو عالم الحداثة الفائقة.

وعندما نتناول البعد الثقافي للأمن، فإننا نركز على ما نعدّه نظام القيم والمعارف الخاصة بإنتاج مدارك وسياسات الأمن وغيرها، والرؤية لـ "الأنا" و"العالم"، التي تمكن الوحدة الدولية من التعرف على ما ذكرنا أنه يمثل فرصة – تهديداً، سواء أكان ذلك في الداخل أم الخارج، وعلى أي مستوى. ونتناول في حيز آخر مفهوم "الهابيتوس"، بوصفه "نظام إدراك" و"نظام إنتاج" للأمن.

ويمثل البعد الثقافي أهمية مقرِّرَة بالنسبة للأمن، لأن الاستجابة لـ التحدي أو التهديد – الفرصة، مشروط بمعرفته وإدراكه، وبالكيفية التي يحدث فيها ذلك، فقد يكون التلقي واستخلاصاته غير مطابقة لواقع الحال، وأحياناً ما يكون معاكساً للمقتضى بالتمام، وقد يكون متوافقاً ولكن الاستجابة غير مناسبة.. إلخ، وهذا يعني أن كل شيء مرتبط بالثقافة والمدارك لدى المتلقي والفاعل السياسي والاجتماعي الخ.

ويختلف تحديد الأمور باختلاف الفواعل السياسية، واختلاف طبيعة النظم السياسية، واختلاف صناع السياسات، وهنا يدخل العامل النفسي والثقافي والقيمي في جملة العوامل المؤثرة في تقدير الأمور، ويلعب دوراً متفاوتاً في تقرير رد الفعل أو الاستجابة المناسبة.

وأحياناً ما يتم ترجيح رؤية على أُخرى في الدول الديمقراطية من خلال اتجاهات الرأي العام والسلوك الانتخابي، وبتأثير هيمنة نظم قيم محددة، أو بفعل إيديولوجيا ونظم حكم تسلطية.. إلخ وهذا يدل على الطبيعة المتغيرة والخلافية لتقديرات الأمور، وعلى تأثير البعد الثقافي والقيمي والنفسي في تحديد مدارك الأمن والاستجابات الممكنة تجاه ما يمثل تهديداً – فرصةً.

ولا تنظر فواعل السياسة إلى الاقتصاد والعسكر فقط بوصفها مسائل أمن عُليا، وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط القيم الثقافية، وكذلك سياسات المكانة والنفوذ والهيمنة، والذاكرة الجمعية، ونظم التعليم أيضاً، ولا يقتصر الأمر على ما لدى الوحدة من قيم وثقافات تريد الحفاظ عليها وتعزيزها وربما الترويج لها وتسويقها، وإنما على "احتواء" و"تفكيك" القيم والثقافات التي تعدها مصدر تهديد، ويدخل في ذلك المعارف والثقافات والقيم والإيديولوجيات والعلوم والبنى الرمزية والقيمية والاجتماعية وأنماط العيش والأديان والمنتجات الثقافية الخ

تمثل الشرعية والهوية الوطنية والتكوين الثقافي والقيمي، وكذلك سياسات وأولويات الوحدة الدولية، وخطابها وصورتها.. إلخ مفردات البعد الثقافي للأمن، ويدخل في هذا الباب، احتواء الهويات الراديكالية، والنزعات الانقسامية وضبط الفواعل الثقافية للصراعات الاجتماعية على أسس إثنية أو دينية أو لغوية أو جهوية أو قبلية.. إلخ، وكذلك الصراع على السلطة.

الشمولية

الأمن إذ يحقق مصالحا، فإنه يضع حدوداً ويفرض قيوداً، وهو ليس بلا ثمن، وإذا أخذنا المدارك المستقرة أو شبه المستقرة في العلاقات الدولية فإن الأمن هو المقولة الرئيسة في السياسة، داخل الوحدات الدولية، وفيما بينها، وعلى الصعيد الدولي ككل، لأن الجماعة البشرية – بحسب بعض التقديرات الأنثروبولوجية والثقافية - هي في "حالة حرب" دائمة.[1]

ولكن ذلك لا يعني أن القتال متواصل، وإنما هو "أمر وشيك"، أو هو "احتمال قائم" على الدوام، كما أنه بالمقابل أمام "فرصة" دائمة إذا أمكن التعبير، وجها الأمن هنا، أي التهديد – الفرصة، شموليان، لأن ما يمثل تهديداً لفاعل ما يمثل في الآن نفسه فرصةً لفاعل آخر.

وتؤثر مدارك ومصادر التهديد على الحريات والخصوصيات، بمعنى أن الخوف يحدد "الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائلُ الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرّج القيم؛ مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من "الشمولية ضد المخاطر".[2]

وثمة في السياسات ما يَعُد كل شيء أَمْنَاً، بما في ذلك الثقافة والقيم، وهذه هي طبيعة الأمن، التي تتسم بالارتياب والتوجس، وتتغلغل في التكوين الاجتماعي من أقصاه إلى أقصاه، لدرجة التدخل في منظومة القيم واستغلال التجاذبات والمنافسات في التحكم والسيطرة على المجال الرمزي والثقافي والقيمي، بدءاً من أنماط اللباس والألوان والطعام والموسيقى والتسلية والصحة ومناهج التعليم والإعلام وصولاً إلى السياسات اللغوية وسياسات الهوية وغيرها.

---

(1) توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011)، ص 134 -140.

(2) أولريش بك، مجتمع المخاطر، مرجع سابق، ص 31.

ذلك أن البعد الثقافي للأمن يتعلق بإنتاج، وإعادة إنتاج المدارك والسياسات والأولويات حول ما يمثل تهديداً – فرصةً، والمنظومة القيمية وديناميات التحكم والسيطرة على المجتمع وعلى الآخر. وقد يصح قول قائل: "لا تسل عن ماهية قوم، بَل سل كيف يشكل نظام من الخوف قوماً".[1]

ثانياً: الثقافة بوصفها مسألة أمن

الأمن كما يؤكد فوكو "ليس أحد حقائق الطبيعة، بل أحد حقائق الحضارة، وهو ليس اسماً يطلق على شيء، بل مبدأ تكويني يفعل أشياء"،[2] وهذا مشروط بالثقافة ونظم القيم، فهي التي تسبغ المعنى والدلالة لكل الأشياء، وهي التي تنزعها، وتحدد ما هو أمن أو ليس أمن، وهكذا فالأمن هو الذي يقررنا ويقرر لنا، أكثر مما نقرره أو نقرر له، وهذه مسألة قيمية وإدراكية كما هو معروف.

ويحدد مفهومُ الإنسان والرؤية للعالم، مفاهيم الأمن، هل الرؤية إنسية تقبل الآخر وحقه في البقاء والعيش والاختلاف، جماعات وأفراداً، وهل يمثل العالم مجالاً للتفاعل والتداول أم مجالا للمنافسة والصراع، وهل يقتضي الحصول على الموارد المادية والمعنوية، سلوكاً أمنياً بالمعنى التقليدي، أي استخدام القوة أو التلويح بها، أم سلوكا تفاعلياً وتنافسياً حراً.. إلخ؟

وهكذا فإن الرؤية للعالم واختلاف أنماط الثقافات واللغات والأديان والأعراق.. إلخ مسألة جوهرية في تحديد الأمن، وما يجب على الوحدة الدولية فعله من أجل ضمان مصالحها فيه. وهذا ينسحب على أمور كثيرة في دائرة أصغر، ذلك أن التداخل في الهويات والمعطيات والجغرافيات وأنماط العيش.. إلخ

---

(1) مايكل ديلون، "الأمن والفلسفة والسياسة:"، مرجع سابق، ص 209.

(2) المصدر نفسه.

يجعل مدارك الهوية والقومية مثلاً تتعاطى مع أمة متعددة الأديان والجهات وربما اللغات، وإذا ما اقتضت سياسات الهوية الوطنية توحيد اللغات أو اللهجات فإن هذا يمثل تحدياً أمنياً للتكوينات التي تتعرض لعملية الإدماج بقرار سياسي أمني..

وسوف يمثل ذلك تحدياً أمنياً وخطراً لتلك التكوينات المهددة أو المفروض عليها تغيير أولويات الهوية لديها بقوة السياسة. وإذا ما اتجهت الأمور نحو فعل ورد فعل، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى صراعات ومنافسات واستخدام للقوة من أجل فرض رؤية ثقافية وأيديولوجية معينة.

وإذا قامت سياسات الأمن على أساس مقاربة دينية مثلاً، فإن سياسات الهوية تختلف، لتصبح التكوينات الدينية هي محل الخلاف أو الاختلاف وليس التكوينات الإثنية أو اللغوية، ما يعني اختلاف أولويات الهوية ومن ثم أولويات الأمن، وما يمثل تهديداً وما يمثل فرصة، وسوف تكون لذلك تداعيات على السياسات على مستوى العالم.

وطالما أن العالم لم يتشكل سياسياً ودولتياً بشكل متجانس لا بالمعنى القومي ولا الديني ولا اللغوي.. إلخ ومن ثم فهو مختلط إلى حد كبير، ومن ثم فإن أية مقاربة ثقافية وقيمية وهوياتية سوف يتمخض عنها مقاربات أمنية مرتبطة بها بكيفية أو أُخرى.

مثّلت البنى الثقافية والقيمية أحد الفواعل النشطة في الحروب والمواجهات حول العالم، وهي أحد محددات التقارب – التباعد، أو التجاذب – التنافر في التفاعلات بدءاً من المستوى الفردي وداخل الأنا الفردية وحتى الجماعة الصغيرة وصولاً إلى المستوى العالمي.[1]

---

(1) انظر وقارن: برتران بادي وماري كلودسموتس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، ط2، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006)، =

إذا نظرنا إلى تاريخ الإنسان وتاريخ الحروب وجدنا المكانة التي تشغلها الثقافة والقيم في قرار الحرب والسلم، هي في القمة على الدوام. وحتى لو كانت الدوافع غزوية مادية فإن الأمر يتطلب عنونة ثقافية وقيمية لتبرير ما يجري، ما يجعل الحرب والغزو قراراً ثقافياً في الاعتبار الرئيس.

انظر البعد الثقافي في المسألة الفلسطينية أو اليهودية، وكذلك في الحرب الباردة والصراع على العالم، وقد كان إعلان الغرب انتصاره في الحرب الباردة إعلاناً ثقافياً وقيمياً وليس عسكرياً، ومثل ذلك الحرب التي يقول الغرب وعدد من النظم والحكومات والفواعل إنهم يخوضونها ضد الإرهاب والحركات الجهادية والتكفيرية.

ثالثاً: التغلغل والاختراق

يمثّل التغلغل والاختراق نمطاً من أنماط التهديد القائم على أساس استغلال طبيعة العلاقات الإثنية والدينية.. إلخ في الوحدات الأُخرى، ويمكن لهذه الأخيرة أن تفعل الشيء نفسه أيضاً، من خلال محاولة التأثير على منظومة القيم والفجوات والتوترات القائمة أو الممكنة، بهدف التأثير على الآخر.

ويعتمد ذلك على قابلية الوحدة الدولية للتأثير وقابلية الحالة للتأثر. ويتسم الأمر بالسياسات ذات الطيف المديد والعمل المستمر، وانتهاز الفرصة السانحة ما أمكن، إذ لا بد من وجود عوامل أو فواعل تأثير أُخرى.

وتتفاوت قدرة الأطراف على التأثير كما تتفاوت قابلية أطراف أُخرى للتأثر، ولكن هذا الجانب من سياسات الأمن يكاد يكون من الثوابت في السياسات المعتادة في عالم اليوم.

ص 22 -32. وجلين فيشر، **دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية**، ترجمة: أسعد حليم، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004)، ص 17 - 38، 197 -214.

وتؤثر وسائط الاتصال والتواصل والميديا تأثيراً كبيراً على هذه السياسات، وهي متاحة للجميع، وتمثل تأثيراً متزايداً على أنماط القيم لدى الجماعات والهويات، بكيفية لا راد لها تقريباً. وقد شبه جان بودريار الحملة الإعلامية والتأثير على الاستعداد النفسية والقيمية قبيل تحرير الكويت (1991) بالحرب، لدرجة لم يعد معها داع للحرب البرية! ذلك أن قصف وسائل الإعلام والميديا والدعاية فعل ما لم تستطعه وسائل القصف الاعتيادية أو التقليدية.

وذهب بودريار إلى أن الميديا تؤثر على البنى النفسية والقيمية وتدخل على خط التحكم بها بما يشبه الدخول على الاتصالات العسكرية والأمنية مثلاً بحيث يمكن تحطيم الخصم "بلا سلاح"، كما يمكن تحريك المُتَلَقّي بأكثر مما تفعل وحدته أو قيادته!

هذا ما يدعى بحرب الشبكات والتدفقات، وتعني محاولة التأثير على الخصم أو المستهدف سواء أكان دولة أو جيشاً أو مؤسسةً أو جماعة أو فرداً، بهدف التأثير على ما يعتقد أنه يعرفه عن نفسه وعن العالم، من خلال التغطية الإعلامية أو التدفق الكبير، والوسائط والاستهدافات النفسية والقيمية، والخداع والتشويش والاختلاق والدعاية وتدمير البيانات أو العبث بها.[1]

---

(1) انظر مثلاً: جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 59 وما بعد؛ علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 171 -174 ومواضع مختلفة.

رابعاً: الهيمنة

يتحدث انطونيو غرامشي عن الهيمنة بوصفها دينامية السيطرة على الخصم أو المستهدف بوسائل ثقافية ونفسية وغيرها من الوسائل غير العسكرية التقليدية.[1] وقد عزز بيير بورديو هذا المفهوم بتناوله للسيطرة أو الهيمنة الرمزية، وكيف يتم تهيئة الأمور لممارسة سيطرة وضبط وتحكم ليس بوسائل غير عسكرية فحسب، وإنما من خلال التدخل على مدارك المستهدف وخلق قابلية التأثير عليه من الداخل، حيث "يستبطن" المستهدف ما يراد منه بكيفية تضمن إنتاج وإعادة إنتاج ما يريده المهيمن أيضاً.[2] وسوف تكون المخاطر كبيرة عندما يكون المستهدف هو فواعل السياسة من مدنيين وعسكريين، وحتى اتجاهات الرأي العام.

الواقع أن التدخل على منظومة القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية أصبح مُتاحاً أو مُمكناً بشكل غير مسبوق، والتغير أو "الغزو" أو التهديد ليس قصدياً بالضرورة، وإنما هو ـ في جوانب منه ـ نتيجة سيرورة عولمية مفتوحة للجميع، ولو بقدر متفاوت من التأثير.

ولكن الأمر الخطير هنا هو استهداف الرأسمال الرمزي بهدف تغيير الوزن النسبي لأولويات الطرف المستهدف، وبروز أنماط قيم ثقافية وسياسية مختلفة، كأن يتم التأثير على القيم الجامعة والوطنية والقومية لصالح قيم فرعية أو جهوية أو مذهبية الخ من باب الإجهاد الثقافي والمعنوي وتشجيع الانقسام الاجتماعي.

---

(1) برتران بادي، **انقلاب العالم**، مرجع سابق، ص 120.

(2) انظر مثلاً: بيير بورديو، **العنف الرمزي**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995)، وهذا ما يتحدث عنه غرامشي أيضاً، انظر: برتران بادي، **انقلاب العالم**، مرجع سابق، ص120.

ويحدث أحياناً انقلاب أو تغير كبير في المعايير والقيم الثقافية للأمن بكيفية تجعل العدو صديقاً أو يمكن التعامل معه كجزء من ديناميات الحرب والمواجهات الداخلية أو كجزء من أولويات التحالفات. وتبدأ الأمور بتحطيم أو تدمير منظومة القيم السابقة وقبول التدخل الخارجي والاستعانة بالأجنبي وصولاً إلى استدعاء الاحتلال والتعامل مع العدو "السابق" بوصفه "مُحرراً"، وهكذا فإن ما كان يضحي من أجله لم يعد له قيمة الآن، وهذا قد يبدو غريباً، ولكن مدارك التهديد الثقافي والقيمي تفعل ذلك وأكثر.

والواقع أن الخصم قد لا يحطم الرأسمال الرمزي والثقافي والقيمي بالكلية، وقد لا يعيد هيكلته أو ترتيبه وفق أولويات معينة، وإنما يجعله باهتاً أو هجيناً أو مستقيلاً أو متنحياً.. إلخ بكيفية تجعل المجتمع أو الجماعات أقل قدرة على اتخاذ قرار عقلاني. وقد ذكرنا أن الأمن هو مسألة إدراك وتلقٍ وبالتالي إذا تم التدخل على ديناميات التلقي والتفاعل تلك، فمن المتوقع أن تخرج تقديرات تهديد – فرصة مختلفة، ومن ثم سياسات أمن مختلفة.

ثمة مستوى أخر من الصراعات أو التجاذبات الثقافية والقيمية تخص هذه المرة ما يجري داخل الفاعل السياسي أو الاجتماعي نفسه، وخاصة تحديد ما يمثل تهديداً – فرصةً، وتحديد الاستجابة الموائمة له. وقد شاع تعبير "الأمن الثقافي" قبل عدة عقود، ومثل ذلك "الحروب الثقافية" أو "الصراعات الثقافية".

وغالباً ما تأخذ مدارك الهوية والثقافة ونظم القيم مقاماً ذا أولوية في سياسات الأمن، وهو ما يتجلى أكثر في مواقف الأزمة، وحالات الصراع، أو اللحظات الحاسمة، ويشهد العالمُ اهتماماً متزايداً بمقتربات ومناهج التحليل الثقافي للظواهر السياسية والأمنية والاجتماعية وغيرها، ولو أن الظاهرة متفاوتة لدى فواعل السياسة الدولية، وقد تجد الكثير من المبالغة في تقدير المخاوف الثقافية لدرجة مرضية تقريباً، وهذا يحيل لمتلازمة الشعور بالاستهداف أو التهديد أو المؤامرة، كما هي الحال في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وفي غير مكان من العالم.

خامساً: مخاوف عميقة

تجد مدارك التهديد – الفرصة من منظور ثقافي وقيمي لدى الفاعلين الرئيسين في السياسة الدولية، وقد شاع استخدام مفاهيم "الحرب الثقافية" منذ عدة عقود،[1] وزاد الأمر في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ إن شعور الأمريكيين بالانتصار على السوفييت، لم يبدد مخاوف عميقة على مكانة أميركا وهويتها ومستقبلها، بل لعل ذلك الانتصار هو الذي أثار مخاوف وهواجس ولكن من نمط جديد.

وعلى سبيل المثال، يتساءل الأميركيون اليوم: "من نحن؟"،[2] ويتصل السؤال بهواجس ومدارك تهديد داخلية أكثر منها خارجية، إذ يزداد السجال حول الشكل الذي يجب أن تقوم عليه أمريكا، ومدى الانفتاح على العالم، وحتى الانفتاح على تجاذبات وتكوينات ومطالب الداخل، وبالطبع تغير الوزن النسبي للولايات المتحدة في التفاعلات العالمية.

وقد أثارت مطالب الأمريكيين من أصل أمريكي لاتيني بأن تكون اللغة الإسبانية لغة رسمية مخاوف لدى قطاع كبير نسبياً من فواعل السياسة في الولايات المتحدة، إذ إن هذا قد يفتح الباب أمام أنماط من المطالب الإثنية واللغوية وربما الجهوية وغيرها، مما يمكن أن يمثل مصادر تهديد كبيرة. وكشفت

---

(1) انظر مثلاً:

James Davison Hunter, ***Culture Wars***: The Struggle to Control the Family, Art, Education, Law, And ***Politics in America,*** **Reprint, (New York:** black & white illustrations, **1992).**

وانظر: ف س سندرز، من يدفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب، **ترجمة: طلعت الشايب، ط4، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2009).**

(2) انظر مثلاً: صموئيل هنتنغتون، **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، مراجعة: السيد أمين شلبي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2009).

الانتخابات الرئاسية الأمريكية (2020) عن صدوع متزايدة في نظم القيم واتجاهات السياسة لدى الأمريكيين حول الطريقة الأمثل لإدارة البلاد.

وإذا كانت الأمور كذلك في بلد مثل الولايات المتحدة، فكيف يكون الحال لدى فواعل أُخرى حول العالم، أقل قدرة وإمكانات من حيث الرأسمال وعوامل القوة الرمزية والمادية؟ وكيف يكون الحال مع مصادر تهديد ثقافية وقيمية داخل بنى المجتمع نفسه، وتحتل مقاماً ذا أولوية في دول ومجتمعات كثيرة، وخاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، حيث تبرز النزعات والاتجاهات الثقافية والرمزية، الدينية والطائفية والجهوية بشكل يناهض أو يهدد المجال السياسي والثقافي والدولتي القائم برمته تقريباً.

سادساً: حيث "يسقط الظل"

في البعد الثقافي للأمن مشكلة مقيمة، لا حل لها تقريباً، وهي التحدي في تجسير الفجوة بين الرغبة والقدرة، بين ما تريده الوحدة الدولية على صعيد الأمن والمصلحة، وبين ما تستطيعه، وهذا يذكر بمقوله شائعة لـ ت س إليوت: "بين الرغبة والقدرة يسقط الظل"!

وإذا ما كانت المدارك غير مطابقة، أو منفصلة عن الواقع، وخاصة في حالات تمكن الأيديولوجيا والضغوط المخيالية الجماعية، أو لدى صناع السياسات، الخ فان ثمة مخاطر من أن تؤدي إلى قرارات أو استجابات لا عقلانية، وإنما مع ذلك قد تكون ضرورية!

هنا يحدث المزيد من تخصيص الموارد المادية والمعنوية من أجل مواجهة مصادر تهديد تتمثل بعدم القدرة الراهنة على تحقيق أهداف محددة، أو من أجل مواجهة مصدر تهديد غير موجود! أو ليس أولوياً، أو مختلقاً، أو بسبب حرف أو صرف اتجاهات الرأي والقوى عن أمور معينة بدفعها للانخراط النشط والدامي في أمور أُخرى.

يصبح "الظل" حيزاً للمزيد من سياسات الأمن أو بتعبير أدق سياسات "اللا أمن". وكثيراً ما عمل صناع السياسات على اختلاق حروب مع الخارج لصرف الناس عما يجري في الداخل، أو لاحتواء الاحتقان الداخلي، وكثيراً ما كانت سياسات الأمن الداخلي ذريعة لحشد الإمكانات وتعزيز التماسك الداخلي من أجل المعركة مع الخصم الخارجي.

ومن مفارقات "الظل" أن يخرج صانع السياسات بقرارات بناء على مدارك "غير دقيقة"، فقد لا يكون تقديرها للتهديد صحيحاً، وقد تجد أمراً ما تهديداً، فيما هو فرصة، وقد يكون العكس، أي أنها تجد في أمر ما فرصة، فيما هو تهديد. وقد ينام صانع القرار على موقف ويستيقظ على موقف معاكس، فينقلب تقدير الأمن رأساً على عقب، حيث تلعب الشخصنة والقيم والثقافة الفردية دوراً في تقديرات الأمور.

يتحدد مفهوم الأمن أو ما فوق الأمن في عالم اليوم من خلال الخطاب حول الأمن، والمدارك المنتجة حوله، وهو ما تقوم به فواعل ومؤسسات السياسة والعسكر والاقتصاد والثقافة التي يهمها "إنتاج" و"إعادة إنتاج" مفاهيم ومدارك وصور للأمن، لاعتبارات متعددة.

وتقوم مؤسسات عديدة (المدرسة، الجامعة، الجيش، الإعلام.. إلخ) بالمراقبة والتدقيق في ذلك، وتعزز عملية إنتاج مفاهيم ومدارك أمن على أنها حقيقة أو تستند إلى حقيقة حقيقية وليس افتراضية أو إيديولوجية.. إلخ

وطالما أننا نتحدث عن مدارك وتقديرات وخبرات وأولويات، فإن بالإمكان الحديث عما هو مصدر تهديد - فرصة من هذا الباب، وهكذا فإن فكرة "آمن عن طريق الاعتقاد" مثلاً تبدو مناسبة، وهي على غرار "صالح عن طريق الاعتقاد".[1]

---

(1) كريستوفر نوريس، **نظرية لا نقدية: ما بعد الحداثة، المثقفون وحرب الخليج**، مصدر سابق، ص 163.

ولا بد من التنويه إلى أن "الاعتقاد" هو ما يتم التهيئة له وهندسته، ثم التدخل عليه ليصبح اتجاهاً ومن ثم قوة مادية. ويشير إدوارد سعيد إلى ديناميات السيطرة عن طريق إنتاج الخطاب والصورة أو الثقافة،[1] فيما يشير تشومسكي إلى ديناميات السيطرة على مدارك المتلقي من خلال السيطرة على وسائط الميديا.[2]

ويعتمد تدبير الأمن ليس على التقنية المستخدمة في هندسة المدارك والسلوكيات فحسب، وإنما على التقنية كإيديولوجية للضبط والتماسك الاجتماعي.[3] ويأتي في هذا السياق فرض ديناميات (ومؤسسات) المراقبة والمعاقبة التي تحدث عنها فوكو بوصفها مؤسسات ضبط وتحكم ونظام إنتاج للمعنى المعزز للسلطة.[4]

وينسحب ذلك على ديناميات وتقنيات الفرجة والاستعراض بوصفها ديناميات إنتاج للقيم والمعاني بديلة ومتحكم بها،[5] ومثل ذلك بالنسبة لـ "المصطنع والاصطناع"،[6] التي تزيد على الواقع واقعاً أو تحل محله واقعاً جديداً أو ما فوق الواقع، وتحويل السيطرة إلى حق، والخاص الغربي إلى عام وعالمي.[7]

---

(1) إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، مصدر سابق، ص 57، 75.

(2) نعوم تشومسكي، **السيطرة على الإعلام: الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).

(3) يورغن هابرماس، **العلم والتقنية كـ "إيديولوجيا"**، ترجمة: حسن صقر، ط1، (كولونيا: دار الجمل، 2003)، ص 95 - 109.

(4) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة: علي مقلد، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).

(5) جي ديبور، **مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض**، ترجمة: أحمد حسان، ط1، (القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 1994).

(6) جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، مصدر سابق.

(7) إدغار موران، **أوربا وبربريتها**، ترجمة: محمد الهلالي، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2007)، ص 8 وما بعد. وانظر في تاريخية ذلك، إريك هوبزباوم، **عصر الامبراطورية: 1875 -1914**، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 104.

يزداد استخدام المجتمعات للتكنولوجيا في الضبط الاجتماعي والتدخل على اتجاهات الرأي والقوى الاجتماعية والأمن الاجتماعي.[1] وكما يقول فوكو – يؤيده في ذلك تشومسكي - إن الأفراد يمكن أن يوضعوا ضمن شروط تجعلهم يقبلون حقائق معينة وكأنها " لا تحتاج إلى برهان"، وذلك لمجرد تناغمها مع شيفرة للاعتقاد مكرسة، جماعية، ومدروسة، وإن الرقابة الأمنية لا ينحصر عملها "في الأعلى"، بل ومن خلال أشكال من الرقابة أو الالتزام الذاتي مما لا يتضمن ممارسة لضغوطات قسرية علنية. وثمة أشخاص ينخرطون في تعزيز مدارك وتوجهات تصب في خدمة "الاقتصاد السياسي للحقيقة".[2]

تمثل الصورة التي لدى الغرب عن العالم، أو التي يتقصد إنتاجها عنه، أحد محددات السياسة التي يتبناها الغرب نفسه تجاه "العالم". وقد كشف إدوارد سعيد في كتابيه "الاستشراق" و"الثقافة والإمبريالية" كيف أن إنتاج صورة الشرق لدى الغرب، وهو جزء من السياسة التي يتبعها الغرب تجاه الشرق. وتمثل مدارك الغرب عن العالم، أحد مصادر التهديد تجاهه، ذلك أن الفجوة بين الواقع وبين الصورة المتشكلة أو المنتجة حوله، وإحلال الأخيرة محله بالنسبة لصناع السياسات، هي جزء من ديناميات "ما فوق الأمن" التي نتحدث عنها في حيز آخر من الكتاب.

وفي التحليل الثقافي للهيمنة الغربية وتأثيرها على مدارك الأمم والشعوب للغرب ولنفسها. انظر مثلاً: هومي بابا، **موقع الثقافة**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2004)، ص 151 وما بعد.

(1) انظر مثلاً: هربرت ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، مصدر سابق، ص23؛ مع الإشارة إلى أن ماركيوز يتحدث عن المجتمعات في الغرب، ولكننا نسحب ذلك إلى دائرة أوسع نطاقاً.

(2) كريستوفر نوريس، **نظرية لا نقدية: ما بعد الحداثة، المثقفون وحرب الخليج**، ترجمة: عابد اسماعيل، ط1، (بيروت: دار الكنوز الادبية، 1999)، ص 162. وميشيل فوكو، "تدبير الحقيقة"، **فكر ونقد**، العدد في:

http://www.aljabriabed.net/n03_03adelal_tdbir.htm (252015- 10-)

ويأتي في هذا السياق أطروحات "برنارد لويس" و"صموئيل هنتنغتون"، كممثلين رئيسين لمنتجي صورة العالم لدى الغرب،[1] وثمة منتجون آخرون من متخصصي العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الشرقية والإعلاميين وباحثي مراكز الدراسات والأنثروبولوجيا السياسية والتاريخية.. إلخ الذين يقدمون صوراً أكثر أدلجة ويسحبون الاستشراق مثلاً إلى فضاء السياسة والميديا خلافاً لما كانت عليه الحال أيام "الاستشراق الكلاسيكي".[2]

سابعاً: بيو- ثقافي (البيولوجيا الثقافية)

الإنسان كائن بيو ـ ثقافي، وكل فعل إنساني هو فعل بيو ـ ثقافي،[3] و"ليس هناك أية سمة خاصة بالإنسان لا نجد لها مصدراً بيولوجياً، إننا نحمل معنا كل الإرث المنحدر من ماضينا الحيواني في لعبتنا، وملذاتنا، وحبنا، وبحثنا.."،[4] و"كل فعل إنساني هو فعل مكيف ثقافياً، الطعام، الشراب، الزواج، الولادة، الموت، وإن فكرة ومدارك عن الطبيعة (ومابعدها) هي إنتاج

---

(1) انظر مثلاً: صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط1، (القاهرة: سطور، 1999)؛ وبرنارد لويس، **الإسلام وأزمة العصر: حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس**، ترجمة: أحمد هيكل، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2004)؛ برنارد لويس، **أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة المسلمين**، ترجمة: محمد عناني، ط1، (القاهرة: دار سطور، 2003).

(2) محمد أركون، **الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي**، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص 296 – 297؛ ومحمد أركون، **معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية**، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2001)، ص 267 وما بعد.

(3) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991)، ص 13.

(4) المصدر نفسه، ص 14.

ثقافي، والإنسان نفسه، ولكن بالأخص الآخر، هو مكون من مكونات الطبيعة وموضوعاً للصراع، ومادة للقتل أو الغنيمة.

فكرة الصراع تتجاوز الإنسان إلى عوالم الحيوانات والنباتات وحتى الطبيعة،[1] وقد تعززت فكرة المكونات أو الأبعاد البيولوجية للقوة بوصفها الأساس للأمن والسيطرة والتحكم، قل احتواء مصادر التهديد، وفرض أولويات القوي ليس على الخصوم فحسب وإنما داخل مجاله هو نفسه أيضاً. وحدث في أزمان ماضية أن قُتل كبار السن والصغار والنساء، لأنهم يمثلون – من منظور مدارك التهديد ـ عبئاً أمنياً ومادياً على المجتمع أو "خالين من النفع".[2]

تنطوي أنماط العقاب والتعذيب والقتل الخ على ما يشير إلى طبيعة مدارك وهواجس الأمن، وما يفترض أنها قامت للحيلولة دون وقوعه. واتخذت الإجراءات والسنن العقابية والردعية أهدافاً أوسع نطاقاً، بحيث برزت مهام وقيم ومؤسسات الرقابة والضبط الاجتماعي، مثل السجون، بوصفها "عقوبة المجتمعات المتحضرة"،[3] ليس لمجرد الحرمان، وإنما لـ "تغيير الأفراد"، أو "الإصلاح"، وحدثت تطورات إضافية لاحتواء ما قد يخل بالأمن، وهذا لم يقتصر على الجناة أو المخالفين أو المتمردين أو الخصوم فحسب، وإنما للمرضى العقليين والجسديين أيضاً.[4]

---

(1) ميشيل فوكو، **الكلمات والأشياء**، مصدر سابق، ص 40.

(2) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، مصدر سابق، ص 19.

(3) ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة: علي مقلد، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990). ص 235، 248.

(4) ميشيل فوكو، **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، ترجمة: سعيد بنكراد، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 67 وما بعد.

لقد عبرت أفكار توماس هوبز وتشارلز داروين وسيجموند فرويد مثلاً عن دوافع ثقافية ونفسية ذات أصول بيولوجية، ركزت على التهديد والتحدي والاستجابة والتكيف والقوة، فيما ركزت مقاربات أخرى مثل كال ماركس وماكس فيبر على الطبيعة المتغيرة للإنسان ومداركه وخبراته ومواقفه،[1] وهذا ينسحب على أولويات العيش والأمن والصراع الاجتماعي والسياسي.. إلخ

وعاد فرويد للقول إن الثقافة قامت على ضبط حالة الطبيعة بقيود عديدة، ذلك أن الإنسان "نَزَّاعٌ إلى تلبية حاجته العدوانية" على حساب الآخر، و"الإنسان ذئب للإنسان"،[2] وهكذا "يجد المجتمع المتحضر نفسه مهدداً باستمرار بالانهيار والدمار"، و"على الحضارة أن تجند كل ما في متناولها كي تحد من العدوانية البشرية"،[3] ولكن لم يمكن القطع مع هذا، وبقيت ضوابط الأخلاق والقيم والمحظورات الدينية والأخلاقية والقانونية.. إلخ عرضة للانكسار والنكوص، وبقي العالم مُهدداً بالانفلات. بل إن تلك الضوابط والتطورات أصبحت هي نفسها إطاراً ومبرراً ومحدداً قيمياً وشرعياً وقانونياً للعنف وتهديد الآخر تحت عناوين وذرائع شتى.

---

(1) انظر بكيفية عامة: باربرا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة: ممدوح عمران، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 337، آذار/مارس، 2007)؛ وأمارتيا صن، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 352، حزيران/يونيو 2008).

(2) سيغموند فرويد، **قلق في الحضارة**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط4، (بيروت: دار الطليعة، 1996). ص 72.

(3) المصدر نفسه، ص 73.

ويعزز هربرت ماركيوز هذه الفكرة، ومن خلال قواعد "الإيروس والحضارة"، [1] و"الإنسان ذو البعد الواحد"، [2] التي ترى أن الحضارة تأسست وتطورت مع فرض إكراهات من قبل الإنسان على الإنسان نفسه، فيما يتعلق بالجنس والملكية والتفكير أو القيم وغيرها. وقد تطورت الحال بحيث أصبحت تلك الإكراهات والقواعد بمثابة محددات للأمن البشري، وأي تجاوز لها أو حتى محاولة زحزحتها (أو حتى مراجعتها) هو أمر يمثل تهديداً للأمن، ويتطلب أنماطاً مختلفة من العقاب.

وبذلك صار تاريخ الحضارة وتاريخ الإنسان هو تاريخ التجاذبات بين "الإيروس" و"الحضارة"، تاريخ القمع والضبط الاجتماعي والقيمي. ولأن دوافع العنف والصراع والاستحواذ والغريزة.. إلخ هدامة ومميتة، فقد كان لا بد من ضبطها وإعادة توجيهها، وهذه هي قصة الأمن – اللا أمن في تاريخ الإنسان.

والواقع أن الأمن أو التهديد – الفرصة يمثل شرطاً شارطاً لكل ما يجري في العالم، أي أن كل شيء تقريباً يحدث بذريعته. وما نذكره عن فرويد (وماركوز) لم يكن مسلماً به على الدوام، إذ إن العدوانية ليست فطرية بالتمام، وإنها حتى في الطبيعة الحيوانية غير البشرية مرتبطة بالحاجات والمحفزات والتأثيرات. [3]

---

(1) هربرت ماركوز، "الإيروس والحضارة"، ترجمة: مطاع الصفدي، **العرب والفكر العالمي**، (العدد2، ربيع 1988)، ص 4 -24: وهربرت ماركوز، **الحب والحضارة**، ترجمة: مطاع الصفدي، ط2، (بيروت: دار الآداب، 2007).

(2) هربرت ماركيوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط3، (بيروت: دار الآداب، 1988).

(3) ميشيل كورناثون، "هل من عدوانية طبيعية؟"، في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، مصدر سابق، ص 67 -73.

تبدو طبيعة الأمن ومكوناتها محكومة بـ "دينامية داروينية"، تتمثل بمقولة "البقاء للأصلح" أو بالأحرى "البقاء للأكثر تكيفاً" التي تدور في إطارها كل العمليات الحيوية في الطبيعة، البشرية وغير البشرية، تقريباً. وهكذا يبدو الأمن هو التخلص من التهديد المحتمل، أو الهيمنة عليه، وجعله فرصة، هذا قانون ليس حصرياً، وما أن يتمكن الآخر من الإمساك بالفرصة وقلب المعادلة، فإن ذلك ينسجم مع القانون، ولو أن ذلك يندرج في العقائد التي تعد الإنسان عنيفاً بطبيعته، ولا يجد أمناً طالما ثمة من يمكنه أن يكون أقوى منه.

يتحدث جيرولد كاتس J.Katz عن ثنوية ثقيلة تحكم الخائف، إنساناً كان أم حيواناً، "إن الحيوان الجائع يقسم البيئة إلى أشياء تؤكل وأشياء غير قابلة للأكل، وحينما يشعر بالخطر لا يرى أمامه إلا أماكن الاختباء وطرق الهرب"،[1] وهذا ينطبق على موضوعنا، ولكن ليس بالضرورة الاختباء أو الهرب، ولو أنه دينامية متبعة، ذلك ان المواجهة والمقاومة وكذلك الاستسلام هي سبل أخرى لـ "احتواء" التهديد ومن ثم "ضمان" الأمن.

يتحدث كونراد لورنز عن "الكوابح التي تحد من العدوان لدى مختلف الحيوانات الاجتماعية وتمنعها من جرح أو قتل إخوتها في النوع، ... فالغراب يستطيع أن ينتزع بضربة منقار واحدة عين غراب آخر، ويستطيع الذئب أن يفتح بعضة واحدة أوداج ذئب لو لم تكن هذه الكوابح الأكيدة والمختبرة تمنع ذلك".

---

(1) كارل بوبر، "حول الفرضيات"، في: فيليب نيكولاس جونسون –ليرد ويتر كاثكارت ميسن (تحرير)، **التفكير: مطالعات في علم المعرفة**، ترجمة: أديب يوسف شيش، ط1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 272: يمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية**، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 264، كانون الأول/ديسمبر 2000)، ص 357.

ويلاحظ لورنز أن "من النادر جداً أن يتمكن حيوان ما في الغاب من أن يؤذي جدياً حيواناً آخر من النوع ذاته"، وهذا يعني "أن اللواحم المسلحة تمتلك كوابح تؤثر بأمان كاف كيما تمنع التدمير الذاتي للنوع". والمفارقة هنا أن الإنسان يفتقر إلى "صمامات الأمان" التي تمنع الحيوانات من أن تقتل رفاقها من النوع نفسه، "كيما تمنع التدمير الذاتي للنوع".

لم يكن الإنسان قادراً على ممارسة القتل بسرعة، و"لم يكن هناك في مرحلة ما قبل تاريخ الإنسان أي ضغط مارسه الانتخاب وأنتج آلية كابحة تحول دون قتل الإنسان لأخيه الإنسان، حتى اليوم الذي أخل فيه ابتكار الأسلحة المصنعة بالتوازن بين القتل وبين الكوابح الاجتماعية ... وكان يمكن للبشرية في الواقع أن تقضي على نفسها بنفسها بواسطة هذه الاختراعات الأولى لولا هذه الظاهرة الرائعة التي تتمثل في أن الاختراعات والمسؤولية هما نتاج هذه المَلَكَة، وهي مَلَكَة إنسانية بشكل نموذجي، المتجسدة في طرح الأسئلة".[1]

ويذهب إريك فروم، إلى تناول معمق لما يسميه "التدميرية البشرية"، ويتحدث جارد دياموند مثلاً عن ثلاثية "أسلحة، جراثيم، فولاذ"،[2] بوصفها ثلاثية بيو ـ ثقافية وأنثروبولوجية ساعدت الغرب في الانتصار على الهنود الحمر والأفارقة

(1) كونراد لورنز، السلوك العُدواني وكوابحه" في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي (إعداد وترجمة)، **الطبيعة والثقافة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991)، ص 74 - 75. النص الأصل هو: كونراد لورنز، "الإنسان واقعاً"، **الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: العدد: العدد 27 -28، 1983)،

(2) جارد دايموند، **الانهيار: كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).

وغيرهم، وكان لها تأثيرات وإكراهات نشطة على العالم، وأدت إلى قهر الأمم الأخرى، وحدثت إبادات جماعية لشعوب بأكملها تقريباً.[1]

وفي التاريخ البعيد والقريب أنماط من الاستهداف البيولوجي والثقافي للجماعات، وحروب أهلية وإبادات جماعية كثيرة، وقد كان مصير الهنود الحمر أبرز مثال على التطهير والإبادة البيو ـ ثقافية، حتى لم يعد الهنود يمثلون مصدر تهديد للفاتحين والغزاة. ومثل ذلك ما جرى حول العالم من حروب داخلية وخارجية خلفت الملايين من الضحايا.[2]

يمكن أن يكون التهديد البيو ـ ثقافي رمزياً وليس عسكرياً مثل التأثير على الأفراد والجماعات بالترغيب والترهيب لتغيير انتماءاتهم وهوياتهم أو السكوت عنها، والإدماج الاجتماعي والسياسي والديني واللغوي.. إلخ وهي جميعاً أدوات تؤدي بكيفية أو أخرى إلى "تحويل" ثقافي ومن ثم تغيير موازين التكوينات الاجتماعية والسياسية، وتحويل ما يُعد مصدر تهديد أمني إلى فرصة، طبعاً في حال صادف النجاح التام، أو التخفيف من التهديد على أقل تقدير.[3]

---

(1) منير العكش، **أميركا والإبادات الثقافية**، ط1، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2009)، ونعوم تشومسكي، **سنة 501 الغزو مستمر**، ترجمة: مي النبهان، ط1، (دمشق: دار المدى، 1996).

(2) انظر بكيفية عامة: إريك فروم، **تشريح التدميرية البشرية**، ج1 وج2، ترجمة: محمود الهاشمي، ط1، (دمشق: وزرة الثقافة، 2006).

(3) تدخل هذه الأمور في صلب اهتمام ما يعرف بـ سياسات الهوية والهندسة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي والثقافي، انظر مثلاً: دانيال برومبرغ (معد)، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة: حسين عمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1997).

يتخذ التهديد – الفرصة البيوثقافي في منحىً مختلفاً، أحياناً، فقد برزت مؤشرات أنثروبولوجية وثقافية وبيو ـ ثقافية حول العلاقة بين الأمن الفردي والجمعي وبين العقائد الخلاصية، وكان تقديم القرابين البشرية وغير البشرية تفادياً لغضب أو عقاب يمكن أن يحل بها،[1]

وبرزت أنماط عقدية كانت تعد الإنسان بنعيم أو جحيم بيولوجي (وثقافي) في الدنيا والآخرة، الآخرة على وجه الخصوص، وتجد ذلك في مختلف الأديان والعقائد، حيث الجنة والنار، نعيم الأولى وجحيم الثانية، وثمة اشتراطات وقابليات إيمانية عقدية وسلوكية.. إلخ تفضي بالشخص إلى هذه أو تلك.

ويبدو الدفاع عن النفس وعن الجماعة والوطن والتضحية في سبيلها، نمطاً من الدفاع البيو ـ ثقافي، وثمة في مختلف الثقافات تمجيد لـ "الشهداء" و"جرحى" الحروب والمواجهات كجزء من ديناميات الهوية.[2]

ثمة بيولوجيا جديدة للإنسان، ومخاوف متزايدة من أن تؤدي الهندسة الوراثية وثورة التقانة والمعلومات إلى المزيد من "تشيوء الإنسان"، و"تسليع الجسد"، و"استنساخ الإنسان"،[3] والتدخلات الطبية ونقل الأعضاء والأعضاء الصناعية، وحتى أنماط الأسلحة الفتاكة وتأثيراتها على بيئة الإنسان والتنوع الحيوي، وثمة تطورات مُقلقة حول مشاريع محتملة لإنتاج "قنابل عرقية".

(1) إريك فروم، **تشريح التدميرية البشرية**، مصدر سابق، ص 73.

(2) بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (دمشق: دار قدمس، 2009)، ص 143 ومابعد: وباربرا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، مصدر سابق، ص 191.

(3) انظر مثلاً: إينياسيو رامونيه، **حروب القرن الحادي والعشرين، : مخاوف وأخطار جديدة**، مصدر سابق، 136.

ويبدو أن العالم مقبل على أنماط من التهديد – الفرص الأخرى على أساس بيو ـ ثقافي، تكون نتائج وتداعيات في الوقت نفسه لظواهر مثل الهجرات الكبيرة حول العالم، وتحول الهويات أو الهويات الهجينة والقلقة وغير المستقرة بل والمفخخة.[1]

وثمة عوامل ومؤشرات تعزز ذلك مثل النقص الحاصل في عدد السكان في مناطق أو دول بعينها وزيادته في مناطق أو دول أخرى، وضحايا الحروب والمواجهات واللجوء القهري ومخاوف من تعرّض الجماعات والأفراد للإبادة على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية، واستهداف النساء بالقتل والاغتصاب و"الحمل القسري" بوصفها سياسات منهجية للنيل من الخصم، وتجنيد الأطفال في الحروب.[2]

ثامناً: رمزي/قيمي

يثير التهديد على اختلاف أنماطه وأشكاله استجابات رمزية وقيمية، ولا يتعلق الأمر بتهديد أو سلوك مُنبتّ الصلة بما قبله أو بالواقع، إنما التهديد يكون جزءاً من دينامية أو سيرورة، وسياق منافسات ومواجهات ومدارك أمن، تهديد – فرصة، ومخيال جمعي، واستعدادت مختلفة أو متفاوتة، "ففي صميم الحياة الجماعية يقبع الخوف"،[3] ومن ثم الحاجة الطبيعية للتفكير في وسائل الدفاع أو احتواء ما يعد مصدر تهديد، حتى لو كان افتراضياً، إذ يحيل الخوف إلى مصدر تهديد ما، وكذلك إلى تفويت فرصة، وكذلك الخوف من فوات فرصة.

---

(1) انظر مثلاً: علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص17 وما بعد.

(2)Minority Rights Group International (MRG), *State of theWorld's Minorities and Indigenous Peoples 2015*, Events of 2014, Minority Rights Group International, July 2015, p.265269- .

(3) عبد الله حمودي، العنف: إضاءة أنثروبولوجية، حوار محمد زرنين، فكر ونقد، http://www.aljabriabed.net/n55_05zarnin.htm

الأمن مفهوم رمزي أو سيميائي، وهو من أكثر المدارك والممارسات الإنسانية تعقيداً، وبوصفه فعالية كبرى تحيط بالإنسان كلياً، فهو يمثل من حيث الدلالة أو المعنى "مفتاحاً" لفهم الظواهر الإنسانية، وتتداخل فيه أبعاد الإنسان ومكوناته وفواعله ومعطياته ومكنوناته، النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية واللغوية والدينية وغيرها.

الإنسان كائن يسبح في بحر أو فضاء من الرموز، ويصعب تخيل الوجود البشري بلا رموز، أو تخيل كيف يمكن العيش من دون لغة وأصوات وكلمات وأرقام وألوان وطقوس وإشارات، ومن دون رموز الرياضيات والاتصالات والمعادلات والأسماء، والأهم أن الإنسان اليوم يقع بين حدي ثنائية رقمية (0 -1) تحكم عالماً من الشبكات والتدفقات.

وكما قال ماكس فيبر إن الإنسان "حيوان عالق في شبكات رمزية، نسجها بنفسه حول نفسه"،[1] والسياسة هي صراع على الرمزي، أو هي صراع على المعنى والقوة، أي على الأمن، والأمن كحاجة وجودية هو تلك الشبكة، ولا شك أن في ذلك تأويلا قصديا هنا، ولكنه لا يمثل أية مشقة، ومن السهل رد أكثر الأمور المتعلقة بالإنسان إلى دوافع الأمن.

يمثل الرمز مصدر تهديد – فرصة كبيراً، فهو ذو قابلية للاستخدام التوظيف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري.. إلخ بكيفية تعطيه حساسية وأولوية نشطة، وهو من حيث قدرته على الجمع والتفريق، التوحيد والتقسيم، والتدخل على الوقائع وإقامة وقائع بديله، وجعل المستحيل ممكناً والممكن مستحيلاً، والوهم حقيقة والحقيقة وهماً، والقوة ضعفاً والضعف قوة،.. إلخ يؤدي دوراً حيوياً في سياسات الأمن، التهديد – الفرصة، بدءا من الفرد والجماعة إلى المجتمع والدولة، إلى العالم.

---

(1) كليفورد غيرتز، **تأويل الثقافات**، مصدر سابق، ص 82.

هذا يعني أن الثقافة واللغة والمفردات والإشارات والرسوم والنقوش والألوان والتصاميم والأشكال وأنماط وأنواع الطعام المنتقاة.. إلخ هي "اختيارات سياسية"، وتمثل أدوات ومفاهيم ومؤشرات لمقاربة موضوع الأمن، ويمكن أن تكون "أساساً" للتمييز بين ما يمثل تهديداً – فرصة، وهي في الوقت نفسه، موضوع للأمن، مثلما يكون الأمن موضوعاً لها.

وكثيراً ما جرى تصنيف الأفكار والمواقف والسياسات بناء على اختيار ألوان نلبسها أو أنماط من الموسيقى نسمعها، أو أنماط من السلع التجارية التي أخذت طابعاً أيديولوجياً فاقعاً، ومن ذلك (حتى وقت قريب) ماركات السجائر والسيارات والمشروبات والروايات والصحف التي نقرأها والإذاعات التي نسمعها والشاشات التي نشاهدها.. إلخ وعلى الرغم من الأدجة الفائقة أو الفاقعة للكثير من الأمور، إلا أن كل فعل يمكن أن يحيل أو ينطوي – بشكل مباشر أو غير مباشر – على اختيارات سياسية، ومن ذلك ما كشفته الدراسات النقدية وتحليل النصوص والسيميائيات عن تحيزات ومسكوت عنه ومتنكر له في الخطب والسياسات، وحتى اختيار الألوان والرسوم وغيرها.

إن اللعب في الحيز أو المسافة "بين ما تظهرة الرموز وبين ما تحجبه وما تومىء إليه وما تستره"،[1] بين حدي الأصل والصورة، الشكل والمضمون، المادي والمعنوي، وهي جميعها موضوعات للأمن، أي مصدر تهديد – فرصة. والواقع أن الأمن الرمزي، لا يقوم على علاقة مؤكدة بين الرمز وما يحيل إليه فقط، وإنما بينه وبين ما يراد منه، أي بين الرمز والأمن، وقد سبقت الإشارة إلى بُعد الواقع – ما فوق الواقع في الأمن، وما كان في تلك الفقرة يصح هنا بالتمام، إذ لا تعود العلاقة بين الدلالة والمدلول هامة مقارنة بالعلاقة بين الرمزي وما يراد له، أو منه أمنياً.

---

(1) عبد العزيز العيادي، **ميشيل فوكو: المعرفة والسلطة**، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994)، ص 7.

الإقصاء الرمزي

ترتبط مدارك الأمن الرمزية بمنظورات عديدة، وتعميم إطار رمزي (مديد أو قابل للاستمرار) هو أحد التحديات – الفرص، لأن المقاربات تتغير بتغير الأوضاع والأوزان والفواعل والمصالح والتأثيرات، وقد يفتح الأمر الباب أمام مصادر تهديد – فرصة رمزية وربما أمام الحرب.

إن كل مقاربة أو تحديد لمصادر التهديد – الفرصة تنطوي على "رابح – خاسر"، بشكل نسبي، أي على درجات متفاوتة من الرضا ـ عدم الرضا وربما المقاومة العلنية أو السلبية، ومن ثم محاولة تقويض، هنا يمكن أن تتطور الأمور إلى أوضاع يمكن أن يستخدمها الخصم للتغلغل والتأثير. وهذا من الأمور الأكيدة تقريباً لدى وحدات أو فواعل ذات تكوين متعدد اجتماعياً وأثنياً وجغرافياً وبيئياً.. إلخ حيث يصعب تعميم إطار ومنظومة رمزية توحيدية من دون أن تخلق شعوراً بالانكسار أو التهميش أو الإقصاء، بل من دون أن يحدث ذلك فعلاً. هذا يعني أن ثمة مصادر تهديد رمزية دائمة، وحكاية لا نهاية لها.

الدولة الرمزية

قامت الدولة أو الوحدة الرئيسة بممارسة عنف رمزي كبير يفوق ما لدى المستهدفين من عنف مادي أو رمزي، في إطار هندسة لسياسات هوية وطنية أو جمعية مثل "تصور" أو "تخيل" أو "اختلاق" تاريخ مشترك ورموز توحيدية وأسطورية ومناسبات وأعياد "جماهيرية" ومدارك تهديد وبطولات وانتصارات.. إلخ بكيفية أثرت بشكل كبير وربما مَحَتْ تراثاً ورأسمالاً رمزياً لدى التكوينات الفرعية المستهدفة.

تطمح الدولة أو الوحدة لأن تؤسس جماعة رمزية أو رأسمال رمزي، توحيدي ما أمكن، يحتوي مصادر التهديد الداخلية ما أمكن وينقل الصراع والمنافسة داخل التكوينات من البعد الانقسامي والصدامي إلى البعد السياسي، ومن

الصراع على الدولة (أو الوحدة الدولية) إلى الصراع داخلها وعلى السلطة فيها، إلى جانب الأغراض الخارجية التي لا تقل أهمية، بل تكتسب أولوية في ظل وجود وحدات أو دول متنافسة أو متحاربة.. إلخ هنا يكون التهديد الخارجي أحد فواعل التأسيس والتعضيد للداخل، أو يفترض أن يكون من العوامل المساعدة. هذه من المسائل الإشكالية المفتوحة.

إن استخدام أبعاد رمزية تاريخية ودينية مثلاً هو أمر مُتاح للجميع، ويمكن أن تستخدم الفواعل المتنافسة الرموز والأطر الثقافية والرمزية والدلالية نفسها تقريباً، ما يعني الدخول في لعبة "المزاودة المحاكاتية" وصراعاً على أولوية وربما حصرية استخدام التسميات والرموز والمعاني، وادعاء حصرية خلع المعاني وتوظيف التسميات والرموز، وهذا من الأمور التي أثارت مصادر تهديد – فرص وفجرت الكثير من الحروب، داخل الجماعات والفواعل، وفيما بينها. ويمتلك عالم الرمز قوة تخييلية وتأويلية ووظيفية أو استثمارية فائقة، ولكنه لا يعمل منفرداً، ولابد من أن تتوافر مجموعة من الظروف والعوامل المساعدة.

تتمركز كل جماعة أو وحدة حول أطر رمزية مؤسسة ومعززة، وإن اختلال العلاقة بينها وبين تلك الأطر قد يؤدي بالجماعة إلى تغييرات كبيرة، فقد تذوب في جماعات أخرى، أو تندرج في سرديات دينية أو لغوية أو إيديولوجية أخرى، وإذا كانت دولة فمن الممكن أن تنهار وتصبح دولاً أو تصبح جزءا من دول أو فواعل دولية أخرى، وهكذا.

وقد شهد التاريخ تجارب كبرى على هذا الصعيد، من تغييرات في الخارطة الدينية والمذهبية واللغوية للأمم والأقوام والجماعات، ويحدث مثل ذلك بالنسبة للخارطة الإيديولوجية والتيارات ذات الجاذبية العابرة للدول والجماعات. ولو أن ثمة تحولات لم يتم الإضاءة عليها بالتمام، إذ تتم التعمية على الكثير من الأمور، كجزء من منافسات المعنى والقوة أيضاً، أو المزاودة المحاكاتية- أو الأَنوية أو التطهرية.

العنف الرمزي

عادة ما يكون الرمزي "محروساً بالرجال" كما يقال، وبالنساء طبعاً، لأنه يمثل "روح الجماعة"، لدرجة يصبح معها المتلقي جزءاً من الموضوع نفسه، يستبطنه ويحرص على ديمومته بوصفه أمراً طبيعياً أو ضرورياً أو حتى مقدساً. هنا يصبح الأمن الرمزي (مُطَبَّقاً على المتلقي) هو نفسه – مع عوامل أخرى ـ أداة لإعادة إنتاج المعنى أو تجديد شروطه، والمحافظة على استمراريته.

يمثل الرمزي جزءاً من البنى والأنساق التي تتضافر وتتواشج فيما بينها وتؤدي إلى "نظام إنتاج" للأمن كما لو أنه طبيعي وتلقائي، فضلاً عن مراقبة ديناميات التهديد – الفرص القائمة والتعاطي معها بكيفيات مختلفة حسب تقديرات اللحظة والاتجاهات النفسية والإدراكية والسياسية والدينية.. إلخ

وتمثل الثقافة جزءاً من نظام القوة والمعنى، أي نظام أو ديناميات الأمن، بحيث تحدد الإيديولوجيا ونظم القيم ما إذا كان أمر ما مصدر تهديد أو فرصة. ويمثل التهديد أو العنف الممارس داخل الجماعة أو التنظيم مثل التطهير (أو الطرد) بذريعة الحفاظ على وحدة الجماعة وهويتها وتماسكها من الانقسام والاختراق.. إلخ

انظر بهذا الخصوص الاقتتال داخل الجماعات والهويات من أجل الاستحواذ، وطرد ما يُعدُّ من منظور بعضها البعض انقساماً وتشرذماً وانشقاقاً الخ وهناك عمليات القتل والاغتيال والتمثيل بالضحايا تحت عنوان عقوبة "المرتد" أو "الخروج عن الجماعة".

وثمة العديد من ديناميات الأمن الرمزي، وتضج وسائط الميديا والاتصال والتواصل الاجتماعي بأنماط من القواعد السلوكية والفقهية الرادعة والزاجرة، والقواعد الواجبة الاتباع وأي خروج عنها يفضي إلى العقاب/العنف المشهدي الفائق.[1]

---

(1) علي حرب، **أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 99 -102.

وقد أورد الروائي والمفكر الإيطالي إمبرتو إيكو في روايته "اسم الوردة" حادثة مميزة في هذا الباب، أي الأمن أو العنف الرمزي، قل العميق، عندما قام "حراس المعنى" بوضع نوع من السم على أوراق كتب ممنوع قراءتها، بحيث يتغلغل السم عبر مسامات الجلد إلى جسم القارئ، بينما يمسك بها ويقلب صفحاتها، فيموت عقاباً له على قراءة ما يراه "حراس المعنى" لدى الجماعة "كفراً" أو "زندقةً"،[1] والواقع أن في التاريخ وقائع وسرديات كثيرة بهذا الخصوص.[2]

تاسعاً: السرديات والأساطير

تحكي السرديات الدينية والميثية عن أول تهديد أو عنف شهده العالم، بحادثة قتل "هابيل" على يد "قابيل"، ومنذئذ وهاجس الإنسان الأمن وضبط استخدام القوة وتقنينه، ولكن بقدر قليل من النجاح، إذ إن تلك الضوابط هي نفسها مصادر رئيسة من مصادر التهديد، ومبرر أو مسوغ رئيس له أيضاً.

يبدو التهديد – الفرصة ملازماً للتصور الميثي أو الديني للعالم، وتأخذ "الأضحية" مثلاً مقاماً مركزياً في هذا الباب،[3] والانتقال من التضحية بالإنسان إلى التضحية بالحيوان، لم تمثل قطيعة هنا، إذ لا تزال التضحية بالإنسان، الأنا أو الآخر، مدخلاً لازماً، للوفاء بمتطلبات النعيم "الآخروي" الموعود. هذه مسألة

---

(1) إمبرتو إيكو، **اسم الوردة**، ترجمة: أحمد الضمعي، ط1، (طرابلس، ليبيا: دار أويا، 2002).

(2) انظر مثلاً: بيرنهاردت ج هروود، **تاريخ التعذيب**، ترجمة: ممدوح عدوان، ط1، (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر، 2008)؛ وميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، مصدر سابق.

(3) رينيه جيرار، **العنف والمقدس**، ترجمة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 17 -22، ص 421 -425. وفريد الزاهي، **المقدس الإسلامي**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2005)، ص 89 وما بعد.

إشكالية تنفتح على مصادر تهديد – فرصة لا حصر لها تقريباً. والواقع أن تلك "التضحية" لا تقتصر على أهداف "آخروية" إذ ثمة استهدافات دنيوية تتصل بتجاذبات الهوية على اختلاف أنماطها وسياساتها، مثل العرقية والوطنية والطبقية وغيرها، كما تحدث لغايات أخرى ليس هنا مجال الخوض فيها.

تتأسس الوعود حسب السرديات الدينية على عنف مقدس، و"مفتاح الجنة" هو الجهاد أو حد السيف، والجنة (من منظور عقدية دينية) حصرية بفرقة أو طائفة معينة، بوصفها "الفرقة الناجية"، هذا المنظور هو بحد ذاته – أو كما يتم تلقيه وتفسيره وتأويله وتوظيفه ـ مدماك نظريات الأمن أو الخلاص الثقافي أو الرمزي.

وثمة نسخ مشابهة له في الإيديولوجيات والمدارس الفقهية والسياسية وغيرها، هنا يبدو العنف (كمدخل الأمن) كما لو أن له شرعية أو توكيلا إلهياً. ولـ "العنف المقدس" جاذبية كبرى، وتجد "الهجرة إليه" في تزايد، وتكاد تصبح ظاهرة بل هاجساً عالمياً، وخاصة أنه مدخل ذو شعبية كبيرة نسبياً، في فضاء اجتماعي وثقافي واقتصادي يمثل الحرمان المادي والمعنوي السمة الأبرز فيه.

يتأسس الأمر ويتغذى على تراثٍ طويلٍ من الإقصاء الرمزي، انظر في كتب الرحالة والتصنيفات الأدبية والفقهية، بين الجماعات والشعوب، وتجد ذلك في كتب التراث العربي والإسلامي: ابن بطوطة، ابن كثير، ابن فضلان، البيروني، ومثله في كتب التراث الأوربي والمسيحي، وغير ذلك. وينسحب الأمر إلى العصور القريبة، حيث ينطبق تحليل أو تفكيك إدوارد سعيد لـ"الاستشراق" و"المركزية الغربية"،[1] على ما لدى أهل الشرق أو العوالم غير الأوربية من مدارك ونظم قيم

(1) إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)؛ عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، مصدر سابق.

وتفكير تجاه الغرب، حيث يبرز "استشراق معكوس" أو "استغراب" أو "مركزيات" إسلامية.[1]

لعبة الرموز

يمثل اللعب بالدلالات والرموز وحتى الحقائق والأحداث، بما في ذلك التحايل والتأويل القصدي، وإدارة الصراع على المعنى والدعاية.. إلخ أموراً نشطة في تجاذبات الأمن، ما يعد فرصة — تهديداً، ذلك أن قواعد اللعبة مختلفة هنا، وهي تجيز استخدام أدوات وطرق ورموز وغيرها كوسائل لتحقيق الأمن، ذلك أن الهدف أي الأمن هو الأصل، وأما الوسيلة فثمة مرونة كبيرة نسبياً في أمر تحديدها لفواعل السياسة. وكما تقول حنة أرندت "لم يكن حُسن النية أبداً أحد الفضائل الأساسية، [في السياسة] فقد اعتبرت الأكاذيب دوماً وسائل ضرورية ومشروعة" في هذا الباب،[2] ذلك أن "المعيار الأساس في العمل السياسي هو الفعالية".[3]

استبطان

يمثل الرمزي واحدا من حقول السياسة والأمن، لجهة نظام المعنى والقوة، ونظام الهيمنة داخل الجماعة أو الوحدة الدولية، ويتعلق الأمر بنظام الحكم والسيطرة على الجماعة و"الخضوع الضمني" أو "الطوعي"،[4] و"تكييف"

(1) انظر مثلاً: سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز والتمركز الأوربي المعكوس**، ط1، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989)، وفي نقد المركزيات الأخرى انظر مثلاً: عبد الله إبراهيم، **المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001).

(2) محمد سبيلا، **للسياسة بالسياسة: في التشريح السياسي**، ط2، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010)، ص 9؛

(3) المصدر نفسه، ص 10.

(4) انظر مثلاً: إيتيان دو لا بويسي، **مقالة في العبودية الطوعية**، ترجمة: عبود كاسوحة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).

العواطف والمدارك لدى الأفراد لصالح الحاكم أو الفاعل الرئيس، وخاصة مداركه المتعلقة بما يمثل تهديداً – فرصة، في الداخل أو الخارج، مع مقدار ضئيل من التمييز لدى المحكوم بين ما يصدر عن الحاكم الشخص أو المجموعة أو الحاكم بوصفه ممثلاً للدولة أو الوحدة الدولية.

ويحيل بورديو حالة الخضوع الرمزي أو الضمني للحاكم ليس للإكراه أو الطوع وإنما لنظام ومقولات التفكير التي يتقاسمها الحاكم والمحكوم، وهذه هي التعميمات التي تحكم الحاكم والمحكوم معاً. ومن الممكن هنا تناول الأمر من خلال الاستبطان المتبادل، أي استبطان المحكوم لمدارك الأمن لدى الحاكم أو الدولة، والعكس، أي استبطان الحاكم أو الدولة لمدارك أو مخيال الأمن لدى العامة، وهذه أمور بالغة التداخل والتعقيد، وثمة حالات هامة في هذا الباب.

يمكن تكثيف الأمور في مفهوم "الهابيتوس" الخاص بالأمن، بمعنى نسق القيم والقابليات والاستعدادات ومحددات السلوك والتعبير المتعلقة بما يمثل تهديداً – فرصة، والتي يمكن أن تتشكل من خلال نظم التعليم والتربية والثقافة الشفاهية والإعلام والميديا والسجون والمؤسسات الإصلاحية.. إلخ

وثمة فضاءات أو حقول عديدة للرمزي المتعلق بالأمن، ولا يتوقف الأمر على ما تحاوله الدولة أو الوحدة الدولية "رسمياً"، إذ ثمة فواعل وتجاذبات رمزية كثيرة في هذا الباب، لدى الجماعات الإثنية والعرقية واللغوية والأحزاب والمؤسسات والشركات وحتى لدى الأفراد، مما يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثراً في تقرير ما يمثل تهديداً – فرصة، للفاعل نفسه، وللوحدة ككل وصولاً إلى النظام العالمي.

وثمة تحولات يمكن أن تطرأ على "عقيدة الأمن" تأثراً بتلك التجاذبات الكثيرة والمستمرة حول ما يمثل تهديداً – فرصة. وتمثل "الثورات" و"الاضطرابات" و"الانقلابات" وتحولات اتجاهات الرأي حول قضايا الأمن. وفيما يتصل

بالاستضمار فإن قوة الرمز أو دينامية إنتاج مدارك وسلوكيات الأمن لدى الوحدة الدولية يمكن أن تؤثر بعمق حتى لدى المتلقين المناهضين لها.

وراء البناء الرمزي للأمن يجب –على ما يدعو بورديو– التدقيق في السوسيولوجيا العميقة والمؤسسة لمدارك الأمن والتي يمكن تقصيها في الكيفية التي يتم فيها اختيار وتعيين خبراء الأمن فواعل السياسات الأمنية أو السياسات التي تحدد ما يمثل تهديداً – فرصة، والتجاذبات فيما بينهم، ومحددات عملهم، وأولوياتهم، الصريحة والمضمرة أو المسكوت عنها، ومثل ذلك بالنسبة لبرامج التعليم والمؤسسات الإعلامية والثقافية وخطاب المثقفين ورجال الفكر والفواعل الاجتماعيين.

عاشراً: الفعل الرمزي

هناك العنف المتمثل بقتل النفس (أو عمليات انغماسية كما تسميها الجماعات الجهادية) بهدف قتل الآخر، هذا العنف يمثل ممراً للمستقبل وتطهيراً لـ "أنا" الفرد والجماعة التي ينتمي إليها أو يقتل نفسه باسمها، هنا عودة إلى فكرة "القربان" أو "الأضحية" إياها.

وتجد محددات ثقافية وقيمية عديدة لمنظومة إنتاج العنف أو مصادر التهديد، مثل مبدأ الدعوة أو التبشير الديني، و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، و"الولاء والبراء"، و"الجهاد"، و"قتل المرتد"، و"حد الحرابة"، والمفردات الأخرى ذات الصلة، هي في المنظومات الفقهية المختلفة وحتى في الثقافة الدينية الشعبية، وكذلك في الواقع، تمثل من منظور البعض قوة إكراه وحض – بأساليب شتى - على تبني قيم معينة، وإنكار قيم أخرى.

يترافق ذلك مع قيم غزوية وأوضاع اجتماعية وتنموية وثقافية متأخرة.[1] وأحياناً ما تجد محددات إدراكية ونفسية مثل الاتجاهات العدمية، الفردية أو الجمعية، والاغتراب، والهشاشة النفسية، وروح المغامرة، وحتى الانشداد إلى أو التعلق بـ "آمال حمقاء".[2]

تتحول الأفكار هنا إلى قوة حشد مادي وتبرير لكل أشكال العنف الرمزي والمادي، وخاصة إذا كان "المعروف" و"المنكر" يعود أمر تعيينهما لجماعات وفواعل وتنظيمات القوة والعنف نفسها، علماً أن ما هو "معروف" لدى جماعة أو جهة ما قد يكون "منكراً" لدى جماعة أو جهة أخرى.

تشهد ثقافة الأمن أو الأمن الرمزي ديناميات إنتاجه المادية والرمزية انتعاشاً كبيراً في فترات الأزمات والحروب، وحيث الغايات تبرر الوسائل، وحيث تبيح أو تتيح المواجهات والمقاصد كل الغايات المتاحة أو الممكنة، وتستنزف كل مبررات وإمكانات التهديد ـ الفرص.

هنا، تتغير اشتراطات وبيئات الإنتاج والتلقي، وخاصة نظم القيم، التي تعمل بأقصى طاقة تأويل ممكنة لإنتاج التهديد وتبريره وتسويقه – السكوت عنه إذا وقع على الآخر– ويتطور الأمر ببعض الثقافات وسياسات الأمن، لأن تعيد مراجعة نظم القيم وقواعد السلوك، بأثر رجعي، بحيث يتم "أبلسة" مصدر التهديد، وشيطنته، من خلال "تكييف" بنى ووقائع ومرجعيات ومبررات تاريخية وفقهية ونفسية وسياسية وثقافية وأمنية، لتصب جميعها ليس في "تشريع" سياسات الأمن فقط، وإنما في عدها ضرورة وأمراً لا مناص منه.

---

(1) انظر في تحليل ذلك: خلدون النقيب، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 13 وما بعد.

(2) انظر وقارن: سكوت آتران، **الحديث إلى العدو: الدّين والأخوّة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم**، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2015).

وهكذا تتطور "ثقافة الأمن" إلى "العنف" و"التوحش" و"الإبادة"،[1] حيث يتم حشد الموارد والإمكانات المادية والمعنوية ووسائط الميديا والبنى الاجتماعية والقبلية والدينية والعرقية والريعية والذاكرة الثقافية والتاريخية الخ من أجل خلق بيئة استقطاب اجتماعية وسياسية حادة، وخلق قابلية تهديد أو عنف فائقة، وهذا ينسجم مع المذهبة والأدينة المتزايدة في المدارك والسياسات حول العالم.[2]

وينحو التهديد الرمزي منحى فائقاً، يتجاوز القتل إلى الإبادة العرقية والدينية وغيرها، وقد وصل الأمر بالبعض للدعوة إلى شحن "حرب مقدسة"، حتى إن بعض المثقفين – فضلاً عن التنظيمات الجهادية والتكفيرية ـ تبنوا مقاربة "داروينية سياسية" تدعو إلى عنف يؤدي إلى "إبادة" و"انقراض" الخصوم، بكيفية أظهرت أقصى ما يمكن أن تصل إليه "حيونة الإنسان".[3]

المشهدي، الفائق

للأمن ميتافيزيقا خاصة به، خلاصية أو آخروية، إذ خَلَعَ الوعدُ بالأمن (والنعيم) القداسةَ على الأمن نفسه (الدفاع والجهاد والغزو)، الأمن هنا يجمع الدنيوي بالآخروي، الواقع بالأمل. وقد برزت مقولات تُبرر قتل أو موت حتى ثلث السكان طالما أن في ذلك "خيرا" للثلثين الباقين، وتدعو للجهاد أو العنف

---

(1) انظر مثلاً: أبو بكر ناجي، **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، ط1، (د.م، د.ت)، ويُنظر إلى الكتاب بوصفه إطاراً أو مدونة نظرية إيديولوجية للتنظيمات الجهادية مثل "القاعدة" وتنظيم "الدولة الإسلامية" المعروف إعلامياً بـ "داعش". وثمة كتاب آخر في الموضوع نفسه، ولكنه أقل شهرة، انظر: عبد الله بن محمد، **المذكرة الاستراتيجية**، (د.م، د.ن). صدر في بداية عام 2011.

(2) انظر مثلاً: عصام عبد الشافي، **البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير**، ط1، (الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، كراسات علمية، العدد 25، 2014)، ص 35 -53.

(3) ممدوح عدوان، **حيونة الإنسان**، ط1، (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر، 2007).

"المفضي إلى النعيم"، بكل ما يعنيه ذلك من تحريك لمخيال "الرهبات والرغبات"، إن أمكن التعبير، في العقلية والبنى النفسية والدينية والاجتماعية. وهذا يفسر "هجرة" جهاديين ومغامرين من أربع جهات الأرض للمشاركة في "ملاحم" العنف والتدمير التي تجري في غير مكان من العالم.

هذا الاستثمار الفائق في الرمز، يفسر جانباً من العنف المادي والمشهدي الفائق أيضاً،[1] في عالم اليوم، ويفسر ذلك التلقي وتلك الجاذبية الملغزة للرمزي بوصفه مصدراً وعنواناً أو غطاء أو مشرعاً للعنف، وما يحدث في الواقع هو أن المزيد من التهديد (أو الرغبة) الرمزي يؤدي إلى المزيد من العنف المادي، الذي يزيد بدوره من جاذبية العنف، ويزيد أعداد المنخرطين في دوامته وديناميات إنتاجه وتسويقه، .. دورة إنتاج عالية المرونة والجاذبية، ويبدو أن السياسات التي حاولت كسر تلك الدورة أو احتواء دينامياتها النشطة، إنما عملت – بقصد أو من دون قصد – على إدامتها وتنشيط إوارها.

وقد يكون من المناسب تذكر أن القتل أو الحرق المشهدي لـ كوبرنيكوس كان لأنه مس بالرأسمال الرمزي والعقدي والثقافة الشعبية والمدارك الجمعية، ويجب التنبه إلى أن المسألة ليست بحكم المنتهية لدى الجماعة البشرية بكيفية عامة، ولدى المجتمعات التقليدية أو المتأخرة حضارياً بكيفة خاصة!

ويمثل تراث الآداب السلطانية والتكفير خزاناً كبيراً قابلاً للانفجار في لحظات معينة، ولكنه يميل للسكون أو يعمل من تحت في لحظات أخرى. وأن أفكارا ومقولات "التمكين" و"الجهاد" و"الهجرة" و"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" و"الفتنة" وغيرها، هي جزء من الديناميات الرمزية للمنافسات والمواجهات والحروب المختلفة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وفي غير مكان من العالم.

---

(1) حول مشهدية/طقسية العنف، انظر مثلاً: رينيه جيرار، **العنف والمقدس**، مصدر سابق، ص 418. و باربرا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، مصدر سابق، ص 171.

لا تقف الأمور هنا، فقد تصل مدارك الأمن (المخاوف، المصالح) بالفواعل السياسية إلى ترجيح مواجهة أو الحرب بقصد احتواء استباقي لمصدر تهديد وشيك أو محتمل، أو اقتناص فرصة أو مصلحة أو التهيئة لما يمثل فرصة أو مصلحة. وهذا يعني ترجيحاً للمنافسات والمواجهات والحروب، في الداخل والخارج، ليس داخل الوحدة الدولية أو الجماعة فحسب، وإنما داخل المنظمة والتيار والمؤسسة أيضاً.

ولكن الحديث عن المنافسات والمواجهات والحروب لا يعني القتل بالضرورة، فقد تنتهي بالاحتواء أو الإقصاء أو تخفيض القدرة على التأثير، أو التغيير في طبيعة تقسيم أو توزيع الموارد (المادية والمعنوية).

على الرغم من أن متخيل الثواب والعقاب في الأديان، إلا أن التهديد بالعقاب في الأناجيل والقرآن مصحوب على الداوم بـ "الرحمة والشفاعة، و نجد العذاب مرفقا بعدم اليأس من رحمة الخالق ورفقه. وهذه الحقيقة يتناساها مرشدو الحقد الجدد".[1]

نمط الحياة

كان الرمزي على الدوام أحد ميادين الحرب، إذ تتواجه الأطراف والفواعل بالرموز إلى جانب أنماط السلاح الأخرى، سواء أكان السلاح التقليدي كالبنادق والدبابات والطائرات.. إلخ أو السلاح الاقتصادي أو الإعلامي أو الثقافي أو غيره، ويمكن القول إن الصراع على المعنى والمكانة والتأثير والهيمنة تتوسل أدوات مثل الفنون والآداب والموسيقى والرياضات وبراءات الاختراع وصولاً إلى المنافسة على تحقيق مستويات أعلى في معدلات المواد الدراسية للمرحلة الثانوية كالرياضيات والعلوم والفيزياء وغيرها، كما سبقت الإشارة.

---

(1) عبد الله حمودي، العنف: إضاءة أنثروبولوجية، حوار محمد زرنين، **فكر ونقد**، في:
http://www.aljabriabed.net/n55_05zarnin.htm

وقد كان "نمط الحياة" أحد عناوين أو ميادين الحرب والمواجهة بين الشرق والغرب، بل إن "نمط الحياة الأميركي" بكل ما كان شائعاً من صور السينما والمغامرات ولباس الجينز والماكولات السريعة وموسيقى الروك.. إلخ كان أحد موضوعات المواجهة بل أحد مصادر التهديد – الفرصة، في فترة الحرب الباردة، بل كان أحد عوامل التفوق النسبي للولايات المتحدة في حربها ضد الاتحاد السوفيتي، ولم يكن بالإمكان أن يحدث ذلك لولا أن البناء الرمزي للروس كان أقل كفاءة أو أقل جاذبية أو أقل مرونة، ما جعل البنية الرمزية أقل قدرة على احتواء أو مواجهة "التهديد الرمزي" أو "الحرب الرمزية".

ولم تكن المواجهة أو المنافسة تلقائية أو طبيعية بل كان ثمة تكتيكات وهندسة قصدية ومكر ودعاية الخ وقد ظهر للعالم كيف أن الحرب الرمزية والصراع على الصورة والمدارك والمعنى كان أحد ميادين عمل الاستخبارات (الحرب الباردة الثقافية).

كان اللباس واللحية أحد مجالات المنافسة أو الحرب الرمزية أو السيمائية، في الصراع الداخلي على السلطة في عدد من بلدان "العالم الإسلامي"، بل كان ثمة ميدان مواجهة مستمرة بشأن الحجاب أو إطلاق اللحية، وأنماط الماكل والملبس، وكان لها تجليات عديدة حول العالم.

وهكذا فقد كان يُنظر إلى اللحية أو الحجاب بوصفهما "مصدر تهديد" من منظور الأمن الوطني في تركيا لعدة عقود، فيما كان عدم الالتزام بهما هو نفسه "مصدر تهديد" من منظور التنظيمات والحركات الجهادية مثلاً. ولو أن الأمور تغيرت في تركيا بعد استلام حزب العدلة والتنمية الحكم، إذ بات التدخل في سيميائيات الحياة أمراً أكثر تزايداً لدرجة أصبح يمثل مصدر تهديد من منظور القوى العلمانية مثلاً.

وقد كان الصراع على الرمزي وتوسله أكثر حدة في مفاصيل عديدة أو حاسمة، وقد ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة في خطوة رمزية، وألغى الطربوش بالقوة، فيما كان التمسك به أحد ديناميات المقاومة لإجراءات أتاتورك.[1]

---

(1) عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

الفصل الثامن

البعد الاقتصادي

السياسة بتعبير معروف لـ ديفيد إيستون، هي "التوزيع السلطوي للقيم"، المادية والمعنوية، والأمن هو ضبط أو احتواء الصراع على الموارد أو القيم وتوزيعها، والتهديدات الناشئة عن ذلك، ولو أن المهمة شبه مستحيلة، لأن الصراع لا نهائي.

وتُمثّل الموارد العامل الرئيس للتجاذبات والرهانات في السياسة في عصر الحداثة الفائقة، وحيث يشهد العالم تدفقات مهولة في السلع والأفكار والموارد والأفراد والسلاح والمخدرات والفيروسات، وينشأ معها تدفقات أخرى تتعلق بالصراع المرتبط بها، بدءا من المنافسة إلى الحرب، وخاصة ما يتصل بالهجرة واللجوء، وموارد الطاقة وخطوط نقلها إلى الأسواق، فضلاً عن مدارك التهديد ـ الفرصة حول المكانة والهيمنة. ويمثل الاقتصاد أحد أهم العوامل المفسرة لتطور السياسة الدولية، وأحد أهم أبعاد الأمن في عصر الحداثة الفائقة. وأحد عوامل نشوء الأمم والدول وفكرة النظام العالمي.

وتتوقف استجابات الفواعل الدوليين على طبيعة مداركهم وأولوياتهم للتدفقات الاقتصادية في عالم اليوم، وما يمثل تهديداً لطرف، قد يمثل في الآن نفسه فرصة لطرف آخر، ومن ثم فإن الاقتصاد والموارد من أولويات سياسات الأمن، بدءا من الفرد إلى المجموعة أو المؤسسة إلى الدولة وصولاً إلى النظام العالمي.

يتألف الفصل من تسعة محاور هي: أولاً البناء الاقتصادي، وثانياً المخاطر الاقتصادية، وثالثاً التفاعلات الاقتصادية، ورابعاً السياسات الاقتصادية وتتضمن التنمية والديمقراطية، والاضطرابات والثورات، وخامساً سؤال الأمن الاقتصادي، وسادساً الإجهاد الاقتصادي ويتضمن الإنفاق على السلاح، وأسعار النفط، والريوع السياسية للموارد، والريوع المادية للسياسات، وسابعاً تَغَيُّر ما هو "أمني" في الاقتصاد، وثامناً المرض الهولندي، وتاسعاً اقتصاديات الهجرة الدولية.

أولاً: البناء الاقتصادي

البعد الاقتصادي للأمن يكمن هنا، إذ إن الاقتصاد – بمقاربة تقليدية – هو أساس للسياسات، قد لا يفسرها بالتمام، إلا أن الصورة لا تكتمل من دون إيلائه الاعتبار اللازم. ويُشكّل تأمين الموارد والإمكانات المادية أحد أهم أهداف السياسات على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات والتحالفات، ولكن بالأخص – وهذه هي المقاربة الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية ـ على مستوى الدولة، وسياساتها الداخلية وتفاعلاتها الخارجية.

يتناول البناء الاقتصادي أنماط الموارد والإمكانات، ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، مثل البناء الجغرافي والسكاني، وكذلك البناء السياسي والعسكري. ومن المهم هنا التركيز على أن امتلاك الوحدة الدولية لموارد طبيعية أو أحفورية مثلاً، وحتى موارد اجتماعية ومؤسسات إنتاج وتسويق وغيرها، هو من عوامل قوتها، والعكس صحيح.

ولو أن ثمة دولاً ليس لديها موارد طبيعة كثيرة، فتعتمد على استيراد ما تحتاجه منها، وتقوم بعملية التصنيع وإعادة التصدير، وتعد اليابان مثالاً واضحاً على ذلك،[1] فيما تجد وحدات دولية أُخرى تمتلك موارد أحفورية كبيرة، وتعد

---

(1) انظر مثلاً: آلان بيرفيت، **المعجزة في الاقتصاد**، ترجمة: بسام حجار، ط1، (بيروت: دار النهار، 1997). وهي دراسة قديمة نسبياً، ولكنها تقدم مقاربة جيدة - إلى حد ما – للتجارب الاقتصادية الناهضة لعدد من الدول والوحدات الدولية.

من الاقتصادات الحيدة المصدر، وتشعر بالحاجة لتنويع مصادر الدخل مثل دول الخليج العربية وفنزويلا وإيران وغيرها.[1]

يحيل اعتماد الاقتصاد على موارد طبيعية معينة إلى نمط مدارك وسياسات أمن مختلفة عن تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الأولية ومن ثم التصنيع وإعادة التصدير، لأن منطق الأمن لدى الأولى يركز على ضمان عملية إمداد الأسواق في المقام الأول، فيما يركز منطق الأمن لدى الثانية على عملية مزدوجة تتمثل باستمرار تدفق الإمدادات والمواد أو الموارد، وضمان أسواق تصريف المنتجات، هذا في الإطار العام، ولو أن الصورة أكثر تعقيداً من ذلك.

ويمكن أن يكون امتلاك الوحدة الدولية للموارد مصدر تهديد – فرصة في آن، تهديد من حيث أنه يمثل جاذبية لفواعل آخرين لمحاولة الهيمنة أو منع أطراف ثالثة مع الهيمنة، وفرصة إذا كانت الوحدة الدولية قادرة على استثمارها وتأمينها بالاعتماد على مواردها وقوتها أو بالتحالف مع أطراف أُخرى. وتدخل العديد من الدول أو الفواعل أو نظم الحكم في علاقات تحالف أو تفاعل تؤمن لها نمطاً من الحماية من مصادر تهديد أُخرى داخلية أو خارجية.[2] وهذا ينسحب على الموقع الجغرافي أيضاً، الذي يمكن أن يمثل مصدر تهديد – فرصة في باب عوائد النقل والاتصال، وحتى العوائد الاقتصادية الريعية للموقع يكون محل منافسة بالمعنى العسكري والاستراتيجي،

ويعرض الجدول (5) عدداً من الدول التي شهدت نزاعات وأزمات داخلية (لها أبعاد وتداخلات خارجية) كانت الموارد واحدة من فواعلها الرئيسة مثل:

---

(1) انظر مثلاً: إدوارد مورس وآخرون، **النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، ط1، (بغداد، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007).

(2) انظر مثلاً: إدوارد مورس، هل هناك اقتصاد سياسي جديد للنفط؟"، في: إدوارد مورس وآخرون، **النفط والاستبداد**، مرجع سابق، ص 51.

أفغانستان حيث النزاع على الأحجار الكريمة والخشب والأفيون، وأنغولا حيث النزاع على النفط والغاز، وغيرها.[1]

الدولة	فترة النزاع	الموارد
أفغانستان	1978 -2001	أحجار كريمة، خشب، أفيون
أنغولا	1975 -2002	نفط، ألماس
بورما	1949 -	
كمبوديا	1978 -1997	خشب، أحجار كريمة
كولومبيا	1984 -	نفط، ذهب، كوكا، خشب، زمرد
كونغو ج. د	1996 -1998، 1998 -2003، 2003 -2008	مطاط، معدن الكولتان، ألماس، ذهب، معدن الكوبالت، خشب، قصدير
كونغو د	1997	نفط
أندونيسيا، أتشي	1975 -2006	خشب، غاز
إندونيسيا، بوبوا الغربية	1969 -	مطاط، ذهب، خشب
ليبيريا	1989 -2003	خشب، ألماس، حديد، زيت النخيل، كوكا، قهوة، مطاط، ذهب
نيبال	1996 -2007	فطر Fungus

(1) United Nations Environment Programme, *From Conflict to Peacebuilding: The Role of natural Resources and the Environment*, (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2009), p. 11.

الدولة	فترة النزاع	الموارد
بيرو	1980 -1995	كوكا
سيراليون	1991 -2000	ألماس، كوكا، قهوة
الصومال	1991 -	سمك، فحم
السودان	1983 -2005	نفط

جدول (5): الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المرتبطة بالموارد في عدد من البلدان.

المصدر:

United Nations Environment Programme, *From Conflict to Peacebuilding: The Role of natural Resources and the Environment*, (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2009), p. 11.

يمكن أن تكون العملية معكوسة، أي وجود صراع إقليمي أو دولي يتظهّر صراعاً داخلياً كما هو حال الأزمات المتكررة في لبنان حيث تبرز ديناميات الخارج بقوة في الصراع الداخلي. ويمكن أن ينسحب جانب من ذلك على الحرب في سورية والعراق وليبيا، حيث تلعب اكتشافات النفط والغاز في المنطقة وفي شرق المتوسط، وكذلك خطوط نقل الطاقة، داخل المنطقة وعبرها إلى الأسواق الدولية، إلى جانب عوامل أخرى، دوراً في تعقيد تلك الأزمات.[1]

(1) انظر مثلاً: كمال ديب، **لعنة قايين :حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان**، بيروت: دار الفارابي، 2018.

ثانياً: المخاطر الاقتصادية

يتحدث أولريش بيك عن عملية متعاكسة تسم عصر الحداثة الفائقة أو ما يسميه هو عصر "الحداثة الارتدادية"، حيث "تتمركز" القوة والثروة، فيما "تنتشر" المخاطر والنزاعات والحروب والكوارث، وفي الوقت الذي تزداد فيه المقدرة على الإنتاج ومراكمة الثروات، فإن ثمة إغفالا كبيرا للمخاطر.[1] هذا يعني أن ثمة أنماطا من تمركز الموارد والثروات، طبقياً على مستوى المراكز، وكونياً أي بين المراكز والأطراف/الهوامش.

مع كل العقلانية الكبيرة لمنطق السوق والإنتاج، وتفوقه على منطق الدولة، إلا أن هذا الأخير يبقى كامناً في قلب العملية الاقتصادية، وخاصة لدى الفواعل الدولية الكبرى. هذا يذكر بالنقاش الماركسي حول الدولة، والذي يعدها أداة أو جهازاً لـ "إدارة الشؤون المشتركة" لمصالح فواعل الرأسمال المسيطرة،[2] ويتعلق الأمر بما تقوم به مجموعة الـ (7) الكبار مثلاً، وخاصة الولايات المتحدة التي تعمل بمنطق معاكس لخط تراجع الدولة، لتولى الدولة نفسها مهاماً كانت تدعو هي نفسها للتخلص منها، مثل دراسة مصادر التهديد القائمة والمحتملة لتفوق أمريكا في العالم، وكذلك نهج سياسات تضمن تدفق الموارد إليها، وتمنع بروز سياسات اقتصادية يمكن أن تمثل تهديداً لها، حتى لو كانت تلك السياسات ناتجة أو صادرة عن فواعل مؤمنين أيضاً بالليبرالية وقواعد السوق.

في استراتيجيات الاحتواء الأمريكية مثلاً اهتمام متزايد بنوع من الحمائية، وربما المكارثية الاقتصادية ضد الصين وروسيا وفواعل أخرى،[3] وهناك ميل

---

(1) أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، مصدر سابق، ص 129.

(2) نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، مصدر سابق، ص 9 -10.

(3) انظر مثلاً: ديفيد غروسمان، "الحرب التجارية الأمريكية الصينية: ماذا تريد الولايات المتحدة من الصين؟"، **بي بي سي**، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
https://www.bbc.com/arabic/world-50349312

متزايد لسياسات فرض العقوبات الاقتصادية بدوافع سياسية واستراتيجية، والعكس صحيح، أي عقوبات سياسية بدوافع تهديد اقتصادية.[1]

وقد قامت السياسات بعمليات تدخل وتمويل لحروب ونزاعات في مناطق مختلفة من العالم، لأغراض سياسية واقتصادية صريحة، كما أجهضت – مع عوامل أخرى - مشروعات التنمية والتنمية المستقلة، وقامت بما سماه أحد عملاء الاستخبارات السابقين بـ "الاغتيال الاقتصادي للأمم".[2] وهنا يمكن الإشارة إلى حديث الكاتب الشهير إدوارد غاليانو عن "شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة"،[3] واسم الكتاب يكشف عن مضمونه.

ثالثاً: التفاعلات الاقتصادية

تمثل الحاجة للموارد والريوع مصدر تهديد – فرصة للفواعل الدولية، وتخلق استجابات مختلفة. وهكذا فقد تدخل الوحدات أو الفواعل في تفاعلات "غير متكافئة"، تفاعلات هيمنة للوحدات الكبيرة أو القوية على الوحدات الصغيرة أو الضعيفة، ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة:

- قرارٍ واعٍ وبمحض إرادة صناع السياسات.
- تأثير إكراهات وبنى تغلغل واختراق قائمة.

وانظر: ديفيد جومبرت (وآخرون)، **الحرب ضد الصين: التفكر فيما لا يتقبله العقل**. كاليفورنيا، سانتا مونيكا، مؤسسة راند، 2016.

(1) انظر مثلاً:
Minixin Pei, The Shape of Sino-American Conflict, *project-syndicate*, Jun 6, 2018, https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-trade-war-strategic-conflict-by-minxin-pei-2018-06?barrier=accesspaylog

(2) جون بركنز، **الاغتيال الاقتصادي للأمم اعترافات قرصان اقتصادي**، ترجمة: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

(3) إدواردو غاليانو، **شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة**، ترجمة: علاء نشابة، (لندن: طوى للثقافة والنشر والإعلام، 2016).

- تأثير التدفقات في عصر العولمة أو الحداثة الفائقة.

لكن التأثير ليس وحيد الاتجاه، أي ليس من جهة الفواعل الكبيرة والقوية نحو الفواعل الصغيرة والضعيفة فحسب، ذلك أن الأخيرة يمكن أن تمارس تأثيراً في التفاعلات الاقتصادية والسياسية، ومن ذلك مثلاً أن دولا مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها، وهي ليست سواء، كانت "تراعي" عدداً من الدول في المنطقة العربية والشرق الأوسط من أجل صفقات ومكاسب ريعية واستثمارية. وصدرت تقارير عن تأثير متزايد للمال في صنع السياسات في غير دولة في العالم المتقدم، من خلال الأعطيات والتمويل في الإعلام والتعليم ومراكز البحوث وجماعات الضغط وغيرها.

يمكن أن يشجع امتلاك موارد وريوع أحفورية نظم الحكم على تبني سياسات هيمنة، من خلال:

- "شراء" المواقف والسياسات.
- الإنفاق العسكري وتكوين جيوش ذات طموحات عابرة للدولة.
- التدخل في دول أُخرى على سبيل التأثير على ولاءات وتعزيز الانقسامية الاجتماعية والسياسية أو إذكاء الصراعات والمنافسات الداخلية فيها..الخ.

تحدي تأمين طرق إمدادات الطاقة

تمثل اكتشافات وتوقعات الموارد في منطقة معينة أحد عوامل التهديد-الفرصة، وقد زاد مستوى الاهتمام بشرق المتوسط بعد الإعلان عن اكتشافات حقول ذات احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. وباشرت مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وسورية ولبنان إجراءات من أجل استثمارها، الأمر الذي يفسر من منظور البعض جانباً من الاحتدام الراهن في أزمات المنطقة، وخاصة مع الحديث عن

خطط لنقل النفط والغاز من منطقة الخليج وفلسطين المحتلة إلى أوروبا عبر العراق وسورية وشرق المتوسط.[1] ويعتمد ذلك، على أنماط التفاعلات الاقتصادية مع الخارج، التجارة والاستثمار والتمويل، ولكن ليس فقط تأمين الموارد وإنما توزيعها، والسياسات المالية والضريبية وغيرها.

رابعاً: السياسات الاقتصادية

تركز دراسات الدولة والصراعات الاجتماعية ودراسات التنمية على مصادر التهديد لديناميات توزيع الموارد داخل الدولة، وكيف يتم التعاطي معها، على سبيل الاحتواء أو الضبط، سواء أكان ذلك سلطوياً أم ديمقراطياً، وكيف أن طبيعة السياسة تحيل إلى نمط الحكم والشرعية السياسية التي يتأسس عليها، وكيف أن السياسات الاقتصادية هي أحد موضوعات المنافسة السياسية والبرامج الانتخابية للدول التي تشهد تداولاً للسلطة بدرجة أو أُخرى، أو موضوعات الاستقطاب الاجتماعي والسياسي في الدول ذات الطبيعة التسلطية، أو التي تشهد اختلالاً في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة.

التنمية والديمقراطية

الأصل أن تكون التنمية والديمقراطية شاملتين أو عموميتين، ولكنهما على ما يبدو ديناميتان متفاوتتان، وهذا يمثل مصدر توترات عديدة في المجتمعات حول العالم، ذلك أن اختلال التنمية داخل الوحدة الدولية، وتزايد الفجوات في الدخل والإنفاق والرفاه أو حتى تلبية الاحتياجات، يمكن أن يؤدي ـ مع عوامل أخرى ـ إلى استقطاب اجتماعي وسياسي وربما توتر وعنف وقد يصل الأمر إلى حرب أهلية. هذا ينسحب بدرجة أقل نسبياً على الديمقراطية، ونعني هنا

---

(1) روبن ميلز، **طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط**، دراسة رقم (17)، (الدوحة: معهد بروكنغز الدوحة، نيسان/أبريل 2016).

المشاركة السياسية، والرضا أو القبول النسبي بشرعية السلطة القائمة، أو عدم توافر مؤشرات جدية على رفض تلك السلطة.

وقد برز في الدراسات السياسية تقديرات ورؤى عديدة حول العلاقة بين التنمية والديمقراطية، ولو أن دالة الارتباط لم تكن حتمية أو واضحة تماماً ويقينياً في حالات كثيرة، وعندما كان الحديث يدور عن علاقة تبادلية وثيقة، كان ثمة تجارب لإصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي، في حين أن الإصلاح السياسي من دون إصلاح اقتصادي يكون إما عملية وهمية أو مغامرة.

الاضطرابات والثورات

يحدث أن تشهد النظم السياسية تحولات في سياساتها الاقتصادية، فتتغير أولوياتها تحت عناوين الإصلاح والتحديث وتأمين الموارد والانفتاح على الخارج.. إلخ فتتغير تدريجياً القاعدة الاجتماعية المؤيدة للنظم الحاكمة فيها، وتنشأ ديناميات تأثير واستقطاب داخلي، صريحة أو ضمنية، لتتكشف الأمور – بتأثير عوامل عديدة – عن قابلية استقطاب وأحياناً انفجار اجتماعي،[1] وتغيير كبير في مدارك الناس حول الأمن والهوية والمجتمع والدولة والسياسة الخارجية، والأهم ما يتصل بالمدارك حول العدو.[2]

وقد وصل الحال بقوى سياسية وعسكرية، في البلدان التي تشهد نزاعات مركبة، إلى عدِّ المنشآت الحكومية، الاقتصادية وغيرها، والرأسمال الاجتماعي والثقافي.. إلخ موضوعاً لـ "الغنيمة"، وهكذا تنشأ شبكات لتهريب النفط والآثار والإتجار بالبشر والأعضاء البشرية والمعامل والمنشآت ونقلها إلى

---

(1) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: بين الجمود والإصلاح**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(2) عقيل سعيد محفوض، **دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية، عناصر إطارية**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

البلدان المجاورة. وينظر لهذا بوصفه جزءا من ديناميات تمويل الحركات الجهادية والأعمال العسكرية إلى جانب التمويل المتدفق عبر شبكة إقليمية ودولية. وقد اعتبر مجلس الأمن الدولي هذه العمليات واحدة من مصادر التهديد النشطة للأمن البشري والأمن العالمي.

ويعد الفقر ومستوى التنمية البشرية والأمية والبنى الاجتماعية التقليدية وغيرها آحد العوامل التي تزيد في قابلية الأفراد والجماعات للانخراط في نشاط اقتصادي غير رسمي، واستعداد لتلقي تمويل ذي أغراض سياسية وأمنية. والقيام بعمليات مخالفة للقوانين مثل الخطف والسرقة وتشكيل مجموعات مسلحة والاعتداء على أملاك الآخرين وابتزاز الناس وصولاً إلى الانخراط النشط في عمليات سياسية وعسكرية عابرة للدولة وذات استهدافات واسعة.

خامساً: سؤال الأمن الاقتصادي

ينطلق بعد الأمن في الاقتصاد من سؤال بسيط، وهو "كيف يمكن للثروة المنتجة اجتماعياً أن توزع بطريقة غير متساوية ومشروعة في الآن نفسه؟"[1] قد يكون من المناسب أن نستدرك على كلمة "مشروعة" بالقول إنها "صالحة" أو "شغالة" ليس لأنها محل رضا وإنما لأنه ليس ثمة ما يهدد جدياً تلك العملية، أو لأن ثمة "بارومتر" يمكنه أنه يعطي إشارات استباقية تدفع لتبين سياسات احتواء فعالة ما أمكن، ولا يخلو الأمر من حدوث احتجاجات واضطرابات يمكن التعامل معها.

بين دكتاتورية الوفرة والقوة والموارد من جهة ودكتاتورية الندرة والضعف والفقر تقوم نظم تفاعلات وتدفقات اقتصادية فائقة، لديها ديناميات تصحيح

---

(1) أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني، ط1، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2010)، ص 38.

وإعادة توازن، ومهما كانت الرغبة بإغلاق الباب أمام الاحتجاج أو محاولات التغيير، إلا أن السياسي ومعه الاقتصادي لا يوصد الباب أمام الأمل بالتغيير أو بالحصول على موقع أفضل في نظام التفاعلات الاقتصادية ومراكمة الثورات والفرص. ولهذا الأمر وجهان، أحدهما فعلي بأمل الاندراج في النظام الاقتصادي العالمي بشروط أفضل ما أمكن، والثاني وهمي أو افتراضي بإمكانية حدوث ذلك.

الدينامية المركبة المشار إليها أعلاه تخص المستوى الكلي أو مستوى ما فوق الدولة، ولكنه ينسحب على مستوى الدولة أيضاً. ويعد الاقتصاد أحد عوامل "التثبيت" السياسي والحفاظ على الاستقرار، وتنظر بعض النظم السياسية إلى توزيع الموارد والعطاءات وتخصيص الموارد على أسس استنسابية وزبائنية، بوصفه جزءا من ديناميات الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، من باب إشغال الناس عن الاهتمام بالسياسة، فيما تقوم نظم أُخرى بسياسات معاكسة، أي إشغال الناس بمتطلبات الحياة، أو إدارة مخاوف الجماعات والأفراد بكيفية تجعل النظام السياسي هو صمام الأمان الاقتصادي والسياسي للمجتمع.

الأمن هو مسألة تنمية بالمعنى الواسع للكلمة أو هو بمعنى أدق "توسيع" المدارك والخيارات أمام الناس، وفي الوقت نفسه محاولة ضبط تلك الخيارات، بكيفيات متعددة، أو احتواء أية تداعيات "غير أمنية" يمكن أن تنتج عنها، بمعنى احتواء ما يُعدُّ تهديداً وتعظيم ما يعد فرصة، وإذا أردنا أن ندقق في مفاهيم الأمن اليوم، يمكن التوصل إلى رؤية أكبر عن مصادر التهديد – الفرصة لمعنى التنمية، وتصبح السياسات الرامية إلى ضبط خيارات الناس وهندستها وتوجيهها بوصفها مسألة أمن قومي والنظر إلى عكس ذلك بوصفها مصدر تهديد.

وأحياناً ما تقوم السلطات بالإعلان عن سياسة اقتصادية ما، ولكنها تتَّبع عملياً سياسات أُخرى، مثل الإعلان عن سياسات اقتصادية اجتماعية وربما

شعبوية، في حين المتبع في الواقع هو سياسات خصخصة أو ليبرالية اقتصادية "مقنعة"، وهذا يجعل السياسات العامة، ملتبسة، ويمثل مصدر تهديد عميق بحد ذاته، أو لنقل قابلية للمزيد من الخلل في تقيم الأمور ودراستها واستخلاص مصادر التهديد المحتملة.

سادساً: الإجهاد الاقتصادي

يمثل "الإجهاد" الاقتصادي للدولة وتأكل سيادتها ودورها، وتحديات التنمية والعقوبات وحظر أو عدم تشجيع الاستثمارات في داخل الدولة، أحد مصادر حرمانها من تعزيز أمنها الاقتصادي والحصول على موارد ومتطلبات التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعادة ما يترافق ذلك مع إجهاد اقتصادي نتيجة ضغوط أو توترات سياسية وعسكرية وربما نزاعات وحروب، وقد تضطر الوحدة الدولية لتخصيص المزيد من الموارد المادية (والمعنوية) لمواجهة ما تراه تهديداً، فتفقد الموارد أولاً، كما تفقد فرصة إنفاقها في التنمية ثانياً.

كان الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستقلة و"فك الارتباط" بالنظام الرأسمالي العالمي ... مقولات إيديولوجية نشطة في السابق، غلا أنا شهدت تراجعاً كبيراً في فترة ما بعد الحرب الباردة. وهذا لا ينفي أن بعض السياسات يحاول – بكفية أو أخرى ـ تنفيذها بقدر متفاوت من الجدية وبقدر متفاوت من النجاح – الفشل.

وتبدو سيرة البعد الاقتصادي الداخلي للأمن مختلفة عن البعد الخارجي، ولو أن جانباً هاماً من المقاربات تجعلهما وجهين لأمر واحد، وتكاد قواعد ومتطلبات التفاعلات الاقتصادية والتمويل والاستثمار.. إلخ تكون واحدة في العالم، وهي محكومة بأولويات القوى الكبرى، مع هامش تحرك نسبي، يبدو أحياناً أكثر أتساعاً أو حتى مختلفاً في الظاهر أو لأسباب إيديولوجية.

البعد الاقتصادي يحيل إلى أمور أُخرى، مثل تأمين الموارد اللازمة للإنفاق العسكري، ويبدو أن "ندرة الموارد" مقارنة بـ "الأعباء" السياسية والأمنية والعسكرية تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي وضع الدولة في حالة "تناقض بين الهدف والطريقة"،[1] والواقع أنها مضطرة لعملية متعاكسة، الانسحاب من جهة والانخراط من جهة أخرى، كما لو أنها تعين على نفسها أو تواجه نفسها بالتكيف والمراجعة وإعادة بناء القدرة والدور والأهلية الخ

في عالم التدفقات والشبكات لم يعد للدول داخل ولا خارج، بالمعنى الذي كان معروفاً، كما أن الداخل والخارج لم يمكن محوهما، ولا إبطال مقام الدولة فيهما، فضلاً عن تأثير العملية الانتخابية وجماعات الضغط، وأحيانا الأخطاء أو الصدف، في ترجيح مسارات وسياسات اقتصادية، انظر مثلاً كيف أن فوز مرشح بنسبة أكثر قليلاً من 50٪ يمكن أن يؤدي إلى سياسات اقتصادية بعينها لأن تكون هي سياسات الدولة، بصرف النظر عن رفض النسبة الأقل بقليل من 50٪ وإذا كانت الدولة كبيرة فإن النسبة المشار إليها أعلاه يمكن أن "تقرر" سياسات اقتصادية لها تأثيرات خارج الحدود.

وتتكرر الإشارة إلى أن دولاً يمكن أن تتحمل خسائر في الريع النفطي، طالما أن ذلك يقلل من إيرادات دول أخرى منافسة أو عدوه. وهذا جزء من مواجهة أو حرب ولكن بوسائل اقتصادية، غرضها الإجهاد واستنزاف الموارد، إلى جانب الإجراءات الاقتصادية متعددة الأشكال، كجزء من السياسات الرامية لاحتواء سياسات الخصوم أو مصادر التهديد ولكن بوسائل غير عسكرية أو غير سياسية.

---

(1) أولريش بيك، **مجتمع المخاطر**، مصدر سابق، ص 479.

الإنفاق على السلاح

في المنطقة العربية الشرق الأوسط مثلاً، تبدو الحاجة ملحة للانخراط في الاقتصاد العالمي، ولكنها (المنطقة) مازالت على الهامش، على الرغم من وجود فوائض ريعية كبيرة، إذ إن "التنمية المظهرية" و"الاستهلاك التفاخري" هو حاجة ماسة للإبقاء على اهتمام الغرب بالمنطقة ودعم عدد من نظم الحكم فيها.

تعد المنطقة العربية والشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على السلاح، مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وباعتبار نسبة ذلك من الناتج القومي الإجمالي.[1] وقد ضمت المنطقة سبعاً من الدول العشر ذات العبء العسكري الأكبر في العالم في عام 2017،[2] وفي مقدمتها السعودية وقطر والإمارات، بالإضافة إلى سورية واليمن باعتبار الحرب الدائرة فيهما وعليهما منذ العام 2011.

قدَّرَ تقريرُ "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" لعام 2018 الذي يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) والذي سوف نشير إليه اختصاراً بتقرير سيبري (SIPRI)، أن الإنفاق العسكري لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتوافر في شأنها بيانات زاد بنسبة 6.2٪ في العام 2017 عنه في العام 2016، إذ وصل الى 151 مليار دولار في العام 2017، ارتباطاً بطفرة الإنفاق العسكري السعودي وبالزيادات في الإنفاق العسكري لدى إيران والعراق.[3]

---

(1) معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2018، ترجمة: عمر وأمين سعيد الأيوبي، إشراف وتحرير: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، ص 192 -193. وسوف يتم ذكر المصدر لاحقاً باسم تقرير سيبري (SIPRI).

(2) المصدر نفسه، ص 210.

(3) المصدر نفسه، ص 191.

ويُظهرُ الإنفاق العسكري الإجمالي لدول المنطقة التي تتوافر حولها بيانات زيادات متواصلة بين عامي 2009 و2015 بلغ مقدارها 41٪، لكن مع هبوط أسعار النفط انخفض إنفاق تلك الدول بنسبة 16٪ بين عامي 2015 و2016،[1] فيما قُدِّرَ الإنفاقُ العسكري العالمي بـ 1739 مليار دولار للعام نفسه، وهو الأعلى منذ نهاية الحرب الباردة.[2]

الريوع السياسية للموارد

ثمة تقديرات بأن عدداً من الدول أو الفواعل الدولية تخصص موارد مالية كبيرة للتأثير على سياسة دول عديدة، ويدخل في هذا الإطار شراء السلاح والاستثمار في قطاع العقارات والإعلام.. إلخ إذ من غير المرجح أن دولا مثل الصين تستثمر في السندات الأمريكية أو في عدد من الدول الأفريقية لأسباب اقتصادية بالتمام. هنا يبرز ما نسميه "الريوع السياسية" للموارد، وقد ينطبق ذلك أكثر على فواعل أخرى مثل عدد من دول الخليج. وهذا ينسحب على دول أخرى كما هو معلوم. هنا لا يكون الاستثمار أو التمويل من أجل العائد الاقتصادي فحسب، وإنما من أجل موارد سياسية ومعنوية أيضاً.

الريوع المادية للسياسات

تحدثنا حتى الآن عن الدول ذات الريع والموارد المالية الكبيرة، ولكن ماذا عن الدول التي تحتاج للريع؟ ثمة دول تتبع سياسات أمنية وعسكرية تهدف في جانب منها للحصول على الريوع أو التسهيلات والاستثمارات الاقتصادية، وهكذا فقد كان "العائد" أو "الريع" الاقتصادي أحد مداخل سياسات مصر أيام

(1) المصدر نفسه، ص 210

(2) المصدر نفسه، ص 190. ولمقارنة الانفاق العسكري حسب المنطقة والعبء العسكري انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم (4 -1) ص 191 -192.

الرئيس السادات (والرؤساء اللاحقين) تجاه الولايات المتحدة، وحتى الدخول في اتفاقات كامب ديفيد وأي اتفاقات لاحقة مع إسرائيل، ومثل ذلك بالنسبة لاتفاق "وادي عربة" بين الأردن وإسرائيل. وهذا ما تحدث عنه أيضاً وحاول التسويق له الرئيس الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد".

سابعاً: تغير ما هو "أمني" في الاقتصاد

يمكن الحديث عن تغير البعد الاقتصادي في مدارك وسياسات الأمن، وإذا بدأنا بمستوى "النظام العولمي"، فقد أصبح من شبه المستحيل التوصل إلى تقديريات يقينية عما يمثل مصدر تهديد – فرصة في تطورات وتدفقات الاقتصاد الدولي، وبرزت مؤشرات متزايدة حول تهريب الأموال والسلع والأشخاص والمخدرات والعمالة والاتجار بالرقيق الأبيض والأطفال والأعضاء البشرية، وحتى عناصر أسلحة التدمير الشامل، بالإضافة إلى شبكات التمويل الجهادية وشبكات الجريمة المنظمة، ونلفت إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي من كل ذلك، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى.

وقد كان الانفتاح الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية مصدر قلق أو تهديد في مدارك الأمن لدى بعض الدول وفواعل السياسة، ولكنه أصبح مطلباً الآن، تسعى إليه الدول وفواعل السياسة. ومثل ذلك بالنسبة لهجرة أو ترحال العقول أو الرأسمال البشري، وأصبحت الدول تهتم بمرتبتها في مؤشرات الاستثمارات الأجنبية والتنافسية العالمية ومؤشرات الإنفاق والاستهلاك والخدمات والرفاه الخ بوصفها مؤشرات للتفاعلية الاقتصادية والثقة بالاقتصاد والسياسات، ومصدر للسمعة والمكانة بوصفهما موردا رمزيا وحتى ماديا.

وأصبح انتشار تلقي السلع أو البيع على مستوى العالم مؤشراً للثقة والاعتمادية ومدخلاً للكسب المادي والمعنوي في سوق عالمي مفتوح على التدفقات والمنافسات، وكذلك الأمر بالنسبة لبيع الصور والمنتجات الثقافية والمعرفية

والمعلومات والبرمجيات، وهذا المسار قد يتصل بأصحاب المنتجات بصورة مباشرة، وقد لا يكون وثيق الصلة بإرادة الدول. ذلك أن سلوك أو مزاج المتلقي أو المستهلك بتجاوز قدرة الحكومات على الضبط والتحكم، وقد يعمل بصورة منفصلة عنه، وربما بمواجهته أيضاً.

وتدخل الشركات الأجنبية أو المتعددة الجنسيات في المناقصات على المشروعات على قدم المساواة مع الشركات المحلية، وتحصل على فرص العمل بصرف النظر عن كونها أجنبية. وثمة أنماط من العمل العابر للحدود أو ما فوق سيادة الدول، وتجد مبرمجين ومستشارين من جنسيات وتابعيات مختلفة يعملون من منازلهم وأوطانهم (دولهم) لصالح مؤسسات خارج الحدود، وقد تكون تلك المؤسسات على تنافس وخصومة مع مؤسسات داخل دولهم نفسها، هذا أمر اعتيادي الآن، وربما مطلوب، ولو أنه كان محظوراً ومرفوضاً وعاقب عليه القانون فيما مضى.

ومهما يكن من أمر التدفقات المشار إليها، فإن ذلك لا ينفي اهتمام النظم وفواعلها الاقتصادية بالتدخل في مسارات الأمور عن طريق سياسات العطاء والزبانة والولاء، إذ مازالت القرارات الاقتصادية مشبعة بالسياسة، والعكس صحيح أيضاً، ولا يزال ثمة حالة من الفصام على صعيد الإصلاح بين السياسي والاقتصادي، إيماناً واعتقاداً بأن الإصلاح والانفتاح الاقتصادي يمكن أن يكون ناجحاً من دون فعل مماثل على الصعيد السياسي.

ثامناً: المرض الهولندي

مقابل قلة الإمكانات أو الإجهاد الاقتصادي والتنموي، واضطرار الوحدة الدولية لتخصيص المزيد من الموارد لقطاع الأمن بتأثير مصادر أو مدارك تهديد معينة، تجد وحدات أو فواعل ذات موارد كبيرة ولكن من دون كبير اهتمام بتحويلها إلى قوة سياسية أو عسكرية، وهو ما يعرف باسم "المرض الهولندي"،

حيث كانت هولندا، وقبلها إسبانيا، ذات موارد كبيرة، وكذلك الحال بالنسبة لليابان، ولكنها لا تخصص الكثير منها من أجل التأثير في السياسات العالمية.[1]

الواقع أن افتقار الوحدة الدولية للهمة أو الرغبة أو القدرة يجعلها عرضة لتأثيرات أطراف أُخرى، فتنهج سياسات غير متوازنة، أو تبعية، أو طلب الحماية الخ وثمة تجليات ليس على مستوى متطلبات الأمن العام أو الخارجي أو سياسات الأمن والدفاع للوحدات الدولية، وإنما في قطاع الأمن الداخلي أيضاً، حيث تبرز خصخصة قطاع الأمن بوصفها ظاهرة عالمية تزداد انتشاراً، وصولاً إلى خصخصة الحرب.

وعادة ما تدخل الدول أو الفواعل في علاقات تحالف وتبعية مع دول أو فواعل كبرى، كنوع من التقسيم النسبي أو القطاعي للمجهود والأعباء السياسية والعسكرية، فتكون التزاماتها مادية وسياسية مقابل الالتزامات العسكرية للحليف، وقد ساهمت اليابان مثلاً بتغطية جزء من نفقات المجهود العسكري الأمريكي في حرب الخليج (1990 -1991).

تاسعاً: اقتصاديات الهجرة الدولية

تمثل الهجرات أحد عوامل وفواعل الاقتصاد العالمي، صحيح أنها تستنزف الرأسمال البشري في المجتمعات المصدر، إلا أنها تمثل ـ في الوقت نفسه ـ إضافة وإغناء ومصدر قوة للمجتمعات والاقتصادات المستقبلة، وخاصة إذا كان المهاجرون من الرأسمال البشري العالي الكفاءة، وهذه الظاهرة تعرف بهجرة الأدمغة.

---

(1) انظر مثلاً: فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1999)، ص 11.

ويمكن أن يحدث أمر معاكس عندما تكون الهجرة اقتصادية، أي من بلدان نابذة وذات اقتصادات فقيرة الموارد وبطالة عالية وإنتاجية منخفضة إلى بلدان ذات اقتصاديات وأوضاع اجتماعية جاذبة، إذ يواصل المهاجرون منذ عقود تحويلاتهم المالية والعينية في شكل استثمار ونقود وسلع إلى بلادهم ومناطقهم الأصلية.

و"تشكِّل هذه التحويلات في المتوسِّط ما يبلغ 60٪ من مداخيل الأسر المتلقّية، وعادةً ما تزيد على ضِعف الدخل المتاح لأي أسرة، خصوصاً في بلدان الجنوب، ما يمكّن هذه الأسر من تلبية متطلبات المستقبل. إضافة إلى ذلك، فإن التحويلات المالية المستثمَرة في الرعاية الصحية، مثل الحصول على الأدوية والرعاية الوقائية ومنتجات التأمين الصحي، تحسّن صحة الأسر المستفيدة ورفاهها".[1]

وقد شهدت التحويلات المالية للمهاجرين تزايداً كبيراً في الفترة 1999 - 2019، وإذا كانت شهدت تراجعاً نسبياً بسبب انتشار فايروس كورونا، ويرجح البنك الدولي ارتفاعها مجدداً. انظر الشكل (4).

وبلغت تحويلات المهاجرين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 33 مليار دولار في عام 2009، وارتفعت إلى 59 ملياراً عام 2019، وانخفضت بتأثير جائحة فايروس كورنا عام 2020 إلى 47 ملياراً، ويقدر البنك الدولي أن ترتفع في العام 2021 إلى 48 مليار دولار. انظر الجدول (6). وبلغت التحويلات على مستوى العالم 437 مليار دولار عام 2009، وارتفعت إلى 714 مليار دولار عام 2019، وانخفضت إلى 572 مليار عام 2020 بتأثير فايروس كورنا، ويقدر البنك الدولي أن ترتفع إلى 602

---

(1) أمينه عثمانذزيكوفيتش، "تحويلات المهاجرين: شريان حياة في عالم ما بعد الوباء". موقع البنك ادلولي، 22 تموز/يوليو 2020،

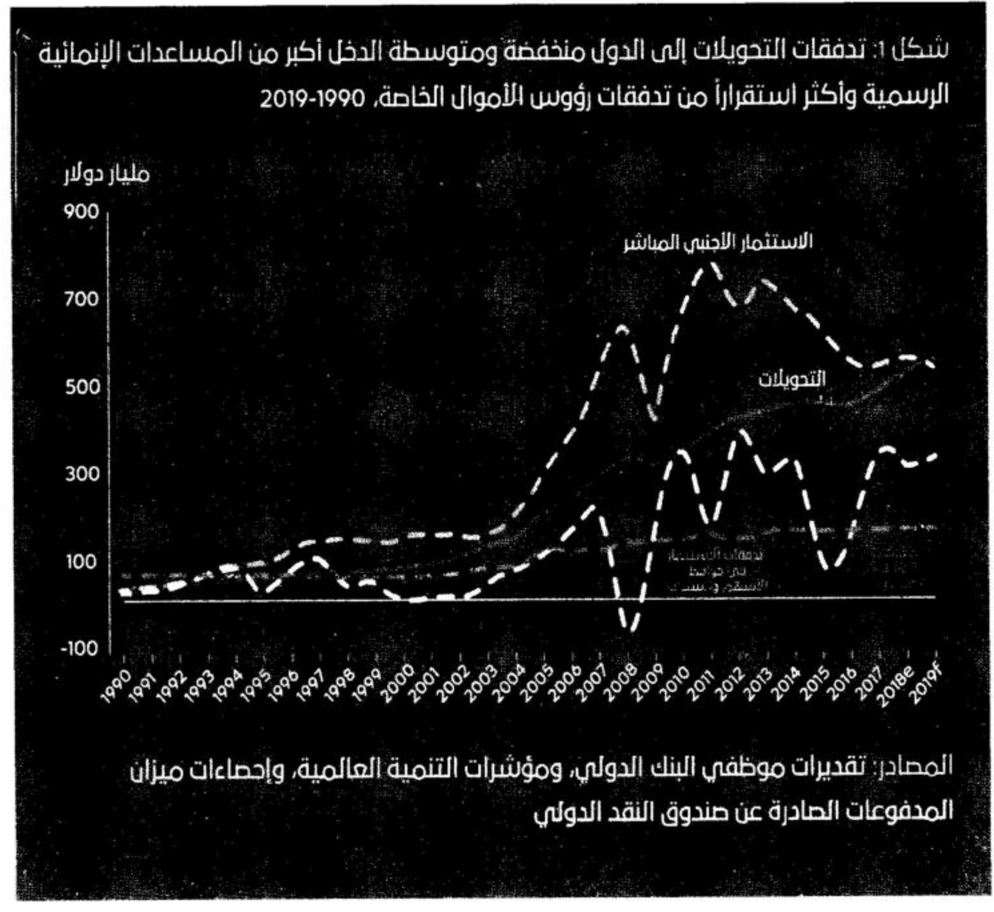
http://trendsresearch.org/ar/insight/

مليار عام 2021. انظر الجدول (6).

وبلغت التحويلات إلى سورية 1.6 مليارد دولار في العام 2019، وإلى مصر 26.8 ملياراً، ما نسبته 16.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولبنان 7.5 ملياراً (12.6٪)، وتونس 1.9 مليار دولار (4.9٪) انظر الشكل (5).

وإلى جانب المساهمة في التنمية الاقتصادية وتخفيف الضغط على أسواق العمل المحلية، تلعب الهجرة أدواراً تنموية أُخرى، من خلال نقل الخبرات المكتسبة في بلدان المهجر للبلد الأم، بما يؤثّر إيجابياً في رأس المال البشري في بلدان المنشأ.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن دور تحويلات المهاجرين المالية أكبر بكثير مما يظهر في الأرقام الرسمية، فكثير من التحويلات تتم بطرق غير رسمية ولا يتم احتسابها.



الشكل (4): تحويلات المهاجرين حول العالم 1990 -2019.

المصدر:

أمينه عثمانذزيكوفيتش، " تحويلات المهاجرين: شريان حياة في عالم ما بعد الوباء"، موقع البنك الدولي، 22 تموز/يوليو 2020،

http://trendsresearch.org/ar/insight

تقديرات وتوقعات تدفقات التحويلات حسب المناطق حول العالم

المنطقة	2009	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مليار دولار							
منخفض ـ متوسطة الدخل	307	446	487	531	554	445	470
آسيا والباسيفيكي	80	128	134	143	147	128	138
أوربا وآسيا الوسطى	36	46	55	61	65	47	49
أمريكا اللاتينية والكاريبي	55	73	81	89	96	77	82
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	33	51	57	58	59	47	48
جنوب آسيا	75	111	118	132	140	109	115
أفريقيا جنوب الصحراء	29	39	42	48	48	37	38
العالم	437	597	643	694	714	572	602
نسبة النمو ٪							
منخفض ـ متوسطة الدخل	5-	1.5-	9.1-	9	4.4	19.7-	5.6
آسيا والباسيفيكي	4.8-	0.5-	5.1	6.8	2.6	13-	7.5
أوربا وآسيا الوسطى	14.7-	0.3-	20	10.9	6.6	27.5-	5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	11.3-	7.4	11	9.9	7.4	19.3-	5.9

المنطقة	2009	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الشـــرق الأوســـط وشمال أفريقيا	6.2-	1.2-	12.1	1.4	2.6	19.6-	1.6
جنوب آسيا	4.5	5.9-	6.2	12.1	6.1	22.1-	5.8
أفريقيـــا جنـــوب الصحراء	0.2-	8.3-	9.3	13.7	0.5-	23.1-	4
العالم	5.1-	0.9-	7.7	8	2.8	19.9-	5.2
ملاحظات: المصدر البنك الدولي و(KNOMAD). معطيات البنك الدولي لعام 2017، وأما أرقام 2019 و2020 فهي عبارة عن تقديرات، وأرقام 2021 فهي عبارة توقعات.							

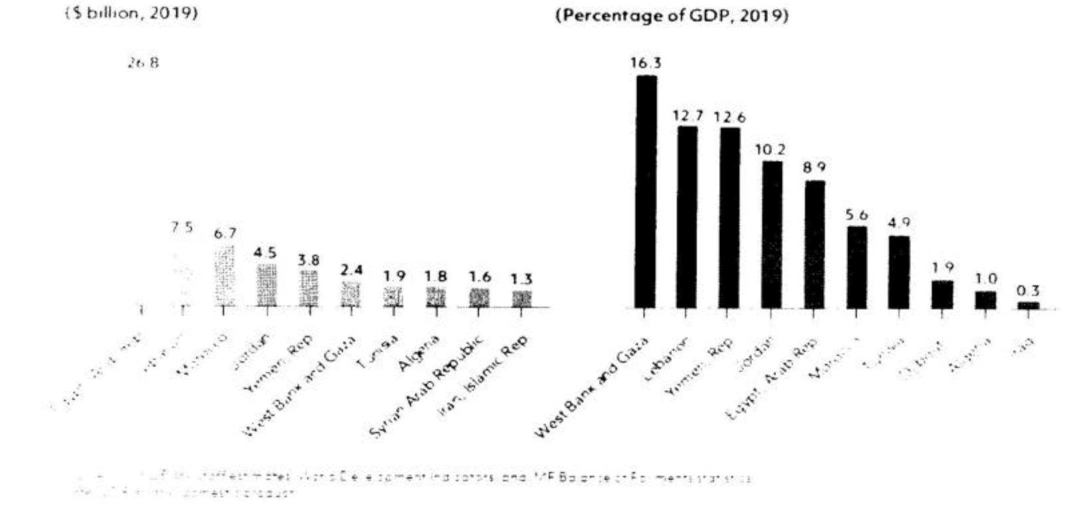
الجدول (6): تقديرات وتوقعات تدفق التحويلات من المهاجرين حسب المناطق حول العالم.

ملاحظات:

المصدر:

World Bank Group, Covid-19 CrisisThrough a Migration Lens: Migration and Development Brief 32, April 2020, P8.

تدفق التحويلات المالية من المهاجرين إلى الشرق الأوسط



الشكل (5): تدفقات إلى عدد من بلدان المنطقة العربية لعام 2019، مقدرة بمليارات الدولارات، ونسبة التحويلات من الناتج القومي الإجمالي.

المصدر :

World Bank Group, *Covid-19 Crisis Through a Migration Lens: Migration and Development* Brief 32, April 2020,p. 23.

الفصل التاسع

البعد العسكري

البعد العسكري أو بعد القوة هو أحد البداهات المستقرة للأمن، وهو حصيلة (وأساس في الوقت نفسه) لكل أبعاد الأمن الأُخرى، وله الأولوية في حالات المواجهة، فيما يتراجع نسبياً في أوقات السلم. وتظهر أهمية وأولوية القوة العسكرية أو الأمن في حياة الجماعة البشرية من خلال القلاع والحصون وأدوات الحرب والقتال، وخطوط الدفاع وخبرات الحفاظ على الحياة، والغزو والفتوح، بوصفها الأكثر تواتراً وقوة ووضوحاً في التاريخ.

يتألف الفصل من ستة محاور: أولاً لماذا بناء قدرات عسكرية؟ وثانياً البناء العسكري: الإمكانات وعناصر القوة، وثالثاً التفاعلات العسكرية والأمنية، ورابعاً العلاقات المدنية ـ العسكرية، وخامساً أي جيش لأي دولة؟ وسادساً قوة الدولة.

كتب ما كيافيلي في كتاب الأمير، إن السعي لاكتساب القوة والسيطرة هو أمر طبيعي واعتيادي للغاية، و"دائماً يفعل الرجال ذلك عندما يستطيعون". وتحدث توماس هوبز عن "ميل عام" لدى البشر، و"رغبة لا تهدأ في امتلاك القوة بعد القوة، لا يتوقف إلا بعد الموت". وقال نيتشه إن الرغبة بامتلاك القوة ملازمة للحياة. وهذا يعني بكلمة واحدة" "الأمن"، وبكلمتين اثنتين: "التهديد ـ الفرصة".

يحكى أن أحد المستشارين نبه "هارون الرشيد" إلى المخاطر المحتملة لزيادة إنفاقه على الجند، وكانت النصيحة على شكل حكاية قصيرة، قال "كان أحد الأعراب الذي يسكن في البادية يملك قطيعاً كبيراً من الأغنام والإبل،

وكان يخاف من أن تفتك بها ذئاب البرية، التي كانت تهدد قطعانه بالفعل، فقرر أن يربي عدداً كبيراً من الكلاب، بهدف حراسة داره وأنعامه، ولم يمكنه دائماً توفير الطعام الكافي للكلاب، وحتى لا يصبح جوعها مصدر تهديد بدلاً من الذئاب، أخذ الأعرابي يذبح عدداً من الخراف والإبل وغيرها لإطعام الكلاب".

هذه الحكاية تختزل قصة مدارك التهديد في عوالم الشرق، وربما في مختلف مناطق وجهات العالم، وهي تحيل بكيفية أو بأُخرى إلى ميثولوجيا الراعي – القطيع أو الراعي – الرعية، التي ترد في أساطير العالم القديم وفي التوراة، على ما يقول ميشيل فوكو،[1] وتجد مثل ذلك في الأديان الأُخرى. ولكن منطقها العميق مستمر في فضاء السلطة والسياسة في المشرق على الأقل.

ولو أن ما يُعدُّ تهديداً – فرصةً في عالم اليوم يتجاوز البعد العسكري التقليدي بدرجة كبيرة، وفي الوقت الذي تبرز فيه عوامل وفواعل تهديد – فرصة غير مسبوقة، من خلال سيولة في التدفقات التي يصعب حصرها كما يصعب التحكم بها، مثل الهجرات وأزمات البيئة والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية وصولاً إلى بروز تحديات جديدة لعلاقات الأسرة والعمل والقرابة وتجزية الوقت وكذلك مدارك هوية وانتماء تتجاوز الوطن والدولة إلى البعد العالمي.

تشهد مفاهيم الأمن، وخاصة البعد العسكري منها، جملة من التغيرات، ذلك أن ثورة التكنولوجيا العسكرية وثورة المعلومات وإنتاج السلاح والقدرة على التدمير الفائق، أصبحت أكثر انتشاراً، كما برزت شبكات عمل عسكري عابر للدول، وشبكات الجريمة والمنظمات الإرهابية العالمية النشاط، وبروز أنماط جديدة من العمل أو التهديد مثل "الحروب الهجينة" و"الحروب اللا

---

(1) ميشيل فوكو، "من أجل نقد العقل السياسي"، تعريب: حسونة المصباحي، **الكراس الفكري**، العدد 47، تشرين الأول/أكتوبر 2005، ص 3 -23.

متماثلة"، "والحروب الاستباقية"، و"الحروب المقدسة"، والتزايد الكبير في العنف والتهديد والضحايا والتدميرعلى مستوى العالم.

وتزداد القناعة بأن البنى العسكرية مهما كانت محدثة ومتطورة، إلا أن احتواء مصادر التهديد لا يمكن أن يكون بالاعتماد على البعد العسكري فقط، ولا بد من مقاربة مركبة ومتعددة، قد تجعل العسكرة آخر الخيارات، ومؤقتاً وعابراً ما أمكن، ولا يمكن للبعد العسكري إلا أن يكون كذلك، وإن لم يكن، فسوف تكون الكلمة العليا للحرب على الدوام.

أولاً: لماذا بناء قدرات عسكرية؟

من الواضح أن الهدف من بناء قوات عسكرية هو الأمن، ببعديه الداخلي والخارجي، ولو أن الأمور تطورت فيما بعد بحيث تم تأسيس أنماط من القوة والمؤسسات أكثر تخصصاً، يتم التمييز فيها وفي بنيتها وأهدافها بين الداخل والخارج، ليكون التركيز على المؤسسة العسكرية بوصفها قوة الأمن الرئيسة، بأبعاده الخارجية، في المقام الأول، وقوات الشرطة أو الدرك وأنماط أُخرى للأبعاد الداخلية، ولو أن تفسير متطلبات الدفاع يمكن أن ينسحب على مصادر تهديد داخلية في حالات عديدة. وثمة أنماط من المؤسسات الأمنية التي تتبع المؤسسة العسكرية، وتعمل في الداخل لتقصّي مصادر التهديد الداخلية المحتملة، والتغلغل الخارجي، وتأثيرات "مجتمع المخاطر العالمي"، أو عوامل الانقسام — الاندماج الاجتماعي والإثني والديني والجغرافي.. إلخ والهوية الوطنية الهويات الفرعية.

ويبدو السؤال، لماذا بناء قوة عسكرية؟ على الرغم من وجاهته، مُلتبساً بعض الشيء، لأنه يفترض إمكان وجود مجتمع أو دولة لا تفكر ببناء قوة عسكرية، والفكر السياسي والأنثروبولوجيا السياسية ربما كان لديهما

تقديرات مختلفة، إذ إن القوة بصرف النظر عن تسميتها تعد ملازمة للدولة إن لم تكن سابقة لها، ولو أن ثمة مؤشرات عديدة على أسبقية القوة العسكرية على الدولة، أو القوة العسكرية التي أسست دولة، وهذه مسألة تحتمل الكثير من النقاش.

وإذا ما تجاوزنا فكرة الأسبقية والتأسيس، ومهما كان الرأي حول ذلك، فإن للجيوش دوراً تأسيسياً وتحديثياً كبيراً نسبياً للدول والمجتمعات التي انخرطت متأخرة بعض الشيء في سياق النظام العالي، كونها المؤسسات الأكثر تنظيماً وقوة وجاذبية في مجتمعات متأخرة وتشتكي من عوامل واشتراطات نمو ضعيفة أو متأخرة. ويدخل في هذا الباب عمليات التحديث المؤسساتي والقانوني والتصنيع والهندسة الاجتماعية والتعليم وبناء الهويات الوطنية.. إلخ.

والواقع أن دور العامل العسكري والجيوش في تحديث المجتمعات – هذا ينسحب من منظور البعض على فترة حكم الاستعمار – ربما كانت له تداعيات سلبية ولاحقاً تدميرية بالنسبة لبعض البلدان التي بقي فيها العسكر قوامين على السياسة والشأن العام وأقاموا نظم حكم تسلطية أو غير ديمقراطية. هذا يضعنا أمام ما يمكن أن نسميه "الهابيتوس الأمني" أو "العسكري". ويرد بيان المقصود به في حيز آخر من الكتاب.

ثانياً: البناء العسكري: الإمكانات والقوة

يحدد البعد العسكري للأمن القومي بالبناء العسكري وأنماط الإمكانات من حيث تعدد القوات العسكرية وشبه العسكرية، العاملة والاحتياطية، وتعداد وأنواع الأسلحة، وقوة التدمير، وإدارة العمليات العسكرية، والإمداد والإسناد العسكري، وتحريك ونقل القوات، والعقيدة القتالية، ومدى الاعتمادية (على الخارج) في التدريب والأسلحة، ونظم التجنيد، ونظم الاستخبارات.

وتتفاوت الوحدات الدولية بما تملك من إمكانات وقدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية، كما تتفاوت في بناء قواتها وتحديثها وفي استعدادها للانخراط في المواجهات والحروب، وتركز التقديرات الشائعة لقوة الجيوش في العالم على عديد وعتاد القوات وأنماط الأسلحة المتوافرة للدولة، تقديرات معهد استوكهولم.

وتعد قيم استيراد وتصدير السلاح من المؤشرات ذات الدلالة على مدى اهتمام الوحدات الدولية بتعزيز إمكاناتها العسكرية، أو مواردها من تصدير الأسلحة. انظر الجدول (7و8). كما يدخل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتقنيات الصواريخ الباليستية في عداد مؤشرات انتشار وتوزع القوى على الصعيد العالمي، على الرغم من الفجوة الكبيرة بهذا الخصوص بين دول العالم، وهناك اتفاقات لحظر تصدير التقانات المتطورة ذات الاستخدامات العسكرية، ومنها التقانات النووية.

وتدخل الدول في سباق تسلح اعتيادي لأن الأسلحة في تطور مستمر، وتؤدي الثورة في التقانة والشؤون العسكرية إلى تقادم الأسلحة ونظم القتال لدى الجيوش،[1] وهذا يمثل عبئاً عسكرياً كبيراً، فكيف يكون الحال إذا ما

(1) انظر مثلاً: هارلان أولمان وجيمس ويد، **الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية، التقنيات والانظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع**، دراسات عالمية، العدد 31، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 57 وما بعد.

كانت الدول تشهد علاقات متوترة مع أطراف أُخرى، أو لديها نزاعات حدودية داخلة في نزاع عسكري مع أطراف أُخرى.

ثمة دول لديها قدرة كبيرة على التجنيد، انطلاقاً من عدد سكانها الكبير، ولكنها تفتقر إلى نظم إعداد وتدريب ذات كفاءة، والواقع أن هذه سمة العديد من الجيوش في المنطقة العربية والشرق الأوسط، التي تفتقر إلى خبرة أو إمكانية إعداد وتنظيم قوات مسلحة محترفة، وقادرة على استخدام التقنيات العسكرية الحديثة، وما بعد الحديثة، ومن ثم مواجهة التحديات الأمنية والمتزايدة، ولا يقتصر الأمر على الجوانب التقنية، وإنما الجوانب التنظيمية، والعقيدة الأمنية، وإرادة القتال، والانتماء الوطني، مقارنة بقوة وتنظيم الجيوش في الدول الأكثر تقدماً.

والواقع أن خبرة الجيوش في المنطقة – خلا استثناءات محدودة– لا تبدو كبيرة، وثمة منها من لم يطلق طلقة واحدة في عمل عسكري خارجي، أو مواجهة مصدر تهديد للأمن الوطني والقومي، وهي كثيرة، كما لو أن مهمة الجيوش الأساسية في عدد من دول المنطقة هي حماية نظم الحكم من مصادر تهديد داخلية.

وثمة دول أو وحدات دولية تملك الموارد لاستيراد أسلحة متطورة ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية لبناء جيوش قوية، ومن ثم تجد لدى بعض الدول اهتماماً متزايداً بالإنفاق العسكري وتكديس الأسلحة، على الرغم من أنها لا تهتم بالرأسمال البشري القادر على استثمارها وتشغيلها، حتى ليبدو أن الإنفاق لشراء السلاح وكأنه "سياسية ريعية" تتمثل بإنفاق المال وشراء السلاح في إطار تفاعلات دولية وإقليمية، تقضي بأن يكون المال (بشراء السلاح وغيره) مقابل التفاعل والالتزام السياسي وحتى الأمني من قبل من يتم الشراء منه.

وثمة دول قد يكون لديها الإرادة السياسة بل والحاجة الأمنية لبناء جيوش قوية، ولكنها تفتقر للموارد المادية وربما الموارد البشرية، ذلك أن الإرادة والحاجة شرطان لازمان ولكنهما غير كافيين، ولا بد من تخصيص الموارد المادية والمعنوية من أجل تحويل القرار السياسي ومدارك الأمن إلى أولويات في السياسات العامة وبرامج تنفيذية وقوة مادية مباشرة وغير مباشرة. وتجد العديد من الدول أو نظم الحكم ممن يرفع شعارات ويطرح أجندات أمنية واستراتيجية عالية التكلفة، ولكنه غير قادر على (أو غير مهتم فعلياً) تحويلها إلى سياسات عملية.

تمثل الفجوة بين مدارك الأمن وبين إمكاناته لدى الوحدة الدولية أحد أبرز التحديات في عالم اليوم، وإذا لم تكن المدارك متطابقة للواقع، فإن ذلك يعني فشلاً في الاستجابة النشطة لمصادر التهديد – الفرصة، وإذا لم يتم تجسير أو تضييق تلك الفجوة، فإن مدارك وسياسات "الأمن" تصبح أحد مصادر عدم الاستقرار الداخلي (والخارجي)، وربما أصبحت مدخلاً للمزيد من سياسات التبعية والتحالفات غير المتكافئة.

وعلى العموم فإن بناء "جيوش محترفة" هو السبيل الذي تسلكه العديد من الوحدات الدولية لتعويض عدم قدرتها (البشرية) على تخصيص موارد متزايدة لبناء جيوش كبيرة، مثل إسرائيل، التي تبني استراتيجياتها الأمنية والعسكرية على فرضية مواجهة جيوش دول المنطقة العربية والشرق الأوسط مجتمعة. وأحياناً ما تعمد دول إلى زيادة عديد قواتها من أجل تعويض عدم قدرتها على امتلاك أسلحة متطورة أو بناء جيوش ذات كفاءة عملية مناسبة، مثل العديد من الدول العربية.

هذا يطرح سؤال أو تحدي "الكفاية الأمنية" أي ما هو الحد اللازم والكافي لبناء جيش لدولة ما، من دون زيادة أو نقصان في الإمكانات البشرية والتقنية، يكون قادراً على تلبية متطلبات أمنها؟ ولو أنه من الصعب وضع تقديرات تامة

وكاملة أو مطابقة على هذا الصعيد، ذلك أن ثمة جوانب وأبعاد عديدة لما يمثل تهديداً - فرصةً، وثمة حيز لا بد من إيلائه المزيد من الاهتمام ولو كان من الصعب تعيينه بالتمام وهو اللا متوقع على صعيد التهديد - الفرصة، وخاصة ما يتصل بمدارك وأولويات وردود أفعال اللاعبين والفواعل الآخرين.

وثمة إلى ذلك اعتبارات "غير عسكرية"أو "غير قتالية" بالمعنى المباشر، هي في صلب اهتمام المؤسسة العسكرية وسياسات الأمن، لكنه قد تكون هدفاً سياسياً بحد ذاته، وجزء من سياسات الهوية الوطنية والضبط الاجتماعي والسياسي. مثل: نظم التجنيد العامة، والتعداد الكبير للجيش، وإنشاء منظمات أو قوات شبه عسكرية.

ولا يكون بناء الجيوش من أجل الحرب وضمان الفوز في المعارك، وإنما من أجل ردع الخصوم القائمين أو المحتملين عن استهداف الوحدة الدولية، ذلك أن الحروب ليست فعلاً بسيطاً، وقد يمتنع القوي عن خوض حرب، إذا وجد أن فوزه المحتمل سوف يكون محملاً بخسائر كبيرة، إلا إذا كانت الحرب أمراً لا بد منه أو هدفاً بحد ذاتها.

ولإمكانات القوة معانٍ مختلفة، فإسرائيل - كما ذكرنا - تضع في حسبانها بناء جيش لمواجهة جيوش الدول العربية وتركيا وإيران مجتمعة! ولكنه ليس الجيش الأكبر عدداً والأكثر تسليحاً؛ بالتأكيد هناك ديناميات تسليح وإدارة مصادر تهديد واحتواء للمخاطر الخ مركبة ومتعددة، بالإضافة إلى الأسلحة غير التقليدية ومنها السلاح النووي.

ولكن أمام كل ذلك فإن استراتيجيتها تواجه تحديات مستمرة، فكيف يمكن تقدير أنماط القوة والإمكانات العسكرية، وما هو ذلك المستوى من الإعداد والتنظيم والتسليح الذي يعطيها (إسرائيل) أو أي فاعل آخر شعوراً بـ"الكفاية الأمنية"، مع ذلك القدر المتزايد من المخاطر واللايقين في اللحظة العالمية الراهنة؟

هناك حدود مفروضة على الدول من حيث التقانات العسكرية: عقوبات تمنع إمداد دول بعينها بأنماط متطورة من الأسلحة، وقلة الموارد التي تستطيع الوحدة الدولية تخصيصها لاستيراد الأسلحة والتدريب، والمخاوف من عدم استقرار سياسي داخل الوحدة الدولية، وموقف الرأي العام داخل وخارج الدولة، إذ ليس للناس الموقف نفسه من كل القضايا؛ وكذلك عبء الانفاق وعبء الفجوة بين القوة العسكرية وبين المخيال السياسي الاجتماعي والتحديات أو الطموحات، تحدي حشد التأييد الداخلي والخارجي، وتحدي تخصيص الموارد مراعاةً للمخيال السياسي للمواطنين أمر هام. انظر الجدول (9).

تُمثل ظاهرةُ التسلُح وأسواق السلاح في العالم، جزءا من العلاقات والتفاعلات الاقتصادية الدولية، بمئات المليارات من الدولارات، وثمة فواعل ومؤسسات وشركات صناعة السلاح الكبرى، وقد تضمنت قائمةُ تقرير سيبري (SIPRI) للدول المئة الأكثر إنتاجا للسلاح، (38) شركة أمريكية، و(10) روسية، و(8) بريطانية، و(6) فرنسية، و(3) ألمانية.. إلخ[1] وتمثل شركات إنتاج السلاح جزء من فواعل صنع القرار العالمي.

هنا لابد من تأمين تدفق تلك المنتجات إلى زبائنها وطالبيها، بالتوازي مع التدفقات الحاصلة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك عوامل التهديد، وفواعله، وشبكاته حول العالم.[2] وإن لم يكن ثمة مصادر تهديد فعلية، فليكن ثمة

---

(1) انظر الجدول المتضمن قائمة بالحصص الوطنية والإقليمية من مبيعات الأسلحة للشركات المدرجة في قائمة سيبري (SIPRI) للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم باستثناء الصين في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015. المصدر نفسه، ص 277 -278.

(2) انظر قائمة بالمستوردين الخمسين الكبار حول العالم للفترة 2013 -2017، متضمنة حجم المستودات، وحصة كل مستورد (٪) من إجمالي الاستيراد. معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2018، مصدر سابق، ص 246 -247.

مصادر تهديد افتراضية أو متخيلة، أو حتى اختلاق مصادر تهديد وإشعال فتيل الأزمات والنزاعات، لا بد من الاستمرار في العمل!

بالنسبة للموردين الكبار حول العالم حسب الصادرات الاجمالية للفترة (2013 -2017) والحصة المئوية (٪) لكل منهم وفق معايير سيبري (SIPRI)، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بـ 34٪، تليها روسيا 22٪، فرنسا 6.7٪، ألمانيا 5.8٪ الصين 5.7٪، المملكة المتحدة 4.8٪، إسبانيا 2.9٪، "إسرائيل" 2.9، إيطاليا 2.5٪، هولندا 2.1٪.[1] انظر الجدول (7).

انظر الجدال في بريطانيا مثلاً، وحتى في الولايات المتحدة، حول دور سلطات البلدين المذكورين في صفقات السلاح والمشاركة في إدارة العمليات العسكرية التي تقوم بها السعودية (وتحالفها) في اليمن. وكيف أن لندن وواشنطن تركزان على المكاسب الريوع المادية والسياسية من تلك الحرب.

المرتبة		المورِّدة	حجم الصادرات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 -2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 -2017		
1	1	الولايات المتحدة	12394	50062	34	25
2	2	روسيا	6148	31722	22	- 7.1
3	4	فرنسا	2162	9706	6.7	- 27
4	3	ألمانيا	1653	8469	5.8	- 14
5	5	الصين	1131	8312	5.7	38
6	6	المملكة	1214	6952	4.8	37

(1) المصدر نفسه، 2018، ص 237.

المرتبة		الموردة	حجم الصادرات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 -2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 -2017		
		المتحدة				
7	7	إسبانيا	814	4262	2.9	12
8	10	إسرائيل	1263	4248	2.9	55
9	9	إيطاليا	660	3590	2.5	13
10	11	هولندا	1167	3101	2.1	14
11	8	أوكرانيا	240	2481	1.7	- 26
12	15	كوريا الجنوبية	587	1784	1.2	6.5
13	13	سويسرا	186	1322	0.9	- 11
14	12	السويد	83	1256	0.9	- 53
15	21	تركيا	244	1164	0.8	145
16	14	كندا	87	1095	0.8	- 18
17	16	النرويج	134	862	0.6	14
18	20	روسيا البيضاء	23	653	0.4	12
19	22	أستراليا	97	469	0.3	15
20	36	جمهورية التشيك	110	448	0.3	467
21	17	جنوب أفريقيا	74	356	0.2	- 51
22	38	الإمارات العربية	72	319	0.2	320

المرتبة		المورِّدة	حجم الصادرات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 -2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 -2017		
		المتحدة				
23	24	فنلندا	58	313	0.2	- 5.7
24	23	البرازيل	45	279	0.2	- 20
25	29	البرتغال	56	253	0.2	74
26	28	الأردن	77	242	0.2	36
27	53	إندونيسيا	102	196	0.1	2078
28	42	الهند	56	189	0.1	278
29	26	بولندا	3	184	0.1	- 12
30	46	بلغاريا	-	166	0.1	337
31	31	رومانيا	-	108	0.1	- 2.7
32	18	أوزبكستان	-	102	0.1	- 84
33	30	سنغافورة	-	98	0.1	- 32
34	19	بلجيكا	12	97	0.1	- 32
35	27	النمسا	22	91	0.1	- 49
36	34	الدانمارك	12	89	0.1	- 4.3
37	25	إيران	10	88	0.1	- 63
38	35	صربيا	2	81	0.1	- 12
39	52	سلوفاكيا	22	51	0	292
40	..	هنغاريا	-	41	-	..
41	..	أيرلندا	-	39	0	- 63
42	..	اليونان	30	30	0	..

المرتبة		المورد	حجم الصادرات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 -2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 -2017		
43	..	مصر	-	30	0	..
44	33	تشيلي	0	20	0	..
45	39	نيوزيلندا	4	17	0	- 77
46	..	جورجيا	7	14	0	..
47	50	قيرغيزستان	5	14	0	0
48	47	بروناي دار السلام	-	12	0	- 50
49	..	السودان	-	11	0	..
50	61	كولومبيا	10	10	0	..
51	..	17 دولة أخرى	30	112	0.1	..
المجموع			31106	145623	..	10

الجدول (7): الموردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 -2017، ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق. (-) لا توجد شحنات. القيم أعلاه تحيل إلى عمليات نقل السلاح الفعلية، وإلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2018، مصدر سابق، ص 237 -238.

مثلت صفقات السلاح بنداً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة تجاه عدد من الدول مثل: السعودية التي التزمت أو ألزمت بطلب صفقات بمئات المليارات من الدولارات، و"كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة 2013 -2017، حيث زادت وارداتها بنسبة 225٪ مقارنة بالأعوام 2008 -2012.

وخلال المدة 2013 -2017 استوردت المملكة 61٪ من أسلحتها من الولايات المتحدة، و23٪ من بريطانيا".[1] وثمة دول أخرى مثل الإمارات وقطر ومصر، يتحدث عنها تقرير سيبري(SIPRI)، لكنه لا يضع تلك الصفقات تحت بند الإكراه أو الإلزام أو الريعية أو التمثل.[2] وهذا باب فيه تقديرات كثيرة. انظر الجدولين (8) و(9).

المرتبة		المتلقي	حجم الواردات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 - 2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 - 2017		
1	1	الهند	3358	18049	12	24
2	9	السعودية	4111	14805	10	225
3	21	مصر	2355	6573	4.5	215
4	10	الإمارات	848	6370	4.4	51
5	2	الصين	1117	5786	4	- 19
6	8	أستراليا	1806	5558	3.8	7.5
7	5	الجزائر	905	5414	3.7	0.8

(1) المصدر نفسه، ص 257 -258.

(2) صفقات السلاح تمثل من جانب الولايات المتحدة عامل ضغط على دول عديدة، مثلما أن الدول المستجيبة تقوم بتلك الصفقات لاعتبارات سياسية في المقاوم الاول، تتضمن اعتبارات أمنية بالطبع، بمعنى أنها تطلب السلاح استجابة لضغط أمريكي، حتى لو لم يكن لدى الدول المذكورة حاجة مباشرة أو راهنة لتلك الأسلحة أو لم يكن لديها قدرة على "استثمارها" فعلياً، أو لم يكن لديها أجندة وفعلية تتطلب امتلاكها تلك الأسلحة أو أنواع محددة منها. وهكذا فإن الدول المعنية تطلب السلاح، لأن ذلك من متطلبات استمرار علاقتها مع الدول الراعية أو الضامنة لأمنها.

المرتبة		المتلقي	حجم الواردات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 - 2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 - 2017		
8	17	العراق	712	4928	3.4	118
9	3	باكستان	710	4147	2.8	- 36
10	26	إندونيسيا	1196	4014	2.8	193
11	19	فيتنام	690	3990	2.7	81
12	11	تركيا	410	3539	2.4	- 14
13	4	كوريا الجنوبية	918	3239	2.2	- 50
14	7	الولايات المتحدة	547	2930	2	- 44
15	41	تايوان	493	2846	2	261
16	59	عُمان	783	2546	1.7	655
17	36	إسرائيل	528	2474	1.7	125
18	16	المملكة المتحدة	899	2260	1.6	- 1.5
19	57	بنغلادش	320	2239	1.5	542
20	40	قطر	670	2212	1.5	166
21	6	سنغافورة	428	2149	1.5	- 60
22	37	إيطاليا	794	2043	1.4	111
23	32	أذربيجان	279	1907	1.3	55
24	18	اليابان	500	1805	1.2	- 19
25	13	فنزويلا	-	1533	1.1	- 40
26	28	كندا	295	1470	1	14

المرتبة		المتلقي	حجم الواردات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 - 2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 - 2017		
27	65	الكويت	113	1435	1	488
28	15	اليونان	56	1402	1	- 44
29	44	تايلند	310	1309	0.9	93
30	12	المغرب	351	1309	0.9	93
31	63	كازاخستان	209	1133	0.8	308
32	55	فنلندا	100	1110	0.8	208
33	39	الأردن	386	1104	0.8	26
34	22	أفغانستان	250	1064	0.7	- 48
35	43	المكسيك	218	1041	0.7	53
36	29	ميانمار	167	1024	0.7	- 20
37	30	البرازيل	103	882	0.6	- 31
38	31	بولندا	197	872	0.6	- 30
39	50	تركمنستان	75	820	0.6	96
40	20	النرويج	361	749	0.5	- 65
41	91	الفلبين	271	744	0.5	691
42	14	ماليزيا	271	744	0.5	691
43	71	البيرو	64	668	0.5	312
44	79	روسيا	34	663	0.5	312
45	38	كولومبيا	102	651	0.4	- 33
46	27	إسبانيا	72	604	0.4	- 54
47	33	هولندا	35	556	0.4	- 52

المرتبة		المتلقي	حجم الواردات قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين		الحصة (٪) 2013 - 2017	التغير (٪) مقارنة بـ 2008 - 2012
2013 - 2017	2008 - 2012		2017	2013 - 2017		
48	52	نيجيريا	26	536	0.4	42
49	74	روسيا البيضاء	145	491	0.4	221
50	45	السودان	54	462	0.3	- 31
..	..	153 جهة أخرى	1556	9488	6.7	..
المجموع			31106	145623	..	10

الجدول (8): المستوردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 -2017.

ملاحظات: (..)= بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق، (-)= لا يوجد شحنات؛ القيم أعلاه تحيل إلى عمليات نقل السلاح الفعلية، وإلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات. يشمل الجدول كل الدول والفواعل من غير الدول التي استوردت أسلحة رئيسة في الفترة 2013 -2017، الدول مرتبة بحسب إجمالي وارداتها. والأرقام هي قيم مؤشر اتجاه سيبري (SIPRI). وتم تدوير بعض النسب المئوية التي تجاوزت الـ 10 بالمئة إلى أقرب رقم صحيح، بينما تم تدوير النسب المئوية الأقل من 10 بالمئة إلى كسر عشري واحد. هذا يعني أن ناتج جمع الأرقام الواردة قد لا يكون مطابقا للمجموع المذكور. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2018، مصدر سابق، ص 246 -247.

المورد	المستورد									
	الهند	السعودية	مصر	الإمارات	الصين	أستراليا	الجزائر	العراق	باكستان	إندونيسيا
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.3
روسيا البيضاء	-	-	-	-	2.9	-	-	0.8	-	-
البرازيل	0.1	-	-	-	-	-	-	-	0.6	2.2
بلغاريا	-	0.1	0.05	-	-	-	-	2.3	-	-
كندا	0.7	1.4	0.6	0.7	-	0.3	-	-	0.4	0.5
الصين	-	0.2	0.2	0.5	..	-	15	0.3	70	5.6
جمهورية التشيك	-	-	-	-	-	-	-	4.0	-	0.1
فرنسا	4.5	3.6	37	33	14	6.9	0.5	-	0.4	6.8
ألمانيا	0.7	1.8	6.3	2.1	0.7	0.7	13	0.6	0.1	7.3
إسرائيل	11	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	0.2	1.5	0.3	6.6	-	2.9	6.5	3.4	3.5	0.4
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	-	3.3	-
هولندا	0.2	0.5	0.6	2.6	-	-	0.7	-	-	11
روسيا	62	-	21	1.4	65	-	59	22	5.7	10
جنوب أفريقيا	0.2	0.1	0.05	1.3	-	-	0.4	0.05	-	-
كوريا الجنوبية	-	-	0.9	-	-	-	-	8.7	-	12
إسبانيا	-	2.4	3.8	4.6	-	26	-	6.-	0.2	2.7
السويد	-	1.1	-	3.4	-	0.4	1.9	-	0.5	0.2
سويسرا	0.4	1.8	-	-	3.9	0.9	-	-	0.9	3.4
تركيا	-	1.3	-	..	-	-	0.1	-	-	-

الإمارات العربية المتحدة	-	-	2.5	..	-	-	0.1	-	-	-
أوكرانيا	1.2	-	-	-	8.4	-	-	1	0.5	0.1
المملكة المتحدة	3.2	23	-	1	2.8	0.3	1.3	-	0.3	17
الولايات المتحدة	15	61	26	58	-	61	0.4	56	12	16
أوزبكستان	0.1	0.6	0.3	0.4	-	0.7	0.6	0.9	0.1	1
آخرون	0.1	0.6	0.3	0.4	-	0.7	0.6	0.9	0.1	1

الجدول (9): المستوردون والموردون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة 2013 -2017،

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ (-) = لا يوجد شحنات. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2018، مصدر سابق، ص 248 -249.

ثالثاً: التفاعلات العسكرية والأمنية

تمثل التفاعلات العسكرية والأمنية أحد مداخل بناء القوة العسكرية أو تأمين الدولة، من خلال الإمداد بالمعلومات والسلاح والتدريب، والالتزامات الأمنية المتبادلة، بصيغة اتفاقات خاصة أو تحالفات، أو قبول قواعد أو تسهيلات عسكرية مختلفة. وثمة أنماط مختلفة على هذا الصعيد:

- التحالفات العسكرية من قبيل حلف الناتو، وهو إطار للتفاعل المتبادل بين مجموعة من الدول التي تتسم بتقارب إيديولوجي واستراتيجي في المصالح والسياسات، "نواته الصلبة" هي الولايات المتحدة و"أوروبا القديمة"، وقد تم توسعة الحلف لأغراض استراتيجية كما تم مراجعة سياساته، وهو ينظر إلى روسيا بوصفها مصدر تهديد كبير من منظور أعضائه.

- الاعتمادية العسكرية والأمنية، ولو لم تكن ضمن إطار حلف معلن أو مسمى، مثل التفاعلات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أو بينها وبين دول حول العالم من تلك الدول التي ليست أعضاء في "الناتو".

- أنماط من التفاعلات تدخل في باب نظم التغلغل والاختراق والتبعية وهذه، وهي تفاعلات تربط الولايات المتحدة بكثير من دول العالم، وقد ينسحب هذا التصنيف على أقرب حلفاء الولايات المتحدة نفسها، لأن تلك التفاعلات تتسم بمركز – أطراف، والولايات المتحدة هي المركز والدول الأُخرى هي الأطراف، وتختلف أنماط أو وضعيات تلك الأطراف، وبالنسبة لدول أوربا مثلاً، يمكن القول إنها محكومة بتفاعلات قوية مع الولايات المتحدة، وقد لا يكون لديها مجال كبير للمناورة على هذا الصعيد، صحيح أن لدى بعضها برامج تسلح واستراتيجيات أمن أكثر خصوصية، وقد تهتم ببناء استراتيجيات أمن خاصة على المستوى الأوربي، إلا أنها لا تستطيع التخلي عن المظلة الأمنية التي توفرها (أو تفرضها) الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحاول مختلف الدول الدخول في تفاعلات عسكرية وأمنية مع دول أُخرى، تغطي التزاماتها العسكرية والأمنية، وتساعدها ما أمكن على تأمين متطلبات الأمن القومي، ويختلف الأمر بين دولة وأُخرى، بحسب عوامل قوتها وإمكاناتها ووضعها في النظام الدولي:

- فإذا كانت الدولة صغيرة وضعيفة الإمكانات وتشعر أنها مهددة، فإنها تدخل في تفاعلات والتزامات أمنية قد لا تكون متوازنة أو متكافئة.

- وإذا كانت الدولة متوسطة أو كبيرة فإن تفاعلاتها تضمن أهدافاً بعيدة وعميقة، وتريد احتواء مصادر التهديد أو الاختلال القائمة أو المحتملة تجاه النظام العالمي، انظر مثلاً تحالف الناتو أو التفاعلات الأمنية بين روسيا والصين.

والواقع أن الخدمات الأمنية والاستراتيجية متبادلة، ولا تقع على عاتق طرف واحد، هو المركز، إذ إن الأطراف تشعر بعائدية مركبة لذلك التفاعل.

رابعاً: العلاقات المدنية – العسكرية

قد يكون من المناسب الحديث عن العلاقات المدنية – العسكرية في فقرة البعد السياسي، ولكن نتحدث هنا عن العلاقات نفسها، ولكن بافتراض أولوية الجانب العسكري والأمني منها على الجانب السياسي، وهذا ما يحدث في حالات:

- الأزمات العسكرية والحروب والكوارث.
- ارتفاع مدارك التهديد، كما يحدث في العديد من الوحدات والفواعل الدولية في عالم اليوم، ممن تتسم نظم الحكم فيها بالطابع العسكري أو حكم العسكر أو تأثير المؤسسة العسكرية الكبير والمُقَرِّر على السياسة، كما هي الحال في الكثير من الدول النامية.
- وتجد شيئاً من ذلك حتى لدى الوحدات التي يتسم نظامها السياسي وخبراتها بدرجات مختلفة من الضبط والتحكم المدني بالقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية.

وقد ذهبت الدراسات السياسية مذاهب شتى في تحليل العلائق الجدلية بين الجيش والسياسة،[1] ويركز موريس جانوفيتز (M. janowitz) مثلاً على سؤالين أساسين حول دور الجيش في السياسة، يمكن صياغتهما عموماً كما يلي:[2]

- ماهي خصائص المؤسسة العسكرية التي تُسَهِّل انخراطها في شؤون السياسة الداخلية؟
- ما هي قدرة الجيش على القيادة السياسية الفعالة للدول التي تكافح من أجل التطور الاقتصادي والتحديث الاجتماعي؟

---

(1) Peter Feaver, "The Civil- Military Problematic: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control", *Armed Forces and Society*, (USA: Winter, 1996). Vol. 23, No. 2, p. 166

(2) انظر وقارن: موريس جانوفيتز، **الجيش والتطور السياسي في الدول الجديدة**، (دمشق: إدارة المخابرات العامة، 1973)، ص 8.

ويهتم صموئيل هنتنغتون بسؤالين أيضاً، وهما:

- ما هي أسباب التدخل العسكري في سياسات البلدان "المتعصرنة"؟
- ما هي نتائج التدخل بالنسبة للمعاصرة وللتطور السياسي؟

ويرى أن للمؤسسة العسكرية دوراً أساساً في الحياة السياسية لبلدان العالم النامية ولكنه يختلف، من حيث الدرجة ومن حيث النوع أيضاً بين بلد وآخر، بين فترة وأُخرى، على مستوى العالم.[1]

ويقترح س. إي. فاينر(S. E. Finer) لتفسير طبيعة ودور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة بنية مفاهيمية ذات طبيعة سيكولوجية وذرائعية بوجه عام، وهكذا فإن الجيش ينزع للتدخل في السياسية بفعل عنصرين:

- "إحساس غامر بالقوة".
- أو "احترام كبير للذات".

وتعتمد فرص تدخل الجيش في السياسة على عاملين رئيسين:[2]

- الأول زيادة تبعية المدنيين للجيش أو تأثير الظروف الداخلية أو الأهلية، سواء بسبب الأزمات العلنية أو الكامنة، أو بسبب فراغ السلطة في المجتمع.
- والعامل الثاني هو شعبية الجيش.

ويُصَنِّف **فاينر** طرائق تأثير المؤسسة العسكرية في السياسة العامة وفق الأنماط الآتية:[3]

---

(1) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, (*Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1957), p. 64 – 65, 79.

(2) نعتمد في عرض أفكار فاينر في هذه الفقرة على النص التالي:
S.E. Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics,* (USA: Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 28-73.

(3) Stephen Peter Rosen, *Societies and Military Power: India and Its Armies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. XI.

- التأثير الشرعي والمؤسسي على الحكومة المدنية كأي جماعة ضغط.
- والتأثير من خلال الهيمنة والابتزاز والتهديد.
- والتأثير من خلال استبدال نظام مدني بآخر بسبب فشل النظام في مهامه أو بسبب تجاهله لهم. وإزالة نظام الحكم والحلول محله.

وينظر إلى المؤسسة العسكرية بوصفها أحد مدخلات – مخرجات سياسات الأمن، وأحد محددات – تجليات تلك السياسات، وأحد فواعل تحديد ما يمثل تهديداً – فرصة، ومن ثم أحد فواعل رسم السياسات وتنفيذها. وتلعب البيئة الدولية دوراً هاماً في زيادة تلك "الثغرة" أو تقليصها أو حتى "إلغائها" في حال تولي العسكر للحكم مباشرةً.

وهنا يبرز العامل أو الدور "غير العسكري" للجيوش، في الإمساك بالقرار السياسي وطبع السياسة بطابع عسكري، وصولاً إلى عسكرة المجتمع تحت عناوين جدية في حالات الدول التي تشهد عوامل تهديد عالية واحتلال أراضيها من قبل الآخرين، أو مهددة بحالات نزاع داخلي وعوامل انقسام اجتماعي وإثني و.. إلخ أو عسكرة الدولة والمجتمع تحت عناوين إيديولوجية تخص نظام الحكم أو الحاكم نفسه.

في الحالتين تكون الغلبة لعوامل العسكرة على عوامل السياسة والدولة، وعلى الرغم من الاختلافات بينهما، إلا أن بناء الجيوش والتسلح يكون أولوية كبيرة نسبياً من حيث تخصيص الموارد المادية والمعنوية، ومن حيث التفاعلات الخارجية.

ومن المهم التنبه إلى بروز دور متناقض لأنماط من الفواعل الأمنية والعسكرية وحتى الميليشياوية، حيث يتراجع دور الدولة في سياسات وفواعل تحديد ما يمثل تهديداً – فرصة، أمام بروز التكوينات والوشائج والعصائب

والتـدفقات الشـبكية، وخصخصـة قطـاع الأمـن،[1] والشـركات الأمنيـة الخاصة،[2] وشبكات الارتزاق والعمل العسكري. انظر الجدول (10).

	التغـيير# الوضع الراهن	إقليمي#غير إقليمي	اسـتخدام العنـف النفسـي# العنـف الجسدي	دافع سياسي#دافع اقتصادي
المتمردون، المسلحون	التغيير	إقليمي	العنف الجسدي	دافع سياسي
المليشيات، القوات شبه العسكرية	الوضع الراهن	غير إقليمي	جسدي ونفسي	دافع سياسي
رؤساء العشائر، الطغمة الفاسدة	الوضع الراهن	إقليمي	العنف الجسدي	دافع سياسي
أمراء الحرب	الوضع الراهن	إقليمي	جسدي ونفسي	دافع اقتصادي
الإرهابيون	التغيير	غير إقليمي	العنف النفسي	دافع سياسي
المجرمون، المافيات، العصابات	الوضع الراهن	غير إقليمي	العنف النفسي	دافع اقتصادي
المرتزقة، الشـركات الأمنية والعسكرية	لا يبالي	إقليمي	العنف الجسدي	دافع اقتصادي
اللصوص	لا يبالي	غير إقليمي	العنف النفسي	دافع اقتصادي

الجدول (10): اسم أنماط الفواعل المسلحة من غير الدول

المصدر:

Ulrich Schnecker, "Fragile Statehood, Armed Non-State Actors and Security Governance", in: Alan Bryden, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006), p. 30.

---

(1) انظر مثلاً: حسن الحاج علي أحمد، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 123، 2007). وانظر:

Zeljko Branović, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), & Alan Bryden, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006).

(2) انظر مثلاً:

Anne-Marie Buzatu (& Others), *Private Military & Security Companies: Future Challenges in Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010).

خامساً : أي جيش لأي دولة؟

يعد تقدير البعد العسكري للأمن القومي مسألة في غاية الأهمية، وأي خلل في هذا الجانب يمثل تهديداً للأمن القومي نفسه. إذ كيف يمكن بناء جيش يقوم بمهام الأمن والدفاع عن المصالح في الداخل والخارج، وهل يمكن تقدير "الكفاية" الأمنية والعسكرية للدولة، أي بناء جيش بإمكانات وقدرات وتعداد عسكري الخ "كافٍ" للحفاظ على الأمن القومي فلا يزيد عن ذلك ولا ينقص؟

يتعلق الأمر بمجموعة من العوامل، سبق أن أشرنا إلى بعضها في حيز آخر من الكتاب، مثل طبيعة الجغرافيا والبناء السكاني والموقع والمساحة والحدود.. إلخ وهل توجد أراض محتلة أو متنازع عليها أو أطماع متبادلة أو تنافس على المكانة والهيمنة الخ فكل وضعية وكل وحدة دولية تتطلب نمطاً من الجيوش يتناسب ومتطلباتها الأمنية والعسكرية.

يكون بناء الجيش أو البعد العسكري للأمن انعكاساً للمدارك والسياسات والإمكانات لدى الوحدة الدولية، ولو أن الدول تميل غالباً للمبالغة في تقدير الأمور، مع أن المبالغة تعني الزيادة في تعداد وعتاد الجيوش ونظرياتها الأمنية، ما قد يعني شعور أطراف أُخرى باختلال توازن القوى أو التهديد المباشر أو غير المباشر، ومن ثم الدخول في سباق تسلح مع أطراف أُخرى، حتى لو لم تكن العلاقات عدائية.

وعلى العموم من المفترض أن يكون ثمة تناسب بين مصادر القوة وبين مصادر التهديد، بين مصالح الدولة وبين قدراتها على الحفاظ على تلك المصالح، ولا يكون الحفاظ على المصالح بالعسكرة وحدها، فهناك التحالفات والتفاهمات المتبادلة والإطار الإقليمي والدولي، لأن الدول لا تتحرك في فراغ، وإنما في بيئات فيها تدافع يؤدي إلى أنماط من التوازن في العلاقات والمتطلبات العسكرية، ولو أن ذلك لا يعني بيئة عادلة أو ثابتة ومستقرة.

قد لا يكون ثمة تناسب بين مصادر القوة ومصادر التهديد، فإذا زادت الأولى على الثانية تنهج الوحدة الدولية سياسات هيمنة وتأثير على الأطراف الأُخرى، وإذا العكس، اضطرت الوحدة للدخول تحالفات وتفاعلات أمنية وعسكرية مع أطراف أُخرى بقصد التوازن.

يحدث أن تقوم إيديولوجيا طموحة وتدخلية وتوسعية في الوحدة الدولية على أساس الفرق القائم بين الدولة والأمة، بين الحدود السياسية والقدرات العسكرية وبين مدارك الجغرافيا والتاريخ والأمن والمصلحة. وهذا يدفع باتجاه بناء جيوش قادرة على ردم تلك الفجوة بالقوة أو بالردع. وطالما أن العالم شهد حروباً كثيرة على أسس إيديولوجية مختلفة، فإن مدارك الأمن القومي لا يمكنها تجاهل مصادر تهديد من هذا النوع، وعليها أن تأخذ مقولات وادعاءات وحتى أوهام الآخر على محمل الجد، لأن أي فكرة مهما كانت بعيدة عن الواقع أو متخيلة أو حتى كاذبة، يمكن أن تتحول إلى قوة مادية وأساس للعسكرة والحرب، والعكس صحيح أيضاً. وأي فكرة حتى لو كانت حقيقة وواقعاً، فإنها لن تعني شيئاً مالم تكن مدعومة بالقوة، فالقوة (وليس الحق) هي البداهة الرئيسة في السياسة.

تتغير التقديرات إلى حد كبير في حال كانت الوحدة الدولية في حالة حرب، أو لديها أراض محتلة، أو كانت محاطة بالأعداء، أو مستهدفة، أو لديها تقديرات حول مصدر تهديد عالية الخطورة، هنا تتجه تقديرات الوضع العسكري للارتفاع، ويزداد الميل لتخصيص المزيد من الموارد المادية والمعنوية لصالح الجيش ومؤسسات الأمن والدفاع...

تلعب الثقافة السياسية وخبرات وتجارب الحروب دوراً في طبيعة الجيوش لدى الوحدات الدولية، ومع بروز أنماط مختلفة ومستجدة من التهديد على مستوى العالم، مثل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة ومصادر التهديد اللا تقليدية، وجب على الوحدات الدولية إعادة النظر في هندسة قواتها المسلحة وجيوشها بما

يتناسب مع مصادر التهديد الجديدة، ومع بروز "الحروب الهجينة" و"الحروب اللا متماثلة"، إذ تبدو أدوات الحرب التقليدية أقل كفاءة وتتطلب إعادة النظر، على مختلف المستويات.

سادساً: قوة الدولة

الحديث عن الأمن يحيل إلى قوة الدولة أو الوحدة الدولية، ذلك أن القوة هي الاستجابة المعوّل عليها لمواجهة المخاطر وتعظيم الفرص، والدول القوية هي الدول القادرة على ردع الفواعل الأُخرى من أن تقدم على ما تعتقد أنه يمثل ضرراً أو تحفزها للإقدام على ما يمثل فرصة. وثمة تحديدات عديدة ومتفاوتة لقوة الدولة، ولكنها تشترك جميعها في مفردات أو مقومات أساسية تتمثل بـ: الكتلة الحيوية، والموارد المادية، والإمكانات والتفاعلات الاقتصادية، والإمكانات والتفاعلات العسكرية، والقدرة التقنية، والقدرة الرمزية أو المعنوية. والقدرة الإعلامية والمعلومات[1].

القوة الشاملة = (مجموع القدرات الملموسة)×(مجموع القدرات غير الملموسة)

تشمل القدرات الملموسة:

الكتلة الحيوية (ك)، القدرة الاقتصادية (ص)، القدرة العسكرية (ع)، القدرة السياسية الداخلية (س)، القدرة التكنولوجية (ت).

أما القدرات غير الملموسة فتشمل: القدرة الدبلوماسية الخارجية (ب)، القدرة المعنوية (ن)، القدرة الإعلامية (م). ومن ثم تصبح صيغة المعادلة النهائية على الشكل الآتي:

---

(1) انظر: جمال علي زهران، **منهاج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 38 وما بعد.

القوة الشاملة للدولة (ق)= (ك+ ص+ ع+ س+ ت) ×(ب+ ن+ م)

وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة رقم (1) بين دول العالم من حيث التأثير في النظام العالمي، تليها روسيا، ثم الصين وبعدها ألمانيا. انظر الجدول (11) وثمة ترتيب أول (20) دولة من حيث نوعية الحياة، انظر الجدول (12)، ويليها ترتيب أول (20) دولة من حيث الإمكانات والقوة العسكرية. انظر الجدول (13).

الدولة	الترتيب حسب الحضور والتأثير في العالم
الولايات المتحدة	1
روسيا	2
الصين	3
ألمانيا	4
بريطانيا	5
فرنسا	6
اليابان	7
"إسرائيل"	8
كوريا الجنوبية	9
السعودية	10
الإمارات	11
كندا	12
سويسرا	13

الدولة	الترتيب حسب الحضور والتأثير في العالم
الهند	14
استراليا	15
تركيا	16
إيطاليا	17
قطر	18
إسلانيا	19
السويد	20

الجدول (11): أول 20 دولة من حيث قوة التأثير في العالم.

ملاحظات:

ان أقوى دول العالم من حيث التأثير والحضور في السياسات والإعلام، هي الدول التي تهيمن باستمرار على عناوين الأخبار، وتشغل صانعي السياسات وتشكل الأنماط الاقتصادية العالمية. يتم تتبع سياساتهم الخارجية وميزانياتهم العسكرية، وحضورهم وقدرتهم ووزنهم النسبي في سياسات العالم. ويستند التصنيف إلى تقديرات ومؤشرات تم تصميمها بالشراكة مع مجموعة تابعة لشركة الاتصالات التسويقية العالمية R&VMLY ، وجامعة بنسلفانيا. واعتمدت على دراسة استقصائية جرت على أكثر من 20000 شخص من أربع مناطق ويعيشون في 73 دولة.

المصدر:

"Power Rankings", *US News and World Report,*

https://www.usnews.com/news/best-countries/power-rankings



الترتيب من حيث نوعية الحياة		الدولة
1		كندا
2		الدانمارك
3		السويد
[illegible]		النرويج
5		استراليا
6		[illegible]
7		سويسرا
8		نيوزيلاند
9		فنلندا
10		ألمانيا
11		النمسا
12		المملكة المتحدة
13		لوكسمبورغ
14		اليابان
15		الولايات المتحدة
16		فرنسا
17		البرتغال
18		إسبانيا
19		الصين
20		سنغافورا

الجدول (12): تصنيف أعلى (20) دولة في العالم حسب نوعية الحياة

ملاحظة: يعتمد التصنيف على مؤشرات رئيسة مثل التعليم والرعاية الصحية، والعمل، والاستقرار السياسي، والحريات الفردية، وأمن العمل.

ويستند التصنيف إلى تقديرات ومؤشرات تم تصميمها بالشراكة مع مجموعة BAV ، وهي وحدة تابعة لشركة الاتصالات التسويقية العالمية VMLY&R ، ومدرسة وارتون في جامعة بنسلفانيا. واعتمدت على دراسة استقصائية طُلِبت من أكثر من 20000 شخص من أربع مناطق ويعيشون في 73 دولة.

المصدر:

Quality of Life, US News and World Report,

https://www.usnews.com/news/best-countries/quality-of-life-rankings

الدولة	الترتيب من الإمكانات والقوة العسكرية
الولايات المتحدة	1
روسيا	2
الصين	3
الهند	4
اليابان	5
كوريا الجنوبية	6
فرنسا	7
المملكة المتحدة	8
مصر	9
البرازيل	10

الدولة		الترتيب من الإمكانات والقوة العسكرية
تركيا		11
إيطاليا		12
ألمانيا		13
إيران		14
الباكستان		15
اندونيسيا		16
السعودية		17
إسرائيل		18
استراليا		19
اسبانيا		20

الجدول (13): ترتيب أعلى (20) دول من حيث الإمكانات والقوة العسكرية

المصدر:

global fire power, *2020 Military Strength Ranking,*

https://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

الفصل العاشر

البعد السياسي

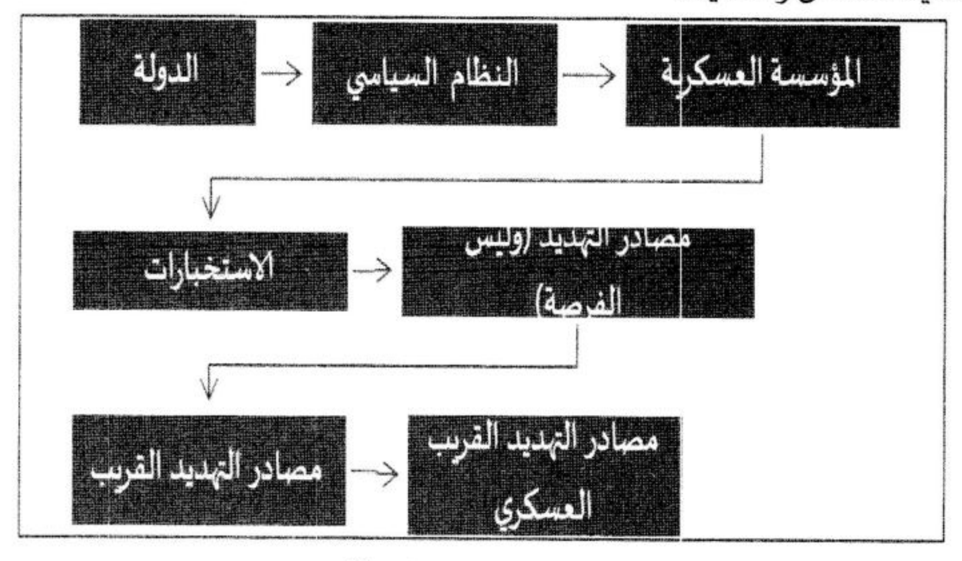
الأمن هو البداهة الرئيسة في السياسة، وهي التي تخلع عليه معناه، وتوجهه وتنظمه، وإلا أصبح مرادفاً للقهر، والقوةُ مرادفة للفوضى. وهذا ينسحب بكيفية أو أخرى على أبعاد الأمن المختلفة: الجغرافيا والموارد والاجتماع والثقافة والاقتصاد وغيرها.

ويبدو البعد السياسي كمظلة للأبعاد الأُخرى، لا يجمعها فحسب، بل يدخل في كينونة كل منها ويؤالف بينها في عملية ودينامية تفاعلية نشطة من المفترض أن تفضي إلى مفاهيم وسياسات أمن متكاملة وفعالة، أيضاً.

يتألف الفصل من أربعة محاور: أولاً التمركز حول الدولة، ويتضمن الفروق بين الدول، وحول طبيعة الدولة، وثانياً الدولة الفاشلة، وثالثاً النظام السياسي ويتضمن الإصلاح السياسي والأمن، والنظم السياسية والأمن، ورابعاً "هابيتوس" الأمن.

للبعد السياسي للأمن مضامين مختلفة، صحيح أنه "يتمركز" حول الدولة، ويتمركز في الدولة حول النظام السياسي، ويتمركز في النظام السياسي حول المؤسسة العسكرية، ويتمركز في المؤسسة العسكرية حول المؤسسة الأمنية أو الاستخبارات، ويتمركز في الاستخبارات حول مصادر التهديد (أكثر من الفرصة)، ويتمركز في مصادر التهديد حول التهديد القريب (أكثر من البعيد)، ويتمركز في التهديد القريب حول التهديد ذي الطابع الأمني العسكري أكثر من غيره، الشكل (6).

ولكن التمركز حول الدولة لا يعني إقصاء العوامل والأبعاد والتمركزات الأُخرى، ولو أن كل تمركز هنا يعني اعتباراً أقل نسبياً لعوامل وفواعل التهديد – الفرصة الأُخرى. ولا بد من التنبه إلى أن التمركز حول الدولة يبدو أصيلاً في مسألة الأمن، كما لو أن الأمن والتهديد – الفرصة متغيرات تابعة لمتغير مستقل هو الدولة، وهذا صحيح نسبياً في فترات سابقة من عمر أو عصر الدولة، ولكنه ليس صحيحاً بالتمام، لأن الدولة مهما كانت قوتها، إلا أنها لا تسيطر بالكلية على ما يعد تهديداً – فرصة، كما أنها على الدوام عرضة لأشكال وأنماط من التأثير الداخلي والخارجي،[1] كيف إذا كان الأمر متعلقاً أو مرتبطاً بفواعل كثيرة لا يمكن ضبطها أو توقع طبيعة تأثيرها على الدولة نفسها، في عالم شديد التداخل والتعقيد؟



الشكل (6): **تمركزات الأمن**

---

(1) السيد يسين، **الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي: من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة**، مرجع سابق، ص 139 –149.

أولاً: التمركز حول الدولة؟

يتسم الأمن بمقام سام في الدول والسياسات عموماً،[1] وهي ليست سواء، إذ يختلف الأمر بين دولة وأخرى، فاعل وآخر، موضوع وآخر، ويتحدد ذلك بتأثير عوامل ومحددات ومؤثرات كثيرة، ذلك أن الدول أو الفواعل السياسية — كما ذكرنا سابقاً ـ تختلف أولوياتها، ومؤسساتها، وديناميات صنع السياسات فيها، وطبيعة الاستقرار– اللا استقرار، والاندماج –الانقسام الاجتماعي والسياسي، وطبيعة تأثير العامل الخارجي، ووزنه النسبي مقارنة بالعامل الداخلي، وأنماط الإمكانات والموارد المادية والمعنوية، وطبيعة العلاقات والتفاعلات الخارجية، وتأثير ديناميات التكامل والاعتمادية والتحالف والتغلغل والاختراق والنزعات العابرة للدولة.. إلخ

الفروق بين الدول

يركز البعد السياسي في سياسات الأمن في الدول النامية على أمور مثل: مسألة الدولة، والهوية الوطنية، والشرعية، ودور الجيش في السياسة أو ما يعرف بالعلاقات المدينة — العسكرية، والمشاركة السياسية، وحقوق الجماعات، والتعدد الاجتماعي والثقافي والقيمي،.. إلخ

هي أمور أقل أهمية أو أولوية نسبياً لدى الدول المتقدمة، لأنها تجاوزتها بكيفية أو أُخرى، إذ تبرز موضوعات مثل: الإنفاق العمومي، والدخل،

---

(1) حول مركزية الدولة أو التمركز حولها فيما يتصل بالقوة وضبط العنف ومصادر التهديد، انظر مثلاً: نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة: عادل غنيم، ط2، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1982)، ص 301 — 304؛ وألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله العتيبي، ط1، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص 11 -15.

والضرائب، والبيئة، والضمان الاجتماعي والصحي، وتراجع عدد الولادات، والاعتمادية الجيلية، وسلامة الغذاء الخ، ويدور تحديد البعد السياسي للأمن في الدول النامية حول صانع السياسة والمسؤول عنها، فيما يدور الأمر في الغرب حول "المؤسسة".

إن جدول الاهتمامات الأمنية ومدارك المصلحة العليا أمور تحددها أو تقررها الدولة، وما يصدر عن دولة نامية يختلف عنه لدى دولة كبيرة، ثمة إذاً فروق واختلافات عديدة لجهة

طبيعة الدولة، والنظام السياسي، والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وسياسات الهوية، والاندماج أو التكامل – التنافر الاجتماعي، والموارد والإمكانات الخ.

وهذا الاختلاف يفضي إلى فروق جوهرية في أطر وسياسات الأمن القومي، وحتى أمن الأفراد والجماعات والمؤسسات والبيئة.. إلخ، ولا نتحدث هنا عن فصل أو تمايز وانقطاع تام بين دول في عالمين مختلفين، متقدم ونامٍ، وإنما عن اختلاف الأوزان النسبية لعوامل وفواعل وأولويات الأمن بينهما، ولعل فهم العملية السياسية واختلافها بين بلد وآخر، حتى ضمن "العالم" نفسه، يلعب دوراً كبيراً في رسم سياسات الأمن، وفي توقعها أيضاً.

يتمركز مفهوم الأمن القومي حول الدولة، التي تمثل إطاراً ومحدداً له، وهي التي تقوم به وبمهامه، ومن ثم فإن اختلاف طبيعة الدولة يفضي إلى مفاهيم وسياسات أمن قومي مختلفة، فإذا كانت الدولة كبيرة – صغيرة، غنية – فقيرة، أحدية – تعددية إثنياً أو دينياً أو جهوياً (الخ)، ديمقراطية – غير ديمقراطية، مستقرة – غير مستقرة، متماسكة – رخوة، فإن لكل حالة متطلبات ومدارك الأمن الخاصة بها، وهكذا فإذا كانت الدولة مستقرة وذات موارد مادية ومعنوية فمن المرجح أن تتمتع بأمن قومي مستقر، أما إذا كانت قلقة

وغير مستقرة، فمن المرجح أن ينعكس ذلك على سياسات أمن قومي قلق وغير مستقر.

حول طبيعة الدولة

تطالعنا الدراسات السياسية بمفاهيم مختلفة حول الدولة خارج أوربا والغرب أو الدولة النامية مثل: "الدولة المتضخمة"،(1) و"الدولة التسلطية"،(2) و"الدولة المبتزة"،(3) و"الدولة الرخوة" (Soft State)،(4) و"الدولة المارقة"،(5) و"الدولة الفاشلة"،(6) و"الدولة التابعة" أو "المخترقة".(7) ومن مفارقات مفاهيم والطروحات

(1) نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية**، مرجع سابق.

(2) خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

(3) برتران بادي، **انقلاب العالم**، مرجع سابق، ص 11.

(4) المفهوم لـ عالم الاقتصاد السويدي جونار ميردال (Gunnar Myrdal)، قدمه وأعاد صياغته في كتابات مختلفة، انظر مثلاً:

Gunar Myrdal, *Asian Drama. An Inquiry into the Poverty of Nations*, 3 Vols., (New York: Pantheon, 1968), & G. Myrdal, "*The 'Soft State' in Undeveloped Countries*", in: Paul Streeten, (Edit.), *Unfashionable Economics: Essays in Honour of Lord Balogh*, (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

(5) انظر: نعوم تشومسكي، **الدولة المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إسبر، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 33 وما بعد.

(6) انظر مفهوم "الدولة الفاشلة" ومؤشراته في:

J. J. Messner, *Failed States Index, 2014*, (Washington: The Fund for Peace, 2014), at: http://library.fundforpeace.org/library/cfsir1423-fragilestatesindex2014-06d.pdf (20-10-2014).

(7) انظر:

Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I. B. Tauris, 1984), p. 5.

وخلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 46. وعقيل محفوض، **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 436.

حول الدولة مقولات مثل "الدولة الحارسة" (Night-watchman State)[1] أو "دولة الحد الأدنى" (Minimal State)[2].

المفاهيم المذكورة جميعها تحيل إلى طبيعة حضور الدولة وأولويته في السياسة، أو الأمن. فإذا كانت "متضخمة" مثلاً فهذا لا يعني تضخم أجهزتها ومؤسساتها فحسب، وإنما دورها في سياسات الأمن، أيضاً. وأما إذا كانت تسلطية، فإن ذلك يشير إلى "الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع"،[3] من أجل "ديمومة نظام الحكم".

وإذا كانت الدولة هشة أو رخوة فهذا يعني ضعفها وفشلها في الاستجابة الجادة لعوامل التهديد الداخلية والخارجية، الداخلية على نحو خاص، وعدم تمكنها من فرض سلطتها أو سلطة القانون، وعدم الإيفاء بمتطلبات الولاء الداخلي، ومن ثم بروز عوامل عدم استقرار متزايدة مثل العنف والجريمة والفقر والفساد والارهاب والجريمة المنظمة، ما يضع الدولة في حالة تهديد مستمرة، وهكذا.

ويشهد عالم اليوم انخفاضاً نسبياً في عوامل التهديد الخارجية أو الدولية، أي في العلاقات بين الدول، مقارنةً بالبروز المتزايد نسبياً لعوامل التهديد الداخلية أي داخل الدول نفسها، أو عوامل التهديد الناشئة من فواعل عابرة للحدود أو فواعل "غير الدولة". وثمة عدد كبير من المجتمعات التي تشهد نزاعات متفاقمة ومهددة بالانهيار، وقد تطورت في السنوات الأخيرة مؤشرات المخاطر الداخلية والخارجية، كما برزت مؤشرات حول الدول الفاشلة أو الدول المهددة بالفشل.

---

(1) انظر مثلاً:

Gain Kennedy, *Adam Smith's Lost Legacy*, (Berlin: Springer, 2005), pp. 215-218.

(2) انظر مثلاً:

Rachael Patterson, "The Minimal State v the Welfare State: A Critique of the Argument between Nozick and Rawls", *Southern Cross University Law Review*, (Volume 9, 2005), p. 167- 182.

(3) خلدون النقيب، **الدولة التسلطية**، مرجع سابق، ص 24، ص 32.

ثانياً: الدولة الفاشلة

الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه تحديات متزايدة في إثبات قدرتها على الحكم والضبط الداخلي وإدارة تفاعلاتها الخارجية. ويستخدم مفهوم "دولة فاشلة" للتعبير عن طيف واسع نسبياً من الأوضاع التي تشهدها دول عديدة ومتزايدة حول العالم، مثل:

- تراجع قدرة الدولة أمام تحديات داخلية ناهضة في وجهها، وعدم قدرتها على فرض قوانينها، وانسحابها وتراجعها أمام فواعل داخلية "ما دون الدولة".
- سكوت الدولة أو عدم قدرتها على احتواء بروز بنى سلطة بديلة أو موازية، وبروز اضطرابات داخلية، وعصيان.
- تراجع قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات "العقد الاجتماعي" من الأمن والخدمات العامة وغيرها.
- إخفاق الدولة في مواجهة نظم التغلغل الخارجي في بناها الداخلية، وصولاً إلى وجود قوات متحاربة داخل مجالها الجغرافي.

ويحدد مؤشر الدول الفاشلة حالة الفشل عند "فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على إقليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار قوتها بشكل شرعي، مما يعرّضها للاضطرابات، ويخلق حركات للعصيان المدني، وتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فتكون سيادتها مقيدة إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو تواجد قوات أجنبية على إقليمها".[1]

ويحيل مؤشر الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل أيضاً إلى "فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على إقليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار

(1) J. J. Messner, ***Failed States Index,*** *op.cit.*

قوتها بشكل شرعي، مما يعرّضها للاضطرابات، ويخلق حركات للعصيان المدني، وتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فتكون سيادتها مقيدة إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو تواجد قوات أجنبية على إقليمها".[1]

ويُظهر تقرير مؤشر الدول الفاشلة أو الدول المهددة بالفشل أو الهشة (Fragile States Index) الذي يصدر سنوياً وضعية دول العالم، متسلسلة من الأكثر إلى الأقلّ احتمالاً لـ "الفشل"، ويتألف من (120) نقطة.[2] مصنفاً الدول وفق الحالات التالية، انظر الجدول (14):

- **أوضاع ذات خطورة عالية جداً (*Very High Alert*)**، وتشمل دولاً مثل: جنوب السودان المرتبة (3)، والصومال (2)، اليمن (1)، سورية(4).
- **أوضاع ذات خطورة عالية (*High Alert*)**، مثل: السودان المرتبة(8)، وتشاد (7)، وأفغانستان (9).

---

(1) J. J. Messner, ***Failed States Index,*** *op.cit.*

(2) يحدد مؤشر الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل أو الهشة (Fragile States Index) الذي تُعِده "منظمة التعاون والسلام" وهي مؤسسة أمريكية بالتعاون مع "منظمة الشفافية الدولية" 12 معياراً أو مؤشراً رئيسياً تشمل معايير مثل شرعية الدولة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحقوق الجماعات والتنمية غير المتوازنة، بحيث يحصل كل معيار على درجات متفاوتة من 1 إلى 10، استناداً إلى تحليل ملايين الوثائق، وتشير زيادة درجات المعيار إلى زيادة الضغوط على الدولة، وبالتالي وجود مخاطر أعلى بعدم الاستقرار. ويعرّف التقرير "الدولة الفاشلة" بأنها الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. انظر:

http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf (9-10-2020).

وانظر:

The Fund for Peace. The *Fragile States Index, Annual Report 2020,* (Washington: The Fund for Peace, 2020), https://fundforpeace.org/2020/05/11/fragile-states-index-2020/

- **أوضاع خطرة (Alert)**، مثل: تشمل دول مثل إثيوبيا (21)، وإريتريا (18)، وباكستان (25)، وليبيا (20)، والعراق (17).
- **حالة تحذير عالي (*High Warning*)**، مثل: إيران (44)، لبنان(40)، مصر (35).
- **حالة تحذير متزايد (Elevated Warning)**، مثل: المغرب (79)، وروسيا (72)، الجزائر (71)، فلسطين المحتلة/إسرائيل والضفة الغربية (69)، الهند (68)، الأردن (67)، تركيا (59).
- **حالة تحذير (*Warning*)**، مثل:البحرين (110)، تونس (95)، السعودية (94)، الصين (86).
- **مستقرة (*Stable*)**:مثل:الكويت (131)، اليونان (127)، قبرص (123)،
- **أكثر استقراراً (*MoreStable*)**مثل:قطر (141)، عُمان (134)،
- **مستقرة جداً (Very Stable)** مثل: الإمارات العربية المتحدة (152)، المملكة المتحدة (149)، الولايات المتحدة (149).
- **مستدامة (*Sustainable*)**مثل:ألمانيا (166)، بلجيكا (161).
- **مستدامة جداً (*Very Sustainable*)**مثل:فنلندا (178)، النرويج (177)، السويد (172).

ينسحب "الفشل" من مستوى الدولة/الدول المذكورة إلى المستوى الإقليمي، وخاصةً أن الفواعل الإقليمية (والدولية) لم تتمكن من ضبط التطورات والنزاعات داخل الإقليم، مع أنها حاولت ـ بدوافع شتى ـ استدراج تدخل دولي، من أجل "احتواء" الأزمات الداخلية في عدد من البلدان، إلا أن التناقضات والمنافسات بين الفواعل العالمية والإقليمية، لم تساعد في ذلك.

الحالة	الدولة	الترتيب	النقاط
خطورة عالية جداً	جنوب السودان	3	110.8
	الصومال	2	110.9
	اليمن	1	112.4
	سورية	4	110.7
عالية الخطورة	السودان	8	104.8
	تشاد	7	106.4
	افغانستان	9	102.9
خطرة	اثيوبيا	21	94.6
	اريتريا	18	95.8
	باكستان	25	92.1
	ليبيا	20	95.2
	العراق	17	95.9
تحذير عالي	إيران	44	83.4
	لبنان	40	84.7
	مصر	35	86
تحذير متزايد	المغرب	79	71.2
	روسيا	79	72.6
	الجزائر	71	74.6
	فلسطين المحتلة/إسرائيل	69	75.1
	الهند	68	75.3
	الأردن	67	75.4
	تركيا	59	79.1
تحذير	البحرين	110	63.9

الحالة	الدولة	الترتيب	النقاط
	تونس	95	68.1
	السعودية	94	68.8
	الصين	86	64.2
	الكويت	131	50.9
مستقرة	اليونان	127	52.1
	قبرص	123	56.1
	قطر	141	43.7
أكثر استقراراً	عُمان	134	48
مستقرة جداً	الإمارات العربية المتحدة	152	38.1
	المملكة المتحدة	149	38.3
	الولايات المتحدة	149	38.3
مستدامة	ألمانيا	166	23.2
	بلجيكا	161	27.1
مستدامة جداً	فنلندا	178	14.6
	النرويج	177	16.2
	السويد	172	18.2

الجدول (14): **ترتيب ونقاط دول المنطقة العربية والشرق الأوسط ودول أخرى، حسب تصنيف "الدولة الفاشلة" أو "المهددة بالفشل" أو "الهشة" لعام 2020.**

المصدر: (Fragile States Index) لعام 2020، في:

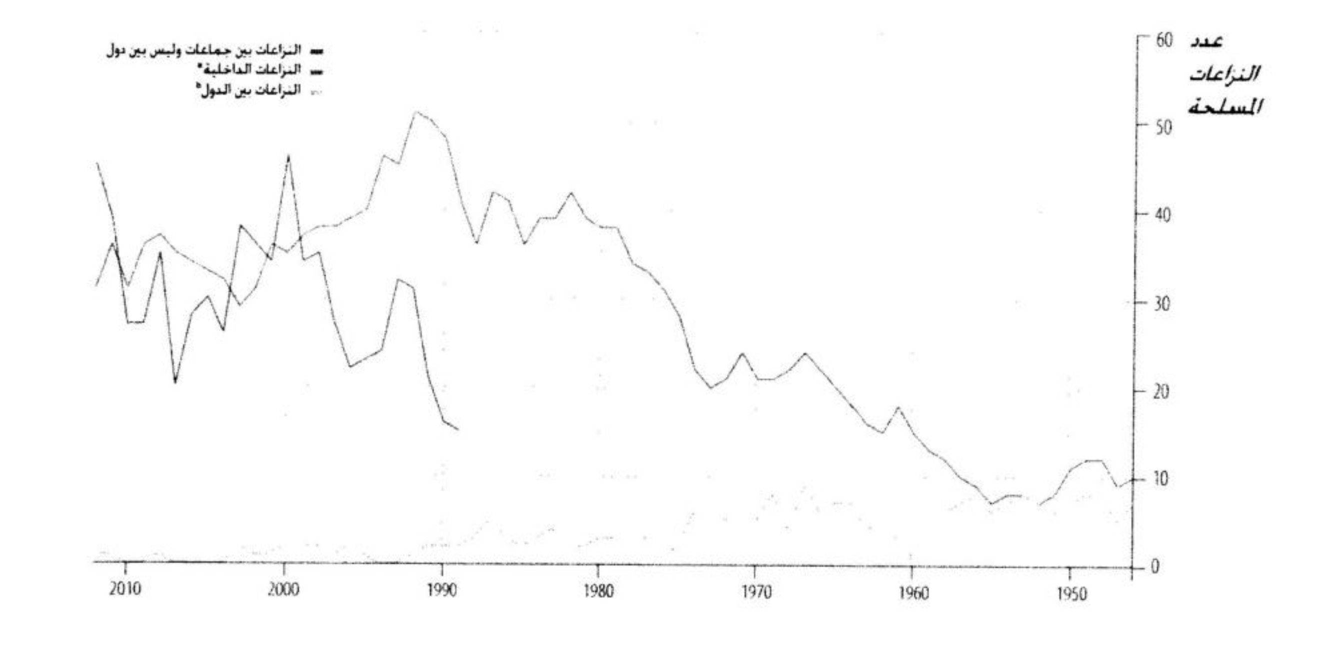
J. J. Messner,et al. *Fragile States Index, Annual 2020,* (Washington: The Fund for Peace, 2020).

https://fundforpeace.org/2020/05/11/fragile-states-index-2020/

ينطلق المؤشر من اعتبارات أو منظور غربي في المقام الأول، ويميل لتعميم رؤية الغرب عن طبيعة السياسات ونظم الحكم والدول حول العالم. وهكذا ترد كل الدول المناهضة للغرب، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، في مراتب مرتفعة الخطورة.

يبدو أن تزايد مصادر التهديد للدولة في عالم اليوم أو عالم الحداثة الفائقة، هو متعدد الأبعاد والأشكال، ولكن السمة الأبرز له هي النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي، أي وجود فواعل دولية نشطة فيها، مقابل تراجع النزاعات بين الدول بعد انتهاء الحروب الاستعمارية والحرب الباردة،[1] انظر الشكل (7).

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 49.



الشكل (7): **النزاعات المسلحة في العالم أكثرها داخلية، وبين جماعات داخل الدولة.**

ملاحظات: الخط الأدنى للنزاعات بين الدول، الخط المتوسط للنزاعات الداخلية، الخط الأعلى للنزاعات بين جماعات وليس دولاً.

(a) تشتمل النزاعات الداخلية التي تتخذ بعداً دولياً؛ (b) تشمل النزاعات بين أطراف من خارج الدولة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 49.

من الواضح أن الاعتبار الأمني راجح أو مُقَرِّر في السياسات حول العالم، ليس أمن المجتمع بالضرورة، وإنما أمن الدولة أو أمن النظام. وليست أولوية أمن الدولة مثل أولوية أمن الحكم، لأن ثمة حالات تكون فيها القوامة للدولة على المجتمع، ولكن ليس بمعنى قوامة نظام الحكم على الدولة والمجتمع، أو قوامة أفراد أو فرد على الجميع.

ثالثاً: النظام السياسي

ثمة دالة ارتباط بين الأمن وطبيعة النظام السياسي، لأن النظام هو محدد رئيس لمدارك الأمن الرسمية وغير الرسمية، الرسمية من خلال مؤسسات صنع السياسية، وغير الرسمية من خلال سياسات الإعلام والتعليم وغير ذلك. كما أن "هابيتوس الأمن" ومداركه العميقة وتجاربه التاريخية تلعب دوراً نشطاً في صنع السياسات العامة.

لكن ما هي مستويات العلاقة أو التفاعل بين النظام السياسي والأمن؟ وأي أمن لأي نظام سياسي؟ وأي نظام سياسي لأي أمن؟ وقد برزت مناقشات عديدة مع نهاية الحرب الباردة، أشاعت بقدر من الأدلجة المتسرعة أن انتصار الليبرالية الغربية هو انتصار لـ "النموذج الغربي" في السياسة، ومن ثم للنموذج الغربي في الأمن. وهذه هي نهاية التاريخ التي تحدث عنها فرانسيس فوكوياما، ذلك أن عولمة نظم القيم الغربية في السياسة والأمن، بدت كما لو أنها المسار والخيار الوحيد أمام العالم، وأن الاندراج في السياسات الدولية – بما في ذلك الأمن – يتطلب المضي في طريق ذي مسار واحد ووحيد. ولكن ما هو وجه الأمن في ذلك؟

إن نهاية الحرب الباردة أنهت معها التجاذبات والمنافسات حول الطريق الممكن أمام السياسات الدولتية لتحقيق ما تراه أمناً، ومن ثم فإن البدائل التي كانت قائمة أو ممكنة تغيرت بشكل كلي تقريباً، ومن ذلك أولويات التحالفات والتحالفات المضادة، واللعب على الفروق بين الأقطاب الرئيسة في السياسة والعسكرة حول العالم. وأصبحت فواعل عديدة أمام تحدٍ غير مسبوق لجهة الاندراج في النظام الليبرالي والعالمي ذي الخلفية أو المنوال الغربي، بكل ما يتضمنه ذلك من تبنٍّ –طوعي أو اضطراري– لأجندة الغرب وفواعله الرئيسة الخاصة بالأمن العالمي، أي بما يمثل مصدر تهديد – فرصة.

وهكذا فقد تراجعت درجة التوترات الدولية والإقليمية، ولم تتراجع

عواملها، زادت مقابل ذلك التوترات والحروب الأهلية أو الحروب داخل الوحدات الدولية والحروب الخاصة بالهويات والانتماءات ما دون الدولة والعابرة للدولة. وأصبح العديد من الصراعات التقليدية بحكم المنتهية أو المجمدة "عسكرياً" مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع الهندي – الباكستاني، والعديد من الصراعات المماثلة حول العالم.

لقد أدى تغير المقولات المركزية أو براديغمات الأمن حول العالم، وبروز أنماط جديدة من التهديد–الفرصة، مثل صراعات الهوية وتجاذبات الثقافة والإرهاب والهجرة والبيئة والأوبئة وشبكات الجريمة، إلى تغير في مدارك الأمن، التهديد – الفرصة، لنظم الحكم ونظم السياسات حول العالم، كما تغيرت الثقافة السياسية لفواعل السياسة داخل الوحدات الدولية وخارجها، أصبح من المتعذر استمرار مدارك وخطط وسياسات الأمن كما كانت من قبل، وسوف يكون لذلك تداعيات كبيرة على مناطق مختلفة ومنها المنطقة العربية والشرق الأوسط.

تحدث صموئيل هنتنغتون عن "الموجة الثالثة للديمقراطية" بوصفها ارتداداً أو نتيجة لنهاية الحرب الباردة،[1] وبدا أن المنطقة العربية والشرق الأوسط استطاعت "احتواء" الموجة المذكورة، ولكن الأمور لم تسر دوماً على ما يرام بالنسبة لشعوب المنطقة ونظم الحكم فيها، إذ لم يمضِ وقت طويل حتى برزت ارتدادات أو نتائج متأخرة بعض الشيء لموجة التحولات في المدارك والأولويات، فكانت موجة الاحتجاجات والثورات في عدد من البلدان العربية منذ العام 2011.

وهكذا فإن المزاج السياسي ومدارك العامة وخاصة فواعل السياسة لم يعد يقبل بمبررات وقواعد السياسة الدولتية، ولم يعد ممكناً قبول إرادة أو مقولات

---

(1) صموئيل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

العديد من نظم الحكم بوصفها مسلمات، وهذا يعني أن ما كان يمثل تهديداً– فرصة بالنسبة لفواعل الحكم لم يعد مقبولاً لدى المجتمع والنخب السياسية، ومن ثم فإن الأمن – من منظور هؤلاء – اقتضى القيام باحتجاجات وانتفاضات ضد أنماط السياسة والحكم والأمن القائمة.

اللافت أن ذلك الحراك الاجتماعي والسياسي المناهض لنظم الحكم في عدد من بلدان المنطقة كان محل إعجاب وتقدير من مختلف فواعل السياسة العالمية، وهذا من الأمور الملتبسة، خاصة أن نظم الحكم الجديدة في عدد من بلدان "الربيع العربي" لم تهتم كثيراً لمقولات الأمن والاستراتيجيا التقليدية في المنطقة، وبدت أقل اهتماماً بقضايا مثل "المسألة الفلسطينية" وقضايا "الندرة – الوفرة" وريوع النفط والموارد في المنطقة العربية الخ

لم تحدث الاحتجاجات والثورات وما تبعها من أزمات وحروب سياسية وتحديات أمنية في كل البلدان العربية مثلاً، إلا أن تأثيراتها طالت الجميع، بل إن المنطقة – بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل – تشهد لحظة "عدم يقين" أمنية واستراتيجية كبرى. ويبدو أن "الربيع العربي"، على الرغم مقولاته المحقة، إلا أنه مثّلَ مدخلاً لـ أزمات وحروب أهلية وتدخلات خارجية وتحالفات مضادة غير مسبوقة في التاريخ الحديث.

وتمثل المنطقة العربية والشرق الأوسط "نقطة احتدام" رئيسة في النظام العالمي اليوم، وهي مصدر تهديد كبير من حيث:

- ارتفاع مستوى المخاطر.
- الهجرة الدولية.
- تدفق فواعل الإرهاب من مختلف دول العالم إلى المنطقة، ومنها إلى مناطق أُخرى حول العالم، وخاصة أوروبا وروسيا والصين وغيرها.

الإصلاح السياسي والأمن

فتحت التحولات العالمية الباب لمراجعة أكثر إلحاحاً لسياسات الأمن، الإنفاق العسكري، وقوانين الأمن الوطني، وقضايا التجنيد، والعلاقات المدنية – العسكرية، وطبيعة الإشراف والتحكم المدني بقطاع الأمن والاستخبارات، ورسم سياسات الأمن، والتحالفات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية، ومفهوم أمن الإنسان، والتدخل الدولي الإنساني، ودور مؤسسات المجتمع المدني والفواعل السياسيين من غير الدول، وخصخصة الأمن.. إلخ بوصفها مفردات أمنية واستراتيجية لبيئة سياسية ودولتية جديدة. وعقدت مؤتمرات وندوات بحث، وحلقات نقاش وجلسات تشريعية خاصة لبحث العلاقة بين النظم السياسية وسياسيات الأمن.

وأصبح إصلاح قطاع الأمن، ودور الأفراد والشبكات والهويات في تحديد أولويات الأمن لأي وحدة دولية، هو من أهم سمات السياسات في عالم اليوم. ويبدو أن تزايد عدد النزاعات الأهلية أو الداخلية، وتزايد الهجرات حول العالم، هو من التطورات التي تقتضي مدارك تهديد – فرصة، وسياسات أمن جديدة.

وكان لحادثة التونسي "محمد البوعزيزي"، التي عُدَّت شرارة الاحتجاجات في تونس، تأثير كبير نسبياً في سؤال الأمن، وكيفية تعاطي مسؤولي الشرطة مع المواطنين، ومن ثم طبيعة سياسات الأمن الوطني، وما يعد مصدر تهديد– فرصة بالنسبة لمختلف البلدان.

النظم السياسية والأمن

عودة إلى حالة الارتباط بين النظام السياسي والأمن، فإن طبيعة النظام السياسي (ومن ثم الدولة) تؤثر إلى حد كبير في مدارك وسياسات وإجراءات الأمن، فإذا كان النظام السياسي مستقراً ومتماسكاً، كانت سياسات الأمن كذلك، هذا يتعلق بطبيعة الحكم أو درجته أكثر مما يتعلق بنمطه أو نوعه.

وكما يقول صموئيل هنتنغتون، فإن النظم الاشتراكية (السابقة) والنظم الليبرالية أكثر تشابهاً أو أن الفروق بينها أقل منها بين نظم الحكم المستقرة وتلك غير المستقرة.[1]

وبالإشارة إلى الاحتجاجات والثورات والحروب في المنطقة العربية، وإلى أن طبيعة نظم الحكم فيها متشابهة بالعموم، جمهورية أو ملكية وإمارية، إلا أن ظهور الاحتجاجات ضد نظم الحكم في "الجمهوريات" دون "الملكيات" كان مثار أسئلة وتقديرات مختلفة، وساعد ـ في جوانب منه ـ على تعزيز مقولات "التآمر" الخارجي.

وهكذا فقد طورت تلك النظم مدارك أمن، بمعنى مدارك تهديد– فرصة متشابهة، حتى إنها أقامت مؤسسات متشابهة حول الأمن والدفاع، ونظم المعلومات ونظم التدخل والتغلغل والاحتواء والاستخبارات والدعاية وغيرها.

وإذا كان النظام السياسي بسيطاً أي نظام لدولة واحدة موحدة بنظام رئاسي أو برلماني أو شبه رئاسي أو مختلط، فإن مدارك وسياسات الأمن ربما اختلفت عنها لدى النظام السياسي المتعدد والمركب أو الفدرالي/الاتحادي، لجهة تركز القوة أو توزعها، وصلاحيات استخدامها، وتركز الموارد والقدرة على حشدها أو انتشارها الخ.

ومن المفترض أن يكون النظام الرئاسي أكثر قدرة على تولي مهام الأمن، ولكن واقع الحال يظهر أن الدول الفدرالية قوية أيضاً، بل إن أكثر النظم قوة في العالم هي نظم فدرالية، مثل: روسيا وألمانيا والولايات المتحدة والهند وجنوب أفريقيا واستراليا وكندا. وهذا خلاف لفكرة النمطية الشائعة بأن النظم السياسية الفدرالية تؤسس لدول أقل تماسكاً وأمناً كما هي الحال في عدد من

---

(1) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوّ عبود، ط1 (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص7.

البلدان النامية، وخاصة في الحالات التي أقيمت فيها الفدرالية بعد حروب داخلية أو عملية توحيد غير مكتملة العناصر، مثلما أن العديد من النظم البسيطة ليست على أفضل ما يرام، من ناحية الأمن، مقارنة بنظم الحكم الفدرالية.

عندما يتمركز الأمن حول النظام السياسي، يحدث أن تكون الأولوية، أو الأولوية النسبية للنظام على الدولة، وللدولة على المجتمع، وهذا يعني أن مدارك الأمن وسياساته تكون محكومة بإرادة النظام والقائمين عليه. هنا تبدو سمات النظام السياسي أقل أهمية، بمعنى أن الأمر المهم هو: الأمن، والقدرة على الضبط وتنفيذ المهام والسياسات، واحتواء مصادر التهديد، وتعظيم المنفعة، بصرف النظر عن النظام، أكان ملكياً أم جمهورياً، برلمانياً أم رئاسياً، بسيطاً أم اتحادياً.. إلخ

من الطبيعي أن تكون ثمة فروق بين النظم السياسية، كأن تكون ديمقراطية أم تسلطية، قوية ومتماسكة أم ضعيفة وهشة.. إلخ ولكل منها تجليات مختلفة نسبياً في طبيعة الأمن، أو في تحديد ما يمثل تهديداً – فرصةً، إلا أن الاعتبار الأهم هو للقوة والقدرة على التنظيم والضبط ووجود آلية مقبولة أو مستقرة لـ "توزيع الموارد" وآلية انتقال سياسي (نقل السلطة) هي جزء من شرعية الأمر القائم.

وعادة ما يتمركز الأمر حول صانع القرار الرئيس متمثلاً بفرد أو عصبة من الأفراد المحيطين به. وإذا أمكن أن يمثل ذلك فرصة للقائمين على الأمن. نظراً لسهولة حصر فواعله وصنع سياساته وتنفيذها، إلا أنه يمثل مصدر تهديد أيضاً. لأن طريقة تحديد ما يمثل أمناً، أي تهديداً – فرصة، تتحدد بأولويات وتفضيلات ومدارك فرد أو مجموعة أفراد، قد لا تكون لديهم المعرفة والدراية والاستعداد الكافي للتعاطي مع مصادر تهديد واسعة ومتزايدة، وقد تكون مدارك هؤلاء حول معنى التهديد – الفرصة متمحورةً حول بقاء نظام الحكم أو عصبة الحكم نفسها، ولو كان ذلك على حساب أمن المجتمع والدولة.

يمكن أن يؤدي التمركز حول النظام أو عصبة الحكم القوية إلى مدارك وسياسات أمن مختلفة عنها عندما تكون ضعيفة أو هشة أو غير مستقرة. وعلى الرغم من أن سياسات الأمن تتطلب الحزم والسرية والسرعة والفعالية والاستقلالية عن الضغوط الداخلية وسهولة تخصيص الموارد والإمساك بمفاصل صنع القرار وسرعة اتخاذه.. إلخ

وهذا ينسجم إلى حد ما مع النظم التسلطية أو الدكتاتورية، أكثر من النظم الديمقراطية التي تمارس قدراً من الرقابة والإشراف المدني والديمقراطي على قطاع الأمن والعسكر، ومن ثم على أوجه تحديد ما يمثل تهديداً – فرصةً، وأوجه الإنفاق على قطاع الأمن والدفاع، وتنفيذ السياسات الأمنية، ذلك أن النخب والطبقة السياسية الحاكمة تتغير بفعل صناديق الاقتراع، إلا أن التدقيق في السياسات الكلية يخلص إلى أن مفاهيم ومعايير الأمن أكثر استقراراً وأكثر شمولاً ودينامية في النظم الديمقراطية.

وغالباً ما تكون الأولوية للأمن على حساب الديناميات الديمقراطية في حالات الأزمة والصراع. وقد لاحظ العالم كله كيف كانت ردة فعل الولايات المتحدة على هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وخاصة في إجراءات الأمن الداخلي والرقابة على الناس وعدد من التشريعات والقوانين ذات السمات أو الطبيعة "التسلطية".

في النظم الشمولية أو التسلطية غالباً ما يقوم الأمن على سياسات مُقرَّرة ومفروضة (من أعلى)، ومن ثم فقد لا يكون وثيق الصلة بأولويات المجتمع والمقتضيات العميقة للدولة، وإنما بأولويات ومدارك النظام السياسي ومجموعة الحكم، وقد تكون "أقل قدرة" ـ على المدى البعيد ـ من حيث الاستجابة لمتطلبات الأمن في النظام العالمي.

وأما النظم الديمقراطية فتتسم عموماً بالمشاركة والمسؤولية المؤسسية والاجتماعية والتكيف والاستمرارية، وربما كانت أكثر تردداً بالقرارات

العسكرية وقرارات الحرب، وقد ينسحب ذلك على الإنفاق العسكري وديناميات الأمن، ولو أن هذا غير مثبت بالتمام. وان الحديث عن تأثير طبيعة النظام السياسي هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط، وحول طبيعة الدولة، هل هي اتحادية أم فدرالية الخ في نمط الأمن، يتطلب الكثير من التدقيق والتقصي.

رابعاً: "هابيتوس" الأمن

يتعلق الأمر بما يمكن أن نطلق عليه "هابيتوس" الأمن، ذلك أن مدارك التكوينات الاجتماعية حول الأمن، وخبرات الصراع الاجتماعي ومصادر التهديد، تمثل بحكم العادة وطول المدة وتفاعلات عديدة تكون بمثابة "طبيعة ثانية"، وتنطلق من "مخططات توليدية" بتعبير بيير بورديو،[1] التي يمكن أن تبرز أو يعتمد عليها حسب الظروف. الأمن مسألة مدارك وتصورات أكثر منه سياسات وخطط أو لنقل إن هذه الأخيرة تصدر عن الأولى.

يتأثر البعد السياسي للأمن بما تعده الوحدة الدولية أو صناع السياسات مصالح وأولويات ومدارك الأمن ومصادر التهديد – الفرصة، وديناميات الاستجابة، ووضعيتها في النظام الإقليمي والعالمي، وتمثل "الصور النمطية" و"المعارف المتأصلة" في السياسة والتاريخ والعسكرة، إطاراً مرجعياً (ممكناً) لمدارك وسياسات الأمن والتهديد – الفرصة من منظور الوحدة الدولية، أو منظور الشريحة الإثنية الرئيسة أو الحاكمة. وهذه مسألة هامة، لأن من المحتمل أن تكون الدولة والأمن على غرار أنماط الخبرة والتفكير لشريحة إثنية أو دينية أو إيديولوجية حاكمة أو جماعات ضغط كبيرة ومؤثرة.

وهكذا فإذا كانت الخبرة تضع دولة ما أو شعباً موضع الشك والريبة أو العداء فمن المحتمل أن تستمر الوحدة الدولية في الاعتبار نفسه، والعكس صحيح،

---

(1) جون سكوت، **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، مرجع سابق، ص 43.

ويحدث أن تكون للنظام السياسي أو الحاكم مدارك مختلفة نابعة من أولويات وتفاعلات مختلفة أو مفاجئة، فتتغير مدارك وأولويات الأمن لدى الوحدة الدولتية.

يستطيع صناع السياسات في نظم الحكم "غير الديمقراطية" أن يباشروا أو يغيروا خطط وأولويات سياسات الأمن بناء على أوامر وتوجيهات بهذا الخصوص، حتى لو "عَاكَسَ" ذلك مدارك وهابيتوس العامة، فإن ذلك ممكن، لأن "الناس على دين ملوكهم"، وهذا لا يقتصر على نظم الحكم المذكورة، إذ يحدث أن تقوم النخب أو مجموعة صنع السياسات في نظم الحكم الديمقراطية بالتأثير القصدي على مدارك العامة، بقصد "تغيير" أولوياتهم واتجاهاتهم السياسية تجاه قضايا الأمن.

انظر بهذا الخصوص: حملة الرئيس جورج بوش لتهيئة الرأي العام الأمريكي (والعالمي) للحرب واحتلال العراق (2003)، وحملة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند لتغيير أو تعزيز مدارك تهديد معينة لدى الفرنسيين، وحملهم على القبول بإجراءات أمن استثنائية، لم يكن ممكناً مجرد التفكير بها قبل وقوع هجمات أو اعتداءات إرهابية في فرنسا، مثل: حالة الطوارئ وإنزال الجيش إلى الشوارع وإغلاق الحدود.. إلخ وخاصة في إثر هجمات تنظيم "داعش" في باريس (13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

فيما يتصل بسياسات الأمن الوطني، يكون للسمات الشخصية لدى فواعل السياسة، وخاصة نخبة صنع القرار، وبالأخص صانع السياسات الرئيس، تأثير كبير، وعادة ما تطبع الموقف ككل، ويحدث ذلك في مختلف أنماط الحكم، الديمقراطية منها وغير الديمقراطية. ولو أن ذلك يظهر لدى النمط الثاني أكثر.

على صعيد آخر، تؤثر بصمة أو طبعة التأسيس للدولة في مدارك وسياسات وأبعاد الأمن، إذ إن نشأة الدولة وسرديتها الأولى أمر رئيس، هل كانت نتيجة حرب، وهل هي مفروضة، وهل تم اقتطاع أو احتلال أجزاء منها، هل علاقاتها

الدولية تنافسية أم عدوانية.. إلخ، ما علاقة الدولة بالأمة، هل أقامت الأمةُ الدولة أم أقامت الدولةُ "أمتها" وهندست هوية وطنية.. إلخ ولمن الأولوية هل هي للدولة أم الأمة، وهل ثمة دينامية توازن بينهما؟

ينسحب ذلك على بصمة أو طبعة التأسيس لنظام الحكم أو الحاكم، هل قام نتيجة ثورة أم انقلاب عسكري، أم نتيجة عملية تداول سلطة وانتخابات، أم عملية تسوية لنزاع داخلي، وما هو تأثير عوامل التغلغل الخارجية وطبيعة الاعتمادية السياسية والأمنية على الخارج؟

تلعب الثقافة السياسية (أو الهابيتوس) وهي أكثر ديمومة ورسوخاً، والمزاج السياسي وهو أكثر تغيراً وتبدلاً، دوراً في مدارك وسياسات الأمن، وهما في مختلف الأحوال يتسمان بدافعية سياسية وإيديولوجية متفاوتة.

وإذا أردنا أن نركز على عوامل أكثر تأثيراً، أمكن التدقيق في التداعيات السياسية لمزاج ودافعية وحيوية التكوين الاجتماعي/التكوينات الاجتماعية. وينقل أولريش بيك عن هلموت بلسنر (Helmuth Plessner) مثلاً قوله إن الألمان قبل الحرب العالمية الأولى كانوا يمارسون السياسة بـ "مشقة" ذلك أنهم "لا يجرؤون على اللعب".[1]

ولو أن التطورات اللاحقة أظهرت أن لدى الألمان دافعية وحيوية إيديولوجية نشطة، ومثلهم كان الروس (أو السوفييت) وغيرهم، ويبدو أن عصر الإيديولوجية القومية والدولتية كان في ذروته، ما يفسر اندفاعة سياسية وأمنية واسعة، لدى بعض الدول القومية، كانت سبباً في تصاعد مدارك واتجاهات نشطة حول التهديد—الفرصة، أي الأمن، ما أدى إلى حروب ومواجهات كثيرة.

---

(1) أولريش بيك، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، مصدر سابق، ص34.

الباب الثالث

التحولات

الفصل الحادي عشر
التمركز حول
"الغرب"، "العقل"، "الدولة" ...

يتمركز مفهوم الأمن حول أمور عديدة، مثل "الغرب" أو ما يعرف بـ "المركزية الغربية"، و"مركزية العقل"، و"الدولة"، و"السياسة"، و"المؤسسة الأمنية"، والواقع، والتهديد، والنمطي، والموروث، والوشيك، والمتوقع، في تجاهل نسبي لمفاهيم ورؤى أخرى للأمن لدى العالم أو العوالم "غير الغربية"،[1] و"المعارف المتأصلة" لدى الأمم والشعوب والثقافات الشعبية أو الشفاهية أو الثقافات غير الرسمية.

وثمة معارف ومدارك حول الأمن تتموضع:

- "خارج الدولة" أي لدى المجتمع المدني والتكوينات غير الدولتية سواء أكانت داخل الدولة أو عابرة للحدود مثل: الهويات والإثنيات والجماعات الثقافية والعرقية.

(1) انظر وقارن: ديفيد سي كانغ، "الحضارة وتشكل الدولة في الصين"، ص 149 -186؛ وديفيد ليهني، "مبادرة الساموراي إلى نجدة هنتنغتون: اليابان عاكفة على تأمل أدوارها"، ص 187 -222؛ وسوزان هويبرد رودولف، "أربع تنويعات على أوتار الحضارة الهندية"، ص 223 -250؛ وبروس بي لورنس، "الإسلام في أفرو - أوراسيا"، ص 251 - 280، في: بيتر جي كاتزنشتاين (تحرير)، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 385 شباط/فبراير، 2012).

- ومثل ذلك بالنسبة للقطاعات "خارج السياسة" بالمعنى التقليدي أو النمطي، أي في قطاعات الاجتماع والاقتصاد والثقافة.
- و"خارج المؤسسات الأمنية"، وفي وسائط الميديا وعوالم الصورة والتأثيرات على مدارك المتلقين: وفي منطق أو بداهة الفرصة وليس التهديد فحسب.
- والمصادر اللا نمطية واللا متوقعة للتهديد ـ الفرصة.
- وفي المصادر البعيدة وليس الوشيكة فقط.

يتألف الفصل من سبعة محاور: أولاً الأمن والمركزية الغربية، وثانياً التمركز حول العقل، وثالثاً مركزية كلاوزفيتز أو فوكو ضد كلاوزفيتز، ورابعاً التمركز حول الدولة، وخامساً التمركز حول "التهديد الداخلي ـ الخارجي"، وسادساً التمركز حول النظام السياسي، وسابعاً التمركز حول المؤسسة العسكرية.

أولاً: الأمن والمركزية الغربية

فَرَضَ الغربُ رؤيته للعالم على العالم، كما تتكرر الإشارة، وبرزت "المركزية الغربية" في علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد، ومثل ذلك في علوم ودراسات الأمن والجيش والعسكرة، حتى إن تلك "المركزية" طالت كل شيء تقريباً،[1] مما يتعلق بالسياسة الدولية مثل:مفاهيم القوة والحق والواجب والسلطة

---

(1) عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2002). وثمة من يتحدث عن صراع ضمن "المركزية الغربية" نفسها، بين "أوربا" وبين "الولايات المتحدة"، انظر: إيمانويل آدلر، "أوربا بوصفها أسرة ممارسة حضارية"، في: بيتر جي كاتزنشتاين (تحرير)، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 385 شباط/فبراير، 2012)، ص 113 - 148.

والقانون.. إلخ كلها تقريباً تدور في إطار الرؤية أو المركزية تلك، فيما تتنحى وتختزل المقاربات "غير الغربية".(1)

وهكذا يتحدث أدب أو فقه الدولة أو سوسيولوجيا الدولة عن مركزية غربية ما لبثت أن ظللت العالم، وكتب برتران بادي مثلاً عن "الدولة المستوردة" و"تغريب النظام السياسي"،(2) وتَتَبَّعَ ديناميات انتقال الدولة من المركز الأوربي إلى أربع جهات الأرض،(3) مقارناً بين "الدولتين" أو الرؤيتين أو الخبرتين فيما يخص الدولة في العالمين الغربي والإسلامي.(4)

ويشير صموئيل هنتنغتون إلى "التلازم" بين الحداثة السياسية في أوربا وبين تشكلاتها أو تمثلاتها في العالم "غير الأوربي"، مستخدماً مدخل المأسسة والعسكرة مدخلاً في القراءة والتحليل،(5) فيما استخدم إيمانويل والرشتين

---

(1) انظر مقاربات نقدية للمركزية الغربية في: سمير أمين، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز والتمركز الأوربي المعكوس**، ط1، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989)، إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)؛ عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، مصدر سابق؛ وفي نقد المركزيات الأخرى انظر مثلاً: عبد الله إبراهيم، **المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001).

(2) برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).

(3) برتران بادي وبيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة: جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ).

(4) برتران بادي، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة: نخلة فريفر، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996).

(5) صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوّ عبود، ط1 (بيروت: دار الساقي، 1993).

مــدخل الاقتصــاد العــالمي في إقامــة أو شــرعنة الدولــة بنســختها الأوربيــة أو الغربية.[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه الدراسات الثقافية والإبستمولوجيا تقوم بنقد متزايد لـ "المركزية الغربية"، كان الغرب يشهد صعوداً مُلغزاً لنمط من مركزية مبنية على أدلجة فائقة تحت تأثير الانتصار في الحرب الباردة. ولذا أعاد فرانسيس فوكوياما تقديم أو إنتاج فكرة "المركزية الغربية" لا بوصفها التيار الرئيس للسياسات في العالم، وإنما بوصفها التيار أو الخيار الوحيد، هذا هو معنى "نهاية التاريخ" لدى الرجل.[2] فيما أعاد صموئيل هنتنغتون التأكيد على أن الصدام "أمر حتمي" في السياسة العالمية، وكما لو أن التاريخ سوف يبدأ الآن هنا.[3] الاتجاهان عملا بقوة، ولكل منهما مؤشرات إثبات غير قليلة، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشرات نفيهما.

تبدو قيم ومدارك التهديد – الفرصة أو مدارك الأمن، خارج أوربا أو الغرب، كما لو أنها تتبنى المفاهيم أو البراديغمات نفسها، تستنسخها، تستبطنها، تسير على منوالها، تستمد المعنى والقوة منها، تدور في فلكها. وتبرز ديناميات أخرى تنفصل عن السابقة، التفكيك الحاصل أو المطلوب هو في الكشف عن مخبوء تلك المركزية وفشلها بوصفها مركزية أمن وهيمنة وتحكم وسيطرة حتى على وعي، ولا وعي العالم!

---

(1) إيمانويل والرشتين، "البزوغ والزوال المستقبلي للنظام الرأسمالي: المفاهيم للتحليل المقارن"، في: ج. تيمونز وايمي هايت، **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: سمر شيشكلي، مراجعة: محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، 310، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004)، ص 23 -50.

(2) فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، مصدر سابق.

(3) صموئيل هنتنغتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، مصدر سابق.

"يتميّز مفهوم الصدام عن نظائره من مفاهيم المواجهة مثل النزاع والصراع من جانب معيّن؛ فإذا كان النزاع يغلب عليه الطابع السياسي والصراع يغلب عليه الطابع الاقتصادي، فإنّ الصدام يختص باعتماد العنصر الثقافي وتقديمه على العنصرين الآخرين: السياسة والاقتصاد؛ ولا شيء أدعى اليوم إلى الصدام من اعتقاد الغرب الراسخ بشمولية ثقافته وحضارته، وقد ساقه هذا الاعتقاد إلى التطرف البالغ في تفضيل قيمه ومؤسساته وممارساته، مدّعيًا أنّ ثقافته نمط في الفكر ليس في الأنماط الفكرية أنور منه ولا أعقل ولا أحدث، ومستنفرًا كل وسائله لحمل شعوب العالم على الأخذ بها، على تعارضها مع بعض قيم ومؤسسات وممارسات هذه الشعوب".[1]

وتحدث زحزحة أو تفكيك متزايد نسبياً للمنظور العالمي للأمن المتمركز حول الغرب، ذلك أن ثمة بروز متزايد نسبياً أيضاً لمدارك وسرديات "غير غربية" حول أمن العالم، ولكنها غير معترف بها، أو ينظر لها بوصفها طرفية أو جهوية.[2] وثمة نوع من التفكيك والزحزحة لذلك المنظور يجعل الأمور مختلفة، ليس بـ "تحطيم المركز"، وإنما بتوسيع المدارك والخيارات، ما أمكن.

يُحكى أنّه كان يوجد دارسون يفترضون أنّك إذا كنت "تأتي" من أمريكا اللاتينية فأنت عليك أن "تتكلّم حول" أمريكا اللاتينية؛ وفي هكذا حالة عليك أن تكون رمزاً معبّراً عن ثقافتك. لكنّ توقّعاً مثل هذا لن يظهر إذا كان المؤلّف "يأتي" من ألمانيا، فرنسا، انجلترا أو الولايات المتحدة. في هكذا حالات لن يكون

(1) طه عبد الرحمن، **الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص ص 57 -58

(2) انظر وقارن: إدوارد سعيد، **الثقافة والامبريالية**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط1، (بيروت: دار الآداب، 1997)، ص 57.

من المفترض أنّ عليك أن تتكلّم حول ثقافتك بل يمكن أن تشتغل بوصفك شخصا يحمل ميولاً نظريّة.[1]

وكما نعرف: إنّ العالم الأوّل له معرفة، أمّا العالم الثالث فله ثقافة؛ والأمريكيون الأصليون لهم حكمة، أمّا الأمريكيون من أصل انجليزي فلهم علوم. إنّ الحاجة إلى فكّ الارتباط السياسي والمعرفي إنّما تأتي هنا إلى مركز الصدارة، كما تأتي عمليّة إزالة الاستعمار والمعارف الدي ـ كولونيالية، والتي هي خطوات ضروريّة من أجل تخيّل وبناء مجتمعات ديمقراطية، عادلة، غير إمبريالية وغير كولونيالية.[2]

شهد العالم بروز قوى لديها دافع للمشاركة والمنافسة في صنع النظام العالمي، ومن ذلك مثلاً الهند والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها، ومنها ما اهتم بتعزيز هيمنة أوسع نطاقاً، على غرار "إمبريالية إقليمية" أو "إمبريالية ناعمة".[3] ولو أن هذا التصور لم يتحول إلى سياسات أمن فعلية تأخذ بالاعتبار تعدد الرؤى والمصالح حول العالم، وتكسر ثنائية أو نثوية "الغرب والبرابرة"، إذ مازالت استراتيجيات الأمن تركز على "أمن الغرب" بوصفه "أمن العالم". ولا يعد أمرٌ ما مصدر تهديد عالمي، إلا إذ عده الغرب كذلك، بوصفه مصدر تهديد للغرب نفسه.[4]

---

(1) والتر مينولو، **العصيان المعرفي، التفكير المستقلّ والحرية الدي -كولونيالية**، ترجمة: فتحي المسكيني، دراسة، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، أيلول/سبتمبر 2016).

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر مثلاً: جيرار ليكليرك، **العالمية الثقافية: الحضارات على المحك**، ترجمة: جورج كتورة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص 219 وما بعد.

(4) انظر مثلاً: جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ترجمة: المركز، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013). وخاصة الفصول 6 -11.

وقد رأى جان بودريار أن الهجوم الذي دمر برجي التجارة في نيويورك (11 أيلو/سبتمبر 2001) دمر معهما "كل منظومة القيم الغربية، ونظام العالم"،[1] وهو ما أنكره يورغين هابرماس بقوله "لو كان صحيحاً أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر الإرهابية تشكل انقطاعاً في تاريخ العالم، كما يظن كثيرون، فيجب عليها أن تصمد إذاً أمام المقارنة مع أحداث أخرى، أو مع صدمات ووقعات في التاريخ العالمي، وأحدثت مثل ذلك القطع التاريخي. لا يقارن حدث كهذا بما حدث في بيرل هاربر، بل، بالأحرى، بما حدث في أعقاب آب/أغسطس 1914"،[2] واندلاع الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: التمركز حول العقل

العقل للغرب والقلب للشرق (وباقي العالم)، كما تقول "المركزية الأوربية".[3] وقد بالغ الغرب في موضوع العلم والمعايير العلمية، ورمى كل الموروث الشفاهي و"المعارف المتأصلة" والميتافيزيقة والأسطورية وكل ما يصعب التحقق منه (وفق معايير العلم المقررة) خارج نطاق العلم وخارج نتاجات العقل العلمي.[4]

وشهد العقل أو الفكر تطورات وقطيعات معرفية عديدة، أو بالأحرى "ثورات علمية"،[5] يزداد إيقاعها مع تطور العلوم والسياسات في النظام العالمي.

---

(1) جان بودريار وإدغار موران، **عنف العالم**، مصدر سابق، ص 45.

(2) يورغن هابرماس، "الأصولية والإرهاب"، حوار، في: جيوفانا بورادوري، **الفلسفة في زمن الإرهاب: حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا**، ترجمة: خلدون النبواني، مراجعة: فايز الصياغ، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، : ص 67.

(3) عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، مصدر سابق، ص 390.

(4) هاشم صالح، **مخاضات الحداثة التنويرية: القطيعة الإبستمولوجية في الفكر والحياة**، ط1، (بيروت: دار الطيعة، 2008)، ص 110 وما بعد.

(5) انظر مثلاً: توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، مصدر سابق، وغاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، ترجمة: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، ترجمة: خليل

وبتطور العقل تطور كل شيء، وأصبح العالم، أكثر صخباً، وتسارعت وتيرة الاكتشافات العلمية والصناعات والبرامج والسلع والخدمات، والمنافسة على الموارد المادية والمعنوية.

وقد حول ذلك "العقل" إلى مصدر تهديد للأمن البشري، من الجوانب النفسية والثقافية والخبرات التاريخية وأنماط المعارف "غير العلمية" ولكن الراسخة أو المتأصلة. وأدى ذلك إلى موجة انتقادات حادة للحداثة والعقل نفسه، وبرزت تيارات ما بعد الحداثة التي أعادت الاعتبار للموروث والمتخيل والأسطوري والخرافي وكثير مما هو "خارج العلم"، وعدِّه مُبرَّراً على الأقل لأنه "صالح عن طريق الاعتقاد" و"التجربة" و"الديمومة" و"استمرار التأثير".

لقد أظهر العلم، منذ زمن بعيد، أن الأرض ليست مركز الكون، بل مجرد جرم صغير في عوالم فسيحة ومعقدة، "وبعد أن كانت الأرض ملفوفة بالصمت"، قذف بها العلم في أتون تدفقات وتجاذبات لا نهائية. وأصبحت الأرض حيزاً مشتعلاً بالاحتراق والدخان والغازات، تجوب سماءه آلاف الطائرات والأقمار الصناعية والموجات الراديوية والإشعاعات وتدفقات المعلومات والصور، وبحاره آلاف السفن.[1]

الأمن يفكر بصورة دائمة، هو فعل عقلاني بالضرورة، يفترض به التركيز على مصادر التهديد – الفرصة، والإمكانات والموارد، والأدوات، والخبرات.. إلخ ولكنه عقلي ولا عقلي في آن، ودوماً ثمة لا متوقع في أمر الأمن، ومفاجئ، ولا مفكر فيه، وخاصة أن منطق الأمن يقوم على تقديرات حدسية وتقديرية وليس منطقية بالضرورة. إنه كانطي بمعنى ما، إذا أردنا أن نستند إلى كلام

أحمد خليل، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 1982): كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، ترجمة: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006).

(1) محمد سبيلا، **زمن العولمة: ما وراء الوهم**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2006)، ص 61.

كانط عن "الشر الأصلي" أو "المحض"، إذا أمكن التعبير، إذ يفترض أن الشر كامن وواقع ومرجع وله أولوية في مصادر الفعل والتقدير.

مَثَّلَ مفهومُ العقل والتمركز حوله أحد العقبات الإبستمولوجية/المعرفية، بمفهوم باشلار،[1] التي أعاقت إمكانية التعاطي مع فواعل ومحددات المعرفة ومصادر السلوك، قل مصادر التهديد – الفرصة في عالم اليوم، إن الفشل أو العجز عن ملاحظة ذلك، أو ملاحظته والإخفاق في التعاطي أو التفاعل الجدي معه، أو السكوت عنه، أو عدم التفكير فيه.. إلخ هي نفسها من مصادر التهديد في عالم اليوم. ويصبح التمركز حول العقل واستبعاد كل ما لم يستطع الإنسان "تصنيفه" أو ملاحظته.. إلخ هو وقوع تحت تاثير إيديولوجيا علمية ومدارك نمطية.

وثوقية العقل أو العلم هي مصدر تهديد كبير، وكان لا بد من تفكيك هذا الفهم للعقل أو العلم، ومن ذلك حدثت ثورات معرفية وعقلية كبيرة، وتغير مفهوم العلم والعقل، ولو لم يكن التوصل إلى نظريات جامعة مانعة أو تامة ممكناً أو حتى مطلوباً، وأصبح الحديث الأكثر رواجاً و"مقبولية" يدور حول المعرفة الممكنة أو التقريبية أو الاحتمالية، وعن رهانات المعنى والقوة، أي رهانات الأمن.. إلخ[2]

وهكذا أصبح ممكناً التعاطي مع الثقافات الروحية، والأسطورية والميثية، ومصادر السلوك التقليدية، وتأثير المدارك المخيالية، والأوهام، والخرافات،

---

(1) انظر مثلاً: هاشم صالح، **مخاضات الحداثة التنويرية**، مصدر سابق، ص 66.

(2) انظر مثلاً: المصدر نفسه، مواضع مختلفة. والإحالات المرجعية السابقة إلى: توماس كون، كارل بوبر، وريتشارد نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والأسيويون على نحو مختلف، ولماذا؟** ترجمة: شوقي جلال، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 312 شباط/فبراير، 2005)، ص 183 وما بعد.

والهويات، وسيكولوجيا أو سوسيولوجيا الأمل والرجاء، والاغتراب.. إلخ بوصفها محددات – تجليات للفعل البشري، للأفراد والجماعات، وهي فواعل لمدارك وسياسات الأمن، التهديد – الفرصة.

وقد تحدث كارل بوبر عن أن "العلماء العظام، شأنهم شأن الشعراء، كثيراً ما يستلهمون حدوساً غير عقلانية"، و"قد يكتشف البرهان الرياضي بمحاولات لا واعية، مسترشدة بإلهام ذي طبيعة جمالية حاسمة، بدلاً من أن يُكتشف بتفكير عقلاني ... ولكن من الواضح أنه لا يفضي بنا إلى نتيجة مؤداها أن البرهان الرياضي لاعقلاني."[1] وهذا ينسحب على الأمن الذي يستند بأكثر من ذلك على مدارك وحدوس ليست عقلانية بالضرورة.

دعا جاك دريدا لتفكيك نظم العقل المتمركز حول ذاته، مثلما دعا يورغن هابرماز إلى نقد "العقل الأداتي". وكذلك فعل كارل بوبر، بالدعوة للتعدد والاحتمالية، ونقد سلطة العقل تفكيك مركزيته كنسق/أنساق مغلقة، إذ إن المطلوب هو عقلانية لا تمركز فيها.

وقد قامت مركزية العقل على عَدِّ التهديد خارجياً، ومن فعل "اللا عقل"، أو ما هو "خارج العقل"، وأقصت كل أنماط التفكير والخبرات والمعارف المتأصلة، ورمته في خانة الميتافيزيقا والوهم والخرافة واللا معنى. وبرز نقد متزايد لـ العقل، واتجاه لـ إعادة الاعتبار لما هو "خارجه" كاستجابة لتحديات الأمن النفسي والروحي والثقافي تزداد اتساعا وتأثيراً، ولو أن ذلك ساعد ـ على ما يبدو ـ في إحياء نزاعات وهويات واتجاهات "مضادة للعقل" و"ظلامية".

---

(1) كارل بوبر، **أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية**، ترجمة: يمنى طريف الخولي، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 292، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2003)، ص 47.

ثالثاً: مركزية كلاوزفيتز أو فوكو ضد كلاوزفيتز

إذا كانت السياسة هي تدبير الأمن، فهي تمثل دينامية مستمرة تنوس مثل بندول بين التهديد – الفرصة، وهكذا تبدو السياسة مدفوعة بمنطق علاقات القوة أي منطق الحرب، كما تبدو طوراً من أطوارها، وهي تعتمل في العمق، وفي أوقات السلم، خلافاً لتقديرات كلاوزفيتز، من أن الحرب مدفوعة بمنطق السياسة، وأنها طور من أطوارها، أو استمرار لها، ولكن بوسائل أخرى. بهذا يمكن القول إن الأمن هو الحرب.[1]

الحرب بهذا المعنى، ليست معركة منتصر ومهزوم، وإنما الأكثر قوة والأقل قوة، بل الأكثر فعالية والأقل فعالية،[2] ولو أن منطق الأمور سوف يدفع إلى تحالفات وتفاعلات، قل توازنات جديدة، هذا يعني أن الحرب حالة دائمة ومتعددة، و"بمعنى ما حرب الكل ضد الكل، ولكن ليس حرب الكل المجردة وغير الواقعية التي قدمها هوبز ... سنرى العكس عند بولانفيلييه، سنرى حرباً معممة، حرباً تخترق مرة واحدة وفي الوقت نفسه الجسد الاجتماعي وكل تاريخ الجسد الاجتماعي، ولكن ليس بالطبع، كحرب أفراد ضد أفراد، ولكن كحرب جماعات ضد جماعات".[3]

تنطلق مقولة "عكس كلاوزفيتز" من أولوية الصراع والقوة (قُل: الأمن) على السياسة، وأن الحرب/التهديد والعنف هما دافعان تلقائيان وجوديان، وأن كل التقدم بالسياسة نحو السياسة أو نحو اللا عنف، هو أمر قابل للارتكاس والنكوص.

---

(1) انظر ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص 43، ومحمد سبيلا، **للسياسة بالسياسة: في التشريح السياسي**، ط2، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010)، ص9.

(2) انظر وقارن: ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، مصدر سابق، ص168.

(3) المصدر نفسه، 169.

ولا بد من التنبه إلى أن مقاربة الأمن من منظور كلاوزفيتز ترجح فكرة السياسة، وأن التهديد حالة استثنائية أو حالة من حالاتها، وكيفية من كيفياتها: وهي وضعية بين الدول، أكثر منها داخل الدولة، في حين أن فوكو بوصفه السياسة استمراراً للحرب بوسائل أخرى، فهو يرجح أن يكون التهديد داخل الدولة هو الأساس، وأن الأمن هو ما تحدده الحرب على هذا المستوى، لأنه هو الذي يقيم الدولة ويحدد طبيعتها، ومن ثم طبيعة التهديد – الفرص على المستوى ما فوق الدولة (وما دونها).

الترجيح النسبي لمقولة فوكو مقابل مقولة كلاوزفيتز، له مبررات عديدة، فقد كان كلاوزفيتز أكثر تعبيراً عن ديناميات الأمن حتى النصف الثاني من القرن العشرين، إذ شهد العالم حربين عالميتين، وحروباً إقليمية عديدة، بالإضافة إلى الحرب الباردة؛ ومع نهاية الحرب الأخيرة وبداية القرن الحادي والعشرين، "نجد أن النزاعات في معظمها تحدث داخل الدول؛ وأن الضحايا في معظمهم مدنيون. والتحديات اليوم ليست أقل عمقاً من تلك التي واجهها العالم قبل ستة عقود".[1]

وهذا يعني من منظور فوكو ثلاثة أمور أساسية:[2]

– علاقات الأمن هي علاقات قوة، وهي قائمة على الحرب وللحرب، إما قائمة أو صامتة أو وشيكة، وتبدو ديناميات الأمن هنا كما لو أنها "إعادة تثبيت دائم لعلاقات القوة"، بأنماط مختلفة من السلطة وإقامة التوازن واحتواء مصادر التهديد لأنماط توزيع الموارد المادية والمعنوية. بمعنى أن الأمن وديناميات السياسة

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005: التعاون الدولي على مفترق طرق، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، ص 153.

(2) ميشيل فوكو، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ص 43 وما بعد.

التي يحكمها أو تحكمه، مشغولان بضبط اتجاهات القوة من خلال المراقبة والمعاقبة والاحتواء وإنتاج القيم العامة والاقتصاد.

– في قلب السياسة والدولة والاستقرار و"السلم الاهلي"، هناك صراع على معنى الأمن نفسه، وما الذي يمثل تهديداً أو فرصة، وإذا ما تحولت علاقات القوة وبناها تحول مفهوم الأمن ومداركه، وقد يصبح التهديد فرصة والعكس صحيح، في ظروف معينة، وعندما نكتب تاريخ بلد أو جماعة.. إلخ فإننا نكتب بكيفية أو أخرى تجليات مفاهيم وديناميات الأمن.

– القرار هو حصيلة تجاذبات ومنافسات سياسية وغيرها، ولكن القوامة تكون للأمن والاعتبارات الأمنية، ويزيد ذلك في لحظات الصراع المفتوح أو التهديد الكبير أو التوتر، الداخلي أو الخارجي، وحيث يكون المنطق الحاكم للسياسة هو اعتبار الأمور بوصفها حربا مستمرة.

في عصر الحداثة الفائقة تتعرض مقولة كلاوزفيتز لتحديات أو عوامل تهديد إضافية، فمنطق الدولة يتآكل نسبياً، وتتعرض أسسه وفعاليته ودافعيته لتغيرات وتحديات متزايدة، وتبرز فواعل سياسة وفواعل أمن مناهضة بالعمق لمنطقها، ولكنها لا تمثل خصماً لها بالتمام، ولا تعاديها قصدياً، كما تبرز فواعل أمن غير دولتية أو عابرة للدولة، وترتكز على اتجاهات محلية – عولمية،[1] وتمثل التدفقات والتدفقات المضادة هنا مصدر التهديد – الفرصة الرئيس في عالم اليوم.

ولأن منطق الدولة "خَتَّال" و"خلاسي"، فإنها تعود لتلتف وتصنع من ضعفها قوة، كما يقال، وتعيد تأكيد بداهاتها السياسية والأمنية، وقد لا تمسك بالمجال الداخلي بالتمام، ولكنها تتوسع في مجالات دولتية وعولمية أخرى، وعلينا

(1) انظر: تيموثي لوك، "النظام العالمي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسياسة والإيديولوجيا في معلوماتية محليات العولمة"، في مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 136.

أن نركز على تدفقات التهديد – الفرصة في النظام العالمي، في مستويات عابرة للدولة وبالرغم منها، ولكن بالتوافق معها أيضاً.

وسوف يكون نقد التمركز حول الدولة مناسباً تماماً لنزع حصرية استخدام القوة، ونزع "تأميم" المؤسسة العسكرية، لصالح خصخصة متزايدة لمصادر وأدوات القوة، بل واكتساب فواعل القوة خارج الدولة وعبرها لشرعية متزايدة بحكم الأمر الواقع.

إن مفهوم التهديد أو "الفعل بلا فاعل" يعزز أولوية الحرب أو الصراع، لجهة أنه يقوم بالمواجهة بأنماط غير نمطية من السياسة، وهكذا تبدو "الحرب الهجينة"، و"الحرب اللا متماثلة"، و"خصخصة الحرب"، و"شبكات القوة"، كمؤشرات على أولوية الحرب على السياسة، وأن تاريخ الإنسان هو تاريخ الحرب/الصراع، وهي القوة المحركة لتطوره.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأمن ذو دافعية أنطولوجية، ولا معنى لشيء إلا به، ومن ثم فهو أصل تصدر عنه أو تتمحور حوله الأشياء. والقوة هي الفضيلة الأساسية للسياسة، وأي تمثيل لها هو فعل حرب أو مواجهة وصراع. وهكذا فإن الأمن يتأسس على منطق القوة والتدبير، وإذا أردت السلام استعد للحرب.

رابعاً: التمركز حول الدولة

يعطي بيير بورديو أدوات تحليل عميقة تساعد في فهم "التمركز حول الدولة"، ذلك أن الدولة ليست مجرد تطور تلقائي، أو فعلاً حراً وواعياً لـ"فاعل" لديه "وكالة حصرية" باستخدام "العنف الشرعي" من أجل تحقيق الأمن، كما يقول ماكس فيبر، وإنما هي "الفاعل" الذي لديه الحق باستخدام "العنف الرمزي"، وحيث تعمل (الدولة) بوسائل مختلفة لأن تكون هي جزء مما يطلبه الناس ويوقنون به ويموتون من أجله، وهذا من النقاط التي عمل على تقديم مقاربات لها مفكرون مثل بندكت أندرسون وإريك هوبزباوم وغيرهما.

وتمثل دراسات الأمن ودراسات الدولة حيزاً للعديد من الأفكار ووجهات النظر في هذا الباب. والواقع أن ميشيل فوكو يقارب مفهوم القوة والسلطة والأمن بشكل يخالف المدارك والرؤى النمطية لدى فيبر وقبله هوبز مثلاً. الدولة من منظور فوكو هي غطاء لاستعمال السلطة والقوة والقهر الاجتماعي وإعادة إنتاج كل ذلك، ويتفق في بعض الأمور مع بيير بورديو، الذي يركز على ديناميات "إعادة إنتاج" السلطة أي "إعادة إنتاج الأمن"، بأدوات الضبط والتحكم، وبمعايير تحديد ما يمثل مصدر تهديد أو فرصة.

ومع كل ذلك التمركز حول الدولة، بكل أدواتها والإيديولوجيات النشطة التي أنتجتها، فإن الأمن لم يمكن الإمساك به، بل لعل منطق الدولة نفسه هو الذي أدى إلى مصادر تهديد كبيرة، وهكذا فقد كان أمن الدولة أو الأمن المتمركز حولها سبباً في عدد كبير من الحروب الكبيرة، ومنها الحربان العالميتان الأولى والثانية.

الإله جانوس

يحيل تمركز الأمن حول الدولة إلى تشبيه سابق للدولة نفسها بـ "الإله جانوس"، أي أن لها وجهين، داخلي وخارجي،[1] وكذلك هو حال الأمن. وكان مفهوم الأمن خاصاً بـ "الدولة" أو "النظام السياسي" أو الطبقة السياسية وحتى الفكر السياسي أو الثقافة السياسية السائدة، وهو لا يتصل كثيراً بما هو "خارج" الدولة أو على "أطرافها" أو "هوامشها"، إلا من منظورها هي.

---

(1) الإله جانوس (Janus) هو إله البوابات عند الرومان، والمقاربة أو التشبيه هو بالأساس لـ ثيدا سكوكبول، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، سلسلة بحوث اجتماعية، رقم 10، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 14.

ودار المفهومُ حول السيادة والدفاع عن الحدود والمصالح العليا، وأولوية الدولة على المجتمع، وأولوية المجتمع على الجماعة وأولوية الجماعة على الفرد، وذلك على اختلاف فواعل السياسات العالمية، وكل ما تضمنته النظرية أو المقاربة "الواقعية" للسياسة والأمن، مثل قوامة القوة والاستعداد للحرب، والنظر إلى ما يمثل تهديداً – فرصة، من منظور "اللعبة الصفرية" التي تعني أن كل فاعل يحقق مصالحا وأهدافاً، بالأحرى أُموناً (جمع أمن)، بقدر ما يخسره فاعلٌ آخر.

الدولة الهرمة؟

لكن التطورات أخذت تؤثر على الدولة، من خلال التأثير على وظائفها ومهامها، لدرجة ظهرت معها الدولة كما لو أنها "هرمت" وأصبحت عاجزة عن مباشرة وظائفها التي قامت أو نهضت من أجلها.[1] وبرزت مدارك ولاء وانتماء متزايدة، على هامشها، ثم انتقلت لتحتل مقام الأولوية النسبية والقدرة المتزايدة على الجذب والحشد والتأييد وفرض أو تغيير الأولويات.. إلخ هذا يعني أن متولي إدارة الأمن (الدولة) تتآكل قدرته على القيام بمهامه، كما أن مهامه نفسها تتغير أو تتقلص بصورة متزايدة، وأن تطورات وليدة تدفع ببدائل أخرى، قد لا تكون مُدرَكَة أو مضمونة بالتمام.

إن الدولة بوصفها محور السياسة والأمن العالمي، وصاحبة السيادة على الجغرافيا والسكان، ولا تقبل بما هو أعلى منها في موضوع الأمن في الخارج ولا مساوياً لها في هذا الموضوع في الداخل، وعلى الرغم من أن الدولة توجد في عالم من الدول، وأمنها جزء من أمن وتجاذبات دول عديدة، وعلى الرغم من التغيرات التي تشهدها ظاهرة الدولة نفسها، إلا أن علة وجودها لا تزال هي نفسها علة التهديد – الفرص، في الداخل والخارج، أي الصراع على الموارد المادية والمعنوية.

---

(1) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، مصدر سابق، ص 67.

والدولة ـ بوصفها مؤسسة المؤسسات ـ التي كانت "ملتزمة" الأمن من خلال احتكارها لـ "العنف الشرعي"، بحسب ماكس فيبر، و"العنف الرمزي"، بحسب بورديو،[1] تواجه ـكما تتكرر الإشارة ـ واقعاً مختلفاً، وبعد أن كانت صاحبة السيادة على المكان والإنسان، باتت تواجه واقعاً مختلفاً لجهة المكان والزمان، فهي مضطرة للتنازل عن جوانب من معنى السيادة، كما أن ولايتها على الناس، أصبحت أقل حصرية، بل إن مواطنين كثيرين منتسبين إليها اسمياً ولكنهم يعيشون في دول أخرى، وثمة حديث متواصل عن بروز "مواطنية عالمية" أو "مواطنة كوسموبوليتية" الطابع، وبما يشبه الانتماء والولاء العابر للدولة، وربما اللا دولة، ماذا يعني ذلك بالنسبة لمدارك وسياسات الأمن؟

تواصل الدول مسؤوليتها عن أمن مواطنيها وأمن جالياتها وحاملي جنسيتها وحاملي جوازات السفر، وثمة دول تتصرف انطلاقاً مما تقول إنه مسؤوليات إنسانية وبيئية فتمارس ضغوطاً على دول وفواعل أخرى، تحت عناوين حقوق الإنسان. وقد برزت تقديرات حول العالم عن أفضل جوازات السفر وأفضل الجنسيات استقطاباً وجاذبية في العالم.

وفي بعض تطورات وضع الدولة شيء مما كان في الماضي، حيث كان الاعتبار في اليونان القديمة هو لسكان مكان ما وليس المكان عينه، نظراً للانتقال والحل والترحال بصورة مستمرة، ومن ثم فقد كان الحديث عن "الأثينيين" وليس "أثينا"،[2] صحيح أن اثينا هي المكان الأهم والأبرز، إلا أن الأثينيين كانوا هم محور السياسة.

---

(1) التعبير أو المفهوم هو لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، انظر مثلاً: بيير بورديو، **العنف الرمزي**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995).

(2) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، مصدر سابق، ص 78.

إن الدول التي مثلت نموذجاً لـ"الدولنة" مثل: فرنسا وبريطانيا وغيرها، تعاني من اختلال مفهوم الدولة وفشل متزايد نسبياً في تجديد أسسها المعنوية والرمزية والإمساك بمفردات المعنى والقوة، فكيف يكون الحال في أوربا الأخرى وعدد من مناطق العالم، التي تشكلت فيها الدولة بالتأثير والمحاكاة، على ما يقول برتران بادي،[1] مع وجود قابلية تشكل اجتماعية واقتصادية وثقافية.. إلخ؟

ولكن الأمور تزداد صعوبة في مناطق العالم التي انتقلت إليها "الدولة" بـ "الاستيراد" أو "الانتشار" أو الفرض في الفترة الكولونيالية. هل ثمة نسيج أو محددات واقعية لدولة قادرة على "تأمين" تكويناتها الاجتماعية وإدارة توزيع الموارد وتحقيق استقرار اجتماعي – سياسي وغير ذلك؟ إن استعراض قائمة الدول الفاشلة وتلك المهددة بالفشل، يرجح – مع عوامل عديدة - الإجابة بالنفي.[2]

تآكل الدولة؟

وإذا كانت مفاهيم الدولة طغت على السياسات والأمون، إلا أن الفكرة عادوت البروز بشكل أكبر نسبياً، وخاصة مع تزايد ظاهرة الهجرة في العالم، ووجود جاليات وجماعات من أصول وحتى جنسيات مختلفة داخل دول مختلفة، وتزايد حركة النقل والانتقال والعمل والاتصال العابر للحدود أو الدول.

أصبحت الدولة "مصدراً للخطر"، من خلال إمساكها بـ "حقل السلطة" وإنتاج وإعادة إنتاج نظام أو ديناميات الهيمنة نفسها، وإنتاج المجتمع نفسه، وقيمه ومداركه نحوها ونحو طبقاتها كما نحو الآخر. وهي مصدر خطر ـ ومن ثم موضوع له ـ من خلال الصراع على الدولة نفسها. وتحولت الدولة إلى "قيد" و"بنية

---

(1) برتران بادي، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).

(2) انظر مؤشر الدول الفاشلة أو الهشة أو المهدد بالفشل في حيز آخر من الكتاب.

احتواء ضد التغيير"، وفي الوقت نفسه أدت "تدفقات السلطة إلى تآكل أسسها".[1] ولم تؤدّ ديناميات الهيمنة الداخلية وتأكيد السلطة ولعبة احتكار - توزيع الموارد إلى استقرار، إذ ثمة مخاطر أو تحديات كبرى أمام الدولة نفسها، مع تزايد التدفقات (مانويل كاستلز)،[2] وتحولات القيم (جان بودريار، زيجمونت باومان).[3]

وفي عالم اليوم لم تعد العلاقات بين الدول هي الأكثر أهمية أو تأثيراً، وخاصة مع وجود فواعل عديدة يفوق تأثير بعضها الكثير من الدول، بل إن ثمة أموراً عديدة يكون دور الدولة فيها هامشياً نسبياً، وثمة إلى ذلك فواعل وقطاعات وتدفقات عالمية لا دخل للدولة فيها تقريباً، أو تتم من دون قوامتها أو رعايتها أو أي تدخل من قبلها. وهذا لا يعني أن الدول (أو بعضها) لا تستطيع التأثير، إلا أن نمط التفاعلات والتدفقات والتكاليف وغيرها يدفع الدول للتخلي عن محاولة التأثير أو تخير أساليب تفاعل وتأثير من خلال التفاعلات عبر الحدود وفي المجال الرمزي والافتراضي، ومن خلال الفواعل غير الحكومية أو غير الدولتية.[4]

---

(1) مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 129.

(2) انظر مثلاً: السيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، مصدر سابق، ص 291 - 309؛ وتيموثي لوك، "النظام العالمي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسياسة والإيديولوجيا في معلوماتية محليات العولمة"، في مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 121 -142.

(3) جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ص 147 -157. وزيجمونت باومان، **الثقافة السائلة**، ترجمة: حجاج أبو خير، بيروت: شبكة الأبحاث العربية، 2018.

(4) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ص 48، ينقل الفكرة الرئيسة عن كتاب حرره روبرت كيوهان وجوزيف ناي:
Robert Kohne and Joseph Nye (eds), Transnational Relations and World Politics, (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

تفكك مركزية الدولة

ثمة إذا تفكك لمركزية الدولة نفسها وإفلات الأمن من احتكارها، وهي بالتالي مصدر خطر من خلال الصراع مع الدول الأخرى، أو من خلال فشلها هي نفسها وتحولها إلى مصدر لتدفقات التهديد إلى الخارج، أو فشل نظام الدولة (المنبثق من اتفاقات ويستفاليا) في الاستمرار بمفاعيل السياسة والأمن في العالم، وبروز فواعل نشطة عابرة للدولة، مثل التنظيمات الجهادية وتنظيمات الجريمة المنظمة الخ

لم يعد الأمن شيئاً ذاتياً وكفى، للوحدات والجماعات أن تدقق في ما تعده سياسات ومصادر تهديد موضوعية وغير قصدية مما يحدث في دول أخرى. ويبدو أن معنى الأمن تشظى ولم تعد الدولة صاحبة القول الفصل فيه، وأصبح هناك فواعل عديدة داخل الوحدة الدولية وخارجها، ودوائر متعددة ومتقاطعة النشاط والتأثير.

وهكذا فإن من الصعب الحديث عن إدارة أو مركزية دولتية لما يتصل بالأمن، والفواعل الدولية ملزمة بأن تتبنى أو تأخذ بالاعتبار وجود قراءات وأولويات واستعدادات مختلفة لما يعد تهديداً – فرصة، هذا مع اعتبار أن ما يعد مسألة أمن أو تهديد – فرصة لم يعد تحديدها أمراً متمركزاً حول الدولة، وإن كانت لا تزال لديها قوامة نسبية في هذا الباب، إلا أنها لا تلعب وحدها، وهي أقل هيمنة، كما تتكرر الإشارة.

إن تعدد الفواعل واختلاف الوزن النسبي في تحديد الأمن يرتبط بتطور هام وهو عدم مركزية أو هرمية القضايا،[1] فأي أمر يمكن أن يكون على رأس

(1) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، مصدر سابق، ص 49، ينقل عن Robert Kohne and Joseph Nye (eds), Power and Interdependence, (Boston: Little Brown, 1977).

الأولويات ويستقطب الاهتمام، ويثير استجابات، في أي وقت من الأوقات، كأن يصبح فجأة "قضية رأي عام"، ويجب إيلاء الأمر أهمية متناسبة مع اللحظة والتلقي الجمعي أو الافتراضي له.

إن تراجع المركزية أو الهرمية يحيل إلى تراجع الارتباط بين القضايا، أو وجود ارتباط نسبي، داخل الوحدة أو الفاعل الدولي، وثمة طيف واسع من المفردات التي يمكن أن تدخل في حيز الأمن، وفي أولويات متفاوتة لدى الوحدة نفسها كما لدى فواعل عديدة، البيئة، الاقتصاد، الهجرة، وغيرها، ولكن ذلك لا يقتضي ربط الاستجابات لمفردات مختلفة، وهكذا، من الممكن أن يقوم تعاون في ملف ما، وقطيعة أو شبه قطيعة وربما تنافس في ملف آخر.

ثمة تحولات نشطة ولكنها ليست نهائية في التمركز النسبي للأمن، من أمن السياسة (بالمفرد) إلى أمن السياسات (بالجمع)، ومن أمن الدولة إلى أمن المجتمع، ومن أمن المجتمع إلى أمن الجماعة، ومن أمن الجماعة إلى أمن الفرد. وهذا يتطلب المزيد من التحليل والتدقيق والتقصي.

وينسحب ذلك على عملية رسم سياسات الأمن، التي تشهد توسيعاً متزايداً لفواعلها، ولم يعد من السهل الدخول في تحالفات أو سياسات أمن بمعزل عن اتجاهات الرأي العام وفواعل السياسة الداخلية، وكذلك مواقف الفواعل الخارجيين، إذا كان لا يزال للحديث عن "الداخل" و"الخارج" من معنى.

يلاحظ آلان تورين أن المجتمع في فرنسا مثلاً، وهي بلد ذو تقاليد جمهورية وإدماجية مبكرة نسبياً، "يتفتت إلى جماعات، مع أن الانتقال من الجماعات إلى المجتمع، ومن الهويات الجماعية إلى حكم القانون، كان يبدو في أواخر القرن التاسع عشر الأوربي وكأنه تطور عظيم"، ويتساءل تورين "أفترانا نعيش اليوم حركة في اتجاه معاكس؟".[1] وهذه التحولات النسبية لا تمثل قطيعة، وهي لا

(1) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، مصدر سابق، ص 29.

تنفي أن ثمة عودة للتمركز حول الدولة ومقولة الدولة مع بروز التحديات المتزايدة للعنف والإرهاب وتزايد مخاطر "فشل" الدول والمجتمعات.

خامساً: التمركز حول الداخل - الخارج

يتمركز مفهوم الأمن على مصادر تهديد – فرصة خارجية أكثر منها داخلية، وهذا يتعلق بالجماعات والمؤسسات والأفراد، ذلك أن "الداخل" أكثر أمناً، هكذا هو التصور، حتى لو كان الواقع هو العكس أو أنه أصبح كذلك.

يقول هبربرت ماركيوز إن المجتمع الغربي "نظم حياته على فكرة التهديد الخارجي، وهذه الفكرة يلزمها الاستعداد المتواصل، فثمة خطر قائم، وتحديات لا بد من أخذها بالاعتبار، وما دام شبح التهديد حاضراً، فإن أي إنتاج لوسائل التدمير يصبح مسوغاً"،[1] وتعزز فكرة التهديد الخارجي، متطلبات الهيمنة والسيطرة على الخارج، الأمر الذي يعزز مجدداً الازدهار في الداخل، طالما أن السيطرة على الموارد وإدراج العالم في نظام اقتصادي كذا ... منذ التوسع الاستعماري ثم الرأسمالية.. إلخ.

أولوية الداخل مسألة شبه مستقرة، ولذا يتم التركزي على عوامل الأمن الداخلي بمعنى حصر القوة وحصر شرعيتها، واحتواء أي تطورات محتملة، ليس بالمعنى المادي فحسب، وإنما بالمعنى الرمزي، أي احتواء أية أفكار محتملة، واحتواء أية إمكانية لأن يتدخل الخارج في الداخل، وأية إمكانية لبروز أو تطور نزعات مناهضة للسلطة أو تطورات انقسامية أو يمكن أن تهدد العقد الاجتماعي أو الاستقرار ..إلخ سواء أكان ذلك وفق أسس أثنية أو دينية أو طبقية أو جهوية..إلخ

---

(1) عبد الله ابراهيم، **المركزية الغربية**، مصدر سابق، ص 427.

وقد تجد الدولة نفسها أمام الحاجة للاستخدام المفرط للقوة أو للقهر، أو نهج سياسات هندسة ناعمة أو خشنة، طارئة أو متوسطة أو بعيدة المدى، وقد تصبح طرفاً في حرب داخلية أو حرب أهلية أو ثورة.. إلخ

ولكن مدارك الأمن ومتقتضياتها إذ تتمركز حول الدولة فإنها تمثل فرصة وتهديداً في الوقت نفسه، وأي خروج عن المألوف يمكن أن يؤدي إلى استجابات لا متوقعة، ومن ثم يجب التنبه إلى تحذيرات ماكيافيلي من ضرورة الاستخدام الحذر للقوة، وأن يكون تحديد ما يمثل فرصة – تهديداً محسوباً بدقة عالية ما أمكن.

الأمن إذ يتمركز حول الدولة يصبح "ترياقاً مسموماً"، ويكون أكثر خطورة عندما تكون تمركزاته حول الدوائر الأضيق، وعندما يفقد شرعيته أو قبوله لدى الذين يفترض أنه أقيم من أجلهم يصبح ثمة فجوة متنامية، ويزداد إمكان التغلغل من خلالها إلى داخل الدولة نفسها، إلى قلب منطق ومعطى الأمن نفسه.

وقد ركز فرويد (أو تمركزت أفكاره في جانب منها) على "الداخل" بوصفه الحافز أو مصدر التهديد–الفرصة الرئيسة على المستوى الفردي وحتى الجمعي، وثمة دراسات نفسية وثقافية لديناميات التهديد–الفرصة لدى الأفراد والجماعات، وحتى على المستوى العالمي. ولو أن تبني مفاهيم ومدارك مركبة أو متعددة المداخل والمستويات الأقرب للاعتبار في عالم اليوم، على اختلاف الوزن النسبي لعوامل الداخل–الخارج.

سادساً: التمركز حول النظام السياسي

عندما تتمركز السلطات حول النظام السياسي، كما في النظم الشمولية، يحدث أن تكون أولوية للنظام على الدولة، وأولوية للدولة على المجتمع، وهذا يعني أن مدارك الأمن وسياساته تكون محكومة بإرادة النظام والقائمين عليه،

وعادة ما يتمركز الأمر حول صانع القرار الرئيس متمثلاً بفرد أو عصبة من الأفراد المحيطين به.

وفي الوقت الذي يمثل ذلك بحد ذاته فرصة للقائمين على الأمن، نظراً لسهولة حصر فواعله وصنع سياساته وتنفيذها، إلا أنه يمثل مصدر تهديد أيضاً، لأن طريقة تحديد ما يمثل أمناً، أي تهديداً– فرصة، تتحدد بأولويات وتفضيلات مدارك فرد أو مجموعة أفراد، قد لا تكون لديهم المعرفة والدراية والاستعداد الكافي للتعاطي مع مصادر تهديد واسعة ومتزايدة، وقد لا يكون معنى التهديد – الفرصة متمحوراً حول بقاء نظام الحكم أو عصبة الحكم نفسها، ولو كان ذلك على حساب أمن المجتمع والدولة.

علة هايدغر

يمكن هنا التعرف على أحد أوجه الـ "بدون ـ أساس " المتصور من طرف هيدجر في كتابه مبدأ العلة: فالنظم أو القوى الاستبدادية لا تعرف لماذا ولا بواسطة ماذا تُمركز حولها الأمن وتحديد ما يمثل فرصة ـ تهديداً، إنها هي نفسها تسقط، أولا، ضحية هذا الأمر قبل أن تصير استبدادية. وقد تفعل ما تفعل " بدون لماذا "، "بدون علة"، "بدون ـ أساس".[1]

داخل الأنظمة الشمولية، تحل إيديولوجيا الأمن محل التفكير والتداول فيه، وتميل الأمور لاعتبار الأمن هو مؤسسة قهر وضبط وتوجيه وإلزام من قبل السياسي أو الدولتي على الاجتماعي؛ و"تعد الستالينية والنازية النظامين الوحيدين في التاريخ اللذين أحلا العنف، بشكل مطلق، محل السلطة السياسية، عبر إلغاء هذه الأخيرة، وبهدم ما يبنيها، وبتعطيل الفضاء السياسي، وبتصفية الفضاء القانوني، وبتحويل الشعب حسب صيغة سولجنتسين المستشهد بها من طرف

---

(1) انظر وقارن: روبير رديكر، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، مصدر سابق.

لوفور، و التي يتردد داخلها صدى "حرب الكل ضد الكل" كما نظر لها هوبز، إلى "عدوه الخاص"".[1]

فالشمولية تُمركز الأمن والسياسة أو تقيمهما على أفكار ومقولات أو بنى عقدية مثل "البيولوجيا الانتقائية" لدى النازية، أوالتاريخ لدى الستالينية، أو الفرقة/العصبة الناجية لدى النظم التسلطية. هنا يلتهم الأمن السياسة، أو يحتويها، ويعيد إنتاجها على شاكلته، بحيث تنتفي عملياً أية فسحة للسياسة والتداول، بل تصبح أية دعوة للسياسة أو الاختلاف هي مصدر تهديد.

يمكن أن يكون التمركز حول النظام أو عصبة الحكم مفيداً، أو أقل ضرراً نسبياً عندما تكون الدولة قوية، ولكنه يصبح أكثر ضرراً عندما تكون الدولة ضعيفة ومُخترقة، فهذا يجعل مدارك وسياسات الأمن متمحورة حول مدارك وسياسات الأطراف الأخرى، وربما حول ما يعتقد صانع السياسة أن له (هو بالذات) مصلحة فيه.

الشمولي، الديمقراطي

وعلى الرغم من أن سياسات الأمن تتطلب الحزم والسرية والسرعة والفعالية والاستقلالية عن الضغوط الداخلية وسهولة تخصيص الموارد والإمساك بمفاصل صنع القرار وسرعة اتخاذه.. إلخ وهذا ينسجم مع النظم التسلطية أو الدكتاتورية، أكثر من النظم الديمقراطية التي تتغير فيها النخب والطبقة السياسية الحاكمة بفعل صناديق الاقتراع، إلا أن التدقيق في السياسات الكلية يخلص إلى أن مفاهيم ومعايير الأمن أكثر استقراراً في النظم الديمقراطية.

---

(1) المصدر نفسه.

إذ إن النظم الشمولية غالباً ما تقوم على سياسات مفروضة (من أعلى)، ومن ثم فإن معايير الأمن تكون مفروضة هي الأخرى، وقد لا تكون وثيقة الصلة بأولويات المجتمع والدولة، وإنما بأولويات ومدارك النظام السياسي وإيديولوجيته وعصبته الحاكمة. كما أنها أقل قدرة – على المدى البعيد - على التكيف مع متطلبات النظام العالمي،

وأما النظم الديمقراطية فتتسم عموماً بالمشاركة والمسؤولية المؤسسية والاجتماعية والبدائل والتكيف والاستمرارية، وربما كانت أكثر ترددا بالقرارات العسكرية وقرارات الحرب، وقد ينسحب ذلك على الإنفاق العسكري وديناميات الأمن، ولو أن هذا غير مثبت بالتمام. وثمة تقديرات مختلفة حول تأثير طبيعة النظام السياسي هل هو رئاسي أم برلماني أم مختلط، وحول طبيعة الدولة، هل هي اتحادية أم فدرالية.. إلخ في نمط الأمن القومي، وهذا باب يحتمل الكثير من التدقيق والتقصي.

إكراهية اللوغوس

ثمة خطأ شائع، بأن قطاع الأمن في الدولة الديمقراطية هو أقل عدداً وأن الدولة أقل اهتماماً أو انخراطاً بالشأن العام والخاص للمواطنين، وإنما الصحيح هو العكس، ذلك أن الديمقراطيات تهتم بالمزيد من الرقابة على كل شيء تقريباً، وتتغلغل في كل شيء، ربما بأكثر مما تفعل النظم الشمولية والتسلطية، لكن ما يحدث في الديمقراطيات أن ثمة فصلا بيِّنا أكثر بين الأمن وبين السلطة، وأن تداول السلطة ممكن، وتغير البرامج والأفراد ممكن أيضاً، لكن عن طريق صناديق الاقتراع، على الرغم مما يعتري ذلك من تدخلات وتأثير للمال والشبكات وفواعل القوة المختلفة.[1]

---

(1) انظر مثلاً: هانز هيرمان هوبا، **الديمقراطية الإله الذي فشل: الاقتصاد والسياسة بين الملكية والديمقراطية والنظام الطبيعي**، ترجمة: إيمان معروف، مراجعة: نادر كاظم، ==

يمكن تلمس الجذور الفكرية لذلك في الكتابات والتأملات القديمة نسبياً عن الديمقراطية والسياسة، وتجد في فلسفة أفلاطون مثلاً، أن المدينة الفاضلة أو الجمهورية هي "إكراهية إلى أقصى حد"، ولكن بمقتضى العقل أو اللوغوس، كما أن عبارة روسو بخصوص مقاوم محتمل للتعاقد: "سنجبره على أن يكون حرا"، فيها مجازفة، و لكنها مجازفة مبنية على العقل.[1]

عودة إلى النظم الديمقراطية، إذ لابد من تحديد أكثر لمفهوم الأمن، الذي يصدر عن مفهوم السياسة، أو العكس، وعندما يتقلص "حضور" أو "ظهور" الدولة في المجال العام، فهذا لا يعني أنها انسحبت منه، بل أنها غيرت من طريقتها في العمل، واتخذت أدوات أكثر حداثة وأكثر قدرة على التأثير، وخاصة فيما يتصل بأولويات الأمن أو الضبط والمراقبة والمعاقبة.

يبدو أن تطورات العولمة "شيأت" كل شي تقريباً بما في ذلك الإنسان، الذي تحول في كثير من الأحيان من "حيوان سياسي" إلى "أداة إنتاج – استهلاك"، و"حيوان انتخابي"، ما يعني حدوث نوع من "الطفرة" التي تعيد هندسة مفهوم الأمن لتنتج ما يمكن أن يسمى "لاهوت الأمن" المتضمن "لاهوت السوق" و"لاهوت القوة".

وعادةً ما تبرز مشكلات "الضبط المدني" و"الرقابة البرلمانية" على سياسات الأمن والأمن الوطني، مع التركيز على قطاعات الإنفاق العسكري، وتنظيم الجيوش، والمؤسسات الأمنية، والصناعات العسكرية، وتصدير – استيراد السلاح، والرقابة الأمنية على المواطنين، وتدخل المؤسسات الأمنية في حياة الناس، والعلاقات المدنية – العسكرية، ونظم الخدمة العسكرية والتجنيد

الكويت: منشورات تكوين، 2019: وغريغ بالاست، **أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها: كل الحقائق حول ألاعيب الشركات والعولمة والممولين المخادعين**، ترجمة: مركز التعريب، بيروت: ادلار العربية للعلوك، 2004.

(1) روبير رديكر، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، مصدر سابق.

الإلزامي.. إلخ إذ تميل الدول والسلطات بطبيعتها إلى التجاوز على الصلاحيات تحت عناوين ومبررات الأمن الوطني، ما يتطلب وجود رقابة مدنية وسياسية مستمرة، وخاصة في فترات التوتر والاضطراب، الداخلي والخارجي.

سابعاً: التمركز حول المؤسسة العسكرية

الدولة هي بالعموم نتاج الحرب أو العسكرة، والواقع أن نظام الدولة هو نظام ما بعد ويستفاليا (1648) التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوربا، وتعززت بالحروب اللاحقة، وخاصة الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) التي تمخضت عن مؤتمر فرساي (1919) ونظام عصبة الأمم، والحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) التي تمخضت عن مؤتمر يالطا (1945) ونظام الأمم المتحدة.

هذا يعني أن الدولة هي تركيز للسلطة والقوة، أو تكثيف لوظائف الدولة التي تمثلت خلال القرن السادس عشر "في فرض الضرائب وشن الحرب" على ما يذهب تشارلز تللي (Charles Tilly)،[1] وهما وظيفتان متكاملتان، تعزز إحداهما الأخرى، بمعنى أن فرض الضرائب يعزز الموارد من أجل تمويل الجيوش التي تخوض الحروب من أجل توسيع السيطرة ما يعني المزيد من الموارد، وهكذا.

وهذا يعزز الفكرة القائلة إن الدولة بالأساس "كيان عسكري"، وهو ما تذهب إليه آراء مايكل مان (Michael Mann)،[2] وأنتوني جيدنز (Anthony Giddenes) أيضاً.[3] هذا الكلام يصب في مسألة الدولة، ولكنه يفسر إلى حد ما كيف حدث أن تمركز مفهوم وسلوك الأمن في الدولة والنظام السياسي حول العسكر.

---

(1) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، مصدر سابق، ص 80 ينقل عن:
Charles Tilly, The Formation of National States in Western Europe, (Princeton: Princeton University Press, 1975).

(2) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، مصدر سابق، ص 80

(3) Anthony Giddenes, The Nation – State and Violence, (Cambridge: Polity Press, 1985).

وثمة إلى ذلك أنماط من التمركز على صعيد التهديد، مثل التمركز على "المدارك النمطية" عن الأنا والآخر؛ وفي المدارك النمطية على الماضي والخبرات السابقة والموروث أكثر من الناشيء أو المحدث، وعلى الوشيك أكثر من البعيد، وعلى الانتظار والتوقع أكثر من الكشف والاستشراف واللا متوقع. ولا يتسع المجال للتفصيل في ذلك.

الفصل الثاني عشر
الأمن:
من الواقع إلى ما فوق الواقع

يشهد عالم الحداثة الفائقة تحولاً في تمركز الأمن من الدولة إلى الشبكة،(1) ومن الخطر إلى المخاطرة،(2) ومن أمن الدولة إلى الأمن البشري،(3) ومن الحرب التقليدية إلى الحرب الهجينة،(4) وبالطبع من الواقع إلى "ما فوق الواقع".

---

(1) إيمانويل كاستلز، **سلطة الاتصال**، ترجمة: محمد حرفوش، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2014): والسيد يسين، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

(2) أولريش بك، **مجتمع المخاطرة**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام شعراني، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009).

(3) تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(4) نشر موقع "Defence Update" العسكري على الإنترنت بتاريخ (13 -9 -2011) تحقيقاً عن قيام إيران وسورية و"حزب الله" و"حماس" بتبني مفهوم "الحرب الهجينة" (Hybrid War) والتسلح بأسلحة مناسبة لها لمعادلة ميزة التفوق العسكري الإسرائيلي. انظر: "إيران وسورية و"حزب الله" و"حماس" تنتقل إلى مفهوم "الحرب الهجينة" لموازنة التفوّق "الإسرائيلي"، **دي برس**. (15 -9 -2011). وانظر بكيفية عامة ما يتعلق بالتجربة الإسرائيلية في حربي تموز -2006 وغزة، في:
David E. Johnson, *Military Capabilities for Hybrid War Insights from the Israel Defense Forces in Lebanon and Gaza*, (Washington: RAND, 2010).

يتألف الفصل من سبعة محاور: أولاً الواقعي والافتراضي، وثانياً الشبكات والتدفقات، والفعل من دون فاعل، وثالثاً الأمن البشري، ورابعاً المنعة درء المخاطر، وخامساً المخاطرة ـ أولريش بيك، ويتضمن المخاطرة بوصفها فرصة، وخصخصة الأمن، والتكنولوجي، الشبكي، الاجتماعي، وسادساً الهلع الباردة – بول فيريليو، ويتضمن وجها جانوس، وانهيار الدولة ونهوض الشبكة، والقوة الناعمة و"الأمن الناعم"، والحرب الهجينة، وسابعاً الحرب المحضة وأمن ما فوق الواقع.

أولاً: الواقعي، الافتراضي

مصادر التهديد – الفرص هي مصادر إدراكية في المقام الأول، إذ يتوقف كل شيء على كيفية إدراكها، تلقيها أو توقعها، أو لا توقعها، ثم كيفية التفاعل معها. وعادة ما تخضع مصادر التهديد – الفرصة لـ "تأويل" أو "استبطان" قد يعطي وزناً نوعياً أو أولوية لمدارك نمطية أو مخيالية على حساب أخرى، أو يتجاهلها أو يسكت عنها أو يعيد تكييفها أو "هندستها" حسب أولويات ومتطلبات وإكراهات معينة، قد تكون ذاتية وتلقائية وقد تكون موضوعية وقصدية/مفروضة.

ثمة في عالم اليوم "أولوية" أو "قوامة" نسبية لـ "الافتراضي" أو "الصورة" على الواقعي، في مجال الأمن، تفاوت في الوزن النسبي للبعدين المذكورين، الواقعي والرقمي (أو ما فوق الواقع)، ذلك أن الواقع لا يشكل إلا جزءاً من كلية "الظاهرة" الراهنة. وتتجه الأمور إلى نوع من "التحفيز" و"التلقي" الذي يدفعنا ليس فقط إلى "تلقي" ما "نراه" أو "نسمعه"؛ وإنما أيضاً لعده "حقيقةً"، وربما لـ "العمل على تحقيقه في الواقع كذلك. وإن تعذر جميع ذلك، فيكفي عدّه واقعاً.

هذا يفسر كيف أن الإعلان عن تهديد – فرصة ما، يحفز أو ينشئ أو يكوّن مدارك معينة، ويؤثر في المتلقين وفواعل صنع السياسات، قبل أن

يكون ثمة إمكانية للتحقق مما يعلن عنه. ويتحول الموقف الإعلامي إلى واقع سياسي ثم إلى قوة مادية، بسرعة ميديائية فائقة، حتى لو كان التعبير/الموقف افتراضياً (عبر وسائط الميديا) وليس واقعياً.

ويفسر كيف أن الحديث عن التهديد – الفرصة أو عن توقعه يصبح واقعاً، ما يجري هنا، هو سعي المتلقي لـ "التشبه" بـ"الصورة" أو "مطابقتها" وربما العمل بـ "مقتضاها".[1] وفي هذا السياق يرى جان بودريار، أن ما يقدمه الإعلام أو العالم الافتراضي، "ليس هو الواقع كما هو، ولا هو صورة عنه، بل هو صورة ولّدَها الإعلام عن صورة عن صورة أخرى؛ هي بدورها مولدة عنه"[2]. وبذلك يختفي الواقع ويظهر "ما فوق ـ الواقع" كما تتكرر الإشارة.

كيف تتحول مدارك الأمن ومخياله وأولوياته إلى سلوك في الواقع من أجل تحقيقها؟ أو قل، كيف تدفعنا إلى سلوك ما يعدّ ما نتحدث عنه واقعاً؟ إننا أمام علاقة جديدة بين الواقعي والافتراضي، ولا سبيل إلى فهمها إذا ما اتخذنا الفهم التقليدي للواقع أو للأسباب – النتائج وسيلةً. فنحن "أمام لعبة دائرة انعكاسية يغدو فيها المعلول علة".[3]

ثمة منافسة أو صراع محتدم في المشهد العالمي على الإمساك بواحدة من مصادر القوة المؤثرة: وهي تحديد مدارك الناس وقناعاتهم، ومن ثم مواقفهم السياسية تجاه ما يجري. ويتعرض المشهد لكل ما يتعرض له مشهد سينمائي من مسرحة ومونتاج وإخراج؛ وذلك في سياق تحويله إلى مادة لـ "الفرجة" أو

---

(1) عبد السلام بنعبد العالي، **الكتابة بيدين**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2009)، ص27

(2) جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 17 - 18.

(3) المصدر نفسه، ص 17، وعبد السلام بنعبد العالي، **الكتابة بيدين**، مصدر سابق، ص27.

"المراقبة"، وهو ما من شأنه أن يجعل "الصورة" أكثر حضوراً من "الحقيقة" أو "الواقع".[1]

عندما يتحول المشهد أو الصورة إلى واقع، بين التهديد الواقعي والتهديد المفترض أو المتخيل أو القصدي/ المؤدلج، وعندما يجري "تكييف" الواقع وفق رؤى محددة، أو"إفراغ تدريجي للواقع من واقعيته"[2]، وعندما تغيب العلاقة أو الصلة بين الدال والمدلول، بين الواقعي والافتراضي؛ يمكن عندها العمل على تقديم أي شيء، وإقناع الناس به، دون النظر في معقوليته أو صدقه أو مواءمته؛ طالما أن لدينا القدرة على التأثير في المخيلة والمدارك والوعي واللاوعي.[3]

تبدو مصادر التهديد–الفرص اليوم افتراضية وميديائية ومخيالية إلى حد كبير، وأحياناً ما تبدأ الحروب ميديائياً وسيكولوجياً ومعنوياً الخ وقد تنتهي، قبل أن تطلق طلقة واحدة، بالسيطرة ليس فقط على الفضاء والاتصال والإعلام.. إلخ وإنما السيطرة على مخيال الخصم والتحكم في مداركه وتحطيم إرادته، أيضاً، بل هندسة اتجاهاته وصولاً إلى تمثيل الاستسلام وتبني أولويات المهاجم بوصفه أمراً عقلانياً!

كانت حرب الخليج 1990/1991 وكذلك حرب احتلال العراق عام (2003) أكبر تجل للثورة في الشؤون العسكرية وعلوم الحرب وأدواتها واستراتيجياتها، وأكبر تجل لسقوط مقولات الأمن، في الأبعاد غير العسكرية أيضاً، سقوط الربط بين التكنولوجيا وأساليب العمل وبين أصحابها أو مخترعيها ومنفذيها، وقد أفصحت تقنيات الحرب المذكورة عن تأثير فائق للوسائط غير العسكرية

---

(1) انظر وقارن: ريجيس دوبري، **حياة الصورة وموتها**، ترجمة: فريد الزاهي، ط1، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007)، ص 289 – 297.

(2) جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، مصدر سابق، ص 30.

(3) المصدر نفسه، ص 30.

في مجريات الأمور. وكتب بودريار مقالاً قبل الحرب بعنوان "الحرب التي لن تقع"، وكتب مقالاً بعد الحرب بعنوان "الحرب التي لم تقع"،[1] بما يحيل – تأويلياً ـ إلى عوالم أمن أو عوالم تهديد – فرص في المدارك والمخيال والصورة تفوق الواقع بل تخلق واقعاً، بحيث تصبح الصورة – الفكرة هي الأصل والواقع هو الفرع.

ثانياً: الشبكات، التدفقات

مثلت هجمات 11 أيلول وما بعدها إعلاناً لسقوط مقولات الأمن، مهما كانت قوتها وطبيعتها، ذلك أن المجتمع المعلوماتي العالمي ابتكر أساليب كثيرة لتجاوز أنماط الحماية والاحتراز، وحتى إنماط التوقع وتقصي مصادر التهديد وأشكاله.

هنا تركز نظرية الأمن في عالم ما بعد الحداثة أو المجتمع الشبكي العالمي، على المعلومات وتحليلها والمتابعة، وأصبحت دراسات الأمن تولي اهتماما متزايداً للكيفية التي ستؤثر بها ثورة المعلومات على الطرق التي يمكن بها للجماعات والدول، (وربما الأفراد!) في صراعات، وكيف ستخوض المواجهات والحروب.

الشبكات

أمن أو تهديد الشبكات هو الصراع حول المعلومات بين الدول والجماعات والمؤسسات والأفراد، ويتعلق الأمر بكل ما يمكن أن تتضمنه أو تشير إليه المعلومات لدى الأطراف، ما يراد الاستحواذ عليه، وما يراد ترويجه/تسويقه، وكذلك كل ما يخص الأطراف المتنافسة أو المتصارعة. وتركز الحرب على

(1) المصدر نفسه، ص 7، ص 15.

المعلومات العسكرية والأمنية والتكنولوجية وحتى المعلومات الخاصة بالأفراد ونمط العيش والسلوك، وتستهدف التخريب والحرب الدعائية والتشويش واختلاق الأزمات وكل أشكال التأثير على الآخر، الخ.

وحرب الشبكات هي نوع مستحدث من وسائل أو وسائط الصراع التي تطال مختلف أشكال الحياة، وخاصة العسكرية والأمنية والاقتصادية. وهي تتجاوز الحروب العسكرية التي تستهدف تدمير الخصم والسيطرة عليه، وتتجاوز الحرب الاقتصادية التي تستهدف عمليات الإنتاج والتوزيع.. إلخ، والحرب السياسية التي تستهدف القيادات والمؤسسات الحكومية. إن تهديد الشبكات هنا قد تستهدف كل ذلك أو بعضه، ولكن من خلال المعلومات والاتصالات.

ولكن حرب الشبكات إذ تشغل حيزاً كبيراً، إلا أن الفاعلين يختلفون كثيراً، فقد يكون الفاعل والمستهدف هو دول أو شركات ومنظمات وحتى أفراد. وقد كان العنوان الأمني الأبرز هو الحرب الدائرة حول احتواء النشاطات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وكذلك نشاطات التهكير وقرصنة المعلومات التي تستهدف قطاعات سياسية وأمنية واقتصادية وحتى شخصية.

ويتصل هذا النوع من الحرب باستخدام المعلومات لخلق بيئة مواجهات افتراضية، وعندما زار وزير الدفاع الأمريكي قاعدة عسكرية أمريكية في الخليج خلال الحرب على العراق، وأشار إلى أن الجنود خاضوا أول مواجهة مع الخصم باستخدام تقنيات متطورة، أجابه أحدهم، ليست المواجهة الأولى، انها الرابعة أو الخامسة، الأولى والثانية كانت في حرب افتراضية على الكومبيوتر، والثالثة كانت في المناورات الاعدادية، والرابعة هنا.

التدفقات

تمثل العلاقة بين "التدفقات" و"الجهات" مسألة إشكالية، تتضح منها فواعل التهديد – الفرصة، واتجاهات التأثير في الأمن، وما إذا كانت تتركز نسبياً تجاه مناطق أكثر من غيرها، وما إذا كان ثمة إدراك أو تأويل سياسي أو أمني لذلك، وما يقتضيه ذلك من رد فعل، ومحاولة التأثير على تدفقات معاكسة. ويتحدث إيمانويل كاستلز عن "تحول تدفقات القوة تدريجياً إلى قوة التدفقات" في فضاء التأثير العالمي.[1]

وفي الوقت الذي تزداد فيه سرعة التحولات العالمية، يضعف فيه دور الوحدات الدولية من دول ومنظمات وجماعات وهويات على الاستجابة (المنفردة) النشطة لتدفقات سياسية وأمنية لا نهاية لها تقريباً، والتي تمثل في جانب منها مصدر تهديد أكثر منها فرصة، إذا استمر الإخفاق في الإيفاء بمتطلبات الانخراط في الشبكات العالمية اليوم.

وأدت تلك التطورات إلى بروز مدارك تهديد – فرصة لا تتمركز حول الدولة وإنما حول المجتمع العالمي، ثم حول الشبكة، وتتطلب سياسات أمن "عابرة للدولة" وأحياناً "موازية لها"، وأحياناً بالضد منها، وسياسات اعتماد متبادلة حول العالم، أي اعتمادية إنسانية عابرة للحدود والجغرافيات، مثل أمن البيئة والمناخ والكوارث والأمراض والفقر والمجاعات والهجرة.. إلخ مما يدخل في الكونية أو العالمية. وقد برزت إلى جانب ذلك أو بالتوازي، مدارك أمن، أو مدارك تهديد – فرصة، معاكسة، أي على مستوى الجماعات والهويات الفرعية والإثنيات وصولاً إلى الشبكات.

---

(1) تيموثي لوك، "النظام العالمي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسياسة والإيديولوجيا في معلوماتية محليات العولمة"، في مايك فيذرستون (وآخرون)، **محدثات العولمة**، مصدر سابق، ص 133.

ويساعد بول فيريليو في توضيح هذا الجانب من التحول في مدارك الأمن، وإذ يتحدث عن تعرض أو توسيع زائد في المدن والمراكز الحضرية (لنقل الوحدات الدولية) إذ تخترقها تدفقات المعلومات والإعلام والسلع وغيرها كما لو أنها استبدلت الحدود والجدران بمنافذ الاتصال والإنترنت واللواقط الفضائية وكل أنواع التكنولوجيا، بحيث لم تعد مدارك الأمن وإجراءاته قادرة على فعل الكثير أمام هذا التدفق الفائق، مما يمكن أن يمثل مصدر تهديد – فرصة في عالم اليوم. وهكذا تقوم مدارك وأنماط حياة ونشاط وعمل واتصال وسياسة سبرانية وافتراضية وغير متجانسة وغير ممسوكة ومفتوحة على تدفقات لا حصر لها.[1]

ويذكر فيريليو في كتابة "البعد المفقود" أن الوحدات الدولية تفقد مركزياتها أو مراكزها أو ضبطها المركزي وأن المدن تفقد روحها أو تماسكها إذ تتضخم بشكل كبير أو منفلت، فتكبر الضواحي من جهة، ولكنها تعود لتتماسك نسبياً بتأثير ثورة الاتصالات، وإن التكوينات الاجتماعية والسياسية تميل لتشكل شبكات وخرائط وتكوينات متمايزة، في نوع من الضياع أو الاغتراب.

إن تمركز الأمن حول الشبكة، إذ يغير من الرؤية العميقة لما يعد أمناً أي مصدر تهديد – فرصة، إلا أنه لا يجبُ المقاربات والتمركزات السابقة، وإنما يعيد موضعتها وتكييفها بشكل مختلف، إذ إن الشبكة والمجتمع الشبكي العالمي بفواعل التهديد – الفرصة، لا ينسخ أو يجب الفواعل الأُخرى التي أصبحت تقليدية مثل الدولة والحرب والعسكر والقومية الخ.

---

(1) بول فيريليو: الحداثية الفائقة ونقد التكنولوجيا -2، ترجمة: أماني أبو رحمة، في: 03/072016/

http://ar.ammannet.net/news/265376

وإذا كان ثمة فواعل تهديد – فرصة بدءاً من الأفراد إلى المجموعات إلى الجماعات وصولاً إلى الدول، فإن حجم التدفقات المتعددة المصادر والاتجاهات يجعل من الصعب تعيين الوزن النسبي لفواعل الأمن، وإن أمكن ذلك، في زمان ومكان معينين، أو لفعل بعينه أو لمصدر تهديد – فرصة بعينه، فإنه يكون عارضاً أو مؤقتاً، ومن الصعب تعيين ذلك في زمان ومكان آخر، أو في زمان آخر للموضوع نفسه. هذا يعني أن مدارك الأمن، التهديد –الفرصة، أمام صعوبات كبيرة على صعيد التوقع أو الاستشراف، ومن ثم فإن موقف الأمن يكون أمام تحدي اللا يقين تجاه اللحظة التالية أو المستقبل.

الفعل من دون فاعل!

ثمة إلى ذلك دينامية "الفعل من دون فاعل"،[1] أو لنقل وجود تهديد – فرصة، من دون مصدر، أو من دون فاعل، أو "لا فاعل"، أو من دون عدوانية أو استهداف مقصود بذاته، وهكذا يمكن أن يواجه الفرد أو الجماعة أو الدولة أو العالم، مصادر تهديد – فرص "من دون خصوم"، بالمعنى التقليدي أو المتعارف عليه.

وقد يكون الـ "لا فاعل" هنا هو الطرف نفسه! إذ تمثل كوارث البيئة والهجرة على سبيل المثال تهديداً "ذاتياً" أو تهديداً من الداخل، ولكن بـ "لا فاعل" قصدي تقريباً، ومثل ذلك تنامي الاتجاهات الراديكالية في السياسية والتكفيرية في الدين، وزيادة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، ومثله انخفاض مؤشرات التنمية البشرية وتراجع معدلات التحصيل الدراسي للطلاب في مراحل

(1) ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، مصدر سابق، ص 33.

التعليم المختلفة.[1] وعندما تتحطم العلاقة بين العلة والمعلول، بين الواقع وما فوق الواقع، بعدها يصبح كل أمر ممكناً، وكل سياسة جائزة!

ثالثاً: الأمن البشري

في ظل الحرب الباردة (1945 -1990) لم يكن ممكناً الحديث على نطاق واسع عن أي أمن خارج الدولة والحرب، على الرغم من وجود اتجاهات فكرية وفلسفية ضد منطق الحرب. وطرحت اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية برئاسة فيلي برانت والتي عرفت اسم "لجنة برانت" تقريراً (1980) قالت فيه إن العالم يواجه أنماطاً من المخاطر والتحديات الأمنية تتجاوز منطق الدول أو الحرب والسلم، إلى قضايا التفاوت المتزايد في مستويات التنمية، والفقر والجوع. وأصدر اللجنة تقريراً ثانياً بعنوان "الأزمات المشتركة: تعاون الشمال – الجنوب للتعافي العالمي" وذلك في عام (1983) طرحت فيه أزمات الغذاء والزراعة والطاقة بوصفها مصادر تهدد الأمن الدولي.

---

(1) شكل الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان لجنة لدراسة مستوى التعليم في الولايات المتحدة، وذلك بسبب الشعور المتزايد بتدني مستوى التعليم وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي للطلاب في المدارس الأمريكية في موضوعات اللغة والتعبير والإنشاء والرياضيات الخ وصدر تقرير اللجنة بعنوان "أمة في خطر: ضرورة إصلاح التعليم" في نيسان/أبريل 1983، وقد كتب التقرير أولاً جيمس هاري الذي قال في مقدمة التقرير: "لقد تآكلت الأسس التعليمية الحالية في مجتمعنا عن طريق الموجة المتصاعدة من الوسطية التي تُهدد مستقبلنا بصورة كبيرة كأمة وشعب وحكومة"، و"وإذا حاولت قوة أجنبية معادية أن تفرض على أمريكا أداءً تعليميًا متوسطًا مثلما هو موجود اليوم، فينظر إليها على أنها حرب". انظر:

The National Commission on Excellence in Education, A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform, A Report to the Nation and the Secretary of Education United States Department of Education, (Washington: U.S. Department of Education, 1983).

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره السنوي الأول عن التنمية البشرية على مستوى العالم، في العام (1990) عرض فيه لمفهوم "التنمية البشرية" بمعنى "التحرر من العوز" و"التحرر من الخوف"، الذي يتمركز حول الإنسان، وليس الدولة، وحول التنمية ككل، أي "توسيع الخيارات"، واحتواء مصادر التهديد البشرية والطبيعية، أي أنه ينطلق من منظور كلي لقضايا ومفردات الأمن، ولكنه لا يتجاوز الدولة، وإنما يزيد على مهامها، وهو لا يتوقف عند دورها، إذ إن كل مفاهيم الأمن تتطلب تفهم ومساعدة الدول وفواعل السياسات من أجل تحقيق المرجو منها.

وقد أطلق مفهوم "الأمن البشري" وحرر التقرير المذكور عالمُ الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق (1934 -1998) الذي تمحور حول الأبعاد الجديد لـ "الأمن البشري" انطلاقاً من مقولة "توسيع الخيارات أمام الناس"، كما سبقت الإشارة، وركز على أربع خصائص للأمن البشري، وهي أن يكون: عاماً أو شاملاً، ومحوره الناس، ومترابطاً، ووقائياً أي يأخذ بالوقاية المبكرة؛ وحدد سبعة عناصر رئيسة للأمن وهي:

1) الأمن الاقتصادي، بمعنى العمل والأمن من البطالة.
2) الأمن الغذائي، بمعنى الحصول على المتطلبات والاحتياجات الأساسية أو احتياجات الحد الأدنى من الغذاء، وقد أظهرت التطورات أن المسألة لا تكمن في قلة الموارد، وإنما في سوء التوزيع.
3) الأمن الصحي، بمعنى الحماية من الأمراض وأنماط الحياة غير الصحية، والأمراض والأوبئة، والحد من المخاطر المرضية على حياة الناس، وخاصة الأطفال والنساء.
4) الأمن البيئي، بمعنى حماية الناس من مخاطر الطبيعة أو البيئة، وخاصة الكوارث الطبيعية من فيضانات وأعاصير، والجفاف وشح المياه، وحماية الطبيعة من الإنسان، بمعنى الحد من انبعاثات الغازات والملوثات، والاحتباس الحراري.

5) الأمـن الشخصـي بمعنـى أمـن الحيـاة، والحمايـة مـن مصـادر التهديـد والاعتداء، وخاصة العنف الجسدي بمختلف أنماطه وأشكاله، والحماية من الجريمة.

6) الأمن الاجتماعي، بمعنى الحماية من العنف أو التمييز الذي يقع على الأفراد والجماعات على أسس إثنية أو دينية أو ثقافية أو مناطقية.. إلخ وحماية السكان الأصليين والقيم التقليدية المعبرة عن الهوية والانتماء.

7) الأمـن السياسـي بمعنـى احـترام الحقـوق والحريـات، والقـيم السياسـية واتجاهات الرأي، والحماية من العنف أو التمييز على أسس فكرية أو إيديولوجية أو مواقف واتجاهات سياسية، وحق المشاركة السياسية.

لكن البرنامج المذكور ومنظمات وبرامج دولية حكومية وغير حكومية طَوَّرَت مفهوم "الأمن البشري" في تقارير ومؤتمرات دولية عديدة، ولو أنه مازال يعد الأساس النظري في مقاربات أمن الإنسان في عالم اليوم. انظر الشكل (8). وسوف يركز الكتاب في الفقرات اللاحقة على جوانب من التعديلات والاستدراكات والتغييرات في مفاهيم الأمن.



الشكل (8): خصائص مفهوم الأمن البشري.

المصدر: مستخلصة من تقرير التنمية البشرية، 1994.

أشاعت نهاية الحرب الباردة ـ على مستوى العالم ـ نوعاً من الأمان النسبي أو الوهمي أو الافتراضي، ما زاد في موجة الخطاب حول الأمن البشري والأمن العالمي والعالمية والكونية. ولكن تطورات الأمور كانت تتجه بوقائع ومدارك وسياسات الأمن في منحى آخر، وقد أدت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى انقلاب في أولويات الفواعل الكبرى في السياسة العالمية نحو الأمن الوطني أو القومي، ليس من باب الانكفاء والعزلة، وإنما من باب القوامة أو التمركز حول الدولة، بكل ما يقتضيه ذلك – من منظور المراكز – من ضرورة القيام بإجراءات أمن تدخلية ووقائية أو استباقية، وإدراج تلك الأولويات على أجندة النظام العالمي.

وهكذا فإن تطورات الموقف من تهديد الإرهاب، لم تمنع الفواعل الدولية من مواصلة اهتمامها بمقاربة أكثر شمولاً وأكثر عمقاً لظاهرة التهديد العالمي، وقد تضمنت الفقرة (143) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 (قرار الجمعية العامة 1/60)، على "حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس"، وبأن "لجميع الأفراد، لا سيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه".[1]

وقد مثلت تطورات دولنة الأمن من جهة، وتدويله (عولمته) من جهة أُخرى، نكوصاً في أولويات الأمن العالمي أو الأمن البشري، وكان ذلك مناسبة لبروز ظاهرة إحيائية الأمن المتمركز حول الدولة. وفي الوقت الذي كان فيه العالم أكثر اهتماماً بصياغة مفهوم الأمن البشري، وقد عقدت الأمم المتحدة ومنظمات دولية عديدة ومراكز بحثية حول العالم جهوداً متزايدة على هذا الصعيد، فقد

(1) تقرير الأمين العام، متابعة قرار الجمعية العامة 291/64 المتعلق بالأمن البشري، دورة الـ 66 للجمعية العامة، الأمم المتحدة، وثيقة رقم (A/66/763)، تاريخ (5 نيسان/أبريل 2012).

كان العديد من الوحدات الدولية يعيد مراجعة مدارك وسياسات الأمن، ليضع معاني الأمن التقليدية في مقام الأولوية، ومن ثم فقد أصبحت الدول أكثر إقداماً في سن قوانين تقيد الحريات الإعلامية والسياسية، وتمارس رقابة مشددة ومتعددة الأشكال على الناس، بذريعة الحفاظ على الأمن.

تغيرت مدارك الأمن مع تطور أنماط التفاعلات العالمية وتغير مفهوم الدولة والسياسة والأمن، كما تغيرت مصادر التهديد والمخاطر العالمية، وذلك من حيث الدرجة ومن حيث النوع، أي أن ثمة زيادة في عدد وحجم المخاطر، وخاصة البيئة والمناخ والأمراض والأوبئة، وزيادة في نوعية المخاطر التي تتهدد عالم اليوم، على صعيد التنمية والفقر والهجرة وتأثير التكنولوجيا والاغتراب، ودالة الارتباط بين المخاطر المتولدة عن البيئة والمناخ والمخاطر المتولدة عن الفقر، إذ من المرجح أن تكون تداعيات التغير المناخي أكثر وطأة على المجتمعات الفقيرة لجهة تأمين الماء والغذاء والدواء والإيواء أو الإسكان.. إلخ.[1]

ولكن أكثر مصادر التهديد لم تقف عند العنف أو الإرهاب – مهما كانت بواعثه – إذ إن مخاطر الهجرة والبيئة والأمراض والاتجاهات الراديكالية والفقر والمجاعات وغيرها هي من مصادر التهديد التي لم تعد تكتسب مقام الأولوية على أي أجندة دولتية أو وطنية على الرغم من عمقها وخطورتها. وهذا يعزز فكرة أن واقع العالم كان يتجه – على العكس من إيديولوجيا نهاية التاريخ – إلى المزيد من التهديد، إذ شهد العالم المزيد من المخاطر (أولريش بك)، كما لو أنه انتقل كما سبقت الإشارة "من الحرب الباردة إلى الهلع البارد"، الأمر الذي دعا فاعلين دوليين لمعاودة الحديث عن "المنعة ودرء المخاطر".

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص3.

رابعاً: المنعة أو درء المخاطر

يتمركز مفهوم الأمن في عالم التدفقات والشبكات حول المخاطر، ولكن ليس من خلال المخاطرة، على ما يقول أولريش بك، وإنما من خلال "بناء المنعة لدرء المخاطر" بخلق استجابات نشطة تجاه ما يمثل مصدر تهديد ـ فرصة، أو تحويل التهديد إلى فرصة، ما أمكن، أو على الأقل احتواء فواعله وتقليصها إلى الحد الأدنى. وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم في تقريره السنوي بعنوان "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر" الصادر عام (2014).[1]

يمثل مفهوم "المنعة" و"درء المخاطر" خطوة أُخرى في مسار هندسة مفاهيم ورؤى جديدة حول الأمن البشري، وبعدما كانت متمركزة حول مفهوم التنمية، حيث إن أمن الإنسان يعني تنمية إمكاناته وتوسيع خياراته، تعدى الأمر كل ذلك، إلى تعزيز قدرة الناس من خلال "تحصين الإنجازات البشرية" و"التأمين ضد الصدمات وتنويع الأصول والمداخيل"، والتركيز على "علاقة الترابط بين الحد من المخاطر والمضي في التقدم في التنمية البشرية".[2]

وتمثل المنعة ودرء المخاطر استجابة متقدمة أو استباقية لما يمثل مصدر تهديد – فرصة، بحيث يكون ثمة التفات إلى اللحظة التالية، والتدقيق في مصادر تهديد "مستمرة أو دائمة"، أو مصادر تهديد متوقعة، من قبيل، لماذا يكون التهديد ملازماً لشرائح اجتماعية بعينها، ولماذا تكون النساء والأطفال وكبار السن والفقراء والملونين والمهمشين عرضة للتهديد أكثر من الشرائح والفئات والطبقات الأُخرى؟

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه، ص1.

وما هي السبل التي يمكن أن تساعد هؤلاء في مواجهة ما يمثل تهديداً – فرصةً، وهكذا فإن مفهوم المنعة يركز على ديناميتين رئيستين، الأولى هي تمكين الناس من امتلاك زمام المبادرة في الاستجابة النشطة لما يمثل مصدر تهديد – فرصة، والثانية هي التكيف مع اللحظة. والواقع أن المنعة تتمثل بثلاث ديناميات رئيسة هي:

- الاستجابة لمصادر التهديد – الفرصة.
- تحصين وتعظيم المكاسب وتفكيك مصادر التهديد.
- ضمان فعالية وحيوية نشطة في تعاطي الإنسان مع الواقع ومع المستقبل.

ثمة فروق متفاوتة في الاستجابة للتحديات، ذلك أن الوحدات الغنية والمستقرة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر وتعظيم الفرص من الوحدات الفقيرة وغير المستقرة، ليس بسبب امتلاك الموارد المادية فحسب، وإنما الرأسمال البشري والخبرات أيضاً، ويدخل في ذلك اعتبارات التجربة السياسية ومدارك الأمن.

وهذا يتعدى مصادر التهديد البشرية إلى الأزمات والكوارث البيئية والطبيعية، صحيح أنه لا يمكن منع هذا النمط من التهديد، ولكن بالإمكان التخفيف من الأضرار أو حتى احتواء تلك الأضرار من خلال استجابة سريعة وفعالة.

في مثال على مواجهة التحديات الطبيعية، فقد أدى زلزال سومطرة (26 كانون الأول/ديسمبر 2004) إلى مقتل (230) ألف شخص بالإضافة إلى أضرار كبيرة في (14) بلداً، وبعد أكثر من (5) سنوات انفجر بركان إيافيالايوكول في آيسلندا (20 آذار/مارس 2010) وأدى إلى أضرار كبيرة في حركة النقل الجوي في دول أوروبية عديدة، إلا أنه لم يتسبب بأي ضحية، لأن ديناميات المراقبة وخطط الطوارئ والإجلاء كانت سريعة وناجعة. وعندما ضرب إعصار فايلين الهند (تشرين الأول/أكتوبر 2013) لم يتجاوز عدد الضحايا (50) شخصاً، فيما كانت نتيجة آخر إعصار ضرب المنطقة نفسها عام (1999) حوالي (10) آلاف شخص.[1]

(1) المصدر نفسه، ص 15.

يمكن درء المخاطر الاجتماعية من خلال الحرص على تأمين المتطلبات والاحتياجات الرئيسة للناس، سواء أكانت معاشية أو تعليمية أم طبية الخ وينسحب الأمر على "تأمين" الناس من المخاطر الطبيعية بالحرص على شروط حياة صحية ومراقبة الدواء والغذاء، أو وضع ضوابط تمنع الناس من السكن والعيش في مناطق معرضة لضغوط طبيعية مثل البراكين والزلازل والأعاصير.. إلخ. وتركز سياسات درء المخاطر على ثلاثة محاور رئيسة هي:

الوقاية من الصدمات:

ويتضمن تنظيم المتطلبات المالية، والتوصل إلى اتفاق دولي بشأن التغيرات المناخية، وتأمين متطلبات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وسياسات الاقتصاد الكلي، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والتماسك الاجتماعي.

تحصين الإمكانيات:

ويتضمن تأمين خدمات التعليم والصحة للجميع، والتشغيل الكامل، والمساواة بين الجنسين وبين الفئات، والمؤسسات المسؤولة، والجهوزية لمواجهة الكوارث.

حماية الخيارات:

وتتضمن الحماية الاجتماعية، واستحداث فرص العمل، وبناء التماسك الاجتماعي والكفاءات، ومعالجة التميز عبر تغيير القوانين والأعراف، والتعافي من الأزمات والنزاعات. انظر الشكل (9).



الشكل (9): سياسات درء المخاطر وبناء المنعة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 26.

وهكذا فإن مفهوم المنعة ودرء المخاطر له أبعاد ودلالات مختلفة، بيئية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية، ولعل البعد السياسي أكثر حيوية في ظروف التحولات العالمية الراهنة وشبكات الإرهاب وتدفقاته العابرة للحدود والدول. ذلك أن الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية وحكم القانون والمساءلة هي عوامل تساعد على تمكين الناس من المخاطر ذات الأبعاد السياسية والأمنية، بمعنى أنها "تحتوي" أية مفاعيل للتوتر الاجتماعي والسياسي بنزع صواعق التفجير المحتملة.

ويحيل درء المخاطر إلى منطق السياسة نفسه الذي يركز على توزيع القيم (المادية والمعنوية) كذلك الأمر بالنسبة لتأمين الناس، ذلك أن الأمن واحدة من الاحتياجات الأساسية للإنسان، حسب هرم ماسلو. هذا مدخل مناسب للحديث عن أن التفاوت في الموارد والفرص ومن ثم التفاوت الطبقي يمثل بحد ذاته مصدر تهديد للكيان الاجتماعي والوحدة الدولية، ذلك أن التفاوت ومن ثم الاستقطاب أو الصراع الطبقي يمكن أن يؤدي إلى اضطراب أو صراع اجتماعي وثورات واحتجاجات واضطرابات على مستوى الوحدة الدولة وربما خارجها.

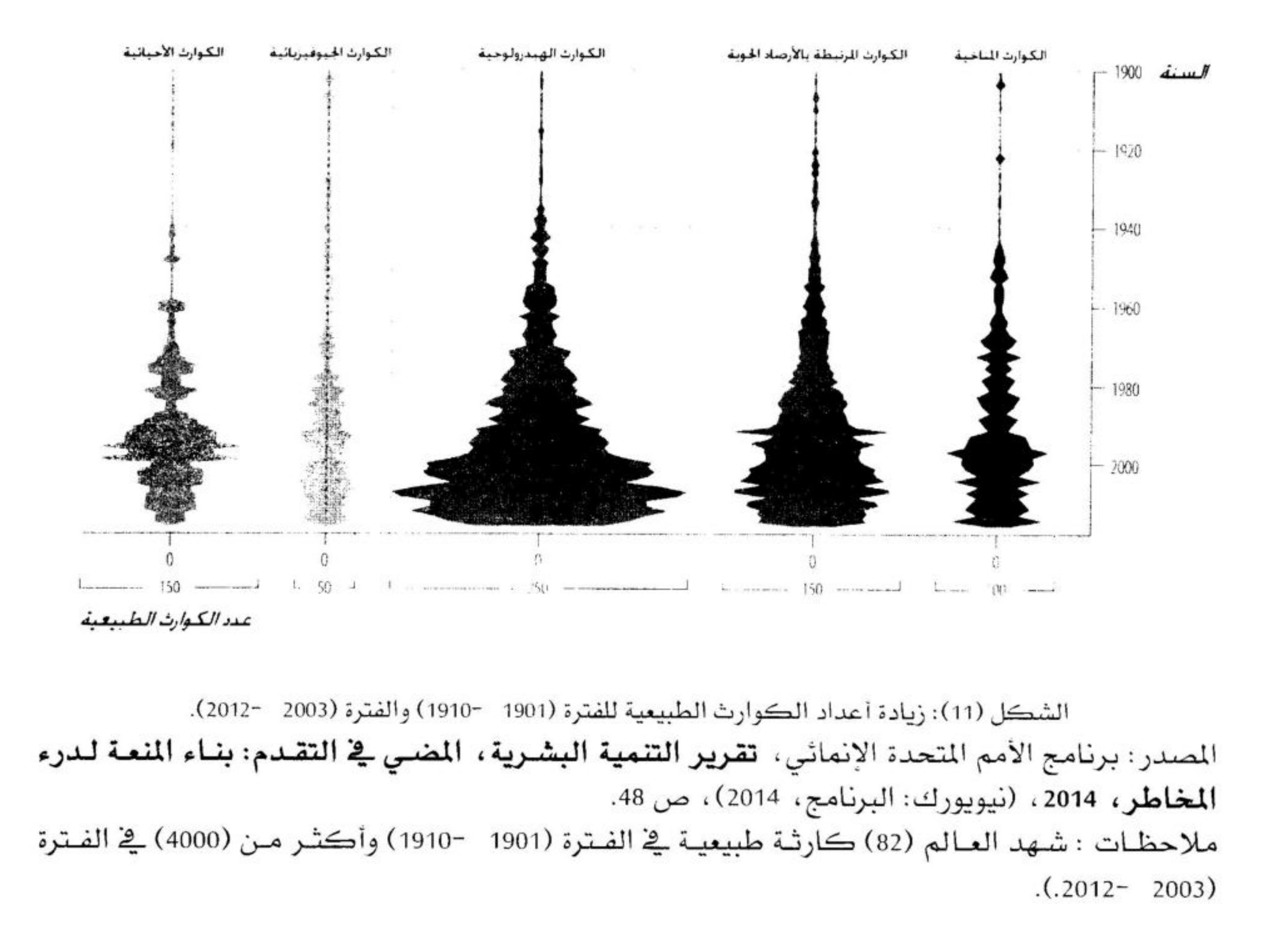
والواقع أن درء المخاطر كان أحد فواعل نشوء السياسة والدولة ومن ثم مؤسسات الأمن والتنمية، على اعتبار أن "العقد الاجتماعي" كان استجابة لمصادر تهديد مستمرة لحياة ووجود الإنسان. كما كان درء الاستقطاب الاجتماعي والشيوعية أحد فواعل تشكيل دولة الرعاية الاجتماعية في أوروبا، والكثير من السياسات الاجتماعية حول العالم.

أما في لحظة التدفقات الشبكية فإن التحدي الأبرز هو في تغير مدارك الأمن والتهديد – الفرصة، وتغير معاني الهوية والولاء والانتماء والعمل والجغرافيا.. إلخ بحيث يصعب وضع الحدث العالمي اليوم في خانة واحدة، إذ ينظر إلى الفعل نفسه، بوصفه مصدرا – فرصة في آن، ويتوقف التحديد على تقديرات الفاعل نفسه في زمان ومكان محددين، حتى لو كان الزمان والمكان افتراضيين. انظر الشكل (10) والشكل (11).



الشكل (10): **من هم المعرضون، لأي مخاطر، لماذا؟**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 19.



الشكل (11): زيادة أعداد الكوارث الطبيعية للفترة (1901 -1910) والفترة (2003 -2012).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014**، (نيويورك: البرنامج، 2014)، ص 48.

ملاحظات: شهد العالم (82) كارثة طبيعية في الفترة (1901 -1910) وأكثر من (4000) في الفترة (2003 -2012).

مـن الكـوارث الارتفـاع الكـبير في درجـات الحـرارة وموجـات الجفـاف (الكوارث المناخية) والعواصف والأعاصير (الكوارث المرتبطة بالأرصاد الجوية) والفيضانات (الكوارث الهيدرولوجية)، والهزات الأرضية والبراكين (الكوارث الجيوفيزيائية) والأوبئة (الكوارث الإحيائية).

خامساً: المخاطرة- أولريش بيك

يتحدث أولريش بيك عن "مجتمع المخاطر" أو "مجتمع المخاطرة"، وهو يقدم بتحديد أولي أو عام نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمعات الحديثة، وفي النظام العالمي. ولا يعني مجتمع المخاطرة أنه مجتمع تزيد في معدلات الخطر بقدر ما تعني أنه مجتمع منظم لمواجهة المخاطر، لأنه مشغول بالمستقبل وبالأمن بشكل متزايد، وهو الذي ولّدَ فكرة الخطر. أي أنه ولد فكرة الأمن بكل أطيافها وتجلياتها.

انظر مثلاً: الثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية وتقانة السلاح والانتقال والتدريب والاستهداف، والاتصالات والفضاء والإعلام، والبيئة، والأمراض، وأنماط العمل العسكري والاستخباري، والتجاوز المتزايد على فكرة السيادة وتغير مفهوم الدولة والمواطنة والهوية والانتماء، والتدخل المتزايد على بيولوجيا وذهنية الإنسان نفسه، الخ

المخاطر بوصفها فرصة

لكن المخاطر لا تمثل تهديداً فحسب، إذ إن لها أوجهاً للفرصة، من خلال حث الإنسان على احتوائها وابتداع وسائل وطرق لمواجهتها.[1] ولكن ليس ثمة توافق على ما يُعدّ تهديداً عالمياً، إذ إن مدارك ومصادر التهديد تختلف من منظور

(1) اولرسش بك، **مجتمع المخاطر**، مصدر سابق، مواضع مختلفة؛ وأنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 31 -46.

الشمال عن منظور الجنوب، الأغنياء ـ الفقراء، الأقوياء – الضعفاء الخ والواقع أن التهديد – الفرصة غير متكافئ، وثمة ما يمكن عده واقعاً هجيناً بين التهديد – الفرصة.

وهكذا فإن مصادر التهديد ومصادر احتوائه تصب عملياً في مصالح الشركات والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وشركات الخدمات المتصلة بها مثل النقل والتأمين والتجارة غير القانونية والتحويلات أو التدفقات المالية.[1]

وتؤثر مدارك ومصادر التهديد على الحريات والخصوصيات، بمعنى أن الخوف يحدد "الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من "الشمولية ضد المخاطر".[2]

يستبطن المواطن مدارك ومخاوف الأمن، بحيث يتلقى برضا وسعادة تشديد إجراءات الأمن، حتى ما يتضمن منها تقييداً لحريته، تحت عنوان "الأمن أولاً". وهكذا تغدو الأبواب مفتوحة على الرقابة اللصيقة بالناس، والتدخل في أدق خصوصياتهم، مثل المسح الضوئي والرقابة على الحياة والاتصالات والتحركات والسجلات الطبية والدوائية والمالية والمصرفية الخ

خصخصة الأمن

الواقع أن سياسات احتواء مصادر التهديد أنتجت مؤسسات خاصة بالأمن، مثل الشركات المختصة بإنتاج نظم ومعدات الأمان والمراقبة، كما أنتجت أنماطاً من "الخصخصة" للأمن الشخصي وأمن العمل والإنتاج والشركات

---

(1) انظر وقارن، أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي**، مصدر سابق، ص 28.

(2) اولريش بك، **مجتمع المخاطر**، مصدر سابق، ص 31.

والمؤسسات وحتى الدول في بعض الأحيان أو بعض القطاعات.[1] ويزداد الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل الدول، والتي تتولى جانباً من العمليات العسكرية والحروب، و"الحروب بالوكالة" أو "الحروب الهجينة" أو ما يعرف بـ "الحروب القذرة"، والعمليات الخاصة. وتكتسب شركة "بلاك ووتر" الأمريكية مثلاً سمعة خاصة خلال الاحتلال الأمريكي للعراق،[2] وكذلك الأمر بالنسبة لشركة "فاغنر" الروسية في الحربين: السورية والليبية، كما تتولى شركات أمنية خاصة عمليات نقل وتهريب الأسلحة وتقانات التصنيع العسكري، وتدريب المرتزقة، وبناء شبكات اتصال ودعم إسناد عابرة للدول.

التكنولوجي، الشبكي، الاجتماعي

ثمة مخاطر تتأتى من تطورات "غير عدوانية" أو "غير مقصودة" بذاتها، مثل تأثير التكنولوجيا الفائقة، وتغير أنماط القيم الاجتماعية وقيم الأسرة والعائلة، ويتجلى ذلك مثلاً في نقص ـ زيادة في الولادات ومن ثم نقص ـ زيادة في السكان، وفي الحيوية السكانية أو الاجتماعية، والإجهاد – النمو الاقتصادي، وأنماط الاستهلاك ـ الادخار، حسب المجتمعات والبلدان والمناطق والشرائح والطبقات الاجتماعية؛ أو تَفَلُّت فيروسات خطيرة من المختبرات وتسببها بأوبئة

(1) انظر مثلاً: حسن الحاج علي أحمد، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 123، 2007). وانظر:

Zeljko Branović, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), & Alan Bryden, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006).

(2) انظر مثلاً: حسن علي أحمد، **خصخصة الأمن؛ الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، أبو ظبي: مركز الغمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

وأمراض خطيرة، على ما قالت بعض التقديرات بشأن فايروس كورونا، [1] أو حصول خطأ علمي أو بشري يمكن أن يؤدي إلى كارثة نووية.

ويتحدث آلان تورين عن ديناميتين اجتماعيتين تؤثران في مفهوم الأمن، هما "أفول الاجتماعي" في سياق، و"قوته" في سياق معاكس. يقول: إن "الصورتين اللتين تسترعيان النظر(هما): تقهقر التنشئة الاجتماعية، أي أفول الاجتماعي، وتغلغل العنف بألف شكل وشكل في كل مكان، مطيحاً كل المعايير والقيم "الاجتماعية"، ... (و) تزايد المطالب الثقافية، سواء بشكل طائفي ـ مُحدَث، أو بشكل دعوة إلى ذات فاعلة شخصية، أو المطالبة بحقوق ثقافية.. إلخ. لقد كنا بالأمس نتحدث عن "فاعلين اجتماعيين" وعن حركات اجتماعية. أما في العالم الذي دخلنا فيه فغالباً ما يقتضي الكلام على ذوات فاعلة شخصية و"حركات ثقافية"". [2]

ذكرنا أن إدراك المخاطر يختلف بين منطقة وأخرى، مجتمع وآخر، وحتى شريحة وآخرى، لأن "عالم المخاطر" من منظور الدول والمجتمعات المتقدمة، يختلف عنه من منظور الدول والمجتمعات النامية، كما أنه لدى رجال الأعمال وأصحاب الشركات، يختلف عنه لدى العمال والمهمشين، ولدى الجماعات المهددة في بقائها، وكذلك الجماعات المناهضة للعولمة، والتدفقات العابرة للحدود.. إلخ وهذا يفسر اختلاف أنماط السياسات والاستجابات حول ما يعد تهديداً – فرصة في النظام العالمي. ولكن مع ذلك يبدو أن ثمة مشتركات بين تلك الأنماط حول العالم ولو اختلفت التقديرات حول الأسباب والكيفيات المطروحة لاحتوائه.

---

(1) انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، "حادث كورونا وما بعده، العالم على نشأة أخرى"، مجلة **الاستغراب**، (العدد 20، المجلد 5، 2020)، ص132 -149.

(2) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**. ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص 33.

وتزداد مؤشرات القلق حول الهوية وأنماط القيم الثقافية والرأسمال الرمزي والمعنوي، وخاصة مع بروز أنماط من المدارك والروابط والإيديولوجيات الخطرة،[1] سواء أكانت دينية أو جهوية أو لغوية أو عرقية.. إلخ، كما تتزايد العودة إلى أنماط القيم والمدارك المتأصلة والغيبية والأسطورية والخرافية التي كانت سائدة في عالم ما قبل الحداثة حول الأمن، ذلك أن "الكوزمولوجيا المتعلقة بالأفكار السحرية والمفاهيم القدرية مازالت قائمة على أنها عادة ما تستمر في البقاء باعتبارها معتقدات خرافية، يعتقد فيها الناس إلى حد ما ويتبعونها على استحياء. وهم يستخدمونها ليدعموا قرارات محسوبة. ولذلك ليس من المستغرب بأية حال أن الناس يستشيرون المنجمين وبخاصة في المراحل الحاسمة من حياتهم".[2]

وهذا يفسر ـ مع عوامل أخرى ـ الصعود المتزايد للحركات الجهادية والتنظيمات الأصولية حول العالم، بل و"ثورة الهويات" التي حدثت في النظام العالمي، كما لو أنها محاولة لمواجهة عالم الحداثة المليء بالمخاطر والدمار والحروب والأمراض، وكما لو أن التهديد مرتبط بالتحديث،[3] والأمن مرتبط بالعودة إلى ما قبل الحداثة! وقد أدى قلق المخاطر والتهديد إلى بروز سياسات احتواء عرفت باسم الحروب الوقائية أو الاستباقية، وينسحب ذلك على سياسات الاحتواء النشطة والمُبادِرَة.

---

(1) انظر مثلاً: أوليفييه روا، **الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة: صالح الأشمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2012)؛ وأنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، مواضع مختلفة.

(2) أنتوني جيدنز، **عالم منفلت**، مصدر سابق، ص 34.

(3) أولريش بيك، **مجتمع المخاطر العالمي**، مصدر سابق، ص 22.

سادساً: الهلع البارد – بول فيريليو

"الهلع البارد" وفقاً لـ بول فيريليو، هو "ذلك القلق الجمعيّ المشترك الذي يدفعنا إلى الاستماتة في توقّع غير المتوقّع، واستشراف الكارثة التي بطبعها تفاجئنا على الدوام. كارثة قد تكون طبيعيّة أو بيولوجيّة أو تكنولوجيّة أو سياسيّة. الجديد في الأمر هو أنّ الخوف بات لا يصيبُ فرداً بعينه وموضوعه، بل يُصيب عَمَل المجموعة. إننا نحيا ببرودة، بطمأنينةٍ، في انتظار هجومٍ إرهابيّ يتردّد على مسامعنا أنه حتميّ وقد يحدث في أي مكان.... هذا التحوّل سيحدث، يُردّد على مسامعنا، ولا أحد يدري متى، وتجهد السلطات السياسيّة والصحيّة في تنظيم مناوراتٍ تحاكي حدوثه. هذا الهَلَع البارد يفضي إلى حالة سكون: إلى حالٍ من الردع المدنيّ شبيهة بحال الردع العسكري بين الأمم".[1]

ما يميز تدفقات الأمن في عالم اليوم هو أنها تضع العالم في حالة سباق إلى الأمام أو ما يسميه فيريليو في كتابه "السرعة والسياسة" بـ (dromology) أي علم السباق،[2] ويتحدث عن الحرب بوصفها عاملاً أو محفزاً رئيساً للتاريخ.

يمثل الأمن نوعاً من العلاقة بين الإنسان الرقمي والسرعة الرقمية، وهكذا، فإن سؤال الأمن ينتقل من جوهر التقنية (مارتن هايدغر) إلى سؤال السرعة الفائقة (فيريليو) والنظر في تأثيرها العميق والفائق أيضاً في عالم اليوم، ذلك أن السرعة التي تَحْدُث فيها الأشياء قد تغير من طبيعتها الأصلية، و"إن الذي يتحرك بسرعة أكبر سيهيمن على من يتحرك بسرعة أقل، بمعنى أن من يسيطر

---

(1) بول فيريليو، حوار: آن دياتكين، ترجمة: بسام حجار ـ **المستقبل**، (29 -1 -2006).

(2) بول فيريليو، **السرعة والسياسة: من ثورة الشارع إلى الحق في الدولة**، ترجمة: محمد الرحموني، (بيروت: شبكة الأبحاث العربية، 2017).

على الأرض يمتلكها ولا يتعلق الأمر بالقوانين والعقود ولكنه يتعلق بسرعة الحركة والتنقل والتداول".[1]

وقد كان قلق الألفية والخوف من إخفاق الثورات العلمية والتطور الحضاري في تجاوز المدارك القارَّة أو هابيتوس الأمن من مؤشرات عدم اليقين تجاه المستقبل، ذلك أن كل تقنيات الاستشراف لم تستطع أن تحل محل المدارك الميثية والأسطورية العميقة لدى الإنسان تجاه اللحظة التالية، بل إن تطور التكنولوجيا كان هو نفسه أحد مصادر الخطر، على هذا الصعيد، ذلك أن شبكة الاتصالات والمعلومات، ونظم التحكم في المعامل والبنوك والمنشآت وشركات النفط والأقمار الصناعية والمفاعلات النووية وغيرها كانت تحت تهديد ما سمي آنذاك بـ "كارثة الألفية" التي كان من المتوقع حصولها عام (2000).[2]

وعندما لم يحدث شيء في (1 كانون الثاني/يناير 2000) لم يقم العالم بمراجعة لنمط المدارك حول مخاطر الألفية، وإنما واصل أنماط عمله من دون أن يسأل نفسه السؤال اللازم: لماذا كانت موجه التوقعات بحدوث مخاطر كبيرة، ولماذا لم يقع شيء، ولماذا لم تبرز الأسئلة حول عدم الحصول المتوقع، أو حول حصول اللا متوقع؟

---

(1) المصدر نفسه. وأماني أبو رحمة، "بول فيريليو: الحداثة الفائقة ونقد التكنولوجيا: -2-، مصدر سابق.

(2) انظر مثلاً: جون بيترسون ومارجريت ويتلي وميرون كلنر روجرز، "مشكلة العام 2000: فوضى اجتماعية أم تحول اجتماعي"، ترجمة: عبد السلام رضوان، **الثقافة العالمية**، العدد 94، (أيار/مايو - حزيران/يونيو 1999)، ص 62 -81. وروبرت بينيت، مشكلة العام 2000: قنبلة كونية موقوتة"، ترجمة: زكي خبيز، **الثقافة العالمية**، العدد 94، (أيار/مايو - حزيران/يونيو 1999)، ص 112 -133.

المؤشر الأكثر بروزاً هو الأمن المتمركز حول الأمة أو الجماعة بالمعنى الديني أو المذهبي، عندما تبرز أولوية الجماعة على المجتمع والدولة، فتبرز مدارك تهديد – فرصة من منظورها، بما لا ينسجم كثيراً مع مدارك التهديد – الفرصة لدى المجتمع ككل ولدى الدولة، وقد تكون تلك المدارك بمواجهة الدولة، وهذا يمثل من مصادر التهديد عالية المخاطرة، لأنه تهديد وجودي، وقد يؤدي بالوحدة الدولية إلى حرب أهلية أو تمرد أو حرب انفصالية، ويكون مناسبة للتدخل الخارجي، ليس تدخل الدول فحسب، وإنما تدخل الشبكات العابرة للدولة أيضاً.

وجها جانوس

كان لـ "جانوس" الإله الروماني وجهان مختلفان، وكلما دخل شخص إلى الصرح الأولمبي في الصباح، شاهد وجه جانوس الضاحك والمشرق، وإذا خرج عصراً شاهد وجهه المكفهر والغاضب والخالي من الرحمة.

وينطلق الأمن من اعتبار الدولة هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، وأن لها (الدولة) وله (الأمن) وجهان، داخلي وخارجي، على غرار "الإله جانوس"، وجها الأمن أو بعداه ومحدداه الرئيسان، بحيث يكون التركيز على أهداف رئيسة هي:

- الحفاظ على استقرار المجتمع والدولة وقوتهما وتماسكهما.
- احتواء مصادر التهديد الداخلية المحتملة.
- ضبط التطورات واتجاهات القوى الاجتماعية والسياسية وغيرها.
- القيام بكل ما من شأنه الحفاظ على الأمن الداخلي وأمن الحدود والمصالح في خارجها.

في البعد الداخلي

تبرز احتمالات تهديد نشطة، فقد تميل نظم الحكم - وهو ما تفعله الكثير منها حول العالم - لاستخدام القوة الرسمية والحصرية للحفاظ على استمرارها وهندسة النظام السياسي بكيفية تجعل أي حراك سياسي بمثابة تهديد لـ "الأمن القومي". وثمة مخاطر من عملية المماهاة القصدية والسلطوية بين إرادة الحاكم ونظامه وبين الدولة، ينشأ عنه انهيار الدولة عند أي اختلال في السلطة.

ويتحدث فيريليو في كتابة "السرعة والسياسة" عن أن تسارع التدفقات والتكنولوجيا والسرعة، يعني حركة مزدوجة بين الانفجار الخارجي (explosion) والانفجار الداخلي (implosion) بمعنى أن الأمن واحتمالات الحرب هي ديناميات تجمع اختفاءين مزدوجين: اختفاء المادة في الانحلال النووي واختفاء الأماكن في إبادة النقل بالمركبات.[1]

انهيار الدولة ونهوض الشبكة

بالنسبة لانهيار الدولة أو اختفائها ، فقد حدث في ليبيا، وإلى حد ما في اليمن، والعراق خلال الحرب الأمريكية لاحتلاله عام 2003، وحدث شيء من ذلك عندما "انهار" أو "اختفى" عدد من نظم الحكم في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، ولو أن التداعيات كانت متفاوتة بين بلد وآخر. وقد مضت سنوات على روسيا الاتحادية عانت في خلالها من حالة فقدان الوزن أو المعنى في النظام الدولي، قبل أن تلملم قواها وتراجع أوضاعها وتستعد لانطلاقة نشطة ومؤثرة في السياسة الدولية.

(1) بول فيريليو، **السرعة والسياسة: من ثورة الشارع إلى الحق في الدولة**، مصدر سابق، ص 144.

ثمة دول لا تؤسس جيوشاً قوية، على الرغم من أنها من أكثر الدول إنفاقاً على التسلح، بسبب مخاوف عميقة على طبيعة الحكم. وتعتمد بدلاً من ذلك على المرتزقة والقواعد الأجنبية، وتمويل فواعل عسكرية غير دولتية وعابرة للحدود. وثمة دول أخذت تتبنى تأويلات مستجدة لعقيدة سياسية وعسكرية تركز على المجال الحيوي والأمن الإقليمي وأمن المضائق وأمن الطاقة.. إلخ.

في البعد الخارجي

أما في البعد الخارجي، فيتمثل الأمن بالعمل على حماية الدولة من التهديدات الخارجية، والحفاظ على مصالحها في الخارج، وتأمين متطلبات واشتراطات تلك المصالح، واحتواء أي سياسات تهدف للتأثير على حضورها ومكانتها الإقليمية والدولية، أو حتى تطويقها أو التقليل من تأثيرها واتباع سياسات ومواقف تعزز سياستها الخارجية ودعم مواقف الحلفاء الخ.

قد تبدو تركيا وإيران وحتى روسيا أمثلة مناسبة للإضاءة على البعد السياسي للأمن، ومن ذلك مثلاً أنها يزداد لديها –لاعتبارات عديدة– تقديرات الأنا والشعور بفائض الوزن والتأثير السياسي والمعنوي الذي يتطلب "تأمينه" أو حتى "تظهيره" القيام بأدوار وتدخلات عسكرية واستراتيجية وهندسة تفاعلات مع فواعل وأطراف خارجية، ومنها فواعل عابرة للدولة أو فواعل من غير الدول.

يجري التركيز في هذا الموضوع على مبادئ أو مدارك الأمن من جهة، وعلى تخصيص الموارد المادية والمعنوية من أجل ذلك، ولا يكون الحديث عن مصادر التهديد سياسة أمن ما لم يتم تخصيص الموارد له، وما لم يمثل موقعاً ذا أولوية في السياسات.

القوة الناعمة و"الأمن الناعم"

تعد القوة الناعمة تعبيراً عن جملة من المفاهيم والأطر الخاصة بالقوة أو الأمن، ذلك أن الردع يعبر عن قوة ناعمة،[1] أي احتواء مصادر التهديد من خلال "إفهام" الخصم أو وضعه في حالة يفهم معها ومنها أنه غير قادر على المواجهة فيما إذا أقدم على أمور قد تفضي إليها، أو أنه لا مصلحة له في المواجهة.

الواقع أن مفهوم الهيمنة كما أورده غرامشي يساعد أكثر في فهم هذا البعد من الأمن،[2] إذ إن الأمن تجاه الآخر يتحقق من خلال "القبول" أو "الرضا"، كما أن الأهداف يتم تحقيقها ولكن ليس باستخدام القوة الفظة أو الفجة، وإنما من خلال إدراك الآخر أن من مصلحته الاندراج في سياسات أمن الطرف المهيمن، وخاصة إذا نجح المهيمن بوضع مصالحه في إطار مقبول ومعمم خارج الدولة أو الوحدة الدولية، ولعل أفضل صيغة للأمن المتحقق عن طريق الهيمنة الرمزية هو النجاح في التحكم في مدارك الأطراف بكيفية تجعلهم يستبطنون ما يريده الطرف المهيمن. هذه النقطة فصَّلَ فيها بيير بوردو بشكل موسع.[3]

وقد تحدث جوزيف ناي (Joseph Nye)عن "القوة الناعمة" في السياسة العالمية مطبقاً الفكرة على الولايات المتحدة،[4] ولكن جهد ناي لا يعدو أن يكون تأويلاً مسيساً للأفكار المذكورة أعلاه، منظراً لإمكانية أن تقوم الوحدة

---

(1) ديفيد جارنم، **مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994).

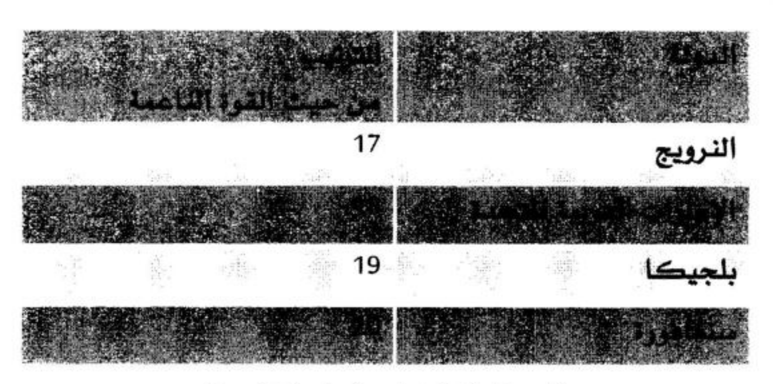
(2) برتران بادي وماري كلودسموتس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، مصدر سابق، ص 120 ومابعد.

(3) بيير بورديو، **العنف الرمزي**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995).

(4) جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).

الدولية بالترويج والتسويق لسياساتها بوسائل "غير عسكرية"، علماً أن مفهوم "القوة الناعمة" لا يغير كثيراً في ديناميات تحقيق مصالح الأطراف، لأن الفواعل لا تلجأ إلى القوة الخشنة إلا عندما تجد أن القوة الناعمة لا تحقق المطلوب. وهكذا فإن المفهوم يصف سلوكيات قائمة بالفعل. انظر الجدول (15) حول أول (20) دولة، من حيث القوة الناعمة، حسب براند فايننس (Brand Finance).

الدولة	الترتيب من حيث القوة الناعمة
الولايات المتحدة	1
ألمانيا	2
المملكة المتحدة	3
اليابان	4
الصين	5
فرنسا	6
كندا	7
سويسرا	8
السويد	9
روسيا	10
إيطاليا	11
هولندا	12
استراليا	13
كوريا الجنوبية	14
الدانمارك	15
اسبانيا	16



الدولة	الترتيب من حيث القوة الناعمة
النرويج	17
[illegible]	[illegible]
بلجيكا	19
[illegible]	[illegible]

الجدول (15) ترتيب أعلى (20) دولة

ملاحظات:

ملاحظات: المؤشر صدر عن كذان ويتعمد على 7 روائز هي: الأعمال والتجارة، والحكومة، والعلاقات الدولية، والثقافة والتراث، والميديا والاتصالات، والتعليم والعلوم، ونظم القيم.

المصدر:

Brand Finance, Global Soft Power Summit 2020, London: Brand Finance, 2020.
https://brandirectory.com/globalsoftpower/download/brand-finance-global-soft-power-index-2020.pdf

الحرب الهجينة

تمثل "الحرب الهجينة" أحد التداعيات الهامة لمجتمع الشبكات والتدفقات في العالم، إذ إن فواعل الأمن ومصادر التهديد – الفرصة، وأدواتها مركبة إلى حد كبير، ويمكن أن تقوم حرب وتنتهي من دون إطلاق طلقة واحدة، كما يمكن أن يشرع جيش أو نظام في حرب معقدة ضد خصومه، من دون أن يعلن الحرب أو يكون طرفاً مباشراً فيها، وخاصةً إذا كانت تتم من خلال ديناميات تغلغل إلى داخل الوحدة أو الكيان الاجتماعي أو السياسي.. إلخ بحيث يتم اللعب على التناقضات والفجوات الداخلية وإنهاكه من الداخل.[1]

(1) انظر مثلاً: عقيل سعيد محفوض، خط الصدع: في مدارك وسياسات الازمة السورية، بيروت: دار الفارابي، 2017.

وتعد الأزمات والحروب الدائرة في المنطقة العربية والشرق الأوسط مثالاً نشطاً على ديناميات "الحرب الهجينة"، فهي إلى جانب الديناميات المذكورة أعلاه، تستخدم الميديا والعالم الافتراضي وديناميات الإجهاد الإعلامي والنفسي والمخيالي بصورة غير مسبوقة، إلى جانب الدعم والإسناد المباشر للشبكات والجماعات أطراف الصراع.

ومن المرجح أن تكون إسرائيل (وأطراف أخرى)قد استفادت من تجربة حرب تموز/يوليو 2006 فيما سمي بـ "الحرب اللا متماثلة"، فأعادت إنتاجها بصورة أكثر تعقيداً في الأزمات والمواجهات اللاحقة في المنطقة. وقد سبقت الإشارة إلى ديناميات الحرب الهجينة كانت حاضرة في الحرب السورية.[1]

وبالعودة إلى "المجتمع الشبكي" الذي تحدث عنه كاستلز وآخرون، يمكن القول إن مفهوم الأمن لا بد أن ينسجم مع عالم التهديد – الفرص الشبكيين، ما يعني أن الجيوش وسياسات الأمن أمام تحدي التحول من النمط التقليدي إلى النمط الشبكي، وهذا ينطوي على تغيير في أنماط الهرمية والسلطة والقيادة والتشكيلات ونظم الإدارة والإنذار والتحرك، والاعتماد على المجموعات الصغيرة العدد العالية التدريب والتسليح.

سابعاً: "الحرب المحضة" وأمن "ما فوق – الواقع"

تتحدث الدراسات الأمنية عن ثورة في الشؤون العسكرية، لجهة التقانات والقدرات التدميرية وقدرات الاتصال والبناء العسكري والإعداد والتدريب الخ وبرزت تسميات عديدة عن القوة الناعمة، والحرب السبرانية، والحرب الهجينة، والحروب اللا متماثلة، وقد أتينا على جوانب منها، ومن المهم تناول الحرب المحضة من منظور بول فيريليو، وما فوق الواقع وفقاً لـ جان بودريار. وهما مقاربتان متداخلتان إلى حدٍ كبير.

---

(1) المصدر نفسه.

"الحرب المحضة"

أدى التطور في تكنولوجيا السلاح إلى بروز مصادر تهديد غير مسبوقة، وأصبح بإمكان الإنسان أن يدمر إمكانية الحياة كلياً، في حال استخدم الأسلحة النووية وما بعد النووية، وتتجه الأسلحة لاكتساب سرعة الضوء بفضل التقانات والنظم الليزرية ذات القدرة الفائقة على التدمير. وفي الحرب المحضة، يتحدث فيريليو ليس عن التدمير الفائق، وإنما السرعة الفائقة، إذ يمكن للسلاح أن يصل إلى أي نقطة في العالم، كاسراً الحدود والمسافات والجغرافيات مهما كانت، وخالقاً نوعاً من "التجانس الجيو - ستراتيجي للعالم"، من جهة و"نمنمة مكانية جيوستراتيجية" من جهة أُخرى.

يقول فيريليو في إحدى الحوارات "إن الوسائل التقنية المستنفرة في الحرب تساهم إلى حد كبير في تحديد وتشكيل المجالات الترابية والجيو - سياسية، وبذلك تتجاوز قوة التقنية رغبات الجنود. إن المجال الترابي تعمل تقنيات النقل، والاتصال، والتبادل على بنائه، وليس له وجود إلا بواسطة هذه التكنولوجيا".[1]

هذه الظاهرة تحدث على مستوى الإنتاج، إذ إن منتجات كثيرة يتم "نمنمتها" أي تصنيعها أجزاء وقطعاً حول العالم، ويتم تجميعها بعد ذلك فيما يسمى بـ "التحول الميكروتكنولوجي في الإنتاج والاتصالات". وهكذا يتوصل فيريليو إلى تعبير "الحرب الخالصة"، بمعنى أن تكون التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيات المرافقة أو التكنولوجيات ذات الصلة، متحكمة بكل جانب من حياتنا.

"إن الحرب دائمة. فهي ليست مولّدة للتاريخ كما يقال، بل إنها دائمة، ليست دائمة في وقوعها من خلال المعارك، بل في الاستعداد لها. إنها كانت دائما

(1) بول فيريليو، "الحرب، السرعة والصورة"، مرجع سابق.

في الاشتغال، منذ اختراع البواخر الأولى: المراكب الرومانية القديمة ذات الثلاثة الصفوف من المجاديف أو السفن الشراعية، التي لم تكن بواخر تجارية، بل بواخر حربية ـ كما برهن على ذلك فرنان بروديل (1902 -1985) ـ كانت تستعمل، أحياناً، لأغراض تجارية. ولا يمكن أن نتكلم عن العلم أو الصناعة التقليدية أو الاختراعات الصناعية أو أنماط الإنتاج دون الحديث عن أنماط الدمار والتحضير للحرب المقبلة. وما يهمني، هو ما أسميه بالحرب الخالصة، أي الاستعداد للحرب أكثر من الإعلان عليها. ما يهمني، هو ميل الحرب إلى التطور عبر المعرفة، وبالتأكيد، عبر أشكال المجال الترابي".[1]

ومثلما أن المتطلبات الأمنية والعسكرية كانت الرائز الرئيس في التطور التكنولوجي في العالم، وأن الكثير من التقانات الراهنة هي استخدامات مدنية، أو غير عسكرية لابتكارات ونظم وكشوف عسكرية بالأساس، فإن التقانات الراهنة يمكن توظيفها مجدداً لخدمة أغراض أمنية وعسكرية.

ولكن التطور التكنولوجي مهما بلغ لم يمتلك دافع التدمير المنهج لمنطقة من العالم أو للعالم برمته، لولا أغراض واستهدافات أمنية وعسكرية، وهكذا فإن التطبيقات التكنولوجية لا تذهب للتدمير وإنما للإنتاج، إلا إذا كانت محكومة بأغراض محض أمنية وعسكرية.

وقد كانت هجمات هيروشيما وناغازاكي مثالاً على انحراف التكنولوجيا نحو أغراض الاستهداف والتدمير القصدي. وما حدث لاحقاً هو أن الإنسان السياسي والعسكري واصل تطوير تقانات الحرب لدرجة أمكنه معها أن يدمر العالم مرات ومرات، لتكون الحرب المحضة هي أحد مصادر التهديد المحضة والتامة لعالم اليوم.

---

(1) بول فيريليو، "الحرب، السرعة والصورة"، المرجع السابق.

أمن "ما فوق الواقع"

كيف تتحول مدارك الأمن وأولوياته إلى واقع، أو قل، كيف تدفعنا إلى سلوكٍ ما يعدُّ ما نتحدثُ عنه واقعاً؟ إننا أمام علاقة جديدة بين الواقعي والافتراضي، ولا سبيل إلى فهمها إذا ما اتخذنا الفهم التقليدي للواقع أو للأسباب – النتائج وسيلةً، فنحن "أمام لعبة دائرة انعكاسية يغدو فيها المعلول علة".[1] وهكذا فإن التحكم بمدارك الناس وقناعاتهم وأولوياتهم، ومن ثم اتجاهاتهم السياسية، يتعرض لكل ما يتعرض له مشهد سينمائي من مسرحة ومونتاج وإخراج؛ وذلك في سياق تحويله إلى مادة لـ "الفرجة" أو "المراقبة"، وهو ما من شأنه أن يجعل "الصورة" أكثر حضوراً من "الحقيقة" أو "الواقع".[2]

في عالم اليوم يتحول المشهد أو الصورة إلى واقع، وتضيق الفروق بين التهديد الواقعي والتهديد المفترض أو المتخيل أو المؤدلج، وعندما يجري "تكييف" الواقع وفق رؤى محددة، يحدث "إفراغ تدريجي للواقع من واقعيته"[3]، وعندما تغيب العلاقة أو الصلة بين الدال والمدلول، بين الواقعي والافتراضي؛ يمكن عندها العمل على تقديم أي شيء، وإقناع الناس به، دون النظر في معقوليته أو صدقه أو مواءمته؛ طالما أن لدى الفاعل القدرة على التأثير في المخيلة والمدارك والوعي واللاوعي.[4]

---

(1) المرجع السابق، ص 17، وعبد السلام بن عبد العالي، **الكتابة بيدين**، مرجع سابق، ص 27.

(2) انظر وقارن: ريجيس دوبري، **حياة الصورة وموتها**، ترجمة: فريد الزاهي، ط1، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007)، ص 289 – 297.

(3) جان بودريار، **المصطنع والاصطناع**، مرجع سابق، ص 30.

(4) المصدر نفسه، ص 30.

كانت حرب الخليج 1990/1991 وكذلك حرب احتلال العراق عام (2003) أكبر تجلٍ للثورة في الشؤون العسكرية وعلوم الحرب وأدواتها واستراتيجياتها، وأكبر تجل لسقوط مقولات الأمن، في الأبعاد غير العسكرية أيضاً، سقوط الربط بين التكنولوجيا وأساليب العمل وبين أصحابها أو مخترعيها ومنفذيها، وقد أفصحت تقنيات الحرب المذكورة عن تأثير فائق للوسائط غير العسكرية في مجريات الأمور.

وكتب جان بودريار، كما سبقت الإشارة، مقالاً قبل حرب الخليج 1990 -1991 بعنوان "الحرب التي لن تقع"، وكتب مقالاً بعد الحرب بعنوان "الحرب التي لم تقع"،[1] بما يحيل ـ تأويلياً ـ إلى عوالم أمن أو عوالم تهديد–فرص في المدارك والمخيال والصورة تفوق الواقع بل تخلق واقعاً، بحيث تصبح الصورة – الفكرة هي الأصل والواقع هو الفرع.

فيما يرى بول فيريليو أن الحرب المذكورة كانت نتيجة سقوط مظلة الردع على مستوى العالم لصالح الغرب، وفي "اللحظة التي تختفي فيها مظلة الردع، تصبح الحرب ممكنة، سواء أكانت ذات مصدر خارجي أو داخلي على شكل حرب أهلية".[2]

وهكذا فإن

"ما يسمح لنا بالحديث عن وقوع حرب، أولاً هو: حجم القوة المستعملة. وفي حرب الخليج، استنفرت جميع أسلحة الدمار والاتصال، التي توصلت إليها التكنولوجيا العسكرية على الصعيد العالمي. بيد أنها كانت حرباً ضمن نطاق محلي، خضعت لإدارة وتنسيق عالميين. وأولئك الذين أصروا على القول بأن حرب الخليج لم تقع هم متأخرون بحرب. وأود أن أذكرهم بالتحول، الذي طرأ في المجال العسكري، اليوم، بحيث لم تعد ترتبط شدة وكثافة القوة العسكرية

---

(1) المرجع السابق، ص 7، ص 15.

(2) بول فيريليو، "الحرب، السرعة والصورة"، مرجع سابق.

باتساع ساحة المعركة. فهل ينتظرون حرباً عالمية تشمل جميع بقاع المعمور، وتدوم أربع سنوات، كما حدث في الأربعينات؟ لقد كانت حرب الخليج حرباً عالمية مصغرة، كانت إدارتها عالمية وتنفيذها محلياً وكانت موجهة عن بعد، حرباً كبرى دارت على نطاق محلي. واستُعملت فيها جميع وسائل وإمكانيات الحرب النووية".[1]

وتجد لدى فيريليو ما يشبه فكرة "ما فوق الواقع" لدى بودريار، وهي الاستبدال (substitution)، ويتعلق الأمر بالربط بين ظاهرة الحرب والسينما، فيما يسميه "لوجستيات الإدراك"، أي توريد الصور والمعلومات من/ إلى الخط الأمامي، كما حدث في حروب الحداثة الفائقة مثل حرب الخليج 1991، وحرب كوسوفو 1998، وهذا ينسحب على جانب من حرب احتلال العراق 2003، حيث "اختفت" بنية الحرب نفسها، من حيث أنماط العمل العسكري، والأطراف المتحاربة، وأنواع السلاح، وأنماط الهجمات والأهداف، لتكون الحرب من الجو ومن بعيد، ومن خلال الصور والمعلومات، قبل أن تكون مواجهات مباشرة بين طرفين أو أكثر من لحم ودم.

وحيث تحل الصورة محل الواقع، وإذا ما كانت الصورة "ممنتجة" وتم هندستها والإعداد المسبق لها، وتقديمها كما لو كانت فيلما سينمائيا، وتحميلها بالمعاني والرسائل.. إلخ، فهذا يعني أن المتلقي وأمام تدفق الصور والمعلومات، قُلْ أمام قصف الصور والمعلومات، لن يكون قادراً على التمييز بين الواقعي وبين الافتراضي، بين ما حدث بالفعل وبين ما يقال له إنه حدث.

لكن الصورة لا تحل محل الواقع أو لا تلغيه بالكلية، وطالما أن الحديث عن تهديد أو فرصة، فلا بد من أثر واقعي، لا بد من طرف يكسب وآخر يخسر، ولو أن هذه الأمور تأتي من باب النتيجة، ولا يهم كثيراً كيف تم الوصول إليها.

---

(1) المصدر نفسه.

وإذاً فإن موقف فيريليو عن التماهي بين الحرب والصور أو الحرب والسينما ، تجد مثله لدى بودريار عندما تحدث عن حرب الخليج "التي لم تقع". وهذه مواقف وتقديرات لا تزال تثير الكثير من النقاش.

الإشارات والتنبيهات

- خلف رهانات التعريف والتعيين للمفاهيم والتسميات، ثمة لعبة أمن ومعنى وقوة، وبقدر ما يكون الأمن متمركزاً حول ماذا، فهذا يعني أن رهانات المعنى والقوة مختلفة.
- أفرزت التطورات العالمية عوامل وفواعل تهديد مختلفة، ومتكاثرة، وغيرت في الأوزان النسبية لعوامل التهديد التقليدية، وكذلك لعوامل احتوائها، ولم يعد مفهوم الأمن المتمركز حول الدولة قادراً على تبرير نفسه، ولا قادراً على تغطية مدارك ومصادر التهديد المختلفة الناهضة بعمق وقوة في العالم.
- يشهد مفهوم الأمن انتقالاً من القضايا الكبرى إلى الصغرى، ومن المعقدة إلى البسيطة، ومن السياسات إلى الاجتماعيات، ومن الدول إلى الجماعات والأفراد والفاعلين العابرين للحدود، وأحياناً من الأمور الجادة إلى الأمور المسلية.
- إن مدارك الأمن شيء، والقدرة على احتوائها شيء آخر، الإدراك والقدرة ليسا منفصلين، صحيح أن إدراك التهديد هو شرط لازم لمواجهته، ولكنه شرط غير كاف. هو غير كاف لجهة طبيعة الإدراك نفسه، هل هو مطابق للواقع، ولجهة القدرة على مواجهته، ولجهة الإرادة، ولجهة الأداء وسيرورة المواجهة.. إلخ
- ماذا لو أن التهديد عابر للحدود ولكن من دون القدرة على تحديد دقيق لمساراته، مثل التنظيمات الجهادية وشبكات التهريب والهجرة والجريمة

المنظمة، وماذا لو كان التهديد من النمط غير العسكري أو غير السياسي بالمعنى المباشر، مثل تزايد الهجرة من البلد، وتغير مفهوم الهوية والانتماء والولاء، لصالح هويات وانتماءات وولاءات جديدة؟

- تنطلق تحديدات ومقاربات الأمن من منظور "أنوي" أو "متمركز على الذات" يراعي مصالح وفرص طرف بعينه، الأمر الذي يعزز مخاوف الأطراف الأخرى، حتى لو كانت سياسات الأمن غير عدوانية، ومن ثم فإن من متطلبات الأمن مراعاة هواجس الأطراف الأخرى، ذلك أن ما يعزز أمن طرف ما يُفترض ألا يعني الانتقاص من أمن طرف آخر، وإنما فقط لردع أي عدوان محتمل أو تهديد للمصالح. وهناك جهود ممكنة تساعد في احتواء مخاوف الأطراف، من خلال تعزيز علاقات اعتمادية تبادلية، وتعزيز الأمن المشترك وإجراءات بناء الثقة.
- لا يقوم الأمن المشترك أو توازن الأمن بالضرورة على انتفاء مصادر التهديد أو الخلافات بين الأطراف وإنما على اعتبار أن للجميع مصلحة بالأمن، وتحويل الصراع إلى منافسة، والانتقال من الحرب إلى السياسة، وعكس مقولة كلاوزفيتز : إن السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى. والانتقال من القوة إلى الردع، والقناعة المتبادلة بأن الحرب تكليفتها عالية وأن من الأفضل نهج طرق أخرى.
- يختلف الأمن باختلاف تصور الفاعلين له، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات أو تنظيمات أو دول.. إلخ، ويمكن تحديده هنا ليس بمعناه فقط وإنما بما يستجيب له، أو يكشف عنه، أو يتوقعه، أو بالمدارك حوله أيضاً، ولذا تجدنا أمام مفاهيم متعددة ومتغيرة ومؤقتة أو إجرائية للأمن، بتعدد مصادر وأشكال التهديد – الفرصة التي يتفاعل معها، وبتعدد أنماط المدارك والإيديولوجيات والثقافات والخبرات والتجارب، الواقعية منها أو الافتراضية.

- تمثل "الدراسات الأمنية"، تخصصاً أكاديمياً قائماً بذاته، أو جزءا من تخصصات أخرى، يشمل كل جوانب الحياة الفردية والعامة، مثل: الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، الثقافة، الصحة، الإعلام، المعلومات، الخ وتظلل قطاعات علمية وبحثية عديدة، أو لنقل تمثل حيزاً تخومياً تلتقي فيه علوم شتى، بدءا من السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا وصولاً إلى الصحة والطب والصيدلة والتقانات الحيوية..إلخ
- الكثير من الخبرات والتطبيقات الأمنية والعسكرية "تنتقل" إلى القطاع المدني أو غير العسكري، وخاصة في بحوث الطاقة والاتصال وعلوم المواد والمحركات والتقانات الحيوية وغيرها، والعكس صحيح.
- إن مدارك الأمن شيء والقدرة على احتوائها شيء آخر، الإدراك والقدرة ليسا منفصلين، صحيح أن إدراك التهديد هو شرط لازم لمواجهته، ولكنه غير كاف. هو غير كاف لجهة طبيعة الإدراك نفسه، هل هو مطابق للواقع، ولجهة القدرة على مواجهته، ولجهة الإرادة، ولجهة الأداء وسيرورة المواجهة، الخ
- ماذا لو أن الخطر محدق ولكنك لا تدركه أو لا تعرفه؟ ماذا لو كان من النوع "السلّال" أو "الختّال" مثلا؟ ماذا لو كانت مدارك التهديد الفعلية أو المفترضة مختلفة عن مصادره الواقعية؟ وماذا لو كان التهديد ذاتياً أو داخلياً، كأن يكمن في البنى والديناميات الإنقسامية، وهشاشة التكوين الاجتماعي، والتنافر في التكوينات الإثنية والدينية واللغوية والطبقية الخ أو في اختلال العلاقة بين المجتمع والدولة، أو نمط الحكم والسياسات المتبعة، والإيديولوجيات المتطرفة؟
- ماذا لو أن التهديد عابر للحدود ولكن من دون القدرة على تحديد دقيق لمساراته، مثل التنظيمات الجهادية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، وماذا لو كان التهديد من النمط غير العسكري أو غير السياسي بالمعنى

المباشر، مثل تزايد الهجرة من البلد، وتغير مفهوم الهوية والانتماء والولاء، لصالح هويات وانتماءات وولاءات جديدة؟

- لا يقوم الأمن المشترك أو توازن الأمن بالضرورة على انتفاء مصادر التهديد أو الخلافات بين الأطراف وإنما على اعتبار أن للجميع مصلحة بالأمن، وتحويل الصراع إلى منافسة، والانتقال من الحرب إلى السياسة، وعكس مقولة كلاوزفيتز " إن السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى. والانتقال من القوة إلى الردع، والقناعة المتبادلة بأن الحرب تكليفتها عالية، وأن من الأفضل نهج طرق أخرى".
- هل يستمر مفهوم الأمن – على الرغم من التطورات ـ بالتمركز حول الدولة أو النظام السياسي أو التيار الرئيس في المجتمع، هل ما يحدث في مدارك وفواعل مصادر التهديد والأمن قطيعة ممكنة أو محتملة، وهل يواصل العالم – مع ذلك ـ تبني المقاربات الغربية حول الأمن، ألا يجدر بالعوالم "غير الغربية" أن تُقدِّم مقاربات أخرى للأمن، وفي الغرب نفسه دراسات تدعو لتجاوز "المركزية الأوربية" في التعاطي مع قضايا السياسة والأمن في العالم؟
- كيف يمكن "تحرير" الأمن كمفهوم ورؤية من المدارك والسياسات التي حكمته خلال عدة عقود وربطته بالأمور العسكرية والاستخباراتية. و"تحريره" من الميل إلى إسقاط التعميمات والخبرات والتجارب السابقة على عوالم جديدة، وهي بتعبير باشلار "تعميمات زائفة" أو "غير مطابقة"، إذ يجد المشتغلون بالشؤون الأمنية أنفسهم تحت ضغوط تلك التعميمات وجري العادة، والشائع، والمستقر، والمألوف. وهذا من "العوائق الإبستمولوجية" التي تعيق التوصل إلى معرفة موضوعية لما يتعاطى معه.
- ما يمثل مصدر تهديد – فرصة لا يمكن لمسه حتى لو كان واقعاً، وربما هو كذلك، لأن الواقع خلافي في دوره، وفي كيفية تلقيه، وفي المدارك حوله، وفي أنماط الاستجابة الخاصة به، وهذا من المعضلات أو العوائق المعرفية ذات

الحساسية العالية في الجهود الرامية لتحديد الأمن في بيئة نشطة ومتداخلة وخلافية بل صراعية إلى أبعد الحدود.

- لعل كلمة "أمن" من أكثر الكلمات انتشاراً مع ظاهرة الثورات التقنية وتدفق المعلومات والأفكار والسلع.. إلخ وخاصة أن العالم اليوم يشهد تحولاً متزايداً من مفهوم الدولة والعلاقات بين الدول إلى مفاهيم الشبكات والتدفقات والتفاعلات الكونية، وأن الاختراقات "الأمنية" يمكن أن تتسبب بخسائر وأضرار كبيرة، ما يستدعي الاهتمام بـ "أمن المعلومات والشبكات" وغير ذلك، سواء بالمعنى الأمني الاستخباراتي أو بالمعنى المهني.
- في بعض الأحيان يكون التهديد – الفرصة افتراضياً، والاستجابة له افتراضية أو استباقية، ولا يكون الأمن نوعاً من مقابلة التحدي بالاستجابة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى أنماط من الاستشراف والتوقع والكشف، وأحياناً "الاختلاق"، مثل اختلاق الأزمات – الفرص، أو صنع الأعداء أو حتى صنع التحالفات! ـ والفعاليات الاستباقية، أي احتواء تهديدات محتملة باحتواء عوامل نشوئها، وتأتي "الحروب الاستباقية" في هذا السياق، أو تعزيز فرص محتملة بتعزيز عوامل نشوئها، وتأتي مبادرات العمل الجماعي والتحالفات الثنائية أو المتعددة الأطراف في هذا السياق.
- إذ يبدأ الصراع أو التهديد – حسب السرديات الدينية والميثية الكبرى ـ من حالة العنف الأولى المتمثلة بمقتل "هابيل" على يد "قابيل"، وربما كانت قبل ذلك، مع حالة العنف أو التعنيف الرمزي الأُولى في سردية احتجاج إبليس وامتناعه عن السجود لآدم، وقصة "آدم وحواء"، حيث كانت "الغواية" هي مصدر "التهديد الأول" الذي أهبطهما إلى "الأرض"، وهذا التهديد هو نفسه الذي مثل "فرصة" للعمران البشري ومكابدة التجاذب الدائم بين "التهديد – الفرصة".

- لم يعد العالم أمام مسألة أمن إنما أُمون، بالجمع، ذلك أن مدارك الأمن أصبحت مختلفة ومتناقضة إلى حدّ كبير، وخاصة أن أمن الدولة، أو ما تراه الدولة أمناً أو فرصةً قد تعده جماعة أو تنظيم سياسي أو مجموعة عرقية أو دينية، وحتى جمعية أو نادٍ أو مجموعة أفراد، وصولاً إلى فرد بعينه، عامل تهديد.
- إن بروز مفاهيم ومدارك الأمن خارج إطار الوحدة الدولية، يُعَدُّ مصدر تهديد للسياسات القائمة، ومصدر فرصة للسياسات والفواعل الناشئة، ولا بد من التوصل إلى أطر تكيف جديدة بين هذه وتلك، إذ لا يمكن للدولة – بمفهومها وشكلها الحالي – أن تعيد الإمساك بالأمن، كما لا يمكن للمفاهيم الجديدة أن تشتغل بمعزل عن الدولة.
- يشهد عالم اليوم اهتماماً متزايداً بقضايا "الضبط المدني" للقوات المسلحة و"الرقابة البرلمانية" على سياسات الأمن، والأمن الوطني،
- تمثل الدراسات الأمنية مجالاً بحثياً يجمع طيفاً واسعاً نسبياً من التخصصات والخبرات المدنية والعسكرية، والتركيز على قطاعات الإنفاق العسكري، وتنظيم الجيوش، والمؤسسات الأمنية، والصناعات العسكرية، وتصدير – استيراد السلاح، والرقابة الأمنية على المواطنين، وتدخل المؤسسات الأمنية في حياة الناس، والعلاقات المدنية – العسكرية، ونظم الخدمة العسكرية والتجنيد الإلزامي.. إلخ إذ تميل الدول والسلطات إلى تجاوز الصلاحيات المحددة في القانون تحت عناوين ومبررات الأمن الوطني، ما يتطلب وجود رقابة مدنية وسياسية مستمرة، وخاصة في فترات التوتر والاضطراب، الداخلي والخارجي.
- تمثّل ظاهرة خصخصة الأمن والشركات الأمنية الخاصة والارتزاق العسكري والأمني حول العالم، أحد الفواعل النشطة في عالم اليوم وقد تمثّل مصدر تهديد متزايد ومنفلت من عقاله، ما لم يتم وضع ضوابط تضمن وجود رقابة عالمية على هذا القطاع.

- ثمة تغير في طبيعة عوامل التهديد من مستوى التفاعلات بين الوحدات الدولية أو الدول إلى داخل تلك الوحدات، حتى إن ضحايا الحروب الأهلية والعنف الداخلي أكبر بكثير من ضحايا الحروب بين الدول. غير أن ثمة وجهاً عابراً للدولة في كثير من النزاعات، وقد مر معنا أن الموارد الباطنية والأحفورية وغيرها هي أحد الفواعل النشطة في نزاعات أهلية عديدة حول العالم.
- يتضمن مؤشر الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل، عدداً متزايداً من الدول، ذلك أن معدل المخاطر العالمي في تزايد، وطالما أن العالم "فشل" في احتواء تلك الظاهرة، ما جعل قارة مثل أفريقيا كما لو أنها قارة فاشلة، فإن من الممكن سحب التعبير لوصف قارات وعوالم أُخرى بالفشل.
- ومن ثم فإن تعبير "الدولة الفاشلة" يمكن سحبه إلى الدول أو الوحدات الدولية التي تسبب الاضطراب في العالم، وتعد أحد عوامل الاختراق والتغلغل وأحد فواعل اندلاع نزاعات داخلية أهلية تحت عناوين وذرائع شتى، ومن ذلك مثلاً الولايات المتحدة – على حد تعبير نعوم تشومسكي – وتركيا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي وغيرها.
- يمثل الإنفاق العسكري الفائق على بنى عسكرية ودولتية (وإقليمية) غير مستقرة، من قبل حكومات لا تتسم بالمصداقية أو المسؤولية، أحد مصادر التهديد العميقة لأمن المنطقة والعالم، صحيح أنه مصدر فرصة لدول وشركات صناعة السلاح، إلا أن ثمة مخاطر متزايدة مثل عدم قدرة تلك الوحدات على تأمين ذلك السلاح من خطر وقوعه بيد أطراف متنازعة داخل الكيان نفسه، أو احتمال وصوله إلى جماعات متطرفة يمكن أن تستخدمه في نزاعات داخلية في دول أُخرى، واحتمال أن تستخدمه السلطات ضد شعوبها أو ضد شعوب مجاورة.
- ينحو تحليل واستشراف مصادر التهديد – الفرص، إلى تركيز الجهود على "الفترات القصيرة" (Short Termisim) وليس الفترات البعيدة، وتتسم سياسات

الأمن بـ "الاعتمادية المركبة"، والتحالفات والتفاهمات المتعددة الأطراف، أكثر من نهج سياسات منفردة، وهذا نوع من "التكيف" مع السيولة الفائقة في التطورات والأحداث وفواعل أو مصادر التهديد – الفرص، والتغيرات التي يصعب توقعها أو التنبوء بها أو استشرافها على هذا الصعيد.

- يبدو منهج أو مقترب التركيز على "المدى القريب" أو "الفترات القصيرة" أكثر قابلية للتعاطي النشط والفعال مع الوقائع، مصادر التهديد – الفرصة، وتجد ذلك في سياسات الشركات والمؤسسات المالية والبنوك، ومؤسسات الطوارئ والإغاثة، وكذلك المؤسسات الأمنية في حالات الأزمة.

الخاتمة

يمثل الأمن بداهة مؤسِّسة للوجود البشري، ولعله سابق له، إذا ما أخذنا بالاعتبار السرديات الدينية والميثية، انظر قصة آدم وحواء و"هبوطهما" إلى الأرض، ويمكن العودة بالأمور إلى قصة آدم عندما رفض إبليس السجود له. حيث كانت مصادر تهديد مؤسسة هي الأُخرى، وحيث إن الأمن كامن في السردية نفسها. ولكن تجارب الأمن تأخذ أبعاداً مختلفة عند كل مفصل أو تقدم في تاريخ البشرية، وقد شهدت "قطيعات" متتالية من حيث المقولات الرئيسة والوسائل أو الوسائط المتاحة.

على الرغم من أن قطاع الأمن يستخدم على الدوام أحدث تكنولوجيات ما بعد الحداثة، وما بعد التقنية، أي التقنية الفائقة، إلا أن مداركه لا تتسم بمرونة مماثلة، ويبدو قطاع الأمن، حداثياً أو ما بعد حداثي لجهة الأدوات، ومحافظاً لجهة الأفكار ونظم القيم وتقصي ما يمثل تهديداً – فرصةً.

وتمثّل التدفقات والشبكات ومجتمعات وعوالم المخاطرة، مع قدر متزايد من الغموض واللا يقين تجاه المستقبل، بل تجاه اللحظة الراهنة، أحد عوامل تفكيك البنى التقليدية للأمن، ذلك أن منظور الدولة نفسه، ووظائف النظم السياسية، والمؤسسات العسكرية والأمنية، هو في تغير مستمر، ويواجه سيولة كبيرة نسبياً في المؤشرات الدالة على تجاوزه في الفكر والسلوك من قبل فواعل جدد للسياسة في عالم اليوم، بدءاً من الفرد إلى مؤسسات وشبكات المجتمع المدني والشبكات العابرة للدولة، والهويات الهجينة، والانتماءات والولاءات والعصبيات المركبة والمتداخلة وربما المتناقضة.

ومع ذلك فإن الحديث عن التغير في الوزن النسبي لدور الدولة أو الوحدة الدولية في مجال الأمن مقابل زيادة الوزن النسبي لدور العوامل والفواعل والتدفقات الشبكية، هو على الرغم من تواتره ووجاهته، إلا أنه لا يعكس صورة دقيقة عن مسارات الأمور، ويمكن القول إن هذا الحديث أو الرأي محق فيما يُثبت، غير محق فيما ينفي، بمعنى أنه محقٌّ في أن التطورات الشبكية غيرت كثيراً من دور الدولة، ولكنه غير محق فيما ينفي عن الدولة وفي السكوت عن دورها الحيوي غير القابل للنقض حتى اليوم، إذ يزداد دور الوحدة الدولية نفسها في سياسات الضبط والتحكم والتعقب والمتابعة والتجسس، ما يمكن أن نسميه بـ الأمن العميق (Deep Security)، وذلك نتيجة للثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية، والثورة الفائقة في التطبيقات الجينية والوراثية والكيميائية.. إلخ.

يمكن الاستناد هنا إلى فكرة لدى هيغل مفادها أن الممكنات دوماً أغزر وأخصب وأغنى من الواقع، وأن ممكنات التهديد—الفرص أكبر وأغنى مما هي في الواقع، وممكنات الأمن أغنى من تطبيقاته وتقنياته وخبراته. وإذا أخذنا بالاعتبار فكرة المخاطرة أو المجازفة، بمعنى أن "المخاطرة" هي الطريق الوحيد لاحتواء الخطر أو التهديد، على ما يقول أولريش بك، وربما تعظيم الفرصة، أمكن القول بأن الأمن مفتوح على عوالم لا متناهية ولا متعينة من التهديد – الفرصة.

إن القعود عن مواجهة اللحظة، حتى مع عدم اليقين تجاهها، هو نوع من الخمول والافتقار لروح العمل والإنجاز. تمثّل الإرادة، الفردية والجمعية، أحد أبرز عوامل وفواعل الأمن، وهذا يفتح الباب على أنماط متفاوتة من الاستجابة لما يعد تهديداً – فرصةً، وأنماط متفاوتة من النجاح – الفشل، ومن ثم أنماط متفاوتة من القوة – الضعف لدى مختلف فواعل السياسة العالمية اليوم.

وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتفكر في الاستجابة الموائمة، والمنسجمة مع طبيعة الحدث العالمي اليوم، من قبيل "إدارة المخاطر" أو "حوكمة الأمن" الذي ينطلق من نموذج إرشادي وأجندة عالمية حول "أمن الإنسان". ولا يمثل ذلك إيديولوجيا أو يوتوبيا جديدة، بقدر ما يمثل ضرورة في نظم القيم والأولويات في عالم اليوم.

الأمن هو من المسائل الأنطولوجية الكبرى، لم يمكن تجاوزها أو الإجابة التامة عن شواغلها وأسئلتها، وله قدرة على توليد المعنى والقوة بكيفية غير مسبوقة، وهو حيز أو فضاء خلاقٌ إلى أبعد الحدود، وما يمثل أمناً أو فرصة لطرف، هو في الوقت نفسه "لا أمن" أو تهديد لطرف آخر.

حاول الكتاب تناول مفهوم الأمن في قراءة معرفية مركبة، وتوسلت أدوات مناهج ومقاربات بحثية ومفاهيمية متعددة، تمفصلت جميعها حول مفهوم "التفكيك"، ولو وضعنا كلمة "أمن" أمام كلمة "تقنية" كما يفعل هايدغر، لتبين أن العالم هو أمن، وأن التقنية التي تجتاح العالم وتبتلعه (0 -1) تعيد إنتاجه مرة بعد أخرى.

ولا يمكن الجزم بأن ما يحدث يمثل فرصة أم تهديداً بالتمام، وإذا كان لا بد من تحديد ماهية ما يجري هل هو تهديد – فرصة، فإن النتيجة المتوقعة هي أن يكون تهديداً – فرصةً ولكن بـ "لا فاعل".

كيف يمكن التوصل إلى إطار معياري أو براديغم أو ابستيمية لتحديد ما يمثل أمناً؟ والأسلوب الأفضل لاحتواء مصادر التهديد، والتقاط ما يمثل فرصة، أو تحويل التهديد إلى فرصة؟ على الرغم من أن مداخل التحليل والمقاربات والنظريات تتمركز حول الغرب والدولة والسياسة..إلخ وأن ذلك يهمل التراث والخبرات والمدارك "غير الغربية"، إلا أن تحولات ما بعد الحداثة وتدفقات المجتمع الشبكي العالمي تفتح المجال أمام قراءات متعددة ومنفتحة وتداولية بلا حدود تقريباً.

ثمة صعوبة في حصر المفهوم أو تعيينه أو "الإمساك به"، إلا ما يكون بقصد التوضيح والتفسير المنهجي أو الأكاديمي، وهذا يعني أن قطاع الأمن يستند إلى مسميات ومفاهيم "غامضة" و"تأويلية"، ويعني بدوره أن مفاهيم الأمن، إجرائية، لأنها ترتكز على مدارك تهديد وأولويات ومصالح وسياسات، وهي متغيرة كما هو معروف.

ويبدو التفكير بالأمن مسألة في غاية الإلحاح والتعقيد، وثمة حديث متزايد عن "عالم الكوارث" و"المخاطرة" و"الأزمات".. إلخ ليس بالمعنى التقليدي أو الحداثي المشار إليه فحسب، وإنما بالمعنى "ما بعد الحداثي" المنبثق عن الثورة التقانية والتكنولوجية والبيئية والقيمية والعسكرية (وغيرها) أيضاً. ويزيد على ذلك المخاوف (قل المخاطر) ليس من تهديد الحروب والأوبئة والدمار وقتل الإنسان (أفراد وجماعات) فحسب، وإنما من التأثير المحتمل على طبيعة وجود الإنسان بيولوجياً وقيمياً أيضاً.

التحدي الرئيس هنا هو أن مدارك الأمن لا تستجيب للتغيرات الهائلة في العالم، ومثلما أن العالم يشهد ثورة بل "ثورات" متتالية ومتسارعة وعميقة في التكنولوجيا والأفكار ونظم القيم.. إلخ فإن ثمة حاجة لـ "ثورات" مماثلة في مدارك الأمن وسياساته أيضاً،[1] والنظر في مفاهيم الأمن الكوني والإنساني، وأمن الأفراد، والمجتمعات، وأمن المعلومات، والبيئة.. إلخ بما هي قيم جديدة تواكب عالماً جديداً مختلفاً بالكلية تقريباً.

إن المقاربة المعرفية والتفكيكة لمفهوم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، تفتح المجال واسعاً على تأويلات وقراءات نشطة لمفهوم كثيف المعاني والدلالات، وإشكالي من حيث الخلافية الملازمة له، والاستثمار في قراءته وتوظيفاته،

(1) انظر وقارن: أنتوني جيدنز، **مصدر سابق**، ص 111.

وممكناته واحتمالاته، وإشكالي من حيث المدارك النمطية حوله، وتمركزه حول الغرب والعقل والدولة والسياسية.. إلخ

إن الذين يعترضون على تمركز الأمن حول "الغرب" ثقافة وسياسةً، لا يعترضون على انتقال/استيراد أدواته وبرامجه وتقنياته، ويقوم ذلك على فصل قصدي أو فصام إدراكي بين الأمن كرؤية وثقافة، وبين الأمن كتقنية، والواقع أن هذا ما حدث بالنسبة لـ "استيراد" الدولة والنظام السياسي والبنى الدستورية.. إلخ من الغرب إلى العالم.

وإذا كانت "هجرة الأفكار"، قلما تتم –كما يقول ماركس– "دون أن تفقد تلك الأفكار من قيمتها فذلك لأنها تفصل الإنتاجات الثقافية عن منظومة الأطر المرجعية النظرية التي تحدد بالنسبة إليها، وعياً أو بدون وعي، وأعني عن مجال الإنتاج الموسوم بأسماء بعينها ونزعات فكرية لا يساهم في تحديدها بقدر ما تسهم في تعيينه. لذا فإن ظروف الهجرة تتطلب، بنوع من الحدة، إبراز الأطر المرجعية التي قد لا تتضح في الظروف العادية".[1]

وثمة في فضاء الأمن فجوات من الضروري تضييقها، ما أمكن، بين "مدارك التهديد" وبين "مصادر التهديد"، وفجوات أخرى بين "التهديد" و"القدرة على احتوائه"، ما يضع فواعل الأمن، من باحثين وصناع سياسات ومتلقين، أمام "عملية تعديل متواصلة" ـ كما يقول باشلار ـ لأدواتهم ومناهجهم ورؤاهم، ويجب أن تتجه جهودهم – كما يقول بورديو – "نحو الحقيقة"، لا أن "تنطلق منها".

(1) - بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، ط3، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2007)، ص 47.

المراجع

الكتب

- إبراهيم عبد الله، **المركزية الإسلامية: صورة الآخر في المخيال الإسلامي**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001).
- إبراهيم عبد الله، **المركزية الغربية: إشكالية التكون والتمركز حول الذات**، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2002).
- أتران سكوت، **الحديث إلى العدو: الدّين والأخوّة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم**، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 2015).
- أحمد حسن الحاج علي، **خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 123، 2007).
- آدم الثاني هانز، **الدولة في الألفية الثالثة**، ترجمة: حسان البستاني، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010).
- أركون محمد، **الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي**، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي، 1999).
- أركون محمد، **معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية**، ترجمة وتعليق: هاشم صالح، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2001).
- أرمسترونغ كارين، **حقول الدم: الدين وتاريخ العنف**، ترجمة: أسامة عاوجي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016).

- إسماعيل محمود ، **نهاية أسطورة: نظريات ابن خلدون مقتبسة من رسائل إخوان الصفا؟**، (القاهرة: دار قباء للنشر، 2000).
- ألتوسير لوي، **مونتسكيو: السياسة والتاريخ**، ترجمة: نادر ذكرى، ط1، (بيروت: دار التنوير، دار الفارابي، 2006).
- أمين سمير، **نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز والتمركز الأوربي المعكوس**، ط1 ، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1989).
- أنتوني جيدنز، **عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟**، ط1، (القاهرة: دار ميريت، 2000).
- أندرسون بندكت، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط2 ، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- أوستلر نيقولاس، **إمبراطورية الكلمة: تاريخ للغات في العالم**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1 ، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2011).
- أوغلو أحمد داوود، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، ترجمة: إبراهيم بيومي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).
- أولمان هارلان وجيمس ويد ، **الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية، التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع**، دراسات عالمية، العدد 31 ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).
- الأيوبي نزيه نصيف، **العرب ومشكلة الدولة**، دراسة، ط1 ، (بيروت: دار الساقي، 1992).
- إيتيان دو لا بويسي، **مقالة في العبودية الطوعية**، ترجمة: عبود كاسوحة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).

- إيغلتون تيري، **أوهام ما بعد الحداثة**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (اللاذقية: دار الحوار، 2000).
- إيكو إمبرتو **اسم الوردة**، ترجمة: أحمد الضمعي، ط1، (طرابلس، ليبيا: دار أويا، 2002).
- الأيوبي نزيه نصيف، **العرب ومشكلة الدولة**، سلسلة بحوث اجتماعية، رقم 10، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1992).
- الأيوبي نزيه نصيف، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة: أمجد حسين، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).
- بابا هومي، **موقع الثقافة**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2004).
- بادي برتران وبيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة: جورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي، بدون تاريخ).
- بادي برتران وماري كلودسموس، **انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).
- بادي برتران، **الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996).
- بادي برتران، **الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام**، ترجمة: نخلة فريفر، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1996).
- باروت محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سورية: بين الجمود والإصلاح**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

- بارينتي كريستيان، **مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف**، ترجمة: سعد الدين خرفان، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 411، نيسان/أبريل، 2014).
- بالانديه جورج، **أنثروبولوجيا السياسة**، ترجمة: علي المصري، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007).
- بايار جان فرانسوا، **أوهام الهوية**، ترجمة: حليم طوسون، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، 1998).
- براكن بول ، **العصر النووي الثاني: الاستراتيجيا، والأخطار وسياسات القوى الجديدة**، ترجمة: بسام شيحة وسعيد الحسنية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013).
- براون كريس، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- بركنز جون، **الاغتيال الاقتصادي للأمم اعترافات قرصان اقتصادي**، ترجمة: مصطفى الطناني وعاطف معتمد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).
- بروديل فرنان، **تاريخ وقواعد الحضارات**، ترجمة: حسين شريف، ط1، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1999).
- برومبرغ دانيال (معد)، **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة: حسين عمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1997).
- بريمر إيان وبريستون كيت، **الذيل السميك: أهمية المعرفة السياسية في الاستثمار الاستراتيجي**، ترجمة: علي كلفت، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2012).

- بطاطو حنا، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة: عفيف الرزاز، ج1، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995).
- بلانتر مارك ولاري دايموند (تحرير)، **تكنولوجيا التحرر: وسائل الإعلام الاجتماعي والكفاح في سبيل الديمقراطية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- بلقزيز عبد الإله، **ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2012).
- بن محمد عبد الله ، **المذكرة الاستراتيجية**، (د.م، د.ن).
- بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة: ثائر ديب، ط1، (دمشق: دار قدمس، 2009).
- بنعبد العالي عبد السلام، **الكتابة بيدين**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2009).
- بوبر كارل، **أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية**، ترجمة: يمنى طريف الخولي، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 292، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2003).
- بوبر كارل، **منطق البحث العلمي**، ترجمة: محمد البغدادي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2006).
- بودريار جان وإدغار موران، **عنف العالم**، ترجمة: عزيز توما، مراجعة: ابراهيم محمود، ط1، (اللاذقية: دار الحوار، 2005).
- بودريار جان، **المصطنع والاصطناع**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
- بودريار جان، **روح الإرهاب**، ترجمة: بدر الدين عرودكي، ط1، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

- بورادوري جيوفانا، **الفلسفة في زمن الإرهاب: حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا**، ترجمة: خلدون النبواني، مراجعة: فايز الصياغ، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- بورديو بيير (مشرف)، **بؤس العالم، ج1: رغبة الإصلاح**، ترجمة: محمد صبح، مراجعة: فيصل دراج، ط1، (دمشق: دار كنعان، 2010).
- بورديو بيير، **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، ط3، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2007).
- بورديو بيير، **العنف الرمزي**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995).
- بول كينيدي، **صعود وهبوط القوى العظمى**، ط1، (الكويت، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).
- بولانتزاس نيكوس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة: عادل غنيم، ط2، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1982).
- بيرفيت آلان، **المعجزة في الاقتصاد**، ترجمة: بسام حجار، ط1، (بيروت: دار النهار، 1997).
- بيضون ابراهيم، **تاريخ بلاد الشام: إشكالية الموقع والدور في العصور الإسلامية**، ط1، (بيروت: دار المنتخب العربي، 1997).
- بيك أولريش اليزابيت بيك ـ غرنزهايم، **الحب عن بعد: أنماط حياتية في عصر العولمة**، ترجمة: حسام الدين بدر، (بيروت ـ بغدا: منشورات الجمل، 2014).
- بيك أولريش، **السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة**، ترجمة: جورج كتورة، إلهام الشعراني، ط1 (بيروت: المكتبة الشرقية، 2010).
- بيك أولريش، **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2013).

- بيك أولريش، **مجتمع المخاطر**، ترجمة: جورج كتورة وإلهام شعراني، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009).
- بينيت روبرت، مشكلة العام 2000: قنبلة كونية موقوتة"، ترجمة: زكي خبيز، **الثقافةالعالمية**، العدد 94، (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1999)، ص 112 -133.
- تزفيتان تودوروف، **الخوف من البرابرة: ما وراء صدام الحضارات**، ترجمة: جان جبور، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).
- تشومسكي نعوم، **الدولة المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية**، ترجمة: أسامة إسبر، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004).
- تشومسكي نعوم، **سنة 501 الغزو مستمر**، ترجمة: مي النبهان، ط1، (دمشق: دار المدى، 1996).
- تودوروف تزفيتان، **تأملات في الحضارة والديمقراطية والغيرية**، ترجمة: محمد الجرطي، ط1، (الدوحة: كتاب الدوحة، آب/أغسطس، 2014).
- تورين آلان، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
- توملينسون جون، **العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 354، آب/أغسطس، 2008).
- ج. تيمونز وايمي هايت، **من الحداثة إلى الدولة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**، ترجمة: سمر شيشكلي، مراجعة: محمود ماجد عمر، عالم المعرفة، 310، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2004).
- الجابري محمد عابد، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، ط3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

- جارنم ديفيد، **مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994).
- جاكوبي راسل، **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللا مبالاة**، ترجمة: فاروق عبد القادر، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 269، أيار/مايو 2001).
- جان كالفي لويس، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة: حسن حمزة، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
- جانوفيتز موريس، **الجيش والتطور السياسي في الدول الجديدة**، (دمشق: إدارة المخابرات العامة، 1973).
- جرايمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، ترجمة: المركز، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
- الجرجاني علي، **كتاب التعريفات**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1985).
- جريبين جون، **البحث عن قطة شرودنجر**، ترجمة: فتح الله الشيخ وأحمد السماوي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، هيئة أبو ظبي للتراث، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2009).
- جونسون فيليب نيكولاس–ليرد ويتر كاثكارت ميسن (تحرير)، **التفكير: مطالعات في علم المعرفة**، ترجمة: أديب يوسف شيش، ط1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
- جيدنز انتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).
- جيرار رينيه، **العنف والمقدس**، ترجمة: سميرة ريشا، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

- حرب علي، **أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الإرهاب، الشراكة**، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005).
- حرب علي، **الإنسان الأدنى: أمراض الدين وأعطال الحداثة**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011).
- حرب علي، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، ط2، (بيروت: الدر العربية للعلوم، 2012).
- حرب علي، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004).
- حرب علي، **هكذا أقرأ ما بعد التفكيك**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).
- حيدر محمود (وآخرون)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو ـ استراتيجية للحراك العربي**، ط1، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012).
- الخولي يمنى طريف، **فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول – الحصاد – الآفاق المستقبلية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 264، كانون الاول/ديسمبر 2000).
- دايموند جارد، **أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية**، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، 2007).
- دايموند جارد، **الانهيار: كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).
- دريدا جاك، **الكتابة والاختلاف**، ترجمة: كاظم جهاد، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2000).
- دريدا جاك، **ما الذي حدث في 11 أيلول/سبتمر؟**، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة: بشير السباعي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).

- دوبري ريجيس، **حياة الصورة وموتها**، ترجمة: فريد الزاهي، ط1، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2007).
- دوسوان ابراهام، **كلمات العالم: منظومة اللغات الكونية**، ترجمة: صديق محمد جوهر، ط1، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، مشروع كلمة، 2011).
- دولوز جيل وفليكس غتاري، **ما هي الفلسفة؟** ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1997).
- ديبور جي، **مجتمع الفرجة: الإنسان المعاصر في مجتمع الاستعراض**، ترجمة: أحمد حسان، ط1، (القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع، 1994).
- رامونيه إينياسيو، **حروب القرن الحادي والعشرين،: مخاوف وأخطار جديدة**، ترجمة: خليل كلفت، ط1، (القاهرة: دار العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006).
- راولز جون، **قانون الشعوب و"عودة إلى فكرة العقل العام"**، ترجمة: محمد خليل، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2007).
- روا أوليفييه، **الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة**، ترجمة: صالح الأشمر، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2012).
- روسو جان جاك **في العقد الاجتماعي أو مباديء القانون السياسي**، ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
- روسو جان جاك، **خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر**، ترجمة: بولس غانم، مراجعة: عبد العزيز لبيب، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
- ريكور بول، **الذاكرة، التاريخ، النسيان**، ترجمة: جورج زيناتي، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009).

- الزاهي فريد ، **المقدس الإسلامي**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2005).
- زكريا فريد **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1999).
- سبيلا محمد ، **زمن العولمة: ما وراء الوهم**، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2006).
- سبيلا محمد ، **للسياسة بالسياسة: في التشريح السياسي**، ط2، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010).
- سبيلا محمد وعبد السلام بنعبد العالي، **الطبيعة والثقافة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991).
- سبيلا محمد وعبد السلام بنعبد العالي، **الفلسفة الحديثة: نصوص مختارة**، ط1، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001).
- سبيلا محمد وعبد السلام بنعبد العالي، **المعرفة العلمية**، ط3، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2009).
- سعيد إدوارد **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط2، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984).
- سعيد إدوارد **الثقافة والامبريالية**، ترجمة: كمال أبو ديب، ط1، (بيروت: دار الآداب، 1997).
- سكوت جون **علم الاجتماع المفاهيم الأساسية**، ترجمة محمد عثمان، ط1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009).
- سكوت جيمس، **المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر الحاكم؟** ترجمة: ابراهيم العريس وميخائيل خوري، ط1، (بيروت: دار الساقي، 1995).
- سندرز ف س، **من يدفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب**، ترجمة: طلعت الشايب، ط4، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2009).

- السواح فراس، **لغز عشتار: الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة**، ط5، (دمشق: دار التكوين، 2017).
- السواح فراس، **مغامرة العقل الأولى: دراسة في الأسطورة، سورية وبلاد الرافدين**، ط1، (بيروت: دار الكلمة، 1980).
- السويدي جمال سند (تحرير)، **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).
- شِرينبرْغ نورمان فان ، **فرص العولمة: الأقوياء سيزدادون قوة**، ترجمة: حسين عمران، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).
- شوا إيمي، **عصر الإمبراطورية: كيف تتربع القوى المطلقة على عرش العالم وأسباب سقوطها؟** ترجمة: منذر محمد، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2011).
- شوفالييه ستيفان وكريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، ترجمة: الزهرة ابراهيم، ط1، (دمشق: دار النايا للدراسات والنشر، الجزائر: الشركة الجزائرية السورية للنشر، 2013).
- شيفر أولريش، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 371، كانون الثاني/يناير 2010).
- شيمل إيف، **السياسة في الشرق القديم**، ترجمة: مصطفى ماهر، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة،)، ص 120 -121.
- صالح هاشم، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2013).
- صالح هاشم، **الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟**، ط1، (بيروت: دار الساقي، الطبعة الإلكترونية، 2011).

- صالح هاشم، **مخاضات الحداثة التنويرية: القطيعة الإبستمولوجية في الفكر والحياة**، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2008).
- صالح هاشم، **من الحداثة إلى العولمة: رحلة في الفكر الغربي وأثره في الفكر العربي**، ط1، (الرياض: كتاب المجلة العربية، 2010).
- صن أمارتيا، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 352، حزيران/يونيو 2008).
- طرابيشي جورج، **من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2000).
- عبد الرحمن طه، **الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005).
- عبد الشافي عصام، **البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير**، ط1، (الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، كراسات علمية، العدد 25، 2014).
- عبد اللطيف كمال، **المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي: تقاطعات ورهانات**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- عجمي حسن، **السوبر حداثة: علم الأفكار الممكنة**، ط1، (بيروت: دار بيسان للنشر، 2005).
- عدوان ممدوح، **حيونة الإنسان**، ط1، (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر، 2007).
- العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**، ط9، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011).
- العشا بلقيس، **رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية**، (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2010).

- العكش منير، **أميركا والإبادات الثقافية**، ط1، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 2009).
- العمراني حسن وآخرون، **التاريخ والحقيقة**، ط1، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث، 2014).
- العيادي عبد العزيز، **ميشيل فوكو: المعرفة والسلطة**، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994).
- غادامير هانس جورج، **الحقيقة والمنهج: الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية**، ترجمة: حسن كاظم وعلي صالح، مراجعة: جورج كتورة، ط1، (طرابلس، ليبيا: دار أويا للنشر، 2007).
- غاستون باشلار، **تكوين العقل العلمي**، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982).
- غاليانو إدواردو، شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة، ترجمة: علاء نشابة، (لندن: طوى للثقافة والنشر والإعلام، 2016).
- غراويتز مادلين، **مناهج العلوم الاجتماعية: منطق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: سام عمار، ط1، (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، 1993).
- غليك جيمس، **نظرية الفوضى: علم اللا متوقع**، ترجمة: أحمد مغربي، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2008).
- غيرتز كليفورد، **تأويل الثقافات: مقالات مختارة**، ترجمة: محمد بدوي، ط1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
- فروم إريك، **تشريح التدميرية البشرية**، ج1 وج2، ترجمة: محمود الهاشمي، ط1، (دمشق: وزرة الثقافة، 2006).

- فروند جوليان، **سوسيولوجيا ماكس فيبر**، ترجمة: جورج أبي صالح، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998).
- فرويد سيغموند، **قلق في الحضارة**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط4، (بيروت: دار الطليعة، 1996).
- فوكو ميشيل، **الكلمات والأشياء**، ترجمة: مطاع الصفدي وآخرون، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).
- فوكو ميشيل، **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة: علي مقلد، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).
- فوكو ميشيل، **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، ترجمة: سعيد بنكراد، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2006).
- فوكو ميشيل، **جنيالوجيا المعرفة**، ترجمة: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، ط2، (الدار البيضاء، دار توبقال، 2008).
- فوكو ميشيل، **دروس ميشيل فوكو: 197 -1982**، ترجمة: محمد ميلاد، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1994).
- فوكو ميشيل، **يجب الدفاع عن المجتمع**، ترجمة: الزواوي بفورة، ط1، (بيروت: دار الطليعة، 2003).
- فوكوياما فرانسيس، **الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
- فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مجاب الإمام، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
- فوكوياما فرانسيس، **مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).

- فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة: فؤاد شاهين (وآخرين)، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993).
- فيذرستون مايك (وآخرون)، **محدثات العولمة**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2000).
- فيشر جلين، **دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية**، ترجمة: أسعد حليم، ط1، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004).
- ك ولسن ولن، **التاريخ الإجرامي للجنس البشري**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط1، (القاهرة: جماعة حوار الثقافية، 2001).
- كابلان روبرت، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 420، كانون الثاني/يناير 2014).
- كاتزنشتاين بيتر جي (تحرير)، **الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية**، ترجمة: فاضل جتكر، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 385 شباط/فبراير، 2012).
- كاستلز إيمانويل، **سلطة الاتصال**، ترجمة: محمد حرفوش، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2014).
- كلاستر بيير، **مجتمع اللا دولة**، ترجمة: محمد دكروب، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991).
- كون توماس، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، مراجعة: محمد دبس، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007).
- كون توماس، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 168، كانون الأول/ديسمبر 1992).

- كينج أنطوني (محرر)، **الثقافة والعولمة والنظام العالمي**، ترجمة: شهرت العالم وآخرون، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2001).
- لايكوف جورج ومارك جونسون، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط2، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2009).
- لويس برنارد، **الإسلام وأزمة العصر: حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس**، ترجمة: أحمد هيكل، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2004).
- لويس برنارد، **أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة المسلمين**، ترجمة: محمد عناني، ط1، (القاهرة: دار سطور، 2003).
- ليبو ريتشارد نيد، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 403، أيلول/سبتمبر 2013).
- ليفي – شتروس كلود، **الإناسة البنيانية**، ترجمة: حسن قبيسي، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995).
- ليكليرك جيرار، **العالمية الثقافية: الحضارات على المحك**، ترجمة: جورج كتورة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).
- ليندلي ديفيد، **مبدأ الريبة: أنشتين، هايزنبرج، بور، والصراع من أجل روح العلم**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، (أبو ظبي: مشروع كلمة، 2009).
- م أركون حمد، **الإسلام: الأخلاق والسياسة**، ترجمة: هاشم صالح، ط1، (بيروت: مركز الإنماء القومين 1986).
- ماركوز هربرت **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط3، (بيروت: دار الآداب، 1988).
- ماركوز هربرت، **الحب والحضارة**، ترجمة: مطاع الصفدي، ط2، (بيروت: دار الآداب، 2007).

- محفوض عقيل **الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- محفوض عقيل سعيد **الحدث السوري: مقاربة تفكيكية**، دراسة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012).
- محفوض عقيل سعيد **الخرائط المتوازية: كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط؟**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- محفوض عقيل سعيد **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، دراسة، (موقع المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012).
- محفوض عقيل سعيد **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- محفوض عقيل سعيد **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- محمود إبراهيم، **الحنين إلى الاستعمار: قراءة في أدبيات عصر النهضة**، ط1، (دمشق: دار اليرابيع، 2001).
- محمود إبراهيم، **جغرافية الملذات: الجنس في الجنة**، ط1، (بيروت: دار الريس للكتب والنشر، 1998).
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (تحرير)، **الوقود الأحفوري غير التقليدي: هل هو الثورة الهيدروكربونية المقبلة؟**، ط1، (أبو ظبي: المركز، 2014). أوراق العمل التي قُدِّمت في المؤتمر السنوي التاسع عشر للطاقة الذي عقده المركز تحت العنوان نفسه يومي 29 و30 أكتوبر 2013).
- معلوف أمين **الهويات القاتلة: قراءة في الانتماء والعولمة**، ترجمة: نبيل محسن، ط1، (دمشق: دار ورد، 1999).

- مكنمارا روبرت وجيمس بلايت، **شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: هشام الدجاني، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003).
- موران إدغار ، **إلى أين يسير العالم؟** ترجمة: أحمد العلمي، ط1، (بيروت: الدار العربية ناشرون، 2009).
- موراي ورويك **جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منتاق، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 397، شباط/فبراير 2013).
- مورس إدوارد وآخرون، **النفط والاستبداد: الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، ط1، (بغداد، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007).
- ميشيل فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة: سالم يفوت، ط2، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987).
- ميلز روبن **طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط**، دراسة رقم (17)، (الدوحة: معهد بروكنغز الدوحة، نيسان/أبريل 2016).
- ناجي أبو بكر، **إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة**، ط1، (د.م، د.ت).
- ناي جوزيف، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
- نعوم تشومسكي، **السيطرة على الإعلام: الانجازات الهائلة للبروباغاندا**، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، ط1، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003).
- النقيب خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

- النقيب خلدون، **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة**، ط1، (بيروت: دار الساقي، 2002).
- نور الدين محمد (محرر)، **العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- نيسبت ريتشارد، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والأسيويون على نحو مختلف، ولماذا؟** ترجمة: شوقي جلال، ط1، (الكويت: عالم المعرفة، العدد 312 شباط/فبراير، 2005).
- هابرماس يورغن، **العلم والتقنية كـ "إيديولوجيا"**، ترجمة: حسن صقر، ط1، (كولونيا: دار الجمل، 2003).
- هروود بيرنهاردت ج، **تاريخ التعذيب**، ترجمة: ممدوح عدوان، ط1، (دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر، 2008).
- الهلالي محمد وعزيز لزرق (إعداد)، **الدولة: نصوص مختارة**، ط1، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2011).
- هنتنغتون صموئيل **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوّ عبود، ط1 (بيروت: دار الساقي، 1993).
- هنتنغتون صموئيل **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب، ط1، (القاهرة: سطور، 1999).
- هنتنغتون صموئيل **من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، مراجعة: السيد أمين شلبي، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2009).
- هنتنغتون صموئيل، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993).

- هوبز توماس **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، ط1، (بيروت: دار الفارابي، أبو ظبي: مشروع كلمة، 2011).
- هوبزباوم إريك **عصر الامبراطورية: 1875 -1914**، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).
- هوكنج وليام أرنست، **معنى الخلود في الخبرات الإنسانية**، ترجمة: متري امين، مراجعة: محمد علي العريان، تقديم: زكي نجيب محمود، (القاهرة: المجلس الأعلى للثاقفة، المشروع القومي للترجمة، 2015).
- هيغل، **العقل في التاريخ، ج1، محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، ط 3، (بيروت: دار التنوير، 2007).
- ودودز كلاوس وديفيد أتكنسون (محرران)، **الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبولتيكي للعالم**، ج2، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2010).
- ونت الكسندر ، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله العتيبي، ط1، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2006).
- ووتربري جون، **الاقتصاد السياسي لتغير المناخ في المنطقة العربية**، (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة أوراق بحثية، 2013).
- ووكر ريتشارد، **الأوبئة والطاعون**، ترجمة: مركز ابن العماد لترجمة، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007).
- ويتمر باربرا، **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة: ممدوح عمران، ط1، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد 337، آذار/مارس، 2007).

- يسين السيد، **شبكة الحضارة المعرفية: من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).
- يفتاحئيل أرون، **الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين**، ترجمة: سلاف حجاوي، ط1، (عمان: الأهلية للنشر، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2012).

دراسات وأبحاث

- بيترسون جون ومارجريت ويتلي وميرون كلنر روجرز، "مشكلة العام 2000: فوضى اجتماعية أم تحول اجتماعي"، ترجمة: عبد السلام رضوان، **الثقافة العالمية**، العدد 94، (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1999)، ص 62 -81.
- تورين آلان، "التحولات الاجتماعية في القرن العشرين"، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (اليونسكو: النسخة العربية/ القاهرة: العدد 156، يونيو/ حزيران، 1998).
- رديكر روبير، "من السلطة إلى العنف: أفول السياسة"، ترجمة: فؤاد مخوخ، **فكر ونقد**، في: http://www.aljabriabed.net/n56_08makhoulh.htm
- غوس غريغوري، **ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الاوسط عاصفة الربيع العربي؟**، دراسة، (الدوحة: معهد بروكنغز الدوحة، 24 أيلول/سبتمبر 2013).
- فوكو ميشيل، "من أجل نقد العقل السياسي"، تعريب: حسونة المصباحي، **الكراس الفكري**، العدد 47، تشرين الأول/أكتوبر 2005، ص 3 -23.
- لورنز كونراد، "الإنسان واقعاً"، ترجمة: ؟، **الفكر العربي المعاصر**، (بيروت: العدد: العدد 27 -28، 1983).
- ماركوز هربرت، "الإيروس والحضارة"، ترجمة: مطاع الصفدي، **العرب والفكر العالمي**، (العدد2، ربيع 1988)، ص 4 -24.

- محفوض عقيل سعيد ، **الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة" : هل هناك "سايكس – بيكو" جديدة؟** ، ورقة قدمت إلى المؤتمر الثاني للدراسات التاريخية ، (بيروت: شباط/فبراير 2015).
- محفوض عقيل سعيد ، **العلاقات السورية – التركية : التحولات والرهانات** ، دراسة ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير ، 2011).
- محفوض عقيل سعيد ، **دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية ، عناصر إطارية** ، دراسة ، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، 2016).
- محفوض عقيل سعيد ، **سورية وتركيا : "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟**، دراسة ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، حزيران/يونيو ، 2012).
- موريني فرانكو ، "ديالكتيك الخوف" ، ترجمة : ثائر ديب ، **الكرمل** ، (رام الله : العدد 88/89 صيف وخريف 2006) ، ص 64 - 92.
- مينولو والتر ، **العصيان المعرفي ، التفكير المستقلّ والحرية الديـ - كولونيالية** ، ترجمة : فتحي المسكيني ، دراسة ، (الرباط : مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، أيلول/سبتمبر 2016).
- النقيب خلدون ، "القبلية السياسية : محاولة نظرية" ، **أبواب** ، (العدد 7 ، كانون الثاني/يناير ، 1996) ، ص 119 -130.

حوارات

- بالانديبه جورج، **"السلطة والحداثة"**، حوار: هاشم صالح، **الفكر العربي المعاصر**، العدد 41، أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر، 1986)، ص 21 -35.
- حمودي عبد الله، العنف: إضاءة أنثروبولوجية، حوار محمد زرنين، **فكر ونقد**، http://www.aljabriabed.net/n55_05zarnin.htm
- فيريليو بول، حوار: آن دياتكين، ترجمة: بسام حجار، **المستقبل**، (29 -1 - 2006).

تقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع**، (نيويورك: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم، بناء المنعة لدرء المخاطر**، (نيويورك: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، 2005: التعاون الدولي على مفترق طرق، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).
- تقرير الأمين العام، متابعة قرار الجمعية العامة 291/64 المتعلق بالأمن البشري، دورة الـ 66 للجمعية العامة، الأمم المتحدة، وثيقة رقم (A/66/763)، تاريخ (5 نيسان/أبريل 2012).

صحف ومواقع انترنت

- أدونيس، "بيروت اليوم.. أهي مدينة حقا أم أنها مجرّد اسم تاريخي؟"، محاضرة على مسرح المدينة ببيروت، **السفير**، (1 -11 -2003).
- فوكو ميشيل، "تدبير الحقيقة"، **فكر ونقد**، العدد في (2015- 10- 25 (http://www.aljabriabed.net/n03_03adelal_tdbir.htm:
- فيريليو بول، "الحرب، السرعة والصورة"، ترجمة: محمد علي الحنشي، **فكر ونقد**، العدد 16، شباط/فبراير، 1999، في: http://www.aljabriabed.net/n16_14hanchi.htm
- فيريليو بول، الحداثية الفائقة ونقد التكنولوجيا -2، ترجمة: أماني أبو رحمة، 03/072016/ في: http://ar.ammannet.net/news/265376

الإنكليزية

Books

- Alan Bryden, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006).
- Anne-Marie Buzatu (& Others), *Private Military & Security Companies: Future Challenges in Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010).
- Brown Carl, *International Politics and the Middle East: Old Rules, Dangerous Game* (London: I.B. Tauris, 1984).
- Finer S.E., *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*, (USA: Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), p. 28-73.
- Flint Colin, *Introduction to Geopolitics*, (London and New York: Routledge, 2006).
- Gunar Myrdal, *Asian Drama. An Inquiry into the Poverty of Nations*, 3 Vols., (New York: Pantheon, 1968).

- Huntington Samuel P., *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations, (*Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1957.
- James Davison Hunter, ***Culture Wars**: The Struggle to Control the Family, Art, Education, Law, And* ***Politics in America,*** **(New York:** black & white illustrations, ***1992)***
- Johnson David E., *Military Capabilities for Hybrid War Insights from the Israel Defense Forces in Lebanon and Gaza,* (Washington: RAND, 2010).
- Kennedy Gain, *Adam Smith's Lost Legacy,* (Berlin: Springer, 2005).
- Migdal Joel S., *Strong Societies and Weak States: State- Society Relations and the State Capabilities in the Third World,* (Princeton: Princeton University Press, 1988).
- Onur Yildirim, *Diplomacy and Displacement: Reconsidering the Turco-Greek Exchange of Populations, 1922 – 1934,* (New York & London: Routledge, 2006).
- Rosen Stephen Peter, *Societies and Military Power: India and Its Armies* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).
- Streeten Paul, (Edit.), *Unfashionable Economics: Essays in Honour of Lord Balogh,* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).
- Zeljko Branović, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment,* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010).

Studies &Reports

- Branović Zeljko, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment,* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010).
  Bryden Alan, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance,* (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006).
- Feaver Peter, "The Civil- Military Problematic: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control", *Armed Forces and Society,* (USA: Winter, 1996). Vol. 23, No. 2.
- J. Messner, Failed States Index, 2014, (Washington: The Fund for Peace, 2014).

- Messner J. J., *Failed States Index, 2014*, (Washington: The Fund for Peace, 2014).

  Minority Rights Group International, *State of the World's Minorities and Indigenous Peoples 2015*, (London: Minority Rights Group International, 2015).

- Nozick and Rawls, *Southern Cross University Law Review*, (Volume 9, 2005).

- Rachael Patterson, "The Minimal State v the Welfare State: A Critique of the Argument between The National Commission on Excellence in Education, A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform, A Report to the Nation and the Secretary of Education United States Department of Education, (Washington: U.S. Department of Education, 1983).

  United Nations Environment Programme, *From Conflict to Peacebuilding: The Role of natural Resources and the Environment*, (Nairobi: United Nations Environment Programme, 2009).

عقيل سعيد محفوض

- كاتب وأستاذ جامعي - سورية.
- دكتوراه في العلاقات الدولية.
- تتركز اهتماماته البحثية والعلمية على المنطقة العربية والشرق الأوسط.
- كتب عدداً من الكتب والدراسات حول المنطقة العربية وتركيا وإيران والكرد. وكتب في الفلسفة والفكر السياسي. ويكتب التحليلات ومقالات الرأي في عدد من المنابر الإعلامية والسياسية.
- صدر له عدد من الكتب والدراسات، منها:

كتب:

- جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- تركيا والغرب: "المفاضلة" بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
- الأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- خط الصدع: في مدارك وسياسات الأزمة السورية، بيروت: دار الفارابي، 2017.

- كورد نامه/ دراسة في أسئلة الثقافة والسياسة والدولة لدى الكرد، دمشق/ مركز دمشق للأبحاث والدراسات ودار الفرقد، 2018.
- الهوامل والشوامل: الهوية والحرب في سورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

دراسات وأبحاث

منها:

- الحدث السوري: مقاربة "تفكيكية"، (2012).
- الخرائط المتوازية: كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- مفهوم الأمن: مقاربة معرفية إطارية، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2016.
- العنف المقدس: في الأسس الثقافية لعنف الجماعات التكفيرية، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017.
- خل السلاح صاح! العسكرة والنزاع والتنمية في المنطقة العربية، مع التركيز على الأزمة السورية، مجلة المستقبل العربي، العدد 482، نيسان/أبريل، 2019، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- الخنق الاقتصادي في الحرب السورية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 42، العدد 494، 2020، ص ص. 42 –58.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

أوراق بحثية في مؤتمرات أو كتب جماعية

منها:

- "العرب في تركيا": محور تواصل أم تأزيم؟ بحث في مؤتمر العرب وتركيا نُشِرَ في كتاب جماعي (2012).
- سياسات إدارة الأزمة السورية: "الإدارة بالأزمة"؟ بحث في كتاب جماعي، (2013).

- الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة"، هل هناك سايكس – بيكو جديد؟ (مؤتمر بيروت 19 -22 شباط/فبراير، 2015).
- العبور إلى الهوية، مؤتمر الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الحرب السورية، 20 -21 كانون الثاني/يناير 2017.
- إعادة التفكير في الدولة: قراءة في ضوء الازمة السورية، المؤتمر الثقافي السوري، دمشق 17 -18 كانون الأول/ديسمبر 2018.

سياسة

الأمن هو المسألة الرئيسة في الوجود، والمقولة الرئيسة في السياسة والعمران البشري. وهذا يفسر كيف أن الأمن يمثل الهاجس الرئيس في العالم، ولا أدلّ على ذلك أكثر من شيوع مقولاته ومسمياته في أكثر جوانب الحياة المعاصرة.

ما الأمن، وكيف يمكننا أن نستوعب مفاهيم الأمن، وأي معان ودلالات له اليوم، وأي أطر معرفية ومفاهيمية لمقاربته، على مستوى الفرد والدولة والعالم، ولماذا يثابر الإنسان على مطمح الأمن، على الرغم من يقينه أن ذلك أشبه بـ"مزاولة المستحيل"؟

ما التحولات التي طرأت على مفاهيم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، وتأثير ثورة المعلومات والثورة التقنية والمعرفية التي طالت كل شيء تقريباً في العالم اليوم: الفرد، والمجتمع، والدولة، والاقتصاد، والسياسة، والقيم، والبيئة.

ينطلق الكتاب من مرجعية معرفية في المقام الأول، ويحاول تجاوز، أو توسيع المقاربات الحاكمة لدراسات الأمن، بتوسل مفاهيم ومرجعيات من الفلسفة والابستمولوجيا، وعلوم الاجتماع والنفس والسياسة، ودراسات الدولة، والتحليل الثقافي، والدراسات الأمنية، ودراسات التنمية وغيرها.

ISBN 978-9933-507-04-6







